

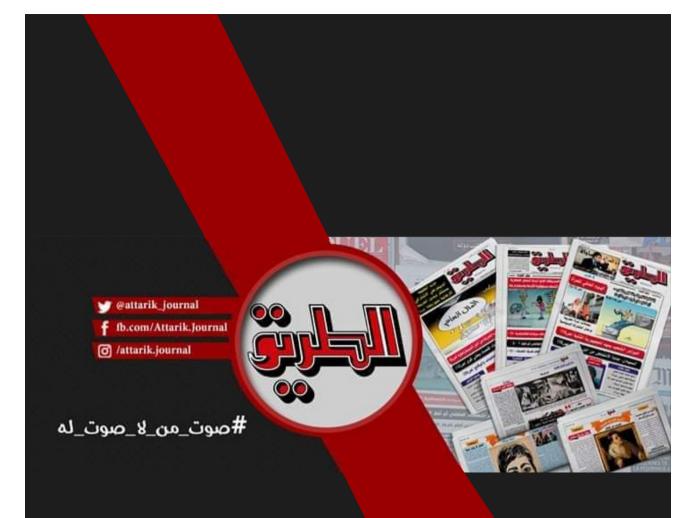
العملية الانتخابية

حزب الطليعة.. الانفراج

الحقوقي مدخل

الملحق الثقافي.. سعدالله ونوس يحاكي ابن خلدون 94-93







الطبعة الأولى مزدوج

منشورات جريدة الطريق



عدد مزدوج

الطبعة الأولى

منشورات جريدة الطريق

الفهرس





حركة 20 فبراير بين التحول والاستنهاض **35**



التدبيرالمفوض.. اختلالات بالجملة

69

الملحقالثقافي



85

سابریس	التوزيع	عبد الواحد المهتاني	مدير النشر
رقم 1 زنقة أحمد الكرناوي الطابق الأول ساحة ماريشال، البيضاء.	العنوان	يزيد البركة	رئيس التحرير
شارع المقاومة رقم 58 حي المحيط الرباط.	مكتب الطريق بالرباط	عبد الغني عارف	سكرتير التحرير
attarik.journal@gmail.com	البريد الالكتروني	إسماعيل المتقي	المدير الفني
07 08 80 90 87	الهاتف	لحسن خطار	المدير الإداري والمالي
BMCE: 011794000045210000323097	رقم الحساب البنكي	16/2018 ص ح.	الإيداع القانوني
www.attarik.net	النسخة الالكترونية	Les imprimeries du matin	المطبعة
أسبوعية / شهرية (مؤقتا)	دورية الجريدة	3000 نسخة	عدد السحب
ISSN 2658 -8161	الرقم الدولي المعياري للدوريات	2019PE0068	رقم الايداع

الفهرس

	- من أجل تدبير ديمِقراطي للمرفق العمومي/ محمد سعيد السعدي	الافتتاحية
	- 6 حجج لتفكيك أسطورة "التدبير المفوض" / صلاح الدين لمعيزي	
49	 خروقات ليديك: من يوقف النزيف؟ وهل من بدائل؟ / جواد مستقبل. 	- اللفتتاحية: إطلاق سراح معتقلي الحراك والرأي ضرورة مجتمعية / علي
52	— المنتخبون والتدبير المفوض تواطؤ أم عبث / صلاح الحسني	بوطوالة
54	- التدبير المفوض وضعية احتكارية وخروقات تعاقدية / البكاي محمد	- اللجنة المركزية لحزب الطليعة تثمن خارطة طريق اندماج مكونات فيدرالية
56	_ مدينة الدار البيضاء من الشموخ إلى الغرق / البدالي صافي الدين	اليسارالديمقراطي
		- ركن بصوت مرتفعً: مجتمع المخاطرة والراكبون خلسة / محمد امباركي
	The state of the s	- ركنُّ بيتي حجر متصدُّع / عبد الحكيم برنوص
61		- أحمد حي بيننا الثوريون لا يموتون / مبارك المتوكل
		- أحمد بنجلون عندما يصبح التابوت عربة للنصر / محمد غريب
		- أحمد بنجلون الرحيل القاسي / رشيد الإدريسي
	حركة 20 فبراير بين التحول والاستنهاض/ منعم وحتي -	فكر وآراء
69	ساجي عبد الرحمان.	
		- التطبيع ومخاطر تفكيك الهوية الوطنية / محمد العربي
70	سموني.	
77	- حركةً 20 فبراير وسيناريوهات المخزن / عبد الرحيم ازبيدة	الدولية
,,	- نحو سوسيولوجيا تاريخانية الميراث السوسيولوجي لحركة 20 فبراير/	
79		مدة الأوليد الأحداث مع في الأكبير المن الأحداث المن المن الأحداث المن المن المن المن المن المن المن المن
81		- عودة المؤامرات إلى الجزائر بهمجية أكبر/ يزيد البركة
01		- العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام وآمال الوحدة / رامز مصطفى
84		- تونس عشر سنوات من الأزمة ما الأسباب وما العمل؟ / محمد زهير
		حمدي.
	<u> </u>	- الترامبية والماكرونية نموذجي التغول اليميني / المصطفي زوبدي
06	- ركن في المرآة: المدن وكيمياء الكتابة / عبد الغني عارف	الملف الحقوقي
86		الساب الحمومان
	- نقد : رواية "قالت أمي للسجان" ليوسف الطاهري أو الكتابة بالدم - مأساة النات الناكمة / إحماد المها	
88	النات و الناكرة / جواد المومني	الردة الحقوقية وأفاق الانفراج / رشيد الإدريسي - محمد المناكم
_	- سيرة: لحسن أحمامة الكاتب الذي لم يحلم أن يكون كاتبا / عبد الحق	المباركي.
90	السلموتي	- الردة الحقوقية انتهاكات بطعم الماضي/ رشيد الإدريسي.
92	- أرواح هُدرت على حين غرة / رجاء قيباش	- حراك الريف وإطلاق سراح نشطائه من أجل مصالحة تاريخية لطي الملف
	عند الله ونوس يمتطي - تأملات: كيف يمكن أن يذكرك التاريخ يا سيدي ؟ سعد الله ونوس يمتطي - تأملات: كيف يمكن أن يذكرك التاريخ يا سيدي ؟ سعد الله ونوس يمتطي	/ سارة سوجار
	بغلة ابن خلدون / مريم بوسفيان	- مجهر على 4 حالات اعتقال الصحافي الاستقصائي عمر الراضي لازال وراء
95		القضبان
	- فكر : كيف يفكر الهامش خارج المركز ؟ من أجل حوار ثقافي جماهيري/	- مجهر على 4 حالات اعتقال الاعتداء على الحياة الخاصة للاقتصادي
96	الغزيوي بوعلي	والحقوقي فؤاد عبد المومني
97	– قصة: أضغاث أوهام / حمزة السلامي	 مجهر على 4 حالات اعتقال تقديم الصحفي سليمان الريسوني للمحاكمة
98	- قصه: بدكره بحق المجهول / محمد ارزار	بعد تسعة أشهر من التحقيق والعزلة
99	– فيلم نظره الصمت بين الحقوقي والوتائفي / حسن وهبي	- مجهر على 4 حالات اعتقال السجن النافذ في حق المؤرخ والحقوقي المعطي
101	– شعر: سائحة / ندى الحجاري	منجب.
101		- حوار مع رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف / حسان كمون
102	4 . 5	- حوار مع رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان/ عزيز غالي
	4 44 44 44 4	- حوار مع رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان / بوبكر لاركو
103	- شعر: الشعراء أحلام النوارس / برحمة نورالدين	_
	- شعر: رسالة اعتذار إلى غزة / عبد الناصر لقاح	ملف التدبير المفوض
_		
	الأخيرة	التدبير المفوض اختلالات بالجملة / صلاح الدين لمعيزي -
		جواد مُستقبًل - ساجي عبد الرحمان.
104		- واقع التدبير المفوض بين الشكل والمضمون/ عبد المجيد مصدق.
101	- بکن مرماند 20 م 22 فریاد / منمه مدت	<u> </u>



الافتتاحيت:

حلت الذكرى العشرة لحراك 20 فبراير في سياق مطبوع بأزمة كبرى، شاملة وغير مسبوقة، بسبب تداعيات الانتشار السريع والمتصاعد لوباء كورونا في جميع أنحاء العالم، واشتداد سطوة الامبريالية واستبداد الدولة، مما جعل من سنة 2020 أسوا السنوات منذ الحرب العالمية الثانية، وعلى جميع المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية. وفي سياق كهذا يستحيل إحياء الذكري بالشكل المعتاد، مما يقتضى إحياءها بأساليب جديدة، فالمناسبة تستدعى أيضا التقييم الموضوعي لحصيلة عقد من الصراع بين القوى التي ساهمت في الحراك، وقوى المحافظة والجمود التي تواطأت على إجهاضه، والتراجع عن مكاسبه الجزئية.

أول ملاحظة يجب الوقوف عندها، هي هدر الدولة للزمن السياسي، في الإصرار على تطبيق اختيارات وخطط وبرامج أعلن رسميا عن فشلها غير ما مرة، اختيارات جعلت بلادنا تتموقع في مراتب مخجلة في قطاعات استراتيجية كالصحة والتعليم والتنمية البشرية. لقد أتيحت الفرصة للقطع مع تلك الاختيارات والخروج من الأزمة البنيوية في بداية هذا القرن مع حكومة "التناوب التوافقي" على علاتها، ومع ذلك تم الانقلاب عليها، والعودة إلى خلق حزب مخزني جديد، والنتائج لم تتأخر في

وقد تمثلت الفرصة الثانية والأخيرة في حراك 20 فبراير، فأهدرت هي الأخرى تحت الشعار الخادع والمضلل "الاستثناء

المغربي". هكذا بقى المغرب يراوح مكانه في مستنقع "الديمقراطية الهجينة" بالتعبير الدولي، أو على الأصح الاستبداد المقنع بمؤسسات شكلية. صحيح أن طبيعة المجتمع المغربي المحافظة، تمثل معيقا بنيويا للتغيير الديمقراطي وفق المقاربة الأكاديمية، حيث يلاحظ ضعف اهتمام جزء مهم من الشعب المغربي بالعمل السياسي، بدليل تدنى نسب الانتماء للأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، لكن هذا المعطى السوسيولوجي نفسه، نتيجة منطقية لاستراتيجية الدولة المخزنية التي ظلت حريصة على إعادة إنتاج شروط استمرارية النظام السياسي وتحكمه في الحقل السياسي توجيها وضبطا وتأطيرا.

إطلاق سراح معتقلي الحراك

إن أعطاب الديمقراطية والتمنية والتقدم تعود إذن إلى الاختيارات التي فرضها النظام السياسى خلال العقد الأول من الاستقلال بقوة الحديد والنار، ولم تعمل جائحة كورونا إلا على تعرية الطبيعة الطبقية واللاديمقراطية لنظام يستعمل الحكومة و"المؤسسات المنتخبة" كأجهزة لإدارة وتدبير التوازنات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الطبقة السائدة ولوبياتها الربعية. بل حتى الأزمة نفسها مهما كانت حدتها، يتم توظيف تداعياتها لترسيخ علاقات الخضوع والاستغلال، بما يرافق ذلك من استنزاف متواصل للمالية العمومية، والغرق في مستنقع الديون الخارجية. في ظل هذا الوضع، من الطبيعي أن تنتشر المخاوف، ويتدنى منسوب

الثقة الجماهيرية في مؤسسات الدولة والمجتمع بما في ذلك الأحزاب والنقابات إلى أدنى مستوى، كما كشف عن ذلك آخر استطلاع للرأي. وبقدر ما تتعمق أزمة الثقة، يتصاعد منسوب الاحتقان الاجتماعي، والاحتجاجات المتوالية من الريف إلى جرادة وزاكورة إلى الفنيدق، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات الوظيفة العمومية، وهي مؤشرات لتصاعد القلق والتوتر. ومما زاد الأوضاع تأزما، تعطيل الحوار الاجتماعي واللجوء المتكرر للمقاربة القمعية، مما أجهز على الهامش الحقوقي الضيق، وجعل القوى الديمقراطية تعانى من مأزق غير مسبوق.

والرأي ضرورة مجتمعية

لقد أصبحت قوى اليسار الديمقراطي في مواجهة محنة حقيقية أمام الردة الحقوقية وللدفاع عن المكتسبات الجزئية التى تحققت بفضل عقود من النضال والتضحيات، وهي مجردة ومحرومة من ممارسة أشكال النضال الديمقراطي المعروفة بسبب حالة الطوارئ الصحية المفروضة. الغريب أنه يجرى التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية قبل نهاية هذه السنة في ظل مناخ سياسي واجتماعي محتقن، مما سيؤدي لا محالة إلى عزوف جماهيري غير مسبوق، سيفرغ الانتخابات المقبلة من أية جدوى ومصداقية. إذن فتصفية الأجواء بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين، ليس فقط مطلبا شعبيا، بل ضرورة ملحة، وحاجة مجتمعية.





اللَّهِي السَّاهِرَيِّيَ الطَّالِي الطَّالِيِّي الْ

تثمن خارطة طريق اندماج مكونات فيدرالية اليسار الديمقراطي

- من شروط تنظيم انتخابات نزيهة وذات مصداقية، وضع حد لكافة أشكال الاحتقان ووقف الردة الحقوقية وتصفية الأجواء بإطلاق سراح جميع المعتقلين
- الترسيخ الحقيقي للسيادة الوطنية على أقاليمنا الصحراوية، يقتضي الربط الدائـم بـين تحريـر الأرض وتحريـر الإنسـان، بمـا يعنـى ذلـك مـن انفتـاح وتأطـير

السياسيين والصحفيين.

عقدت اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي دورتها الرابعة عشرة، دورة الفقيد أحمد بن جلون، الذي حلَّتَ الذكرى السادسة لوفاته يوم 2 فبراير الجاري، وبهذه المناسبة، استحضر تقرير الكتابة الوطنية المقدم للدورة مناقب الفقيد الكبير لحزبنا ولليسار المغربي عموما، وخاصة الدور القيادي الذي لعبه في تأسيس تجمع اليسار الديمقراطي، ثم تحالف اليسار الديمقراطي، بل وشارك في مهرجان تحوله إلى فيدرالية اليسار الديمقراطي يوم 23 مارس 2014، رغم مرضه العضال قبل سنة

على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، ورصد المهام المطروحة على الحزب، وعلى فيدرالية اليسار الديمقراطي، وعلى اليسار عموما الاضطلاع بها، لتحقيقً الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ولمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي أصبح تغلغله في شرايين بلادنا علنيا على المستويات الاقتصادية والثقافية..، بتجييش تيارات شوفينية للركوب على المكون اليهودي المغربى الأصيل لتكريس النزعة العنصرية الصهيونية الاستعمارية. في نطاق أخر نسجل أن تحصين الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمغرب على صحرائه مرتبط أساسا بجدلية تحرير الأرض والإنسان وتحقيق الديمقراطية استنادا لتنمية عادلة بدل لوبيات الأوليغارشية الريعية، وبالتصدى للتراجعات الخطيرة التي تجهز على المكتسبات الحقوقية والحريات العامة، وتلحق أبلغ الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية.

واسترشادا بالعطاء النضالي للفقيد أحمد وتوجهاته، ناقشت اللجنة المركزية بعمق وعلى مدى يومين، تقرير الكتابة الوطنية الذي قدم تحليلا دقيقا لطبيعة اللحظة الراهنة وتحدياتها حزب الصليعة الكيمقراكو الاشتراكو

بالمناسبة جهود الإطارات الرافضة للتغلغل الصهيوني بتأسيس "جبهة لساندة فلسطين وضد التطبيع."

للشباب الصحراوي، وفتح آفاق المستقبل أمامه لتخليصه سواء من تأثير دعاة

• تعلى اللجنة المركزية التزامها بخارطة الطريق التي خلصت إليها الهيئة

التقريرية لفيدرالية اليسار الديمقراطي في اجتماعها الأخير ليوم 27 دجنبر 2020.

الانفصال أو من شبكات الريع والفساد المحلية.

1- تحيل على القرارات المبدئية للحزب بأن الترسيخ الحقيقي للسيادة الوطنية على أقاليمنا الصحراوية، يقتضي الربط الدائم بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان، بما يعنى ذلك مّن انفتاح وتأطير للشباب الصحراوي، وفتح آفاق المستقبل أمَّامه لتخليصه سوَّاء من تأثير دعاة الانفصال أو من شبكات الريع والفساد المحلية.

2- تعبر اللجنة المركزية عن استنكارها وشجبها لاستغلال الدولة للجائحة للإجهاز على الحقوق والحريات في إطار سعيها الملحوظ لإعادة عقارب

الزمن إلى مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والممارسات التسلطية التي لم يتم تجاوزها مرحليا إلا بفضل الكفاحّ المرير للقوى التقدمية وضغوط المنظمات الديمقراطية والحقوقية، وتخوف الدولة من خطر "السكتة القلبية" للنظام.

3- تؤكد اللجنة المركزية مساندة حزب الطليعة لنضالات الشغيلة المغربية عموماً، دفاعاً عن قوتها اليومي وتطالب بتلبية مطالب المركزيات النقابية ونقاباتها القطاعية ووضع حد للاحتقان الاجتماعي، ودعمه لاحتجاجات الجماهير الشعبية الكادحة نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية والمأساوية، نتيحة الاختيارات الرسمية الفاشلة في تدبير تداعيات الأزمة التي استفحلت بسبب الجائحة والقرارات الارتجالية للدولة، كما حدث في احتجاجات مدينة الفنيدق، التي كانت تقتضي مخططات تنموية محلية بديلة عن التهريب المعيشى بدل إشهار

سيف الاعتقالات مرة أخرى أمام الساكنة. وتندد بالوضعية المأساوية التي تعيشها الطبقة العاملة والتي بينت فاجعة غرق العشرات من عمال طنجة عن فظاعتها، وإذ يعزي حزب الطليعة عائلاتهم يطالب بفتح تحقيق نزيه وشفاف في كل ملابسات المأساة، بتحديد المسؤوليات وتفعيل المحاسبة.

4- تدعو إلى تصفية الأجواء بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين، وتؤكد مجددا أن من شروط تنظيم انتخابات نزيهة وذات مصداقية، وضع حد لكافة أشكال الاحتقان ووقف الردة الحقوقية، ومحاربة حقيقية للفساد، والتحفيز على المشاركة السياسية بانفتاح الإعلام العمومي على كافة فعاليات المجتمع الديمقراطية والسياسية والحقوقية والنقابية والثقافية والشبابية والنسائية.

5- تعلن اللجنة المركزية التزامها بخارطة الطريق التي خلصت إليها الهيئة التقريرية لفيدرالية اليسار الديمقراطي في اجتماعها الأخير ليوم 27 دجنبر 2020، وتوصى في نفس الوقت بمتابعة الإعداد للمؤتمر الوطني التاسع للحزب الذي كان قد انطلق منذ مارس .2020 في هذا السياق قررت اللجنة المركزية تعميم وإعلان المواقف التالية :

 ■ تسجل أن تأثير التغيير الفوقى لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية محدود على العلاقات الدولية بحكم ثوابت سياستها الخارجية الكولونيالية، وتؤكد اللجنة المركزية أن انطلاق حملات التلقيح ضد فيروس كورونا في العديد من بلدان العالم، زادت من تعرية التضاوت العميق بين البلدان التي تعاني من التخلف والخصاص والهشاشة بكل مظاهرها مثل المغرب، وبينَّ الدولُ المتقدمة المصنعة للقاحات.

■ تذكر أنه مهما حصل من تداول على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن توجهاتها الاستراتيجية، تصب في اتجاه الغطرسة الغربية بدعمها الدائم للصهيونية وللأنظمة الرجعية، وبالتالي فإن المواجهة مع التحالف الصهيوني الإمبريالي الرجعي ستستمر، بل ويجب أن تتصاعد حتى استرجاع الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه التاريخية في التحرير وعودة اللاجئين وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس والقضاء على الاستغلال الإمبريالي للشعوب. وتجدد اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي إدانتها الشديدة لاتفاقيات تطبيع بعض الأنظمة العربية لعلاَّقاتها بالكيَّان الصهيوني، ومن ضمنها النظامُ المغربي، وتحيي



مجتمع المخاطرة والراكبون خلسة

محمد امبارکی



"مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن العالم المفقود"، عنوان كتاب السوسيولوجي الألماني أولريس بيك (1944 - 2015)، ويعالج فيه التهديدات الكونية بدأ بالإرهاب وصولا الى التغير المناخي والحاجة إلى اتخاذ قرارات جريئة لحماية الإنسانية من المخاطر، وتحدث أيضا السوسيولوجي البريطاني " أنطونيو كيدنز" عن مشكلة الخوف من المخاطر بقوله إننا نعيش في عالم فيه مخاطر جديدة لا نملك اتجاهها خبرة تاريخية، ويعطي "كيدنز" أمثلة بالأوبئة كجنون البقر، وذلك قبل زمن كورونا الذي تسبب في حالة من توازن الرعب ونزوع الهيمنة بين القوى الكبرى تعود إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية... خلاصة أطروحة "المخاطر" هي كيفية الاستعداد الجيد والشجاع لمواجهتها ومراكمة التجربة والخبرة في هذا الشأن عموديا وأفقيا (الدولة والمجتمع). فهل يمكن مواجهة المخاطر بالخوف منها؟..

إن مظاهر الخطر تتعدد بتعدد مجالات تدخل السلطة عبر السياسات العمومية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولما نتحدث عن الخطر في بعده الجماعي والاجتماعي فنحن نعني غياب الأمن بقهومه الحقوقي الواسع كما حددته الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والذي تتقاطع فيه عدة حقوق كالحق في التعليم والصحة والكرامة والحرية... والحق في الأمن والأمان وارد في الدستور المغربي، لكن الشعور الاجتماعي العام بهما يزداد هشاشة أمام عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وقدد مجالات المراقبة للأصوات المعارضة..

لا مكن الحديث عن عنف المجتمع معزل عن عنف السلطة.. والعنف . له تجليات الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والقمع السياسي وتضييق مساحات التعبير السلمي عن الحاجة إلى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.. وفي هذه الحالة تتحول السلطة إلى خطر حقيقى على المجتمع لما تستمد مشروعيتها فقط من مهارسة العنف غير الشرعي بلغة ماكس فيبر لكسب رضى المجتمع، ومن أله من الطبيعي أن يصبح المجتمع شبئا فشبئا مجتمع مخاطرة من حبث تواتر الجرعة والاغتصاب وارتماء الشباب في أحضان مافيا الهجرة السرية وشبكات التطرف مختلف مستوياته، بحثا عن الخلاص من أخطار الأفق المسدود في وطن تزداد فيه الفوارق الطبقية ومصادر الغنى غير المشروع وزواج السلطة والثروة.. ولما يحتج المجتمع سلميا سواء واقعيا أو افتراضيا تتعامل السلطة مع الحق في الاحتجاج كخطر يجب كبح جماحه

مثلما تعاملت مع التعبيرات السلمية للطلبة والتلاميذ بين نهاية السبعينات وبداية الشبعينات وبداية الثمانينات، كخطر سياسي على الأمن "العمومي" فلجأت إلى القمع وإغلاق معهد السوسيولوجيا ومنع المنابر الثقافية التقدمية وحظر اوطم وتشجيع الفكر الديني المتطرف والتضييق على الممارسة الجمعوية الجادة. لا مندوحة لنا عن القول إنه لا يمكن بناء غوذج تنموي في ظل مجتمع يركب المخاطر بحثا عن كرامة مفقودة وحرية مهدورة في سياق تتصور فيه السلطة نفسها فوق المجتمع وغير خاضعة لمنطق المراقبة ومبادئ المحاسبة.. وهذا الخطر جزء من منطق الدولة "الأمنية" التي لا تفهم الأمن إلا في معناه الضيق المرتبط بالمنع واستثمار جميع الظروف لإعادة رسم الحدود بين المشروع وغير المشروع، وإن اقتضى الأمر مراقبة الحياة الشخصية للمفترض ألم مخدومها في مقابل التستر بل وحماية لصوص المال العام وأرباب المعامل "السرية" التي تتحول في أحيان كثيرة الى ماتم جماعية يكون ضحيتها عمال وعاملات هم أصلا ضحايا جشع الباطرونا وعدم احترام مدونة الشغل على علاتها.

السؤال المؤرق مرتبط بالهدر السياسي لرأسمال التراكم الإيجابي، حيث بعد

تكلفة سياسية وحقوقية وإنسانية باهظة لزمن من القمع، تتم العودة الى منطق المصالحة وضرورة التجاوز الجماعي، ثم ما تلبث أن تعود حليمة والى عاداتها القديمة. ! كثير من خبراء السياسية يفسرون الأمر بتناقضات أطراف النظام السياسي بين "الصقور والحمائم" وضعف الحقل السياسي المضاد أو السلطة المضادة.. لكن السؤال الآخر المحير هو كيف يحكن بناء سلطة مضادة في ظل شروط سياسية ومؤسساتية لا تسمح بغير انبثاق تلك السلطة المضادة والتعبير عن نفسها بشكل محدود وكما يراد لها أن تكون.. ؟ والمشكلة في بنية سياسية مغلقة لا تسمح بحراك سياسي لا يعيد إنتاج بنياتها

السوسيو تاريخية المقاومة للديمقراطية ورياح التغيير في الجوهـر، وهـو حـراك في كل الأحـوال سـاكن ويـراوح مكانه، لا هـو بنــازل ولا هـو بصاعـد، كأننــا أمـام مشـهد يتلــذذ المتحكمـون فيـه بهظاهـر وممارســات توبيـخ الضحايــا.. الحديـث عن الاستقرار في ظل مجتمع المخاطرة وأخطار السلطة أو تهديداتهـا الصريحـة وغـير العلنيـة ينـم إمـا عـن تناقـض في وغـير العلنيـة ينـم إمـا عـن تناقـض في الفهـم أو سـوء الفهـم بشــكل مقصـود..

لكنه أمام هذه التجاذبات، يظل الخطر الآخر المؤثر هو ما سماه الموسيولوجي الأمريكي "مانكور أولسن" (1938-1932) "الراكبون خلسة هوالشخص خلسة"، والراكب خلسة هوالشخص يستفيد من أماره، على سبيل المثال عامل في مصنع لا يشارك في إضراب جماعي للعمال لأنه يعي أن للمشاركة أمن وأن عدم مشاركته لن تحول دون استفادته من مكاسب قد تتحقق وراء الإضراب. قد تكون حالة العامل

مفهومة ومعذورة ويصرح بها، لكن أن يظل المثقف الجمعي صامتا أمام جبروت السلطة ولها تمكتيكيا" يلجأ المتفيك أبعاد ذلك النقد وتسجيل شجاعة السلطة واستهلاك مقولة "الاستثناء المغربي" فهو العبث بعينه ، للأسف هذا هو حال العديد من النخب السياسية والثقافية والإعلامية في بلادنا والتي تخلت عن سلطة النقد إزاء انتهاك الحقوق والحريات عافيها الحريات الأكاديمية وأصبحت تدافع بطريقة غير مقنعة عن منطق "التغيير من داخل الاستمرارية" وتتهم كل من ينتقد الردة الحقوقية الملحوظة بالعدمية والعداء للوطن.!، ولما يحدث "انفراج ما "تتقاطر إطلالات "الخلسة"..

نحن أمام ثالوث مركب من سلطة الخوف والخوف من السلطة والراكبين خلسة، هذا الثالوث الخطير لن يمنع المجتمع غير المرئي من المخاطرة على جميع المستويات وفي كل الاتجاهات، وبتالي لن يكتب النجاح للتدبير السلمي والعقلاني لنتائج هذه المخاطرة إلا بمخاطرة "ديقراطية" شجاعة تحكمها إرادة سياسية واضحة لتجاوز واقع الاحتقان الاجتماعي والحقوقي والقطع مع استراتيجية الضبط "الأمني" لفضاءات التعبير والاحتجاج والنقد والمشاركة.





عبد الحكيم برنوص

رکنُ بیتی

حجر متصدّع

رجا لا يعلم كثير من الناس أنّ من
بينهم من يستبطئ حلول المطر،
إمّا تصريحا أو مداراة، خفية أو
إعلانا. ينظرون بعيون متوجسة إلى
نشرات الأخبار، وهي تبشرّ أو تنذر
بالعارض القادم.

هؤلاء الناس ليسوا تجارا من تجار "الحرب" والمصائب، أولئك الذين يجدون في كل "مصيبة" منفذا إلى تحصيل مزيد من المال، والانتفاع مما يحلّ فيوق رؤوس الناس وغيرها كثير...)، وليسوا من ذوات اللم البارد، أو عشاقا للمحْل واليبس. بل هم ببساطة أناس يعيشون داخل الشقوق وتحت السراديب، ويقيمون "حياة" كاملة هم وذراريهم تحت "حياة" كاملة هم وذراريهم تحت الأنقاض والطلول. فإذا جاء الماء الماهمر تهاوت فوق رؤوسهم تلك الجدران والألواح المُسندة والأسقف والجدران التي تريد أن تنقض.

والجدوران الني فريد ان مسطور. الدور الآيلة للسقوط أو المتداعية أو المسطوقة... كلها تسميات متعددة لنوع من الدور الرادمة، التي تأبي عند انهيارها إلا تأخذ معها ساكنيها القدامي، تردمهم وتطمرهم وتدفنهم تحتها وتأخذهم في جوفها أخذ القبور.

عندما تجود السماء، يفرح الناس، ليس كل النّاس.

فبينا تنفرج بعض الأفواه فرحا، تصطك الأخرى من شدة البرد والزمهريد. وبينا يجلب كثير من الشاح والزمهريد. وبينا الثلج والبياض، أولئك الذي ويتقاذفون كرات الثلج كما يُفعل في الله الباردة، عندما يجلب هؤلاء معاطفهم المنسية في الأصونة المغبرة، ويحملون مطرياتهم وهم يرهفون ويحملون مطرياتهم وهم يرهفون المطر تنقر مطرياتهم وزجاج المطر تنقر مطرياتهم وزجاج مركباتهم نقرا لذيذا يجلب النعاس. مركباتهم نقرا لذيذا يجلب النعاس. عند قوم، يحضر الكابوس والخوف والترقب عند أقوام آخرين.

ليس اللـوم عـلى الصقيع ولا عـلى لوازمـه من بـرد وبَرد وثلج وزمهريـر، وليس العتب عـلى من تدفأ حواسه في جـو المطـر والقـر، ولا عـلى نـوع من النـاس لم يـر قـطُ نـدف الثلـج وهـي تتمايـل ساقطة فـوق الأسـقف الخشـبية المهترئـة، ولا يكـون عـلى الصبيـة الصغـار يـرون الماء المتجمـد لأول مـرة خارج الثلاجات المـردات. إلى المنية التحتيـة (ولا بنيـة فوقيـة إغـا لبنيـة التحتيـة (ولا بنيـة فوقيـة معـلى البنيـة التحتيـة (ولا بنيـة فوقيـة أماكـن منسـية متناسـية، معاقـل في أماكـن منسـية متناسـية، معاقـل انتخابيـة موسـمية، وممـرات إلى



الأماكن السياحية التي لا يعلم بها إلا قليل. فكلما حلّ البياض (على قلّة زيارته) تذكّر الناس صنفا من الناس يطلّ من على الشاشات يشكو الزهمرير وقلة ذات اليد ويطلب المساعدة العجلى. وكلما نزل الصقيع تتأبط عينة من "المستكشفين" عرباتها الضخمة وتنطلق في اتجاه "النيزك" الثلجي النازل الساقط.

موسم للاحتفال البارد، ومهرجان طقسيّ (جاءت به تحولات الطقس) تُستعرض فيها الألبسة

الاجتماعي" إخبارا ومباهاة. فمهما كونوا من لِجن، ومهما تفرّع عنها من لُجينات تراقب اللجان الأخرى، فلين نجد أحسن مين الموسم المطير كشافا ومعرّيا للكذب والمقيض الجاري مقياسان المنهمر والفيض الجاري مقياسان لوقوف على صلابة الأساس أو اهترائه. فمهما تُدوري من غش ومهما تُغوفل الناس ومُكر بهم إلى حين، فإن عودة الماء إلى معاريه الأولى لا تلبث أن تكشف معاريه الأولى لا تلبث أن تكشف



القطنية والزلاجات والقفازات وأحدث أشكال النظارات السوداء (طبعا)، وتبسط فيه الموائد الساخنة قرب صفحة الماء الباردة. يحدث كل ذلك غير بعيد عن مساكن أشبه بالمغارات والكهوف، يُصورون أنفسهم وعلون ذاكرة الهاتف المُخمة عنات الصور، استعدادا لنشرها مساء في مواقع "الانفصال

المستور، وتطيح بالدور و"الرؤوس" التي أينعت وحان وقت سقوطها. وفي الأخير يهوت صاحب الردم شهيدا كما في الحديث الشريف، ويبقى المُخلّف شريدا طريدا. لاجئا أو مضيّفا في خيمة أو عند الأقارب، في انتظار أن يحصل على حائط أسرعان ما ينقض بفعل المطر أو أشياء أخرى.





أين كان هذا الشاب الذي ودع الوطن لاستكمال الدراسة، بعد أن عاش محنة العائلة نتيجة الحكم على أخيه عمر بالإعدام في مؤامرة 16 يوليوز 1963. لقد كان أحمد متشبعا بالفكر الثوري والقيم الإنسانية الرفيعة. لذلك ترك الدرس وحمل السلاح لينخرط مقاتلا في الثورة الفلسطينية. وبدل أن يعود إلى الوطن مكللا بالورود استقبله الجلاد في دار المقري، حيث ذاق شتى البعديب ليحال على السجن أنواع التعذيب ليحال على السجن العسكرى شم على محكمة الجنايات

بمراكش، ليصدر في حقه حكم بالسجن عشر سنوات. صادفت المحاكمة المحاولة الانقلابية الفاشلة لسنة 1971، لذلك جاءت الأحكام مخففة. وبعد إحالة المحكومين على السجن المركزي بالقنيطرة بدأت علاقتي تتوطد مع أحمد، بنجلون الذي كان بخلاف بقية المعتقلين لا يطلب إلا كتابا أو مجلة، وكان علينا أن نحتال لإيصالها له بتغيير العنوان أو استبدال الغلاف. كنت آتي مع بعض الرفاق من أسفي، وكثيرا ما كنا نصادف آنسة تسبقنا أو تلينا ستصبح فيما بعد السيّدة حرم المرحوم أحمد بنجلون.

• مبارك المتوكل

أفرج عن أحمد قبل أن يكمل عقوبته كما أفرج من قبل عن عمر بعد أن حول حكمه من الإعدام إلى المؤبد. لكن الأخوين لم ينعما إلا بلحظات لقاء محدودة، وقد ظل أحمد طيلة حياته يذكر أن طيور الظلام قد اختطفت منه لحظات الفرحة التي كان يود أن يقتسمها مع الأسرة كلها باغتيال عمر.

أصبح بيت أحمد في زنقة الحسيمة محجا للمناضلين الذين يقاسمونه نفس الهموم وتجمعهم به نفس القناعات. على أن الخفافيش ظلت تتحين الضرص لإيذاء أحمد ورفاقه فتوالت الاعتقالات كان آخرها اعتقال 8 ماي 1983. التقينا في السجن حيث اكتشفت حقيقة الشخصية وظهرت لي بجلاء المواهب والمؤهلات التي ميزته، إذ لم يكن اعتقالنا من أجل جرم اقترفتاه بل من أجل رأي وتصور لمستقبل شعب ومصير أجيال. حينها كان أحمد يجمع بين

الممارسة النضائية وإصدار التوجهات والاستعداد للممارسة المهنية، وقد أثبت جدارته في العديد من المجالات، لقد استبدل البندقية بالقلم، وامتهن المحاماة كما امتهن الصحافة، اشتغل في المحرر تم أصدر جريدتي المسار والطريق وعانى من مهنة المتاعب، كما عانى من الاستبداد والإرهاب وقمع الحريات، فقد عشنا معه المعركة السياسية داخل اليسار وفي مواجهة مسخرة المسلسل الديمقراطي، وحتى عندما فتح المخزن باب التعويض عن سنوات الرصاص بواسطة ما سمي بالإنصاف والمصالحة كنا معه من القلائل الذين رفضوا أن يتقدموا بطلبات التعويض انطلاقا من رفضنا إغلاق ملف القمع والإرهاب وهضم حقوق اللايين أشخاصا و جهات، وإيمانا منا بأنه لا مصالحة دون كشف الحقيقة وكان يحلو له أن يستشهد ببول إلوار: "إن لم يكن إلا واحد فسيكون ذاك هو أنا."

استطاع أحمد ببعد نظره وحسه النضالي المرهف وبواسطة إسهاماته النضالية والتنظيمية والنظرية أن يحول الحلم الذي راود العديد من المناضلين إلى حقيقة، بتأسيس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي كمكون من مكونات اليسار المغربي، وكاستمرار للحركة الاتحادية الأصيلة. ورغم أنه لم يكن من المسورين فإنه كان لا يتأخر عن دعم الرفاق وأذكر أنه خلال سنة 1997 كان يجول المغرب طولا وعرضا للدفاع عن المناضلين الذين اعتقلوا بسبب الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات.

لأحمد بن جلون وجه آخر، فهو ابن لعامل وشقيق لقائدين نقابيين هما عمر وعباس، لكن ليس هذا وحده ما يفسر ارتباط أحمد بالطبقة العاملة. إن اقتناعه بالفكر العلمي وبالدور الطلائعي للطبقة العاملة، جعله رفقة عدد من المناضلين ينخرط بحماس في اللجنة العمالية المتفرعة عن اللجنة الإدارية المناضلين ينخرط بحماس في اللجنة العمالية المقطرين والمحضرين لميلاد للاتحاد الاشتراكي، ليكون أحد المنظرين ومن أهم المؤطرين والمحضرين لميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي ظل مرتبطا بها مدافعا عن معتقليها ومصححا لهفواتها. لكن رغم قساوته في النقد أحيانا فإنه ظل مرتبطا بها كإطار نضائي يوحد الطبقة العاملة لمواجهة الاستبداد والفساد، ولعل خير شاهد على هذا الارتباط، أنه كان ضمن معتقلي إضراب 20 يونيو 1981، لقد غاب أحمد ولكنه لم يمت لأن الثوريين لا يموتون أبدا كما قال المناضل جورج حبش القائد المؤسس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.





يوم 2 فبراير حلت الذكرى السادسة لوفاة الفقيد أحمد بنجلون، الذي ترك غيابك الجسدي فراغا كبيرا، يجملنا كل يوم نشمر بحجم خسارة مناضل اجتممت فيك كل مواصفات القائد السياسي الذي بقي وفيا للمبادئ في زمن صارت فيك الانتهازية هي المملة الأكثر رواجا.

إن واجب الاعتراف والناكرة يفرضان أن لا ننسى ما قدمه لهذا الوطن، ولقضية تحرر الشعب المغربي من التخلف والظلم والاستبداد.. والدين الذي علينا اتجاهه يدعو إلى أن تبقى ذكراه حية حتى لا يقال أن تضحيات عظماء هذا الوطن قد ذهبت سدى.

إن الشعب الذي يفقد ذاكرته الجماعية، يفقد معها هويته الوطنية.. وعندما ينسى الناس تاريخهم فإنهم يعيشون منقطعين عن أهم ما يحفزهم على مقاومة الظلم، والنضال من أجل الحرية والكرامة، وتصبح اللامبالاة والسلبية سلوكا مترسخا في حياتهم.

إن ما نعيشه اليوم من مآسي يعود في جزء منه إلى ذاكرتنا القصيرة، إذ كيف يعقل أن الشعب الذي يجر خلفه تاريخا حافلا بالأمجاد في مقاومة كيف يعقل أن الشعب الذي يجر خلفه تاريخا حافلا بالأمجاد في مقاومة الاستعمار والظلم والاستبداد يقبل أن يعيش هذه الحالة من التردي، حيث تزداد بلادنا تراجعا.. والأهداف النبيلة التي ضحى من أجلها عظماء هذا الوطن أصبحت بعيدة المنال. بل إن الواقع يزداد سوءا لدرجة أن أكثر الأفكار والآراء تخلفا أصبح أصحابها لا يجدون أي حرج في ترديدها وبافتخار، مما يكشف عن حجم التراجعات والهزائم.

لقد كان للفقيد أحمد بنجلون قدرة فائقة على تطويع اللغة لكي يعبر عن أكثر الأمور تعقيدا.. وأمام الانهيارات والخيانات كان يردد متأسفا عبارة "لم نعد نعرف من هو من ؟".

ولكن مع ما وصلنا إليه اليوم كان سيضطر إلى نحت عبارات أكثر بلاغة للتعبير بدقة عن التردي الكبير الذي وصل إليه مجتمعنا.

مـن كان يتصـور أنـه سـيظهر بيننـا مـن يبتهـج لقـرار التطبيـع مـع الكيـان المنصـري ؟

إن أحمد بنجلون الذي عاش زمن جمال عبد الناصر، وتشي غيفارا، والمهدي بنبركة حيث كانت القضية الفلسطينية هي البؤرة التي تختصر مضمون الصراع القائم بين حركة التحرر الوطني العالمية من جهة، والقوى الاستعمارية من جهة أخرى، لم يكن ليتفاجأ بالموقف الرسمي للنظام المغربي، لأنه يعرف جيدا طبيعة هذا النظام، ولكن أكيد أنه كان سيتألم وهو يشاهد كيف تم اختراق مجتمعنا.. وكيف تحولت الصهيونية التي كان يقول عنها أنها تمثل "المادة الكاشفة للفاشستية" في عصرنا الراهن، إلى حركة "لأبناء عمومتنا" كما يسميها المهرولون الذين أصبحت الرواية التوارثية

مرجعا تاريخيا بالنسبة إليهم.

لقد كتب الفقيد أحمد بنجلون في مذكراته إن فلسطين "كانت في الدم منذ النكبة.. وهناك ندوب تحفر في الذاكرة منذ الصغر ولا يمكن محوها".. وقد كان وفيا لهذه الذاكرة وانخرط في الكفاح المسلح إلى جانب الفدائيين الفلسطينيين على الجبهة السورية والأردنية وكان مستعدا للموت من أجل



فلسطين لأن المبادئ لا تتجزأ كما كان يؤكد في مواجهة من كان يسميهم ب"المتزلفين والمتملقين والانتهازيين".

ولكـن كيـف وملنـا إلـت هـذه الحالـة ؟ وهـل يمكـن أن يكـون هـذا هـو قدرنـا المحتـوم؟

كتب جورج أورويل في روايته الشهيرة "حظيرة الحيوانات" أنه "في الماضي كان يتم آجلا أم عاجلا إسقاط الطغاة، لأن الطبيعة البشرية في النظام الطبيعي للأشياء كانت دوما تواقة إلى الحرية.. ولكن لا شيء يضمن أن هذه الطبيعي للأشياء المتوابت في النظام الطبيعي للأشياء، لأنه من الممكن جدا أن يتم التوصل إلى إنتاج سلالة من الناس فاقدة لأي رغبة في الحرية أي تماما مثل إمكانية خلق سلالة من الأبقار بدون قرون".

هناك فعلا محاولات حثيثة لتطويع الناس.. ولكن هكذا كانت دوما تجري الأمور، والعمل السياسي لم يكن يسير أبدا في خط مستقيم.

لقد كان أحمد بنجلون يرفض تلك النظرة الطوباوية للنضال، لأنه كان يعتبر أن التغيير ليس عملية صافية ونقية بالمطلق، ولكنه عملية معرضة لكل الاحتمالات.. وأن الخيانات يمكن أن تحدث، وغالبا ما كان يحذر من أن "النفس أمارة بالسوء" وأن الهزائم ممكنة أيضا في كل معركة من المعارك.. وهذا المنطق الجدلي هو الذي كان يجعله يثور في وجه كل من يزايد عليه، لأنه كان يعرف أن وراء هذه الثورية الصورية استعدادا للانقلاب على المبادئ عند أول امتحان. لقد عايش كثيرا من هؤلاء الذين تم "استردادهم" في آخر المطاف كما كان يحلو له أن يقول.

أحمد بنجلون جسد بنضاله وأسلوبه في الحياة ما قاله نابليون بونابرت على أن "القائد هو تاجر أمل".. هكذا كان في حياته وحتى بعد غيابه الجسدي.. إنه التجسيد الحي لانتصار القيم الإنسانية النبيلة على الغرائز السفلى التي تحكمت في الطغاة بمختلف درجاتهم والانتهازيين بمختلف تلاوينهم.

لقد دخل التاريخ من بابه الواسع وسيبقى حيا في ذاكرة كل الأحرار في هذا الوطن وسيبقى اسمه خالدا في ذاكرتنا الجماعية يحفزنا على مواصلة النضال من أجل الحرية.

أحمد بنجلون

• رشيد الإدريسي

"إن مددنا أيدينا فلن نقدر أن غد أعناقنا."..

هي حرية وكرامة الشعب..

• رشيد الإدريسي

بالعطياء

وأنت الذي خضت معارك الحياة من أجل فكرة، من أجــل حلــم بســيط، هــو أن نستفيق في إحدى الصباحات، لنلتحف بنسائم الحرية.. يحق لك أن ترتاح فالشهداء، يعـودون متـى شـاءوا لأنهـم

يعـودون أنى شاءوا لأنهـم أحرار..

قلت لنا يوما "إن مستقبلي

فالجسد متعب، لكن القلب ظل يخفق بالمحبة والفرح، نعم الفرح.. لأنك كنت قادرا حتى في أقسى اللحظات، وأصعبها أنّ تتلمس الآتي وتبشر به.. كنت بطلا ملحميا، ليس فقط لأنك هزمت الجلاد والأقبية والقسوة..

وسجنت الجلاد في قلعة صمودك الأسطوري.. وتجرعت جحيما الألم وظل قلبك طريا..

> وذرفت بين رفاقك الدموع، حين اكتشفت يوما، أنك أصبحت أكبر من أخيك الأكبر عمر.. بل لأنك اختزلت كل المعاني والدلالات، إن القهر والاستبداد مهما اشتدا وتغولا لا يكن أن يقهرا شعبا عصيا على التحطيم.. كنت وأنت تصارع الجلادين، الذين كانوا غير قادرين على الاقتراب منك، إلا والقبود في بديك خوفا منك، لأنك أفترست الخوف وقتلته في مهده، كنت تدافع عن إنسانيتك وأصالتك وكبريائك وكرامتك..

> لم يكن الجلاد في جبروته وقسوته سوى التعبير عن الحكم المطلق الذي له وجه أخر هو التعذيب المطلق للإنسان المعزول

> > والمحاصر..

والعبت بالجسد ومزقيه واقتلاع إنسانيته والسعي إلى هزمه..

لكنك يا أحمد قاومت الحكم المطلق داخل الأسوار وخارجها، ليس دفاعا عن إنسانيتك، مع أنك تدرك ما معنى أن يفقد المناضل كينونته وإنسانيته..

بل دفاعا عن شعب يأبي الاستسلام..

دفاعا عن شعب قد يتعب أو يضجر لكنه لن يركع..

إذا محدنا ايحنا فلن نقدر أن نمد أعناقنا

وكان لسان حالك يقول للذين يريدون اختزال المصالحة، لن أسمح لأي كان أن يقيس عذاباتي ويزنها ويعطيها مقابلا ماديا، كنا نعرف المعنى السياسي لذلك

الفيارس المهيووس

والآن يحـق لـك أن ترتـاح،

يحق لك أن ترتاح، لأنك كما

وتغنى كما كنت مبتسما ومعانقا للحياة ، وأنت الذي دقت طعم انتصار الشعوب ضد الطغاة وتعلمت منها، وصغت إلى جانب رفاقك تجربتكم الخاصة، التي كنت دامًا تعتز بها وبأخطائها، وأدركت مند زمن بعيد أن النضال داخل الوطَّن هـو جـزء مـن نضال الأحرار في العـالم، ولذلك جسـدت بعمـق أمميتـك في فلسطين وسوريا والجزائر وفرنسا..

وأنت، يا ابن الأصل والفصل والحسب والنسب "الاتحاد"، الذي خضت باسمه

الرحيل القاسى

ولطالمًا كنت تقول بافتخار وكبرياء، إننا مناضلون ولسنا ضحايا، وإن ما قمنا به

من نضال وكفاح، وما تحملناه من تضحيات هو من صميم مبادئنا وقناعتنا..

وكنت تواجههم بسخريتك القاسية وتقدم لهم تحديا، هو أن يصححوا واحدة

فقط من آثار التعذيب على جسدك، أي أن يجعلوك قادرا على أن تلبس نفس

المقاس في زوج حذائك، الذي جعل أحد قدميك أصغر من الأخرى بسبب

وحين تسلل البعض لقبرك، كنا نقول على لسان رفيق دربك عبد الرحمان

بنعمرو بجرأته المعهودة وكبريائه، وهو يرثيك ويودعك، إن المصالحة الحقيقية

يحقُّك لـك يا أبا محمود، أن ترتاح فالربيع المغرى قادم كما قلت وليس الربيع

المخزني، قادم من تخوم آهات البسطاء وأوجاع الكادحين، يحق لك أن تفرح

وكنا نعرف أنهم مثل التاجر المخادع يأخذ، و يقايض دون أن يقدم لك أي شيء..

ومن أجله، وفي خضمه نضالا طويلا متعدد الواجهات، ودافعت عن هویته وتاریخه وشهداءه، وتعذبت ومرق جسدك من أجله ومن أجل اسمه، ولذلك حين ناقش الإخوان قضية تغيير الاسم، كنت تبدع في الصيغ لتحافظ ، على اسم الاتحاد وأذكر أننى في ذلك الاجتماع التاريخي، وكنت أصغر عضو فيه، لم أرغب أن أصوت ضد معظم القسادات التاريخية، التي كانت لها نفس القناعة تعاطف وتأثرا بحساسية الموقف، وفضلت أن أمتنع لكنيك كنيت منصرا عيلي أن يعبر الكل عن اختياره، وتقبلت بحزن وتأثر نتيجة التصويت..

حین تکتب وتفکر حرا

وحين تكتب، كنت تنظر إلى أعماقك أولا وتنصت إلى إيقاعها وتكتب، يسكنك الإنسان وتسكنك قيم الحرية، فالكتابة لديك ليست جولة خاطفة أو طائرا يحلق بلا هدف، الكتابة اقتحام واشتباك وغوص في تفاصيل الوطن الجريح، والكتابة بين أصابعك بوح وسفر عميق، تسوق فيه المعاني إلى لحظة المكاشفة، وتسمي الأشياء كما هي بدون رتوش، كنت تقول ما تفكر فيه وتكتب ما تفكر به، كنت تكتب وتطوع اللغة وتبدع فيها، وتنهل من ثقافتك الواسعة وانفتاحك، وروح الشعر التي تسكن أضلاعك، وتجعل السخرية وخزا قاسيا، كنت تبدع كمثقف صادق وصحافي متمرس ومحامى نزيه، كنت تعيش حريتك وكرامتك في الكتابة وفي كل شيء، في حياتك، تلك الحياة التي كنت فيها قنوعا وبسيطا، وغنيا بروحك وكبريائك، حيث لم يكن المال وجهتك ولا صديقك..



أحمد بنجلون

الرحيل القاسي

• رشيد الإدريسي

كنت حرا في صياغة الموقف السياسي والفكري، كنت تدرك أن القائد السياسي، يفقد عذريته إذا فقد استقلاليته وحريته، ولذلك كنت متمردا على الطقوس والأعراف، تفهم الإشارات والرموز ولذلك كنت تصرخ في وجه من يستهين بها..

الحضور الدائم

وفي كل المحطات، كنت حاضرا متحفزا، يقظا ومبدعا، مع العمال والشباب والنساء اللواتي رافقتهن في معركة الكرامة وأطلقت بفرح اسم حركتهن في ذلك المساء بالبيضاء، بلغتك الفرنسية الراقية، وكنت تدرك بخبرتك أن الولادة ليست هي الوحيدة التي تكون عسيرة.

انهض يا أحمد ففي هذا الصباح الحزين بالرباط، وحده رذاذ المطر كان يبلل الوجوه البهية، التي يعتصرها الحزن، الكل جاء ليودعك، كل الأحبة جاؤوا ليوقعوا ميثاق الوفاء، وتلك الوجوه البهية والوفية التي لازمتك في رحلة الحلم، من المدن والقرى جاؤوا، من تخوم الجرح جاؤوا يلفهم الحزن وتخنقهم حرقة الفراق.. لم يفقدوا القائد والزعيم والمؤسس فقط، بل فقدوا الأب والأخ الذي أحبوه وعشقوه وأعجبوا به، وغضبوا عليه وتحملوا غضبه، وتعلموا منه الشجاعة والوضوح والمروءة والكبرياء، وتعلموا منه أن السياسة التزام وأخلاق وثبات، تعلموا منه أن المسخ..

استفتاء الموت

والآن يحق لك أيها الفارس العنيد أن تنهض..

بعد أن قام الموت باستفتاء نزيه لمشاعرنا..

وتوجك حارسا لحلمنا من الطغاة والبراري والذئاب الوديعة..

التي لا تفلت من قبضتك حتى وأنت مقعد على الكرسي..

حتى وأنت تغازل الحياة بين أصابعك لتمنحك حقك كاملا..

وهي التي لم تكن لا سخية ولا عادلة..

يحق لك أن تنهض وتحتسي قوة الصباح في شوارع الرباط..

وأن تنسج خيوط الضوء ضد العتمة..

ومشي بين الأزقة والمدن والقرى تتأمل الوجوه ..

وترسل كعادتك الرسائل المشفرة "سنواصل نضالنا من أجل ربيع مغربي وليس ربيع مخزني."..

انهض لتواصل فرحك الذي انفجر، حين خرج الشباب في فبراير لاستعادة مجد الحرية، هذا الشباب الذي كنت في مسارك مواكبا وفاعلا، وموجها لحركته، سيحتاجك ويشتاق لقوة ولمعان كلماتك، وحواراتك الساخنة معه، وحتى الاشتباك معك، الذي كنا من خلاله نتعرف عليك وتتعرف علينا، وتحتفي باندفاعنا وعنفواننا..

ونستحضر ذلك الصباح المشمش من سنة 1996 بالرباط في المجلس وطني للشبيبة حين، وقفت بعد ليل طويل وعاصف، رغم تباين التقديرات، لتحيي شبابا لم تفتر عزيهته وقوته، وتسر له باعتزازك، لأنك كنت تكره دائما الضعف وأن يستسلم الإنسان لضعفه وتردده، كنت تبحث عن نفسك في كل واحد فينا، تبحث عن الإصرار والعناد الجميل، أنت الحريص على الهوية والمسار..

سنحتاجك حين نريد أن نعزف نشيد الحرية..

سنحتاج يقظتك ووضوحك..

حين نريد صياغة أبجدية فعلنا السياسي، الذي جعلته رديفاً للنزاهة والصدق..

والتي لم تستطع أكثر اللحظات قسوة وقهرا وحصارا أن تبعدك عن روح البدايات ووصايا الشهداء..

ونحتاج صوتك المجلجل حتى لا تخنقنا الأصوات المبحوحة..

ونعشق فصاحتك، لنعيد للكلمة الحرة بهاءها ونقاءها..

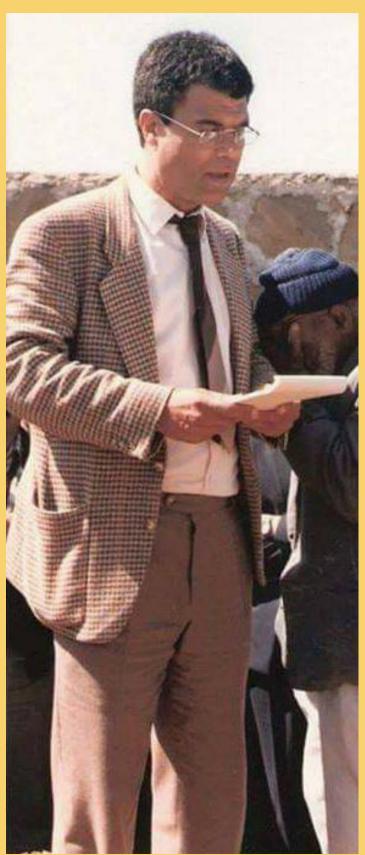
يحق لك أن تستريح، وأن تحتفى موج البحر، وهو يفتح ذراعيه للأفق..

وبأصوات النوارس المتعبة، وبغيمة تائهة في المحيط..

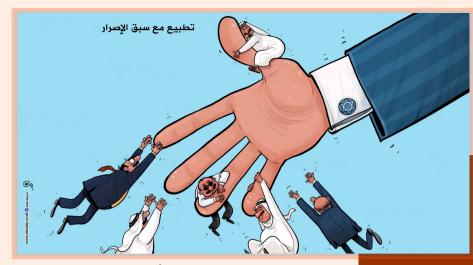
ففي المساء سنعود إليك لنلمس وجهك وننصت لآهاتك..

سنعود إليك من حقول جريحة ومن شارع منهك ..

وذات مساء سنعود إليك وفي اليد باقة أمل، وفي العيون إشراقه وطن.







التطبيع وخطر تفكيك الهوية الوطنية

• محمد العربي

كشف قرار النظام المغرى تطبيع العلاقات مع "إسرائيال" عن حجم الاختراق الصهيوني للمجتمع المغربي.. فقد تعالت أصوات مؤيدة لهذا القرار في الوقت الذي كانت فيه أغلبية المواطنين تحت تأثير المفاجأة.

ويجب الاعتراف أن هذا تحول كبير ومفاجئ في تعامل فئات معينة مع كيان عنصري واستعماري كان إلى حد قريب يعتبر العدو الأول للأمة العربية والإسلامية.. هـذا التحـول الـذي حصـل في الوقت الذي ترداد فيه عزلة هذا الكيان على الصعيد العالمي.. وتستفحل أزماته الداخلية.. وتنكشف أمام الرأى العام العالمي طبيعته الفاشستية.

إن هـذا النّجاح السهل الـذي حققته الدعاية الصهيونية يكشف عن هشاشة المجتمع المغربي الذي فقد الكثير من مناعته أمام الغزو الثقافي.

إن العقل السليم لا يحتاج إلى أدلة ليتأكد أن "إسرائيل" هي التجسيد الحي للشر في عالم اليوم، إذ تكفي العودة إلى تاريخها الدموي وإلى الوقائع والأحداث اليومية للتأكد أنه لا مكن أن تكون العلاقة طبيعية مع كيان غير طبيعي، إلا إذا اعتبرنا القتل والاحتلال والعنصرية أمورا طبيعية.

لكن هـؤلاء المهرولين لم ينتبهوا إلى أن دعوتهم للتطبيع مع "إسرائيل" هي دعـوة مـن جانـب واحـد.. وأنهـا ليس نتيجة لحوار متكافئ بل هي نتيجة للابتزاز والضغط والإخضاع.

إنهم يقولون أن الزمن تغير وهو ما يفرض تغيير المواقف.. ولكنهم يقفزون على حقيقة أن الزمن المتغير يفرض أن يكون تغيير المواقف متبادلا، وخاصة من طرف الجانب المعتدي. غير أن الواقع يقول العكس تماما ف"إسرائيل" في الوقت الذي تعطى لنفسها حق احتلال أراضي الفلسطينيين فإنها تنفي عنهم حقهم في الدفاع عن وطنهم.. وهى اليوم تسعى مع سياسة التطبيع إلى أن ترسخ في الأذهان أنها تسعى إلى السلام ولكنها لم تجد شركاء من أجل ذلك في الجانب الفلسطيني..

وأن بناء جدار الفصل العنصري وبناء المستوطنات على أراضي الفلسطينيين هي أمور طبيعية.. وأنّ غير الطبيعي هـو أن يقاوم الفلسطينيون نظام الأبارتايد المفروض عليهم بقوة الحديد

إن الحقائق اليومية تؤكد على أن الصهبونية لازالت وفية لثوابتها وأن مقولة الزمن المتغير لم تخترق سوى الوعبي المهزوم الذي يطلب من الشعوب العربية والإسلامية أن تعيد صياغة مواقفها.. وتقوم بعملية تطويع ذاتي تـؤدي ليـس فقـط إلى القبـول بالهزيـة بل تودي إلى الإلغاء الذاتي والتنكر للتاريخ وللتضحيات واعتبارها خطيئة تستدعي إعلان التوبة وطلب الغفران.

لقد كان أول ضحايا الدعاية الصهيونية هم أصحاب الشخصية المهزوزة والضعيفة الذين فقدوا البوصلة ومَكن منهم اليأس.. إنهم مستعدون للقيام بالتطويع الذاتي والانكسار أمام غطرسة الصهاينة.. ولتبرير انهزاميتهم يحاولون الظهور مظهر المتسامحين والحداثيين الذين يرفضون التعصب والتمييز العنصري. إن دعاة التطبيع يبشرون في الواقع

بأيديولوجية الانهزام التي تسعى إلى ضرب الأسس الموضوعية التي يقوم عليها النضال من أجل الحرية والكرامة.. إنهم يقبلون أن يبقى تاريخ الصهيونية ثابتا وطاهرا لا هسه أي تغيير.. وأن تبقى سياستها العدوانية كـما هـي.. وبرامجهـا التعليميـة التـى تغرس في نفوس الأطفال اليهود كراهية واحتقار غير اليهود، وتعتبر قتل الفلسطيني واجبا دينيا.. وفي نفس الوقت نقوم نحن بتغيير مواقفنا وصياغتها بشكل يتوافق مع مخططاتها الاستعمارية والعنصرية.

إذن فالتطبيع باختصار وبكل بساطة يعنى السيطرة والإخضاع من جهة والاستسلام والهزية من جهة أخرى.. وكل الثرثرة حول منطق العلاقات الدولية والتسامح بين الأديان وحكاية

"أبناء عمومتنا"..، ما هي إلا محاولات لإخفاء هذه الحقيقة الموضوعية وتبرير الهرولة والانبطاح.

إن ابتزاز الصهاينة لا حدود له وهم خبراء في هذا المجال.. وكلما حصلوا على تنازلات زاد ضغطهم للحصول على المزيد.. ولقد شاهد الجميع رئيس الوزراء الإسرائيلي وهو يفتخر بتطبيع العلاقة مع النظام المغربي وخلفه خريطة تظهر فيها الصحراء المغربية مفصولة عن بقية التراب الوطنى. إنه ابتزاز واضح موجه للسلطات المغربية، معنى إذا أردتم اعترافنا مغربية الصحراء فلذلك أهن آخر غير تطبيع العلاقات، وبعد ذلك سوف ينتقلون إلى المطالبة بتعويض اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيـل، رغـم أن الحركـة الصهيونيـة هي التي قامت بتهجيرهم وسمحت لهم بالسطو على بيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم.. وهكذا كلما تنازل المطبعون كلما زاد الضغط.

هـذه هـي الحقيقـة المـرة التـي يحاولون إخفاءها.. ولكن كيف وصلنا إلى هـذه الحالة ؟ وكيـف أصبحنا مضطرين للدفاع عن البديهيات ونجد صعوبة في إقناع الناس بالحقائق الصارخـة ؟

صحيح أن الصهاينة قد نجحوا في اختراق مجتمعاتنا وأن الأنظمة القائمة قد ساعدتهم في تحقيق هذا الاختراق معتقدة أن ذلك سيساعدها على تصفية القضية الفلسطينية، ولكن كيف غاب عن الحكام أن "إسرائيل" تشكل خطرا ليس فقط على الشعب الفلسطيني وإنها على كل الشعوب العربية والإسلامية بل وحتى على كيان الدول القائمة.

إن "إسرائيـل" كانـت ولا زالـت أداة لتنفيذ المخططات الاستعمارية في العالم العربي والإسلامي.. هذه المخططات التي تهدف إلى تقسيم الشعوب على أسس طائفية وعرقية ودينية لتقضي بذلك على كل محاولة للنهوض والتحرر من التبعية والتخلف.. ومعروف أن "إسرائيل" تحمل عقيدة الحرب على المجتمعات وتشجع حرب المجتمع على نفسه .. ومعروف دورها في بعض المناطق حيث يتم التحريض على الآخر.. ويتم تقديم الخلاص على أنه في انكسار كيان الدولة وفي قيام كيانات عرقية تشبه في طبيعتها الكيان الصهيوني القائم على رابطة الدين والصفاء العرقي.

السؤال الكبير الذي يفرض نفسه هـو: إذا وجـدت "إسرائيـل" في مجتمعاتنا من يريد الخروج من التاريخ والعودة إلى القبيلة والعشيرة.. وإذا وجدت بيننا من هسك معها بالطرف الآخر من المسطرة العنصرية كما كان يقول الشهيد غسان كنفاني.. فكيف تقبل الدولة أن تفتح حدودها وأراضيها أمام من يهدد سيادتها ويخطط لتفكيكها ؟

عودة المؤامرات إلى الجزائر بهمجية أكبر

• يزيد البركة



ما يتسرب من مؤشرات المخاطر الأمنية والسياسية بلغ الدروة في الجزائر منذ شهر تقريبا، وكانت البداية العملية منذ تاريخ وفاة قايد صالح أو التخلص منه. فقد تتابعت عمليات اغتيال للجنرالات المحسوبين على قايد صالح في الأسابيع الماضية منهم سليم قرادة، وقبله بأسبوع وجد الجنرال عمار بوسيسي مذبوحا في سيارته. ولو كانت هذه الاغتيالات معزولة لقيل أن وراءها يد خارجية، لكن مع تتبع ما يجري داخل النخبة الحاكمة يتبين أن الصراع على أشده بين جناحين أساسيين، الأول يضم الجنرالات الذين ينعتون بجنرالات فرنسا لأنهم المترير الجزائري في 1958 وفئة ثانية انضمت في 1964 في إطار التضاق بين بومدين ودوغول. والثاني يضم جنرالات يصفون انفسهم بأنهم أبناء الثورة وذوى ثقافة عربية.

في عهد قايد صالح انعزل هذا الأخير بمؤسسة الجيش مسيطرا عليها وترك الاستخبارات والأمن مكرها للرئيس بوتفليقة، لكن بعد الإطاحة به مستعينا بتأثير الحراك وجه ضربات موجعة للاستخبارات والأمن والدرك، وأقال العديد ووضع العديد في السجن لكن بعد موته الغامض استعاد من كان في السجن حريته مثل الجنرال توفيق وعاد من كان منفيا مثل الجنرال نزار بتخطيط من شنقريحة، وقبل هذا تمت الإطاحة بالمسؤول الأول للاستخبارات الخارجية محمد بوزيت الذي خطط للعملية الفاشلة في الكركرات وخطط لعملية أخرى فاشلة لإرشاء رئيس مفترض في النيجر أثناء الانتخابات، حيث كانت فضيحة مدوية تناولتها الصحافة على

نطاق واسع، وعوض بالجنرال نور الدين مقري الذي كان قد أقاله قايد صالح لأنه من المقربين من الجنرال توفيق، وهذان الأخيران: توفيق ومقري هما من أسسا شبكة من الجواسيس في الصحراء المغربية ولاس بالماس تعتبر احتياطا مهما للأجهزة الأمنية. ومن تهم شنقريحة ضد بوزيت أن فشل الكركرات راجع إلى أن بوزيت بدد كل ما بناه مقري في الصحراء "الغربية"، ولو كان مقري في منصبه لالتحقت شبكة الصحراء ولاس بالماس بالمحتجين ولكان الأثر السياسي قويا.

هذه الإقالة وغيرها التي حصلت في المدة الأخيرة ليست معزولة، فقد كانت جون أفريك قد تنبأت بقرب عزل علي بنعلي رئيس الحرس الجمهوري القوي وقد ذكرت جريدة الكترونية تطلع جيدا على ما يجري داخل نخبة النظام أن علي بنعلي رفض تقديم استقالته التي طلبها منه شنقريحة في إطار مخطط بينه وبين نزار للإطاحة بتيار قايد صالح في كل الأجهزة، وحيث أن قوة عسكرية توجهت إلى مقر علي ينعلي وجرى إطلاق نار نقل على إثره عدد من الجرحى إلى مستشفى بإيطاليا لأنهم تخوفوا من المستشفى العسكري الذي يعد مقبرة للضباط.

من كل ما تقدم يتبين أن المستقبل مظلم بالنسبة للشعب الجزائري لأن طبيعة الأشخاص المتحاربين طبيعة عدوانية لا تتورع عن استعمال كل وسائل التآمر البشعة لتحقيق الهدف، ومعروف عن هؤلاء التخطيط للمؤامرات داخليا وخارجيا، تحت غطاء التودد والابتسامة ولا يكشرون عن أنيابهم إلا بعد إحكام خيوط المؤامرة على من يستهدفونه.







♦ رامز مصطفى عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة

الفلسطينى الفلسطينى

وأمالـ الوحدة

لم بعد خافيا ما تتعرض له القضية الفلسطينية من مخاطر وتحديات هي الأكثر خطورة، من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. حيث بذلت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وحكومة العدو الصهيوني برئاسة بنيامين نتنياهو، جهودا محمومة هدفت ولا زالت إلى تصفية القضية الفلسطينية، عبر عدة مسارات. الأول، إبقاء السلطة الفلسطينية على ثلاثة رهانات، عبر عنهم رئيس السلطة السيد محمود عباس في اجتماع الأمناء العامين في بيروت ورام الله في 3 أيلول من العام الماضي، حيث أكد على التمسك ب "حل الدولتين"، والتمسك بالرباعية الدولية، واستئناف المفاوضات. والثاني، تمثل في الإعلان عما تسمى ب "صفقة القرن"، ومقدماتها، الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة للكيان، ونقل السفارة الأمريكية من مغتصبة تل أبيب إلى مدينة القدس. وبالتالي تنفيذ "خطة الضم"، التي وإن قد تم تأجليها فهي تنفذ على الأرض، من خلال السياسات التي تتبعها حكومة كيان الاحتلال. والثالث، مسار اتفاقات التطبيع التي وقعتها كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، مع كيان العدو الصهيوني. تلك الاتفاقات التي تتخذ سياقا خطيرا لتشكيل تحالفات خدمة لتحقيق هدفين متلازمين، الأول، لاستبدال أولويات الصراع، بدل أن يكون مع كيان الاحتلال الصهيوني، ليتحول صراعا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومحور المقاومة. والثاني، تهميش القضية الفلسطينية، من خلال عزلها عن واقعها العربي والإسلامي، تمهيداً لتصفيتها، وفرض حلها وفق الرؤية الصهيونية، القائمة على أساس خيار الوطن البديل (الخيار الأردني)، في انتظار تغير في بيئات المملكة الأردنية، بالمعنى السياسي والاقتصادي والديمغرافي. لأن هناك قناعة راسخة لدى الحركة الصهيونية، أنَّ الأردن لا يمكن أن يبقى على وضعه الراهن، بل سيشهد تحولات تسهّل تنفيذ وتطبيق خيار الوطن البديل للفلسطينيين.

لقد شكل الموقف الفلسطيني الرافض ل"صفقة القرن" على المستويين الرسمي والشعبي، فرصة حقيقية أمام الفصائل الفلسطينية، لصياغة رؤية وطنية شاملة لمواجهة الصفقة، والتحديات التي تحاول فرضها على عناوين القضية الوطنية. وذلك من خلال تنفيذ مقررات المجلس المركزي والوطني، لحجهة وقف العمل باتفاقات "أوسلو"، وسحب الاعتراف بالكيان، ووقف التنسيق الأمني، وبرتوكول باريس الاقتصادي. وصولاً إلى إنهاء الانقسام من

خلال إعادة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية تطويرا وتفعيلاً وفق ما توافقت عليه في العام 2005 و2005 و101 في القاهرة، على أسس سياسية وديمقراطية، وتحقيق شراكة وطنية كاملة، وجعل وثيقة الوفاق الوطني في العام 2007 سقفاً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

غير أنَّ السلطة الفلسطينية لم تبادر إلى اتخاذ خطوات جادة في سياق التحرك لرأب الصدع والانقسام في الساحة الفلسطينية. وأبقت على رفضها وقف التعاون مع الكيان وإدارة الرئيس الأمريكي ترامب، من دون اتخاذ أية خطوات عملية، كمؤشر على جديتها. ومن خارج المتوقع ومن دون علم الفصائل، تحركت مياه الانقسام الراكدة بين فتح وحماس، من خلال إطلالة إعلامية لكل من الشيخ صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس، وجبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في تموز 2020، تأكد مِن خلالِها أنَّ سياقا حواريا ثنائياً قد قطع شوطاً متقدماً بين الحركتين، نتج عنه لقاء تمهيدي للفصائل في رام الله أواخر تموز، ولقاء الأمناء العامين في بيروت ورام في 3 أيلول 2020، ولقاءاً ثنائياً بين حماس وفتح في اسطنبول أواخر أيلول 2020. وقد اتفقا خلاله على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني. غير أنَ خلافاً قد برز بين الحركتينَ يتعلق بمفهومي التوازي والتوالي لتلك الانتخابات، حيث اتهمت فتح حركة حماس أنها تراجعت عن الاتفاق على توالى الانتخابات الثلاثة. وما زاد الأمر سوءاً إعادة السلطة تعاونها مع الكيان بشتى المجالات، ووافقت على استلام أموال المقاصة المستحقة للسلطة لدى الكيان لصهيوني. مما أعاد مشهد التفاؤل بإنهاء الانقسام إلى المربع الأول، أي ما قبل لقاء الأمناء العامين في أيلول، ونسف مخرجات ذاك اللقاء.

وكما بدأت حوارات حماس وفتح في تموز الماضي من دون مقدمات، تراجعت حركة حماس عن اشتراطاتها بتوازي الانتخابات، والموافقة على تواليها، من خلال رسالة بعث بها السيد اسماعيل هنية رئيس حركة حماس، لرئيس السلطة الفلسطينية، التي رحب بها. خطوة حماس بررتها بتلقيها نصائح تركية ومصرية وقطرية مع ضمانات مقدمة من تلك الدول بإنجاز الانتخابات بمراحلها الثلاثة. بعد موافقة حماس أصدر السيد محمود عباس رئيس السلطة المراسيم اللازمة لإنجاز الانتخابات الثلاثة بتواريخ محددة، تبدأ في أيار القادم بانتخابات التشريعي، وتنتهي في تساء المتاهي في في تناهي في في المدأ المراسهي في اللازمة في أيار القادم بانتخابات التشريعي، وتنتهي في في المدأ المراسهي في اللازمة في أيار القادم بانتخابات التشريعي، وتنتهي في في المدأ المراسية المراسية المراسية في أيار القادم بانتخابات التشريعي، وتنتهي في في المدأ ا



العمل الوطنى الفلسطينى

بيد الانقسام وأماك الوحدة

رامز مصطفی

مع إصدار المراسيم الانتخابية، بات الطريق معبدا أمام إجراء حوارات فلسطينية -فلسطينية، توجت بتوجيه القيادة المصِرية الدعوة لأربعة عشرة فصيلا فلسطينيا هم (حماس، وفتح، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الشعبية، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الديمقراطية، وقوات الصاعقة، والمبادرة الوطنية، وحزب الشعب، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال، والجبهة العربية، وجبهة العربية الفلسطينية، وحزب فدا. بالإضافة لعدد من المستقلين استقدمتهم حركة فتح من رام الله). من أجل البدء بحوار يوم الاثنين 8 شباط الجاري، بحضور وزير المخابرات المصرية، وقادة الفصائل المشاركين في الحوار. والذي استمر

> القائمين على الحوار، أي المصريين، ومعهم حركتي حماس وفتح، كانت نقطة الانتخابات هي الوحيدة التى يريدون مناقشتها، وترحيل الانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني إلى موعد لاحق. وهذا ما أكد عليه الوزير المصري عباس كامل في جلسة افتتاح الحوار، حيث قال: "لابد من مناقشة الإجراءات العملية والاتضاق على آليات للانتخابات المتعلقة

بالتشريعي". الأمر الذي استدعى احتجاج معظم الفصائل من خلال مداخلات رؤساء الوفود، فقد جرى التأكيد على أهمية مناقشة كل الملضات باعتبارها سلة واحدة. وأكد المتحدثون وخاصة الفصائل الخمسة وهي (القيادة العامة، والجهاد، والشعبية، والصاعقة، والديمقراطية)، أنَّ الأساس في الحوار إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير في بنائها وميثاقها. ولا يمكن أن تستقيم الأمور، إلا من خلال ذلك. وتم طرح جملة من القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني، الذي لا ينحصر فقط في الضفة وغزة ؟ ، فهناك حوالي 14 مليون فِلسطيني، من الضروري الإهتمام بهذا لأمر، وإلا الانقسام سيبقى قائما، والحديث ناقصا. المسألة الفلسطينية والمخاطر التي تتعرض لها تتهدد الكيانية الفلسطينية في كل مكان، والقفز على هذا الموضوع يمكن أن يؤدي إلى الفشل، إذا لم تتم معالجة كافة الملفات بشكل متكامل. وبالتالي فإن المجلس التشريعي السابق كان على أساس "أوسلو". وأنه في طبيعة الأمر، كل ما يتعلق بهذه السلطة ومؤسساتها لم يكن معنيا بوضع الشعب الفلسطيني في الخارج، ولم يكن مهتما به. لذلك يجب في هذه المرحلة تصحيح المعادلة، فلا يمكن أن نتحدث فقط عن جزء من شعبنا، في تجاهل لموضوع اللاجئين، ودور الفلسطينيين أينما تواجدوا في الشتات.

إضافة لذلك فإنّ القلق كان واضحاً في

أب 2021 باستكمال تشكيل المجلس الوطني.

إلى مساء الثلاثاء 9 شباط. وكما كان متوقعا، الاجتماع لم يوضع له جدول أعمال، فالواضح أنَّ التوجه لدى

المداخلات، بأنّ الانتخابات تجرى بناءاً لمطلب ورغبة دولية. والخشية أن يجري القفز على بقية العناوين وتطيير الترتيبات الخاصة بالمجلس الوطني، حيث اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت العام 2017، وضعت الآليات والتوصِيات الواجب العمل عليها. والخشية أيضا عدم الدخول في العمق، بما يتعلق بالمنظمة، لذلك من الضروري الفصل بين السلطات، أي بين المنظمة والسلطة. وفي السياق ذاته هناك من تساءل عما سيحصل بعد الانتخابات ؟، وكيف سيتم نعى الانقسام ؟، وكيف سيتم إنهاء مظهره على الأرض ما بين الضفة وغزة ؟. هذه التفاصيل من الواضح أن الطرفين لم يتفقا عليها، وكانت موضع أخذ ورد. إلا أنهما أي فتح وحماس تقولان

أنَّ هذا الموضوع لن يشكل عائقًا في قبول نتائج الانتخابات، والاستمرار نظمة التحرير الفد

> ترسيخ المصالحة وإنهاء الانقسام. وهنا علامة استفهام كبيرة ؟.

انتهت جلسات الحوار مساء الثلاثاء 9 شباط، بإصدار بيان ختامي، يمكن تسجيل الملاحظات التالية عليه:

1. الفصائل المشاركة في الحوار لا يمكن أن تحصل على كل ما تريده، لأنِّ البيان هو توافقي بين الجميع، شريطة ألا يتم تغليب المحصلات على الأساسيات، بمعنى أنّ المدخلات والبدايات يجب أن تكون من منظمة التحرير وإصلاح مؤسساتها وأولها إعادة تشكيل المجلس الوطني

2. التأكيد على أن الانتخابات ستجري بالاستناد إلى التوافقات والاتفاقيات الفلسطينية السابقة، لاسيما وثيقة الوفاق الوطنى ومخرجات اجتماع الأمناء العامين في 3 أيلول 2020. وهذا لا يعنى بأي شكل من الأشكال أنّ الانتخابات ليست مسقوفة باتفاقات "أوسلو"، بل هي ستجري وفق تلك الاتفاقات مهما حمل البيان من عبارات. وما ورد ذر للرماد في عيون الشعب الفلسطيني، والفصائل من خارج حماس وفتح.

3. على أهمية عقد اجتماع الفصائل مرة جديدة في أذار القادم، إلا أنه جاء كمن يمنح

جائزة ترضية للآخرين، مقابل تمرير التأكيد على أنَّ الانتخابات التشريعية مدِّخل للشراكة الوطنية، وهي غير ذلك تماماً. بل خطوة الاجتماع القادم لطمأنة المتوجسين من الفصائل حول استكمال تنفيذ ما يتعلق بالمجلس الوطني.

4. تكريس مظاهر الانقسام بين الضفة والقطاع، أولا، بتشكيل محكمة قضايا الانتخابات، التي تشكل توافقياً من قضاة بالضفة وغزة والقدس، وجعل مرجعيتها مبهما بعد الخلاف على تشكيل المحكمة الدستورية. وثانياً، تولى الشرطة في الضفة مسؤولية أمن الانتخابات هناك، على أن تتولى الشرطة في القطاع مسؤولية أمن الانتخابات. 5. ترحيل معالجة إفرازات الانقسام بكل جوانبها الإنسانية والاجتماعية والقانونية، إلى ما بعد انتخابات المجلس التشريعي وتشكيل الحكومة. وكأن المعالجة مشروطة باستكمال وإنجاز انتخابات التشريعي.

المؤسف أنَّ التطلعات المعقودة على حوارات الفصائل لم تكن على قدر النتائج التي خلصت إليها تلك الحوارات ، حتى من داخل بعض الفصائل والعديد من النخب الفلسطينية على كافة مستوياتها. وبالتالي هناك مخاوف مشروعة تتعلق بالتطورات السياسية، لجهة تحريك مياه المفاوضات الراكدة بين السلطة والكيان، بدفع من إدارة الرئيس الأمريكي بايدن، والرباعية الدولية، وواقع إقليمي تبين أنه هو من ووقف خلف إقناع حماس للتراجع عن شرط التزامن والقبول بتوالى الانتخابات. وهذا ما عبر عنه الشيخ

صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس في مداخلته في افتتاح جلسات الحوار، بالقول : إنَّ الظروف الضاغطة على القضية هي من فرضت على حماس الاتصال بفتح والتوافق على إجراء الانتخابات."

في مقابل ما تم عرضه واستعراضه، تبقى هناك مهمتان ملحتان. الأولى، تتعلق بالفصائل من خارج حماس وفتح، في قدرتها على التحشيد بهدف تثبيت مواقفها المعلنة خلال جلسات الحوار، وذلك في الاجتماع القادم في آذار 2021، فيما يتعلق بالمجلس الوطنى على اعتباره المدخل لإصلاح منظمة التحرير ومؤسساتها الوطنية. ودون ذلك ستبقى القضية الفلسطينية بعناوينها االوطنية عرضة إلى مزيد من التبديد والتصفية . والثانية، تتمثل فيما سيقدم عليه كيان الاحتلال من إجراءات في مواجهة استحقاق الانتخابات، إن لجهة منعها وأقله في مدينة القدس، خصوصا بعد الاعتراف الأمريكي بأنها العاصمة الموحدة للكيان الصهيوني. أو لجهة التضييق عللى المرشحين من الفصائل والشخصيات من خارج حركة فتح.



تونس عشر سنوات من الأزمة ما النسياب وما العميل؟

• محمد زهير حمدى • الأمين العام للتيار الشمىي بتونس



تمر تونس بمرحلة من أدق مراحل تاريخها حيث تعمل القوى الرجعية علمي دفع الشعب إلمي حالة من اليأس والإحباط من كل أمل في التغيير. فقد تمكنت قيادة التحالف الليبرالي الحداثوي / (تكفيري/ إخواني-وهابي) من هدر مجهودات الشعب التونسي. وخانت كل الشعارات التي رفعها في ديسمبر 2010 وما قبلها طيلة عقود طويلة من النضال، وتحالفت مع الطبقة الرأسمالية الطفيلية التابعة لدوائر الهيمنة بعد أن قبلت هذه الفئة الاحتكارية اشراك قبادات التحالف اللبيرالجي الحداثوي/(تكفيري/ اخواني-وهايي) في عملية تقسيم الغنائم.

أغلبهم يهدف إما لحماية نفسه أو لخدمة مصالحه.

منظومة التبعية الاقتصادية والتنموية المعتمدة.

والعقائد السياسية عن الصراع السياسي، زيادة عن الدور الذي تلعبه بعض المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب. كما اقترنت موجة الشعبوية باتجاه عام لمحاولة

خلق تمثيليات مناطقية كانت نتيجة شعور عام بأن ابن المنطقة فقط هو من يقدر

على خدمتها دون أدنى مراعاة للبرامج المقدمة من طرف المترشح أو لكفاءته، وقد

سمح ذلك بصعود عدد من النافذين والفاسدين والمهربين في مناطقهم الضيقة، وكان

• النهيار الاقتصادي والمالي وتفشي الفساد: حيث تغولت لوبيات الفساد واتسع

نفوذها صلب جهاز الدولة بسبب تضخم الرأسمالية الطفيلية واقتصاد الريع وتضخم

شراهتها للنهب وتزايد شراستها في الاستغلال. فالفساد في تونس مرتبط بشكل عضوي

بسيطرة الأثرياء الجدد من البرجوازية الطفيلية والاحتكارية في تونس ونشاطها

الاقتصادي ولذلك يتضح زيف دعوات محاربة الفساد دون إعادة النظر في كامل

فقد أجبرت الأولغيرشية الحكومات المتعاقبة على الاستمرار في الخيارات الاقتصادية

والاجتماعية المعادية لمصالح الفئات الشعبية، فلم تقم بأية إجراءات إصلاحية مس الصناديـق الاجتماعيـة أو إعـادة الإنتـاج في القطاعـات المعطلـة أو حـل أزمـات شركات لقد محكنت المافيا الوكيلة والفئة الاحتكارية بالتعاون مع القوى الرأسهالية الدولية والقوى الاقليمية الرجعية من تحويل مسار الثورة الي مجرد واجهة ديقراطية مضللة، حيث

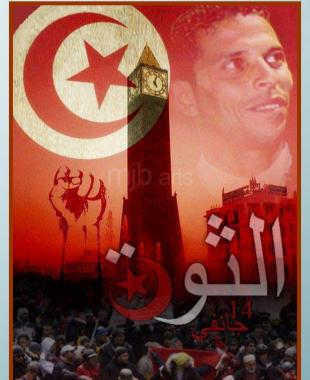
تحول ما سمي بالانتقال الديمقراطي إلى ما يشبه الملهاة طيلة السنوات الفارطة وتحول الشعب إلى أداة في يد هذه الفئات الاحتكارية التابعة وأحزابها للحفاظ على مصالحها ومن ورائها مصالح قوى الهيمنة، فبعد كل انتخابات يتلقى الأمل في التغيير ضربة قاسمة، ويكاد الوضع يصل الى نقطة الانهيار النهائي نتيجة تبدد الوهم الذي تعيشه البلاد طيلة السنوات الفارطة، وهو أن أهداف النضال الوطنى في الديمقراطية التي هي بالأساس سيادة الشعب ووضع السلطة بيده وفي إقامة مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص ستتحقق مجرد الذهاب إلى صناديـق الاقتراع، وقد نسينا أن النظام الذي كان جاهًا علينا طيلة عقود ليس مجرد واجهة سياسية متمثلة في الرئيس وعائلته وحزبه وإنما شبكة مصالح داخلية مرتبطة بالخارج لا يضيرها في شيء أن تتغير الواجهة الاستبدادية إلى واجهة دعقراطية أو دستورية شكلية مخادعة مقابل الحفاظ على مصالح مجموعة العائلات ومن ورائها مصالح قوى الهيمنة.

> لقد حولت المنظومة الليبرالية مفهوم الديمقراطية إلى هوس بصناديق الاقتراع لذاتها واختزلتها في الحريات الفردية والعامة، في إلغاء تام للاستحقاق الاجتماعي والوطني ودون مضمون حقيقي يعطي لقوى الشعب العامل السلطة والقوة لتحقيق السيادة الوطنية ولتغيير معادلة العلاقات الاجتماعية السائدة لصالحهم. وقد أدى هذا الوضع إلى:

> • فشل الانتقال الديمقراطي وصعود الشعبوية: حيث تم الفشل يوم استولى تنظيم الاخوان المسلمين بتواطؤ مع شبكات مصالح المافيا في الداخل وقوى الهيمنة الخارجية على مقاليد البلاد وأرسى نظاما مافيوزيا دمر كل مقومات الدولة الوطنية وفاقم من هيمنة القوى الأجنبية التي باتت المحدد الرئيسي في نتائج الانتخابات واتحتيار من يحكم تونس، لتبسط المافيا المحلية الوكيلة نفوذها على الاقتصاد وتحوله الى اقتصاد أسود تحولت من خلاله البلاد الى مصب نفايات وفضاء لتبييض الأموال وترويه السموم، وتعمّقت سيطرة بعض العائلات القليلة على ثروات البلاد والتحقت الشرائح الوُسْطى بصفوف الفقراء. وبالتالي كان الوضع ملائما لصعود الخطاب الشعبوي والفاشي وانتعاشه. ولقد تفشي هذا الخطاب مقولات مشبوهة تمجد اللاسياسة وتدعو لحكم التكنوقراط وتهاجم التنظيمات الحزبية والمنظومات السياسية وتحاول فصل الأفكار

القطاع العام أو تطوير القطاع الفلاحي في البلاد. ونتيجة لهذه السياسات النيوليبرالية المعتمدة والتي كرست في مجلة الاستثمارات والمجلة الجمركية ورسملة البنوك وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبتعاظم التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية وربط البنك المركزي التونسي بالدوائر المالية الغربية، انهار الدينار التونسي وتواصل توقف الانتاج وازدادت المديونية حتى وصلت الى مستويات غير مسبوقة، وارتفعت الأسعار ونسب التضخم وازدادت نسبة البطالة وانهارت كل الخدمات والمرافق العمومية والحيوية من صحة وتعليم ونقل وبيئة وثقافة.

كانت هذه حصيلة عشرة سنوات من حكم تجار الدين والمافيا المالية المتحالفة معهم تم فيها تبديد كل آمال وأحلام شعبنا في الحرية والكرامـة الإنسانية والسيادة.



Supel la

إن الحل لن يكون إلا من جنس المشكل وذلك عبر تغيير عميق في الواقع السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، وليس هناك من أسلوب ناجح وناجع لتحقيق التغيير إلا اسلوب المقاومة الشعبية السلمية المدنية فهى النهج الوحيد الذي تنتهجه الشعوب الحرة لوضع حد للخيارات الفاشلة والمنظومات السياسية القائمة عليها دون ارتباك ولا تردد. ولكن نهج المقاومة السلمية المدنية والانتفاض الشعبى لن يكون



تونس عشر سنوات من الأزمة ما الأسباب وما العمل؟

• محمد زهير حمدى - الأمين العام للتيار الشعبى بتونس

حاسما ما لم يتسلح برؤية سياسية يفرض تحقيقها بإرادته الحرة. وفي وضعية تونس فالرؤية الوطنية السيادية لتصحيح مسار البلاد وإنقاذها واضحة وهي تقوم على:

للعمل على تطوير الحراك الاحتجاجي الجهوي والقطاعي المطلبي والمشروع إلى حراك شعبي شامل من شمال البلاد الى جنوبها يهدف الى الحسم مع المنظومة الحالية وخياراتها التي أوصلت البلاد الى مرحلة الإفلاس والوصاية وفرض حل البرلمان بقوة التظاهر السلمي والمنظم فقد تحول الى حلبة قارس فيها المجاميع التكفيرية والاخوانية والشعبوية المتحالف مع المافيا الوكيلة أبشع أنواع العنف المادي واللفظي وحولته بؤرة للتلاعب بصالح الشعب.

- تحرير السلطة القضائية والأجهزة الأمنية من سطوة المافيا من جهة ومن اختراقات الجهاز السري للنهضة وعناصره التي تكبل عملها من جهة أخرى لتتمكن من القيام بدورها في محاسبة كل من اجرم في حق تونس وشعبها.

- إسقاط الحكومة الحالية التي استحكمت عليها أغلبية الفساد والإرهاب وفرض حكومة انتقالية وطنية تنفذ اجراءات اقتصادية سيادية تنقذ البلاد من الافلاس والوصاية تتمثل في:

■ إلغاء قانون استقلالية البنك المركزي، ليتم التحكم الشامل في توجيه الاستثمارات حسب الأولويات الوطنية.

■ تعليـق سـداد الديـون بقـرار سـيادي مثلـما حصـل مـع ايسـلندا في أعقـاب أزمـة 2008 تحـت ضغـط الشـارع وكذلـك تعلــق العمـل

بكل الاتفاقيات الدولية الثنائية عافي ذلك عقود الطاقة إلى جانب تعليق العمل بكل القوانين التي التي عكن أن تعيق تنفيذ الخطة الوطنية للإنقاذ ولو أدى الأمر تنظيم استفتاء شعبي في الغرض يشكل تفويضا شعبيا للحكومة الانتقالية.

■ مطالبة الـشركات الأجنبية التي تنشط في السـوق المحلية (شركات الاسـمنت/ الاتصالات/البنـوك الأجنبية...) بتأجيـل تحويـل أرباحها لـدول المنشأ و المقـدرة بـ 3,5 مليـار دينـار.

■ إيقاف العمل بالحوافز المالية والجبائية للشركات ومنح الاستثمار التي تستنزف دافعي الضرائب كل سنة بحوالي 2 مليار دينار دون نتائج تذكر على مستوى الإيرادات الجبائية.

■ التراجع عن قرار إلغاء سداد الديون الديوانية المتخلدة بذمة عدد كبير من الموردين والمقدرة ب 10 مليار دنيار.

■ وضع برنامج عاجل لإعادة تأهيل المنشآت العمومية خاصة العاملة في القطاعات الإستراتيجية (الطاقة-النقل-الاتصالات-البنوك...)، ها في ذلك تحكين هذه المنشآت من التمويل من البنوك المحلية وليس الأجنبية (علما أن نصيب القطاع العمومي من الاقتراض المحلي لا يتجاوز 5 مليار دينار مقابل 60 مليار دينار للقطاع الخاص ووقف صرف المنح والامتيازات السخية والغير ذات جدوى المسندة للشركات غير المقيمة (3 مليار دينار سنويا).

■ ترشيد استخدام الموارد وفي هذا السياق ضرورة فرض الضرائب التصاعدية على الثروات الكبرى والحد من الإنفاق غير المنتج وإيقاف عملية الهدر في الإنفاق من أجل توفير مزيد من الموارد.

■ إجراءات حاسمة لمقاومة التهريب وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد المنظم وأولها تغيير العملة بمجرد انتهاء مرحلة الحجر لإدخال السيولة الكبيرة الموجودة لدى المهربين للدورة الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية لإدارة الجباية خلال المرحلة القادمة لمقاومة التهرب والغش الضريبي، للتمكن من تعبئة موارد مالية كبيرة.

■ سياسات حمائية لاسترجاع السوق الداخلية حصر الواردات في الغذاء والدواء والطاقة ومستلزمات الصناعة والفلاحة للخفض في عجز الميزان التجاري، وتوجيه جزء من الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كغرض مركزي قبل استهداف انتاج سلع وخدمات كمالية أو ترفيهية، مع اتخاذ تدابير عاجلة لفائدة القطاع الفلاحي منها إلغاء ديون صغار الفلاحين وتقديم مساعدات عينية من الوقود والأسمدة والأعلاف. ■ إشرلك الجيش الوطني في انجاز هذه الخطة الاقتصادية.

- انقاذ البلاد من الافلاس والانهيار وتحرير القضاء والأمن لمحاسبة كل من أجرم في حق تونس سيفتح أمام الشعب أفقا سياسيا جديدا مكنه من الدخول في مرحلة البناء الاستراتيجي من خلال:

1 - منوال تنموي وطني ينهي للأبد اقتصاد الربع وسيطرة الرأسمالية الطفيلية التي تضخمت شراهتها للنهب وتزايدت شراستها في الاستغلال منوال يجعل الإنسان في قلب ساحة الفكر والحركة وصانع التنمية وهدفها في آن واحد، فالتنمية تطرد وتتسارع إذا توفر العمل المنتج لكل مواطن، وبارتفاع إنتاجية العمل يصبح توفير الصحة والتعليم والسكن والنقل أمرا ممكنا بل وضروريا باعتبار أن أهم دوافع استمرار التنمية المستقلة هو شعور الناس بأنهم مستفيدون من جهودهم، وهو ما يحقق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وهذا لن يتم دون عودة الدولة لدورها التنموي سواء من خلال التخطيط الذي يحكن من استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية لتحقيق الرفاه لعموم الشعب، أو من خلال مبدأ التوازن

بين تدخل الدولة والسوق الشفاف بحيث يكون لها الدور الاستراتيجي التعديلي الذي يتكامل مع السوق الشفاف والذي يكرس التنافسية إضافة إلى التكامل بين القطاع العام و الخاص والتضامني .

2 - اعتبار أن النظام السياسي قضية أمن قومي جراء العجر الذي أضحى عليه والأزمات التي أفرزها والتنصل المستمر من مسؤولية الحكم، ولذلك بات من الضروري تعديل النظام السياسي باتجاه توحيد السلطة التنفيذية ومراجعة علاقتها بالسلطة التشريعية واستكمال بقية المؤسسات الدستورية.

3 - اعتبار النظام الانتخابي خيارا اقتصاديا واجتماعيا بالأساس، فلا يمكن لنظام انتخابي فاسد يفتح المجال على مصراعيه لتزوير ارادة الناخبين بالمال السياسي والإعلام الموجه والاختراق الخارجي أن يفرز حكما وطنيا يحفظ مصالح البلاد وسيادتها مؤسساتها ويرسى تنمية وطنية

شاملة وعادلة بين الفئات والجهات.وعليه يجب تغيير النظام الانتخابي مايفتح باب المشاركة الواسعة للقوى الشعبية صاحبة المصلحة في التغيير العميق للنظام الاقتصادي والاجتماعي.فهذه الفئات حرمت من المشاركة السياسية ولا بد أن تفتك التمثيل الموسع وهو من أهم أسس الديقراطية السياسة، لأن قدرة أي نظام اقتراع على ضمان وهو من أهم أسس الديقراطية السياسة، لأن قدرة أي نظام اقتراع على ضمان على مختلف قوى الشعب يعتبر أهم معيار من معايير صحته وعدالته،هذا علاوة على ضمان وجود كتل قادرة على المحارضة الجدية والفاعلة وكذلك الحد من هدر الأصوات، فضلا عن ضرورة تنقية المناخ الانتخابي بتنظيم تمويل الحملات الانتخابية وتمويل الأحزاب وتنظيم مراكز سبر الآراء وتنظيم الإعلام وإحكام تنظيم السجل الانتخابي. كما يجب أن يكون هذا النظام الانتخابي معززا بآليات مصاحبة على غرار التجارب الديقراطية الرائدة اليوم، وهي تلك التي مزجت بين السلطة الشعبية المباشرة في شكل تشاركي والديقراطية التمثيلية ما يعزز المشاركة الشعبية ويوسع قاعدة الديقراطية.





الترامبية والماكرونية نموذجي التغول اليميني



• المصطفي زوبدي

فی سابقة من نوعها عاشت الولايات المتحدة الأمريكية منذ احراء الانتخابات الرئاسية حالة استنفارات قصوب، وعاش الأمرىكيون حالة رعب حقيقي، يفعل الفوضى والاضطرابات المترتبة عن رفض ترامب لنتائج الاستحقاق الرئاسى، ىدعوى تزويرها أوسرقتها كما يقول من قبل الدىمقراطىين، محرضا أتباعه على إسقاطها، أو بالأحرى إنجاحه، وقد وصل التجييش أوجه بالهجوم الهمجي الخطير على (الكابتول = مقر الكونغرس) يوم 6 يناير2021 للحيلولة دون مصادقة الكونغرس على النتائج، وكاد الأمر يؤدى الب مالاتحمد عقباه بفعل ماقاه به المهاحمون، فب دولة تعتبر قائدة العالم، ومركز الحضارة والتقدم، فإلى ماذا يعود ذلك؟

مل تشكل الظاهرة الترامبية بداية انميار النظام الليبرالي؟

يرى ابن خلدون أن الدولة تمر من خمسة أطوار هي: الظفر، الانفراد، المجد، الفراغ، الدعة، القنوع والمسالمة ثم الإسراف والتبذير، ويربط أطوارها الخمسة بثلاثة أجيال هي:

- الجيل الأول يقوم بعملية البناء والعناية.
- الجيل الثاني يسير على خطى الجيل الأول من التقليد وعدم الحيد (بكسر الحاء الممدودة).
- الجيل الثالث والأخير، هو ما يكن تسميته بالجيل الهادم، فالدولة لها أعمار طبيعية كما البشر حسب ما يرى.

في تباين وتقاطع المنشأين :

بالرغم من تباين المنشأ والمسار، فإن طرح هذا التقديم الذي تناول فيه ابن خلدون أطوار الدولة الشرقية المستبدة، يعود إلى استنتاج أن هذه الرؤية اقتضتها بعض التجليات التي تكشف على أن هناك تقاطعا بين النمطين من يدري؟ فقد يكون مرد ذلك للطبيعة البشرية التي دفعت الشاعر بحدسه إلى القول: الناس كالناس والأيام واحدة والدهر كالدهروالدنيا لمن غلب

سيما وأن المارد القاهر واحد وإن اختلفت هيئته وموطنه، وهو الذي أضحى يطلق عليه بلغة (علم الاجتماع الحديث الدولة العميقة) الشبيهة بذلك الوحش الشرس الذي ينقلب على محيطه عندما تفتح شهيته لما هو أكثر من فريسته "البرانية" وهذا مايتضح من خلال بعض التمظهرات التي تكشفت منذ هزم الوحش الامبريالي للمعسكر الشرقي خلال التسعينيات إلى الآن، وهذه أهم المؤشرات مما تحت الإشارة إليه، وسيكون البدء ما يجري حاليا بواشنطن:

تمظهرات ومؤشرات الأزمة:

إن تداعيات الانتخابات الرئاسية بتاريخ 3 نونبر2020، جعلت المتتبع لتاريخ هذا البلد الذي يتسيّد العالم، ويبهر الكثير ممن ينقصهم الإلمام بكثير من بواطن الأمور، يسجل وكأنه أمام كيان لايؤمن إلا بالقوة، ودون اعتبار لما يتباهى به أبناؤه من كون أمريكا مصدرالتفوق الحضاري، وهكذا فإن ما طفا على السطح يكشف أن تلك المظاهر الخادعة كاذبة لسبب بسيط، وقد تجلى ذلك في كون تلك الحضارة انبنت على أنقاض العير، وعلى أساس اعتماد التفوق العرقي الأبيض، وهذا ماتجسد في سعي المين المتطرف وبزعامة الرجل الأول في البلد (ترامب) إلى الاستيلاء على السلطة والتحكم في البلد عبر نظام العصابات التي بدا أنها تخترق الأجهزة الأمنية والجيش والإدارة والكونغرس، وهو ما قد يشكل خطورة، سيما إذا كان ضمنهم من يحمل قناعات إيديولوجية لليمين المتطرف على نفسه زعيم الحشد الشعبي الأمريكي الأبيض المسلح ببركة الإنجيلية الجديدة.

أكيد أن هذه الطفرة الفوضوية المتطرفة ليست وليدة اللحظة، ولاهي عفوية، بل إنها نتاج لتوجه أفرزته عقيدة التفوق التي آمن بها من سادوا بعد إبادتهم للشعوب الأصلية (الهنود الحمر)، وبنوا قوتهم ومجدهم بفضل سواعد من استعبدوا من الأفارقة، فتكونت لديهم عقدة تفوق البعنس الأشقر، فتمادوا في قهر واضطهاد واستغلال الأقليات على جميع المستويات وخاصة الأفارقة السود، ويكفي الاستدلال ها طالهم خلال الولاية الترامبية، حيث وصل الاستغلال والقمع والتعنيف منتهاه، كما تبرز ذلك العديد من الأحداث الخطيرة التي طالت الأقلية المضطهدة، وصلت حد التصفية علي يد قوات الأمن، كما حدث مع (جورج فلويد) وغيره والذين تم قتلهم أمام أنظار العالم، وحري بالأمر القول: إن هناك منظرون ومخططون يعتبرون النواة الصلبة للدولة العميقة يقفون وراء هذه الأمور، والتي لم يكتو بنارها أبناء الوطن فقط، بل إن النصيب



الأوفر من نارها الظالمة طال الشعوب المستضعفة.

إن ماحدث ويحدث داخل الولايات المتحدة هو جزء من التوجه النيوليبرالي، ويرتبط بسياسة الإدارة الأمريكية التحكمية التي تعتبر نفسها قائدة ماتسميه بالعالم الحر، وقد تجلى ذلك بشكل مكشوف مع الظاهرة الترامبية، التي تضرر منها الكثير، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، ناهيك عما طال الشعوب المستضعفة والعديد من دول العالم التي تحسب على المحبط حسب تعبير المفكر الراحل سمير أمين، وخاصة الدول المعارضة للتوجه النيوليبرالي، والراغبة في تحصين استقلالية قرارها، ويتضح ذلك من دعم الأنظمة الديكتاتورية والمستبدة، أو التدخل المباشر لتشكيل أنظمة موالية لها (إيران _ فنزويلا - كوبا -البرازيل - نيكاراغوا - بوليفيا..)، وجدير بالقول أن هذه السياسة تتم وفق هندسة المخابرات الأمريكية، وتتبع إدارة البيت الأبيض، ومباركة الكونغرس بشقيه الجمهوري والديمقراطي، وإن اقتضى الأمر الردع عبر الجيش الأمريكي، وهذا ما تثبته العديد من الوقائع، وتؤكده العديد من الأحداث، والدراسات، وأكيد أن المتضرر الأكبر من هذه السياسة الجائرة هي شعوب المحيط، وفي مقدمتها بلدان ما يسمى بالوطن العربي وخاصة ما يطال محور المقاومة، والرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية، عباركة الأنظمة العربية الرجعية التى تتسارع إلى الهرولة للتطبيع الرسمى والعلني مع الكيان الصهيوني، ضدا على إرادة شعوبها وقواه الحية، إنها سياسة أبناء العم سام التي وصل فيها الأمر حد إهانة رؤساء وقادة دول حليفة ذات حضارة عريقة، ودهقراطية ليبرالية متزنة، إذ لم يشفع لها حتى انتماؤها إلى الامبريالية، فقد وصلت الوقاحة مجنون عصره (ترامب) حد توجیه إهانات وسخریة وعلی الهواء مباشرة إلى رؤساء العديد من الدول، (فرنسا - كندا - ألمانيا - اليابان..)، ومن سخرية القدر أن عجرفته تخف تجاه من يتحدونه إلى درجة الدخول معهم في علاقة ملتبسة (القيصر الروسي بوتين - كيم جونغ أون زعيم كوريا الشمالية !؟)

في التشابه بين الترامبية والماكرونية:

بالتأكيد أن هذا التوجه النيوليبرالي المتوحش الذي يكشف المأزق الذي تسعى الإمبريالية إلى تجاوزه عبر أساليب الضغط وتضييق الخناق على القوى الممانعة، لا ينحصر فيما كشفته الظاهرة الترامبية فقط، بل يتعداه إلى العديد من الدول الإمبريالية بأوروبا، وأسطع مثال على ذلك ما يجري في فرنسا، في ما بات يعرف بالتوجه الماكروفي الذي لا يختلف عن الترامبية إلا في بعض الجزئيات التي يفرضها السياق العام، فتوجهه يسعى إلى بناء الدولة البوليسية من خلال التضييق على المواطنين عبر يسعى إلى بناء الدولة البوليسية من خلال التضييق على المواطنين عبر

الترامبية والماكرونية نموذجي التغول اليميني

• المصطفى زوبدي

تعنيفهم وقمعهم، والسعي إلى سن قوانين تكبيلية خدمة للعولمة المتوحشة، ناهبك عن حشر أنفه وبطريقة فجة في العديد من الملفات الإقليمية والدولية وبأسلوب لا يخلو من شعبوية وانتهازية (سوريا - لبيا - الدول الإفريقية) وهذا ما جعل يتصدون الفرنسيين لهذا التوجه بالعديد من الأساليب، أبرزها الاحتجاجات التى نظمتها حركة السترات الصفراء، والتنظيمات النقابية، اضافة إلى الاعتراضات والتحفظات الإقليمية والدولية على توجهاته التي حشرت حتى الجاليات المسلمة في الأمر، بتوظيف ورقة الإسلاموفوييا لتسويق الماكرونية بدغدغة عواطف اليمين المتطرف،

وبالجملة هناك توجه شعبوي عيني يتسع ويتنامى داخل العالم الغربي الإمبريالي، وهو ما يؤكد على المأزق الذي تعرفه الليبرالية، ويسفه العديد من الأطروحات التي بشر بها فرنسيس فوكوياما بشكل يقيني حول نهاية التاريخ بانتصار قيم الليبرالية ونظام السوق.

لكن يبدو أن الأطروحة بدت، مهزوزة، رغم ادعاء مناصريها بكون الليبرالية وقيمها، في منأى وعما بالليبرالية الجديدة وسياستها المتوحشة، ويعتبرون ما طال الليبرالية الأصلانية (نسبة إلى محرد نتوءات عارضة سرعان أن الديهقراطيات الغربية لاتتوافق ولايكنها التعايش مع الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والليبرالية الجديدة المتوحشة،

ويذكرون ... و... ويذكرون ... ويذكرون النهب والاستغلال، وكانت أنظمة الحكم تتبنى السلم والسلام، وقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، لكن هذه الأطروحات يفندها الواقع، والدراسات الجادة، وفي ذلك يقول الكاتب العراقي علي حسن الفواز في مقالة له، ربطها بتصور الفيلسوف الفرنسي مشيل فوكو: "..إن الحديث عن الليبرالية الجديدة، ليس بالضرورة حديثا عن التنوير والحداثة، وعن قيم الحرية، فكل هذه المظاهر تملك ضدا نوعيا في تاريخ أوروبا، الذي فرض أغاطا من السيطرة والرعب والحروب وعلى القهر الاجتماعي والجندري وأحسب أن ميشيل فوكو كان من أكثر فلاسفة أوروبا حضورا في التعاطي مع أزمة التاريخ والسلطة، ومع قوتها العقابية، ففوكو اعتمد نقد تاريخ أوروبا الوسطى ومع قوتها العقابية، ففوكو اعتمد نقد تاريخ أوروبا الوسطى





بوصفه المسؤول عن صياغة ظاهرة السلطة كعنف، عنف مقدس، وعنف استعبادي، عنف يقوم على تعسير العقل، وهو ما يكن أن يكون تأسيسا لظاهرة الاستعمار القديم ولشراسة الرأسمالية الحديثة. وصولا إلى تغول الليبرالية الجديدة التي اختلطت فيها قيم العنف مع الفردانية والحرية العارية والسلطة التي تبحث عن هوية ومجال للسيطرة والاعتراف." إن هذا النص يؤكد أن التوجه الليبرالي توجه طبقي استغلالي استعماري استعبادي، يعتبر سياسة السوق الحرة، والمبادرة الفردية هي الفيصل منذ وضع المرتكزات الأولى لليبرالية وإلى الآن، وهذا ما تجلى في توسع الفجوة الساحقة بين أقلية من الأغنياء وأغلبية كبيرة من الفقراء، ناهيك عن الاستعمار والهيمنة التي تطال الشعوب وتعمل بكل الوسائل على نهب خيراتها، رفضا لهذا المنحى الإمبريالى القهرى، وقد ألف

المفكر الراحل سمير أمين في ذات السياق كتابا قيما بعنوان: "الفيروس الليبرالي، الحرب الدائمة وأمركة العالم" كشف فيه سوءة الليبرالية المتوحشة، ودعا إلى مواجهتها.

من المؤشرات أيضا على هَأْزِقِ اللبرالية هيمنة الشركات المتعددة الجنسبة على مختلف المجالات الحبوية المتعلقة بالشأن الاقتصادى، وبهذا التوجه فإنها أضحت تتدخل في تشكيل مؤسسات الدولة، لرما في أفق إزاحتها، وهذا مايتجلى في جعل النخبة السياسية المسيرة لشؤون الدولة على الهامش، وغالبا ما یکون تدبیرها تدبیرا شبه صوری، وهکذا فقد أضحت معظم الخدمات ما في ذلك ذات الطبيعة

الاستراتيجية والحساسة تحمل بصمة قوية لمؤسسات الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات (الأمن - التواصل والإعلام – الخدمات - الآمن الغذاؤ....).

ويبدو أن المؤشر الأبرز يتجلى في تآكل الأحادية القطبية التي عاشت الولايات المتحدة أزهى فتراتها، وبداية تشكل التعددية القطبية التى أضحى يتزعمها المارد الصينى والعودة القوية لروسيا، وكذا صعود الهند، وربا آخرون، مما يدل على أن النيوليبرالية في طريقها إلى الاندحار، وأن مرحلة مابعد التراميية وجائحة كورونا لن تكون كما قبلها، ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه، ما مدى فائدة هذا التحول بالنسبة للسلام والسلم، ورقى الإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وما وضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة لهذه التحولات.

قد يكون للحديث بقية:

تلك بعض المؤشرات التي تفرض مواصلة النضال على كل القوى العلمية المحبة للتغيير الإيجابي المبني على ضمان حقوق الأنسان، وسيادة الأمن والسلام، وتخليص الشعوب من ربقة التسلط والاستعباد، وفي مقدمة ذلك إنصاف الشعب الفلسطيني برفع الاحتلال الصهيوفي الغاشم عن أرضه، وقكينه من إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ترى هل ستعمل هذه القوى دون ترد على ترتيب أوراقها وفق مايخدم هذا المنحى النبيل، وهل سيكون لليسار المنتمي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مَوطِئَ قدم في انجاز هذا المشروع؟ قد يكون للحديث بقية.



الملف الحقوقب:

الرحق الحقوقية



حرا<mark>ك الريف.. ما العمل؟</mark> • سارة سوجار

من إنجاز : رشيد الإدريسي ـ محمد المباركي

من مواد الملف الحقوقي، حوارات مع رؤساء الجمعيات الحقوقية الفاعلة في المجال الحقوقي: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وهي في الحقيقة مدارس في العمل الحقوقي كل واحدة إطار معين وبمنهجيته وأساليب خاصة في العمل، ورغم أنها لعبت أدوارا مهمة في ما عاشته بلادنا من تطورات ومكاسب، لكنه في هذه اللحظة التاريخية من المهم الوقوف على نظرتها لما يجري وتقييمها للواقع، لا من حيث التوصيف أو التشخيص أو تحديد المسؤوليات وطرح البدائل، لقد جرت مياه كثيرة وتحولات عميقة في المشهد الحقوقي، ورغم تباين التقديرات والاختلافات فإن هدف العمل المشترك يتطلب تظافر الجهود وتدليل الصعوبات من أجل تحقيق دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان. يستعرض الملف أيضا تحاليل وبروفايلات تهم الوضع الحقوقي وعقوق الإنسان. يستجدات حقل الحقوق والحريات.



الأحزاب حليفتنا في الملف الحقوقي

حسان کمون



من أجل جبهة واسعة لتحصين الحقوق • عزيز غا*لى*



هناك توظيف عام للتشهير الإعلامي

لاركو بوبكر









• رشيد الإدريسي

تثار العديد من الأسئلة حول

مغزى هذه التراجعات الماسة

بحقوق الإنسان في السنوات

الأخيرة، وخاصة في هذه الظروف

الاستثنائية التي يعيشها المغاربة

من جراء جائحة كورونا. تراجعات

حقوقية تتخذ طابعا شموليا،

ومواجهتها بالقوة والعنف

فمن منع مختلف أشكال التعبير

والمتابعات القضائية، إلى اعتقال المدونين وتقديمهم للمحاكمة، إلى اعتقال النشطاء الحقوقيين والمحاكمتهم والمناضلين والصحفيين ومحاكمتهم

والزج بهم في السجون، إلى التعاطى الأمنى مع الحركات

الحسيمة.

الاجتماعية الواسعة، كما حصل مع حراك الريف وجرادة وزاكورة.. ومتابعة نشطاء هذه الحركات وإصدار أحكام ثقيلة في حقهم، كما هو الشأن بالنسبة لمعتقلى

والتظاهر من وقفات واحتجاجات،

انتماكات الماضي مكاسب مشة وتوصيات مملقة

هذه الردة الحقوقية التي تسعى لتقويض كل مكتسبات الشعب المغرى في مجال الحريات وحقوق الإنسان، والتي جاءت نتاج كفاحه المرير منذ سنوات وأدى المناضلون في سبيلها الثمن غاليا، رغم أنها ظلت تاريخيا خاضعة للمد والجز ولموازين القوى بين الحركة التقدمية والنظام، مع العلم أنها اتخذت طابعا دستورياً قويا، حيث اعتبر دستور 2011 دستور حقوق الإنسان بالأساس، ناهيك عن اعتراف الدولة مسؤوليتها التاريخية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة لمعالجة انتهاكات الماضي وجبر ضرر الضحايا، وقد أصدرت الهيئة تقريرها النهائي، الذي تضمن توصيات مهمة حول تدابير عدم تكرار انتهاكات الماضي على المستوى السياسي والأمنى والقضائي، هذه التوصيات التي ظلت موضوع انشغال من طرف القوى الحقوقية واليسارية من أجل تنفيذها، وبغض النظر على التقييمات المختلفة حول هذا المسلسل ومآلاته، وما لَحقَه والقضايا التي لازالت عالقة وخصوصا الحقيقة الكاملة حول ملف المختطفين، وفي مقدمتهم قضية الشهيد المهدي بنبركة.

لقد شكل ملف الإنصاف والمصالحة مرحلة تاريخية مهمة، أعادت الاعتبار للمناضلين وضحايا انتهاكات الماضي حيث وقف الشعب المغربي على حقائق ما أنتجه الاستبداد والقمع والتسلط من مآسي وويلات ومعاناة وما سببه من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومسؤوليته في إعاقة طموحات المغاربة في التقدم والخروج من واقع التبعية والتخلف وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة

جتماعية.

وخلق هـذا المسلسل دينامية حقوقية وسياسية تسعى إلى القطع مع الماضي وإرساء الضمانات الدستورية والسياسية والقانونية والحقوقية لعـدم تكـرار انتهاكات الماضي وإرساء ديقراطية حقيقة وتأسيس دولة الحق والقانون والمؤسسات والقطع مع سياسة الإفلات من العقاب.

الحراك الشعبي وسياسة الاحتواء

لقد بدا واضحا أن عدم التقدم في تحقيق الأهداف والتوصيات يعكس الإرادة السياسية الفعلية للحكم في استمرارية سياسة الاستبداد والتحكم وتكريس دهقراطية الواجهة، وهذا ما يفسر هذه العودة المحمومة لأساليب الماضي، من قمع ومصادرة الحريات وخنق مختلف أشكال التعبير، كمسعى لإرجاع عقارب الزمن للوراء، فالنظام وجد نفسه بعد حركة 20 فبراير في وضع حرج، خصوصا أن الحركة أعطت زخما وقوة للمطالب الديقراطية والحقوقية للشعب المغربي، وأفشلت سعي النظام لتنزيل النموذج التونسي لبنعلي وسياسة الحزب الوحيد على أرض الواقع، والتي كان يجري التهييء لها قبل 2011، بعد إضعاف الأحزاب الوطنية والتي فقدت هويتها وقام النظام بإدماجها في منظومته وتوظيف نخبها في تدبير سياسته الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شكل الحراك منعطفا حاسما في تاريخ نضال الشعب المغربي ما حمله معه من دينامية وحيوية في التأطير والتعبئة والمشاركة الواسعة للمواطنين في الحراك الشعبي، والذي رفع شعارات ضد الفساد والاستبداد واحتكار السلطة والثروة.





الردة الحقوقية انتهاكات بطعم الماضي

إن ما عاشته المنطقة العربية من ردة وسعي لخنق الحراك الشعبي لعبت فيه الأنظمة الرجعية والقوى الامبريالية دور المنفذ، وقد وُظفت الحركات الأصولية أيضا من أجل إعادة التحكم في مصير المنطقة وثرواتها ومستقبلها، ولذلك كان طبيعيا أن يتم استغلال هذه الأوضاع المضطربة بمحاولة تسويق أن الثورات والحركات الشعبية تساوي الفوضى والعنف واللااستقرار وغياب الأمن، وأن الحرية لم تحمل معها

سـوى الخـراب عـلى أرض الواقع، مها جعل النظام كغيره من الأنظمة الرجعية في المنطقة يبدأ في الهجوم المضاد على التعبيرات الديمقراطية والحقوقية، ولـكل مكامـن توهـج الحراك الشعبى من رموز وقوى سباسية ومدنية، منطلقا من حقيقة أن هذا الحراك له بعد تاريخي وأن ديناميته لن تتوقف إلا بتحقيق أهداف الحراك وهو ما يهدد مصالح قوي الفساد والاستبداد على المدى المتوسط والبعيد. لذلك استخدمت الدولة كل الوسائل والطرق لتطويق تلك الدينامية الشعبية وتلك التعبيرات الواسعة للمواطنين مختلف الأشكال، وخصوصا أن الحراك

الشعبي كسر جدار الخوف واسترجع الشارع قوته وزخمه وبعده السلمي والحضاري، وحضور الإبداع في التعبير عن المطالب والتطلعات لتحقيق مجتمع الحرية والكرامة والدهقراطية.

ملاحقة نشطاء 20 فبراير

لقد عملت الدولة في البداية على ملاحقة نشطاء ومناضلي حركة 20 فبراير، والذين لعبوا أدوارا مهمة على مستوى تأطير الحراك والتعبير عنه والتعريف به والدفاع عنه، واستعملت الأجهزة كل الوسائل من أجل ملاحقة وحصار الكثير من الفعاليات البارزة، ونظمت ملاحقة وحصار الكثير من الفعاليات البارزة، ونظمت وتسفيهها واتخذت المتابعات والاعتقالات طابعا انتقاميا في سعي لتشويه تلك الرموز وتحطيمها والقضاء في سعي لتشويه تلك الرموز وتحطيمها والقضاء في الاستقطاب والإغراء ووظف العديد من الوسطاء الذين يحملون يافطات حقوقية ومدنية، والتي تشتغل في الوسط السياسي والحقوقي والمدني بإمكانيات في الوسطة فإن القوى الديمقراطية واليسارية، لم تهتم

بالشكل الكافي بعماية هذه الطاقات الشابة، مع العلم أن حملات القمع استهدفت كذلك مناضلي اليسار في أكثر من منطقة وتعرضت أنشطته للحصار والمنع وشنت عدد من المواقع القريبة من السلطة حملات ضد اليسار ورموزه وقياداته، وخصوصا أن اليسار الديقراطي ظل في الصفوف الأمامية في النضال مدافعا عن قضايا الحريات وحقوق الإنسان، وفاضحا للنهج عن قضايا الحريات وحقوق الإنسان، والحراك اللاجتماعي

في المشهد الحقوقي بشكل عام وإضعاف واختراقه والسعي إلى بلقنته وقييعه، لقد شكلت هذه الحملة أحد مظاهر الردة الحقوقية، لأن الجمعيات الحقوقية في المغرب قيزت بنشاطها في الدفاع عن الحريات وحقوق اللاس ان

المقاربة الأمنية في مواجعة الحركات الاحتجاجية



زخما للاحتجاج الشعبى ولكل أشكال التعبير ضد الظلم والتسلط والحكرة، وأطلقت دينامية عميقة في المجتمع ليس فقط بالمجال الحضرى بل في القروى أيضا ولدى كل الفئات، وتوجهت الأنظار للمعيش اليومي والحاجيات الاجتماعية في الشغل والصحة والتعليم والسكن..، وتدبير المرافق العمومية وطرحت قضايا العدالة ببعدها الاجتماعى والمجالي، حيث وجهت سهام النقد لمظاهر الفساد ونهب المال العام، والخصاص على مستوى المرافق والخدمات والبنيات التحتية والتدبير السلطوى

أعطت حركة 20 فبراير

للسأن المحلي، ولذلك توسعت الحركات الاحتجاجية في جل المناطق واتخذت طابعا قويا وزخما كبيرا في الريف وجرادة وزاكورة.. وبدل التعاطي الإيجابي للدولة مع هذه الحركات، التجأت للقمع والمقاربة الأمنية، بكل ما نتج عنها من متابعات ومحاكمات انتهت بإصدار أحكام قاسية أبرزها محاكمة نشطاء الريف الذين صدرت أحكام ضدهم وصلت إلى عشرين سنة، وأعادت الدولة سيناريهات الأحداث التاريخية بالمغرب 81 و84 و60 كعنوان عريض على الأزمة السياسية والحقوقية والتدبير السلطوي للقضايا المجتمعية.

السلطوية وجائحة كورونا

لقد استغلت السلطوية جائحة كورونا التي أثرت على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية، وحملت معها أوضاعا قاسية لعدد من الفئات والمواطنين في معيشتهم وظروفهم في ظل أزمة صحية خطيرة، لقد تم استغلال هاته الظروف التي وجد المواطنون أنفسهم داخلها وفي وضع صعب، لتكريس السلطوية والقمع والتضييق واستخدام قانون الطوارئ في التضييق على الحريات وعودة العديد من

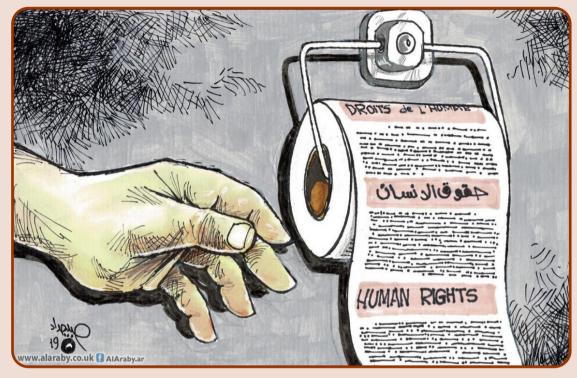
بمختلف المناطق ومدافعا عن ضحايا القمع والاعتقال السياسي.

محاصرة الجمعيات الحقوقية

لعبت تنظيمات اليسار والتنظيمات الحقوقية والجمعوية أدوارا مهمـة في الحـراك الشـعبى، وإذا كان اليسـار الديمقراطي قد استعاد حيويته وديناميته خصوصا وأن مطالب الحرية والكرامة ومناهضة الاستبداد والفساد اتخذت طابعا شعبيا، فإن التنظيمات الحقوقية والمدنية لعبت هي الأخرى أدوارا مهمة ليس فقط على المستوى الوطنى بل في مختلف المناطق العربية التي عرفت حراكا شعبيا مما جعل قوى الاستبداد تتجه، والى محاصرتها كجزء من استراتيجية شاملة، هكذا ستتعرض الحركة الحقوقية وعلى الخصوص الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لحملة غير مسبوقة من القمع والمنع وحظر أنشطتها، وإثارة موضوع التمويل بغاية حرمانها من الوسائل والإمكانيات المادية، التي كانت تسخرها في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، وهي الحملة التي لازالت متواصلة رغم حملات التضامن وطنيا ودوليا، وهي حملة ترافقت مع محاولة التحكم



الردة الحقوقية انتهاكات بطعم الماضي



مظاهر التدبير السلطوي بعد أن تم تهميش العديد مـن المؤسسـات والتحكـم في العديــد مــن التدابـير، ولقــد بدا واضحا إن هذه السياسة مرتبطة بالردة الحقوقية لإعادة ترسيخ مظاهر الخوف والترهيب في نفوس

استهداف وسائك التواصك والصحافة

لقد وضعت قوى الاستبداد وسائل التواصل الاجتماعي كهدف نظرا لأدوارها سواء في الحراك أو التعبئة أو فضح كل مظاهـر الفسـاد والظلـم، وأصبح لهـا تأثـير قـوى على الحاكمين وعلى المسؤولين في الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات، وبالتالي تحولت هذه الوسائل في التعبير والتواصل لأدوات رقابة وتأثير، وهو ما أثار إزعاج المسؤولين الذين وجدوا أنفسهم يتعرضون للمحاسبة ليل نهار، وأصبح الرأي العام له سلطة وتأثير، ولذلك تحركت السلطوية في أكثر من اتجاه في محاولة لإصدار قوانين قمعية مستغلة ظروف الجائحة وخاصة قانون 20/22 حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والذي قدمته حكومة العثماني في شخص وزير العدل الاتحادي محمد بن عبد القادر والذي جوبه برفض شعبى قوى أدى إلى سحبه مؤقتا تحت ضغط الرأى العام، وبالموازاة مع ذلك تواصل مسلسل قمع ومتابعة عدد من المدونين والمناضلين اليساريين والحقوقيين بسبب تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي في سعي إلى التضييق على مساحة التعبير،

والترهيب والتخويف، وهو ما يتناقض مع التزامات الدولة في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

ولم تفلت الصحافة من مسلسل القمع حيث تعرض الصحفيون للتضييق والمتابعات القضائية بتهم مثيرة ومتشابهة، هدفها توجيه رسائل ترهيب واضحة للجسم الصحافي ككل، والذي وجد نفسه من جديد أمام سيف المنع والحصار والخطوط الحمراء والرقابة وتحجيم دور الإعلام والتحكم في مؤسساته العمومية في تناقض صريح مع مبادئ الحرية والتعددية، حيث لاحظنا الحصار المضروب على الرأى الآخر وخصوصا القوى الديمقراطية واليسارية الحقة وهو ما دفع منظمة مراسلون بلا حـدود للتعليـق عـلى هـذا الوضـع ب "إن المغـرب وفي لرتبت المتأخرة في حرية الصحافة، المرتبة 133 عالميا من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة". كما لم تكتفى السلطة بذلك بل أطلقت العنان لبعض المواقع الإعلامية للتشهير وتسفيه المعارضين والحقوقيين واستهدافهم في تحد سافر للقوانين بها فيها قوانين

الوضم الحقوقى والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان

لقد عكست التقارير والبيانات الصادرة عن مجموعة من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان الوضع المقلق لأوضاع حقوق الإنسان ببلادنا، وعادت الدولة من جديد وبقوة لأساليب الماضي في إنكار الحقائق وتسخير وسائل الإعلام لتسفيه تلك التقارير واعتبارها

متحاملة، ونفى وجود معتقلين سياسيين وهـو مـا يذكرنـا بالعهـد السابق، رغم أن منهجية بعض تلك المنظمات تعتمد الحوار والتواصل والتعاون مع الحكومات في سبيل تعزيز حقوق الإنسان، ومواكبة الدول وتتبع مدى احترامها لالتزاماتها وتعهداتها من خــلال مصادقتهـا عــلى عــدد مــن

الاتفاقيات والصكوك الدولية. وفي الوقت الذي كانت من قبل الدولة ومؤسساتها تتغنى بالاعتراف الدولي ببعض المكتسبات والإنجازات الحقوقية كتجرية الإنصاف والمصالحة، عادت نفس الأصوات لسياسة التجاهل والنفى وإخفاء الشمس بالغربال كما يقول المثل، ولقد برز واضحا هذا التوجه الذي تكرس أكثر بعد التغييرات التي شهدتها المؤسسات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان من مجلس وطنى لحقوق الإنسان ومندوبية ووزارة، وأصبح شغلها الشاغل هـو الـرد عـلى

تلك التقارير والاصطدام معها كما وقع مع أمنيستي، بتجاهل ملاحظاتها وتوصياتها، في انتصار للمقاربة التي تحكمت في هذه الردة الحقوقية، والتي تعتقد أن الظروف الدولية مواتية لتكريس استبداد الدولة.

الرهان الخاسر

إن الرهان على سياسة القمع والتخويف والترهيب للسيطرة والتحكم في مصير المجتمعات وخدمة الفساد والاستبداد، هـو رهان خاسر ويعاكس منطق التاريخ، كما أن التجربة المغربية تؤكد فشل سياسة القمع والتسلط في القضاء على نضال الشعب المغربي وقواه الحية حيث دفع مناضلوه الثمن غاليا من أجل الكرامـة والحريـة.

إن الاحتقان الذي تعرفه بلادنا والأزمة العميقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا محكن معالجتها مزيد من الضغط والتسلط، وإن ما حصل بالفنيدق مؤخرا من احتجاج شعبي واسع، يحمل معه العديد من الرسائل للحاكمين، مفادها أن تجاهل قضايا الشعب ومهارسة القمع والظلم والتهميش لن ينتج عنه سوى الرفض والتعبير عنه مختلف الأشكال، وغير المتوقعة أحيانا.

إنه لا بديل عن تحقيق مطالب الشعب المغرى وقواه الحية في الحرية والكرامة والديمقراطية، وإن إطلاق سراح المعتقلين السياسيين واحترام الحريات وحقوق الإنسان هـو المدخـل الوحيـد لوضع حـد للاحتقان والأزمـة



• سارة سوجار

حراك الريف.. وإطلاق سراح نشطائه من أجل مصالحة تاريخية لطي الملف

عاش المغرب على وقع موجات من الاحتجاجات والديناميات المجتمعية التي انتقدت السياسات العمومية، والتي واجهتها السلطات بحملة من انتهاكات الحقوق والحريات طيلة عشر السنوات الأخيرة، وقد اتخذت هاته الانتفاضات أشكالا مختلفة،

بين احتجاجات مجالية وجهوية كحراك الريف وجرادة وزاكورة وورزازات وغيرها..، وكذا احتجاجات مهنية وفئوية كتلك المرتبطة بمطالب الأساتذة والممرضين والأطباء..

أكدت هذه الديناميات على أن المجتمع المغربي حي، واعي ومسيس، لكن بطريقته الخاصة، وأكثر تطورا تجاوزت نمط الاحتجاجات السابقة، فقد أبدع أشكال معارضته ورفضه للوضع القائم سواء

في الشارع أو داخل مواقع التواصل الاجتماعي.

لكن الدولة ، للأسف، لم تستطع استيعاب حجم التحولات النوعية التي حدثت في نسيج المجتمع المغربي، الذي تطور وعيه

بحقوقه وبآليات الاحتجاج المدني والسلمي، فسارعت أجهزة الدولة لاستعمال لغة العنف والترهيب، الغير متناسب مع سلمية الاحتجاجات وعدالة المطالب المرفوعة، وعلى صوت القمع وتغييب لغة الحوار والتنمية والديمقراطية، لتصل حصيلة المقاربة الأمنية لمئات المعتقلين من نشطاء ومدونين وصحفيين.

ويعتبر حراك الريف المثال الأبرز لهاته المفارقة التي غيبت التنمية العادلة للمنطقة في مقابل تحريك العقاب الجماعي، وهو نموذج لدراسة الواقع الحقوقي الذي وصلنا إليه في المغرب، فهو حركة اجتماعية شعبية، ذات مطالب اجتماعية، بقدرة قادر كان مآلها السجن أو القمع وأحكام سجنية قاسية وصلت في مجمل أحكامها لمئات السنين.

وقد أكد تعامل الدولة في هذا الملف، على أن الوعود والكلام المعسول بالإصلاحات التي تم إطلاقها لحظة عشرين فبراير مع الدستور الجديد، لم تكن إلا محاولة لاحتواء اللحظة الاحتجاجية والتحولات الإقليمية آنذاك، وذرا للرماد في عيون الشارع المغربي باسكات صوته، وإخراس حناجر الشباب.





حراك الريف.. وإطلاق سراح نشطائه من أجل مصالحة تاريخية لطي الملف

ويمكن تعرية ثلاث حقائق أساسية في هذا الملف:

1 ■ أن النموذج المغربي لم يكن يوما مُحَصَّنًا حسب ما كانوا يحاولون الترويج له تحت مسمى الاستثناء المغربي، وأن التردد الديمقراطي الذي عشناه فترة ما سمي ب "البلوكاج الحكومي"، وعدم وجود عدالة مجالية واجتماعية، يمكن أن يشعل في أي لحظة انتفاضات ورجات مجتمعية تضرب عمق ما حاولت الدولة أن تصوره للمنتظم الدولي منذ 2011.

2 ■ فشل مؤسسات الوساطة من نخب تمثيلية، مجتمع مدنى وسياسي في التدخل في هذا الملف، وهو ما يؤكد فقدان عامل الثقة بين المواطن وهذه الوسائط، ويطرح سؤال مدى استيعاب هذه الأخيرة وفهمها للتحولات المجتمعية الجديدة وللبدائل الاحتجاجية التي أبدعها المغاربة من لغة وتنظيم وأدوات خارج كل

> من مؤسسات وتنظيمات وخطابات.

3 ■ أن الدولة ليس لها ما تقدمه لهذه الاحتحاجات إلا القمع والاعتقال، فرغم اعترافها بمطالب الحراك ومشروعيته، ورغم إقرار ملك البلاد بفشل النموذج التنموي وإعضاء كل من كانت له يد فيما حدث من اختلالات في الحسيمة، إلا أنها استمرت في نهج

المقاربة الأمنية عوض التعاطى التنموي والديمقراطي مع الملف.

اليوم ونحن نعيش سياقا دوليا وإقليميا مختلفا، فبعد أن طغت أجندة محاربة الإرهاب والهجرة غير النظامية والأمن الدولي على رهانات العلاقات الدولية في العالم، تعرف اللحظة واقعا آخر مرتبطا بالأزمة الصحية ومخلفاتها، مرتبطا بالصيغة الجديدة للإدارة الأمريكية، و بالانتفاضات المتواترة في العالم، والتفاوض الدولي الجديد على أجندة السلم وحقوق الإنسان. أننا نحتاج في مغرب اليوم إلى إجابات جديدة، إجابات حقيقية، تحمل في عمقها سياسات تنموية عادلة وطنيا ومجاليا، ووضع مخطط استراتيجي واضح المعالم لمصالحات ديمقراطية تجعل جدلية الحق في المواطنة والأرض كثنائية تحقق العدالة والكرامة لكل المغربيات والمغاربة.

إن المصالحة التنموية والسياسية والثقافية مع منطقة الريف، ومع كل المناطق المغربية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الحراكات الاجتماعية والحق في الرأي، يعتبران شرطين أساسيين للخروج من عنق الزجاجة الذي وصلنا إليه بفعل فاعل.

في نفس السياق يرتبط تحقيق الرهانات الإقليمية والإفريقية والدولية للمغرب، بتقدم بلادنا الاقتصادي والتنموي والسياسى، وبإرساء ديمقراطية حقة بالمغرب تقطع مع الأساليب السلطوية البائدة، وهذا هو المدخل السليم لانخراط كل الفاعلين في الدفاع عن مصالح الوطن خارجيا وداخليا، ويبقى كسب رهان تمتين اللحمة الداخلية لبنات وأبناء الوطن مشروطا بالانخراط في إرساء انضراج عام بسيادة الحقوق والحريات والكرامة والعدالة الاجتماعية، وإخلاء سجون المملكة من معتقلي الرأي والحراكات

الاجتماعية.



إننا نحتاج لإرادة جدية تستجيب للمطالب العادلة للشارع، وإلى قنوات حوار حقيقية تجعل الانفراج السياسي والإفراج عن المعتقلين أولى أولوياتها، من أجل بناء جسر الثقة بين الاحتجاجات ومختلف ا لفا علين .

لقد استطاع المغاربة أن يبدعوا فضاءات جديدة للتعبير عن

آرائهم ومواقفهم من سياسات الدولة، وأدوات جديدة للمشاركة السياسية يجب استيعابها، الاعتراف بها والتفاعل إيجابيا معها لأنها مستقبل المغرب في ترسيخ آليات الديمقراطية، وكذا لضمان مشاركة أوسع للمواطنات والمواطنين في السياسات العمومية.

لقد عرف ملف حراك الريف ظلما إنسانيا، قانونيا وسياسيا، وعرف إجماعا وتعبئة وطنية ودولية من أجل حله، لذلك فإن الإفراج عن معتقليه وتحقيق مطالبه العادلة سيكون مدخلا حقيقيا لمغرب الديمقراطية وحقوق الإنسان.



حالات اعتقال مجهر على

الصحافي الاستقصائي عمر الراضي لآزاك وراء القضبان

اعتقل عمر الراضي يوم 29 يوليوز 2020 وهو الآن يقبع يسجن عكاشة بمدينة الدار البيضاء. بعد سلسلة من . المضايقات الأمنية والإعلامية، أصبح عمر هدفا للقمع المسلط على صحافيي التحقيق بالمغرب، ذنبه الوحيد هو تشبته بممارسة عمله بكل استقلالية ورفض إخراس صوته.

انخرط في العمل الصحافي مبكرا وبمجرد استكمال دراسته الجامعية، التحق براديو أطلانتيك كتجربة أولى ثم راح يبحث عن فضاء أرجب بعيدا عن كل رقابة، حيث التحق بأسبوعية le journal hebdomadaire الذي أغلقته

السلطات المغريبة.

التحق بعد ذلك ب TELQuel ثم Media24. وبعد ذلك أسس بمعية زملاء له موقع "لكم" باللغة الفرنسية الذي أغلقته السلطات بدوره. وخلال سنة 2015 أسس أول موقع بالمغرب حول الصحافة الاست<u>قصائية</u> حون -Le Des- مع مجموعة من الصحافيين. اهتم عمر بمظاهر الظلم الأجتماعي والطبقى والرشوة وحقوق الإنسان وتحالف السلطة والمال والحركات الاجتماعية. والتحقيقات التي أنجزها أزعجت السلطات كثيرا، لكونها

كانت مباشرة وتشير إلى مكامن الفساد ورجاله، ولقد تعاون الراضى مع العديد من وسائل الإعلام المغربية والدولية، ونشر تحقيقات حول الاقتصاد الريعى كما كشف قضية بيع أراض بأسعار زهيدة لمسؤولين كبار. بدأت قضية عمر الراضي يوم 18 أبريل 2019، عندما تمّ استدعاؤه من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، على إثر تدوينة غاضبة على الأحكام القاسية ضد معتقلي الريف والتي بلغت

20 سنة. وبعد ثمانية أشهر استدعى مرة أخرى من طرف نفس الفرقة وتقرر اعتقاله، وعرضه على المحكمة في أول جلسة وقررت متابعته في حالة اعتقال يوم 25 دجنبر 2019. وبعد حملة تضامنية واُسعة وطنيا ودوليا الطلق سراحه ليتابع في حالة سراح. قررت المحكمة معاقبة عمر يوم 17 مارس 2020 بأربعة أشهر موقوفة التنفيذ وب500 درهما غرامة.

وبعد اعتقال زميله سليمان الريسوني، سارع عمر صحبة عدد من الزملاء لتشكيل لجنة تضامنية مع سليمان الريسوني. مباشرة تعرض لحملة تشهيرية به وتم اتهامه بالتجسس، وبدأت تنشر معلومات حول عمله، وحسابه البنكي وحتى حميمياته واتصالاته على المواقع الاجتماعية. وهذا و حسبه البندي و حتى حديد و حسبه المرابع . يعنى تسريب معلومات شخصية محمية دستوريا. وعندما نشرت منظمة

أمنيستي تقريرا، تعلن فيه تعرض هاتف عمر الراضي وعدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين للتجسس بواسطة تطبيق يدعى pegasus من صنع شركة إسرائيلية NSO، انعقد مجلس حكومي بسرعة واتهم عمر علانية بالتجسس والتعامل مع جهات أجنبية لها علاقة بجهات استخباراتية، من قبل القضاء والنيابة العامة. كما أصدر الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء بلاغا بفتح تحقيق حول شبهة تلقيه تمويلات خارجية والتجسس. ومن هنا بدأت التحقيقات مع عمر من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، التي دامت حوالي شهرا كاملا، وكانت كل حصة تحقيق

تدوم من سبع إلى عشر ساعات. وخلال هذه التحقيقات، كانت صحافة التشهير والفضائح تتحرش بعمر عند دخوله وعند خروجه من مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أمام أعين ضباطها وتنعته علانية بالجاسوس.

لقد ظل عمر متماسكا ومتشبثا ببراءته من هذه التهم أثناء التحقيق، ولقد دافع عن نفسه من خلال تنظيم ندوة صحفية بمقر النقابة الوطنية للصحافة بالبيضاء بسط فيها قضيته وقدم فيها عدد من التوضيحات. وفي آخر تحقيق لم يجدوا ما كانوا يبحثون عنه، فراحوا إلى لائحة التهم التي اعتادوا توجيهها للصحافيين الستقلين ذات طبيعة أخلاقية كالجنس والأغتصاب والتمويلات. فوجهوا له تهمة الاغتصاب ليتسنى لهم اعتقاله، وهذا ما حصل فعلا، وها هو الآن يتابع في حالة اعتقال بعد أن تم رفض طلب تمتيعه بالسراح المؤقت من طرف دفاعه مادام يتوفر على كل ضمانات الحضور، ولقد انتدب للدفاع عنه ومؤازرته أثناء جلسات التحقيق عدد



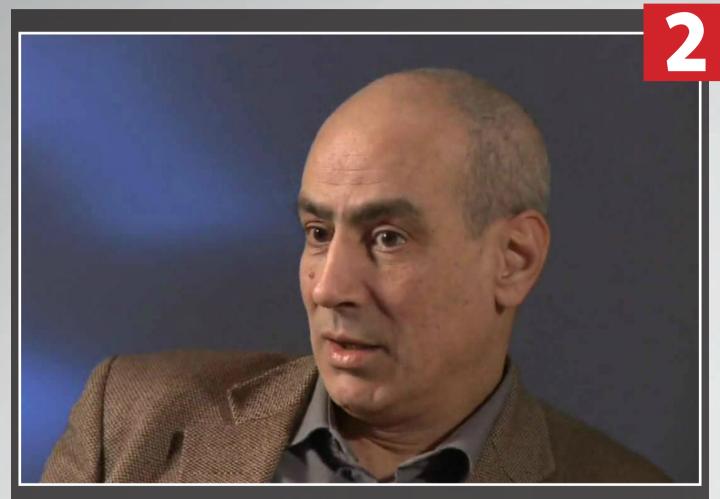
ولقد عبّرت عددا من التنظيمات الحقوقية والسياسية والمدنية عن تضامنها مع عمر الراضي وكما تشكلت لجنة للتضامن ونظمت مجموعة من المبادراتُ التضامنية في المغرب وفي الخارج في سياق رفض مسلسل التضييق وقمع الصحفيين ومتابعتهم بتهم ملفقة.





مجمر على 🛂 حالات اعتقال

الاعتداء على الحياة الخاصة للاقتصادي والحقوقي فؤاد عبد المومني



في تصريحات إعلامية للاقتصادي والحقوقي فؤاد عبد المومني، حول ما تعرض له من اعتداء على حياته الخاصة، أكد أنه في شهر فبراير من السنة الماضية علم فؤاد المومني، الناشط في مجال حقوق الإنسان والمدافع عن الحريات والديمقراطية، والكاتب العام السابق لترانسبرانسي والنائب السابق لرئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمعتقل السابق، علم من أصدقاء وأشخاص تواصل مع بعضهم، أنهم توصلوا من أرقام هاتفية مجهولة بفيديوهات قصيرة مصورة في بيته تتضمن محتوى يشير إلى علاقته الحميمية والجنسية داخل بيته، وحسب فؤاد عبد ي يرد الله الله على ذلك، تعرف على أنها سجلت في غرفة نومه وفي الصالون، واستنتج أن المكان الذي وضعت فيه الكاميرات هو جهاز التبريد في الغرفتين، وأن محتوى الصورة جيد مما يعنى أنه لكاميرات دقيقة ومتطورة، وحين عاد للمكان الذي وضعت فيه لم يجدها، واستنتج أن من وضعها عاد ليزيلها بعد عمليات التسجيل، وهو ما يعني حسب عبد المومني أن المدبرين هم مجموعة منظمة تشتغل وفق برنامج وتتحرك في إطار منظم، واعتبر انطلاقاً من ذلك أن هناك شكوكا كبيرة حول تورط جهة رسمية تقف وراء ذلك وخصوصا مع ما تعرض له سابقا من اختراق

أمني لهاتفه من قبل، ففي أكتوبر ونونبر سنة 2019 تم اختراق نظام تجسس لهاتفه هو وثمانية أشخاص، حيث أخبرهم واتساب بكون هواتفهم تعرضت لمراقبة الكترونية غير قانونية لبرنامج تجسس يسمى pegasus، تنتجه شركة إسرائيلية وتبيعه لعدد من الأنظّمة التي تستخدمه ضد المعارضين والنشطاء، ولذلك يحمل فؤاد الدولة مسؤولية هذا الاعتداء الخطير على الحياة الخاصة، ويربط ذلك بمسلسل القمع والتضييق على الحريات الذي تعيشه بلادنا. واعتبر فؤاد المومني أنه لن يقبل سياسة القتل المعنوي المنتهجة، والتي اعتبرها معادية للحريات وللقوانين، ولذلك خرج لفضح ما تعرض له إعلاميا كخطوة أولى، وألمح إلى أن عددا من الأشخاص الذيِّن كانوا يدافعون عن الحريات والديمقراطِّية ومناهضة الرشوة انسحبوا والتجئوا للصمت، وهو ما قد يفسر أنهم تعرضوا لمثل هذه التهديدات والضغوطات، وللإشارة فان ما تعرض له عبد المومني لا يمكن لأى ديمقراطي وحقوقي إلا أن يستنكره ويدينه، لأنها أفعال إجرامية تستهدف الحياة الخاصة والحميمية للإنسان وتنطوي على اعتداء سافر على حرية وكرامة الإنسان.



مجمر على 4 حالات اعتقال

تقديم الصحفي سليمان الريسوني للمحاكمة بعد تسعة أشمر من التحقيق والعزلة



يوم الثلاثاء 8 فبراير تم تقديم الصحفي سليمان الريسوني على أنظار محكمة الاستئناف بالبيضاء، بعد تسعة أشهر من التحقيق، ولقد طالب الدفاع بالسراح المؤقت للريسوني لأنه يملك ضمانات الحضور، كما سجل عدد من المحاميين أنسفهم ينتمون إلى هيئات عدد من المدن للدفاع عنه ومؤازرته من بينهم الأستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو.

اعتقل الصحافي سليمان الريسوني في 22 ماي 2020، حيث كان يتولى مسؤولية رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم، ولقد جرى الاعتقال في سياق حملة من التهديد والتشهير به ويعائلته سبقت اعتقاله، بعد نشر شخص مجهول لتدوينة يدعي فيها تعرضه لاعتداء جنسي، تدوينة لا تحمل اسم مرتكب فعل الاعتداء هذا، إلا أن النيابة العامة حركت المتابعة ضد الصحافي سليمان الريسوني بناء عليها، ليتحول صاحب التدوينة إلى مشتكي بعد شهرين من سجن هذا الصحافي.

اشتغل سليمان الريسوني في العديد من الجرائد والمواقع وتميزت كتاباته بطابع نقدي للسلطوية، كان يكتب افتتاحيات لاذعة، من خلالها يسلط الضوء على أعطاب الدولة وينتقد سياساتها وطريقة تدبير السلطة لقضايا الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ساهم الصحافي سليمان الريسوني، في تشكيل اللجان الداعمة للصحافيين المعتقلين، ومن المدافعين عن حرية الصحافة، والمنتقدين للقوانين السالبة للحريات ومتابعة الصحافيين في قضايا النشر بالسجن النافذ.

لقد أثار اعتقال الصحافي سليمان الريسوني، شكوكا لدى الجمعيات الحقوقية و الأحزاب، خصوصا بعد الطريقة التي تم اعتقاله بها، التي لم يتردد دفاعه بأن يعتبرها اختطافا، بالإضافة إلى نشر تاريخ اعتقاله

بيومين قبل حدوثه، ثم من دون توجيه أي استدعاء قانوني له. فبحسب الضحية المفترض، والذي تعود الحادثة التي تحدث عنها في تدوينته إلى سنة 2018، والتي بحسب ما صرح به، أنّه لم يكن آنذاك مستعدا لمتابعة الصحافي سليمان الريسوني، على ما تعرضه له من طرفه بحضور شاهدة على الحادثة وهي خادمته، وهي التهم التي نفاها الريسوني. بعد اعتقال الريسوني، تمَّت محاصرة بيتُّه الذي كانتُّ تتواجد به زوجته وابنه الذي كان يبلغ من العمر إذاك تسعة أشهر، أخضع المنزل حينها للمراقبة والحصار طيلة مدة الحراسة النظرية للصحّافي سليمان الريسوني، ومن تم اقتيدت زوجته لمقر ولاية الأمن بالدار البيضاء من أجل استنطاقها، فيما منع سليمان الريسوني من التخاير مع دفاعه بعد الانتهاء من الحراسة النظرية، السلوك الذي اعتبرته الجّمعيات الحقوقية إمعانا في التسلط ضد هذا الصحافي. تم إيداع الصحافي سليمان الريسوني بسجن عكاشة يوم عيد الفطر،25 ماي ت على دمة التحقيق، ليمنع مرة أخرى والاحتفاظ به داخل السجن على ذمة التحقيق، ليمنع مرة أخرى من لقاء دفاعه مدة 15 يوما، ويمدد اعتقاله مدة تسعة أشهر. لقد عبرت عدد من الجمعيات والمنابر والشخصيات عن قلقها العميق من جراء هذه المتابعات التي تتم بتوجيه تهم جنسية وأخلاقية ، واعتبرتها تجري في سياق يتسم بالتضييق على الحريات وحقوق الإنسان، مما يقوى الشكوك اتجاهها، مع تأكيدها على إطلاق سراح الصحفيين مادام أنهم يتوفرون على كُل ضمانات الحضور، وفي هذا السياق وجهت منظمة مراسلون بلًا حدود نداء للأمم المتحدة (طلب إدانة علنية لتوظيف القضايا الجنسية ضد الصحفيين المنتقدين في المغرب).

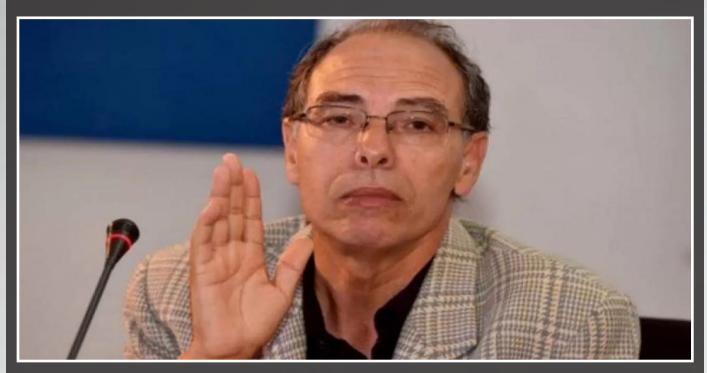


مجمر على 🛂 حالات اعتقال

السجن النافذ في حق المؤرخ والحقوقي المقطي منجب

أصدرت في أواخر شهر يناير الماضي المحكمة حكما بالسجن سنة نافذة في حق المؤرخ والأستاذ الجامعي المعطى منجب، كما صدرت في نفس الملَّف أحكام بسنة سجَّنا نافذَة في حق هشام المنصوري وعبد الصمد عياش وهشام خريبش وكلهم أعضاء سابقون في الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، والسجن لمدة ثلاثة أشهر موقوفة التنفيذ في حق الحقوقي محمد الصبر وغرامة مالية في حق الصحافية ماريا مكريم، وتعود تفاصيلٌ

تجسس لشركة إسرائيلية، وهي المراقبة التي شملت مجموعة من الفعاليات الحقوقية بالمغرب، وأصدرت نداء للحكومة تطلب منها إطلاق سراحه بدون قيد أو شرط، وأطلقت أمنيستي تحركا سريعا من أجل إطلاق سراحه بعد أن اعتبرته سجين رأي، واعتبرتّ هذه التهم فضفاضة للغاية، وأنها تأتى في سياق القمع الذي تشنه السلطات ضد الصحفيين والحقوقيين والنشطاء والمعارضين لي السنوات الأخيرة، وبخصوص التمويل الأجنبي فلقد أشارت المنظمة، أنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الحق في تكوين



هذا الملف إلى سنة 2015، حيث وجهت للمعطى منجب وستة نشطاءتهم "المس بالسلامة الداخلية للدولة" وتسيير جمعية تقوم بنشاط غير ما هـو مقـرر في قوانينهـا الأساسـية، وتلقيهـم أمـوالا مـن منظمـة (فـرى بريـس أنليميتــ) غير الحكوميـة، ويتعلـق الأمـر بتنظيـم دورات تدريبيـة مـن طـرف مركز ابن رشد الذي أسسه المعطي منجب، حول تقنيات "ستوري ميكر Story Ma-er وهو تطبيق آمن، يمكن الصحفيين المواطنين من نشر أي محتوى دون الكشف عن هويتهم إذا أرادوا ذلك، ولقد تأجلت المحاكمة أكثر من عشرين مرة، وغاب الدفاع في جلسة النطق بالحكم، فحسب تصريح المحامي النويضي، فالدفاع لم يتم إخطاره بالجلسة، والجدير بالذكر أن المعطى منجب يجرى التحقيق معه كذلك في تهم غسل الأموال واختلاسات هو وبعُّض إفراد عائلته، ولقد اعتبر المعطى منجب هذه المتابعات وتلفيق التهم "الهدف منها هو إضعاف موقفه أمامٌ الرأي العام الوطني والدولي بتهمة حق عام بحتة". ولقد احتجت منظمة العفو الدولية على مَّا يتعرضَّ له المعطي منيب من تضييق وقمع بسبب أرائه النقدية ودفاعه على حرية التعبير، حيث سبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت أنه أجرت تحقيقا كشف تعرض منجب مند 2017 لمراقبة رقمية غير قانونية باستخدام برمجيات

الجمعيات أو الانضمام لها يشمل قدرة المنظمات غير الحكومية، على الانخراط في أعمال جمع التبرعات، والسعي لاستخدام الموارد من المصادر الوطنية والأجنبية والدولية وتلقيها واستخدامها.

وتشكل القيود على تلقى التمويل الأجنبي إخلالا بالمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبخصوص تهمة الاحتيال بسبّب عدم التصريح بالتمويل الأجنبي حسب قانون الجمعيات بالمغرب، فلقد اعتبرت المنظمة أن ذلك لا يستوجب المتابعة القضائية بل يمكن أن يقتصر على تعليق أنشطة الجمعية أو حلها.

كما أن بيان "فرى بريس أنيليمتد" التي تتخذ هولندا مقرا لها وهي الشريك لمركز ابن رشد والذي أصدرته يوم 15 يناير، تعتبر فيه أن "منجب شريك يحظى باحترام فائق ولا ينبغي أن يكون في السجن"، كما أن بعض لجان التضامن قد شكلت في الموضوع تضّم شخصيات فكرية وأكاديمية كبيرة من بينها نعوم تشومسكي وعبد الله حمودي وعبد اللطيف اللعبي، ولقد خلف اعتقال المعطي منجب والحكم الصادر في حقه إلى جانب الصحفيين والحقوقيين موجة أستنكار من طرف الحقوقيين والديمقراطيين، الذين اعتبروا ذلك يندرج في سياق التضييق وقمع الحريات.



حسان كمون رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف

ساهم المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ومنذ نشأته بالتعريف بقضايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي النضال والترافع من أجل ضحايا سنوات الرصاص، ومن أجل ضمانات قانونية ودستورية، حتى لا يتكرر ذاك الماضي الأسود، نحاور رئيس المنتدى، حول الوضع الحقوقي العام والردة التي يعرفها هذا الحقل.



تعيش بلادنا مند مدة سلسلة من التراجعات تمس حقوق الإنسان والحريات، وتجري عدد من الحاكمات ضد المناضلين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين، كيف تفسرون ما يقع؟ وما علاقته بما يجري من شورات مضادة.. في عدد من الدول إقليميا، والتي عرفت حركات شعبية.

أظن أن التعميم لا يصح، الحالة المغربية مختلفة عن باقي الحالات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه. لا تشبه الحالة المغربية حالات مشل ليبيا أو سوريا أو اليمن أو حتى تونس. قاسمهم المشترك هو الانتفاض ضد الاستبداد والفساد في سياق التطور التكنولوجي المتمثل على وجه الخصوص في الدور المتزايد لشبكات التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمغرب، ما حدث في 20 فبراير لم يكن بنظري ثورة، بل كان حراكا (بحسب ما استوردناه من تعابير مشرقية).. لقد كانت البلاد مهيأة لإحداث تغييرات بفعل العمل الذي قامت به الحركة الديمقراطية الوطنية بكل مكوناته السياسية والنقابية والمدنية والنضالات التي خاضتها مند عقود، فمطلب تعديل الدستور مشلا كان قائما وحاصلا على شبه إجماع من طرف الجميع. والامتياز الذي كان لأحداث 20 فبراير هو كسر جدار الخوف وتسريع حركة التغييرات التي كان لا مفر منها..

كما أن مجمل التحولات التي عرفها المغرب خلال العقد ما قبل هذا الحراك، مكن من مرور الأحداث بالشكل الذي مرت عليه.. الميزة الثانية لحركة 20 فبراير هي أنها أبانت لأول مرة في المغرب عن تنظيم احتجاجات بذلك الحجم خارج التأطير السياسي الحزبي والنقابي والمدني رغم الحضور البين لمناضلي هذه الإطارات في هذا الحراك. كما وجب تسجيل عجز قوى الصف الديمقراطي بمختلف مشاربها في تثبيت والحفاظ على ما تحقق من مكتسبات حقوقية، ثم أيضا هشاشة البنيان الديمقراطي ببلادنا الذي مازال يعيش على نغمات ما يطلق عليه بالانتقال الديمقراطي.



ما أسمتيه ثورة مضادة أعتبره ناتجا عن السياق الدولي الذي تميز بالمد اليميني في الدول الغربية من جهة وضعف القوى الديمقراطية من جهة ثانية (ولا يتسع المجال هنا لتحليل أسباب ذلك كله) مما يقوي من اتجاه التراجعات كما يقلل من احتمالات أن تسهم الاحتجاجات ونتائجها، والتي تحدث هنا وهناك في تعميق المنحى الديمقراطي الوطني..

تنوعت أساليب القمع واتخذت المتابعات القضائية ضد النشطاء والصحفيين صيغا غير مسبوقة، وذلك بالتزامن مع حملات من التعتيم والتضليل التي تنتهجها بعض الأوساط الإعلامية، كيف تقيمون كمنظمة حقوقية هذه الظاهرة؟ وما العمل من أجل تقوية وتعزيز محيط سياسي وإعلامي وثقافي مناصر لقيم الحرية وحقوق الإنسان؟

في البداية لا بد من توضيح أن الأساليب القمعية والمتابعات القضائية ضد النشطاء والصحفيين هي صيغ مسبوقة وليس العكس، فبلادنا عاشت أشكالا وأنواعا من الأساليب القمعية الرهيبة والمتابعات القضائية الشنيعة بل تعدتها إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (اختطافات- إعدامات خارج القانون) وهو ما يعبر عنه بسنوات الرصاص. صحيح أن هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة وضعنا معظمه خلفنا، وهذا بفضل تضحيات ونضالات قوى الصف التقدمي وضمنه الحركة الحقوقية، ولكن بقيت عدد من أساليب التضييق والقمع: التضليل وهي غير مبررة بالمطلق ولاتتجاوب مع التزامات الدولة وخاصة مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كإطار للعدالة الانتقالية



حسان كمون رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف



لا يحكن أيضا أن تنوب في ذلك جمعيات المدنية رغم ضرورتها في العملية الديمقراطية ولا يحكن ل" المنصات الإعلامية " أو الشخصيات "التي تقدم نفسها كبديل عن القوى الحزبية السياسية المناضلة.. لا مكنها أن تنوب كما قلت عن الأحزاب الديمقراطية. والحال أن الحلقة الأضعف حاليا في العمل من أجل الديمقراطية هي حلقـة الأحـزاب.. ضعـف الأحـزاب يضعـف من مردود هيئات المجتمع المدنى في المجال الديمقراطي..

الواجب إذا هـو تقويـة الأحـزاب الديمقراطية.. ثم بعد ذلك العمل الذي تقوم باقى الحركات المدنية.. والواجب كذلك هـو توحيـد جميـع مجهـودات الفعل الديمقراطي على أسس احترام التعدد والاختلاف والتباين لأنه في الأخير موازين القوى هي الفيصل في مثل هذه الاشكالات.

التي نسعى من خلالها إلى القطع كليا مع تلك الأساليب وتوفير شروط ممارسة دهقراطية تنسجم مع ماتنص عليه المواثيق الدولية والبروتوكولات الملحقة بها. ومن هنا فإننا كمنظمة حقوقية نجدد إدانتنا لكل تلك الأساليب ونشجبها ونتضامن مع ضحاياها وهذا ما عبرنا عنه سواء كمنتدى أو كائتلاف في عدة مناسبات، إذ طالبنا بإطلاق سراح معتقلي كل الحراكات الاجتماعية ومتابعة الريسوني وعمر الراضي والمعطى منجب في حالة سراح لتوفرهم على ضمانات الحضور، و تهييئ كل شروط المحاكمة عادلة. أما فيما يتعلق متطلبات مواجهة حالة الجزر الحقوقي ببلادنا فإننا مدعوون كقوى الصف التقدمي إلى ضرورة تكثيف الجهود وتوثيق العلاقة فيها بينها وتوطيدها لأجل صياغة برنامج نضالي يقدم إجابات حقوقية ويطرح بدائل لتجاوز انتهاك الحقوق والحريات، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف سبق له أن نظم ندوة لذات الموضوع شاركت فيها عدة هيئات حقوقية والتي عبرت عن استعدادها للانخراط ف أية مبادرة من شأنها الارتقاء بأدائنا النضالي حماية للحريات والحقوق

كيف يمكن التصدي لهذه التراجعات، والدفاع عن مكتسبات الشعب المغربي في مجال الحريات وحقوق الانسان؟

لا يحكن تصور أي شكل من أشكال الديمقراطية دون أحزاب سياسية، وأساسا دون أحراب سياسية ديمقراطية لا يمكن إنجاز مهام الديمقراطية وتحصين المكتسبات في مجال الحريات وتوسيعها وبلغة المنتدى إرساء ضمانات عدم التكرار.. لا يمكن إنجاز ذلك بدون أحزاب سياسية ديقراطية ..

تواجله الحركلة الحقوقيلة تحديات حقيقيلة على مستوى توحيد جهودها وتفعيل أدوارها داخل المجتمع ومن أجل إقرار حقوق الإنسان، ماهي في نظركم السبل والوسائل لربح رهان وحدة الحركة الحقوقية وتقوية حضورها وفعاليتها وقطع الطريق على كل المحاولات التي تبدل من أجل تشتيتها وإضعافها ؟

الجانب الإيجابي في الحركة الحقوقية المغربية هو ما راكمته خلال سنوات الرصاص وما بعده في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا وتعدد تنظيماتها واختصاصاتها بل التعدد حتى في اختصاص واحد. لكن ضعفها يكمن في توحيد جهودها. لقد كان المنتدى المغرى من أجل الحقيقة والإنصاف هو المبادر في تأسيس الإتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان وظل من بين الفاعلين الأساسيين داخله إلى اليوم. كما لعب المنتدى دورا بيداغوجيا حاسما لتقريب وجهات نظر أعضاء هيأة متابعة توصيات المناظرة الوطنية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لتنظيم الندوة الدولية بمراكش في أبريل 2018 والتي خرجت بتوصيات جد هامة وجب تنزيلها على أرض الواقع. كما يعتبر المنتدى هذا الإتلاف مكسبا للحركة الحقوقية المغربية رغم كونه يشكو من نواقص ننكب حاليا على معالجتها، لأن الجميع مقتنع بإعادة النظر في المقاربات والآليات التي كان يشتغل بها، ونحن الآن بصده إنجاز تشخيص له لمعرفة نقط قوته ونقط ضعفه لتجويد أداءه. زيادة على هذا يجب أن يسود داخله (أي الائتلاف) مبدأ تقبل الاختلاف، لأن كل إطار له مقاربته وله خصوصيته، لأن دون ذلك فسنتجه إما إلى الهيمنة أو إلى ضعف التوحيد أو



حسان كمون رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف



غيابه. يستحب كذلك أن تضع الحركة الحقوقية أولويات في كل مرحلة تتجند لها أغلب الهيئات الحقوقية وتتوحد حولها من أجل تحقيقها وفتح المجال للابتكار والاقتراح ومقارعة المشاريع التي من شأنها التأثير في الوضع الحقوقي الوطني.

اشتغل المنتدى ومعه الطيف الحقوقي على تدابيـر عـدم تكرار انتهاكات الماضي والضمانـات الدسـتوريـة والسياسـية والقانونيـة، ماهـي حصيلـة هـذا الـورش وماهـي الإكراهـات التـي تواجهـه ؟

في الإجمال أشياء كثيرة قد تحققت.. من قبيل تعديل الوثيقة الدستورية وتضمينها بابا كاملا ومنفردا حول الحقوق والحريات. كما تم تجريم التعذيب والاحتفاء القسري والاعتقال التعسفي وباقي الجرائم ضد الإنسانية. ثم أيضا في إطار الممارسة الاتفاقية للمغرب-المصادقة على اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري والبروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب المتعلق بالوقاية من آفة التعذيب كما تم إرساء آلية له ضمن القانون المنظم للمجلس الوطنى لحقوق الإنسان في نسخته الأخيرة..

ثم تضمين التجريم الدستوري لمجمل الجرائم المذكورة سالفا في مشروع تعديل القانون الجنائي وأضيفت إليه الجرائم المضمنة في نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية..

وقد توقفت جرائم الاختفاء القسري وإن كانت هناك بعض المزاعم المتفرقة حولها.. وتتم متابعة عدد من المكلفين بإنفاذ القانون بجرائم "الاعتقال التعسفى.."

وة ت وتتم عمليات أإصلاح منظومة العدالة" سواء على المستوى المؤسساتي أو على مستوى مشاريع تعديل وتغيير المدونة الجنائية..

كل هذه التغييرات وجدت نفسها أمام تحد كبير.. إثر أحداث الريف. فقد عدنا إلى الوراء بعد إشارات التراجعات مند 2014. وأصبح لدينا معتقلون على خلفية الأحداث الاجتماعية ومعتقلون سياسيون.. وننبه إلى أن الإصلاح السياسي بغض النظر عن مدى تطوره ومدى استجابته للحاجات الفعلية في المجال الديمقراطي.. ستتم ملاحقته والإمساك به ومحاصرته وتعريضه للاجدوى أمام استمرار توسع الانتهاكات. لقد شكلت أحداث الحسيمة ونتائجها جـزرا وتراجعـا عـن المكتسبات.. كما أظهرت عجز

السلطات العمومية عن تدبير هكذا أحداث وفق قواعد تدبير النزاعات الاجتماعية على أسس ديمقراطية، لذلك فقد طالبنا دالها إلى جانب القوى الديمقراطية بإطلاق سراح المعتقلين على خلفية هذه الأحداث وباقي المعتقلين على هامشها.. وكل المعتقلين بشبهة التعبير عن الرأي.. التحدي الثاني يتمثل في هذا الخندق الذي لا يريد أن يطمر بين ما يتم إقراره في الوثائق القانونية وفي التصريحات الرسمية وبين الممارسة.. وهو تحدي يطال أولا الإرادة السياسية، كما يطال الثقافة المجتمعية وتمثلاتها في تدبير الفضاء العام..

يتطلع عدد لا يستهان به من ضحايا انتهاكات الماضي لتسوية أوضاعهم وحل عدد من الملفات العالقة، نريد منكم اطلاع القراء على هذه القضايا التي تشغلكم وتشغل ضحايا انتهاكات الماضي ؟

بادر المكتب التنفيذي خلال الولاية الحالية إلى حصر هذه الملفات بعد مراجعة وتحيص.. وكما تعلمون هناك ملفات مختلفة في هذا السياق: ملفات الإدماج الاجتماعي والإداري وتهم الضحايا المستفيدين من تعويض مالي مرفوق بتوصية في شأن الإدماج وأغلب ملفات هذا النوع تم حلها.. عدد منها لا زال قائما كنا على وشك التقدم فيه غير أن الجائحة وتداعياتها أوقفت التقدم بعدما اتفقنا مع المجلس الوطني في اخر لقاء معه بداية في الوظيفة العمومية وملفات إصلاح أوضاع بعض العاملين في الوظيفة العمومية أو الملحقين بها وما يصطلح عليه بخارج الآجال.

- ملفات أهرمومو وقد تم حل عدد كبير منها على قاعدة الضحايا الذين



حسان كمون رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف

وضعـوا ملفاتهـم داخـل الأجـل.. في حـين لم يستفذ عـدد منهـم بسبب هـذا العائق.. والحال أن أوضاعهـم متشابهة في الغالب وتستحق تعاملا على الأقـل متشابها.. لقـد بـاشر المنتـدى المطالبـة بتسـوية أوضاعهـم منـد صـدور التقريـر الختامـي لهيئـة الإنصـاف والمصالحـة.. واسـتقبل وأطـر ضحايـا هـذه الفئـة.. ونعتـزم مواصلـة العمـل مـن أجـل إيجـاد حلـول معقولـة لمـن لم يتمكنـوا مـن الاسـتفادة مـن التسـوية التـي قـت للملـف..

- وهناك أيضا الملفات التي تصنف في العادة خارج الأجل.. وهي ملفات تتعلق أساسا بضحايا الأحداث الاجتماعية من غير المنتمين وقد تم حصر المنتمين منهم للمنتدى في لائحة تم تقديمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتم الاتفاق بشأنها لتقديمها للحكومة قصد إيجاد تسوية معقولة

ومن جهة أخرى فقد قدم المنتدى مقترحا يخص تعديل القانون 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية ليشمل فئة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعـلى مسـتوى الحقيقـة وتنفيـذا لقـرار المؤقـر الوطني الخامـس ولنتائج المناظـرة الدوليـة التـي انعقـدت بمراكـش في أبريـل 2018 والخاصـة بمطلـب إنشـاء آليـة

وطنية لاستكمال الحقيقة بادر المنتدى إلى تنظيم ورشة في الموضوع في مارس 2019 انبثقت عنها لجنة خاصة واصلت أشغالها طوال هذه الفترة وتكنت من:

- إنجاز تقرير تركيبي / مذكرة لمجمل مسار "الحقيقة" في تجربة العدالة الانتقالية المغربية؛
- وضع خطة عمل شكلت الجوانب الترافعية والإعلامية والتعبوية: بوضع المذكرة لذى الآليات الأممية المعنية (فريق العمل المعني بالاختفاء القسري- لجنة الاختفاء القسري الأممية والمقرر الخاص المكلف بالحقيقة). وفي حين تمكنا من لقاء الفريق المعني بالاختفاء القسري وتسليمه المذكرة فإن الجائحة منعت إجراءات باقى اللقاءات..
- منعت الجائحة من تنفيذ البرنامج الإشعاعي والتعبوي الذي كان مقررا تنظيمه بهناسبة اليوم العالمي للحقيقة (24 مارس) والذي كان يتضمن تنظيم لقاء موسع مع الحركة الحقوقية والمدنية الوطنية لتقديم المذكرة

يتلوه بعدها تقديمها (المذكرة) للجهات الرسمية والحكومية وللأحزاب السياسية وللهيئة التشريعية والإعلامية.

نتمنى أن نتمكن في القريب العاجل من مواصلة تنفيذ هذا البرنامج..

دافعت بعض الأوساط الحقوقية ومن داخل المنتدى كذلك على أن تكون الآلية الستقلة للوقاية من التعذيب (المنبثقة عن مصادقة بلادنا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب) كآلية داخلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما حصل فعلا، هل في نظركم مع الجمود والصمت الذي يحيط بهذه الآلية كان ذلك الموقف صحيحا، خصوصا بعد صدور القانون المنظم للمجلس الوطني وما عاشه هذا اللأخير من تحولات ؟



ليس صحيحا أن "أوساطا" داخل المنتدى قد دافعت على أن تكون آلية الوقاية من التعذيب داخل المجلس الوطني.. بل إن المنتدى دافع عن استقلال الآلية وفق مقتضيات البروتوكول ووفق المبادئ التوجيهية ذات الصلة، بغض النظر عما إذا كانت الآلية داخل المجلس أو خارجه.. وعيا منها أن الاستقلالية عن المجلس ليست ضامنا لاستقلال الآلية وفق ما

أشرت إليه أعلاه..

لقد كان من الممكن إقرار آلية مستقلة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان غير أنها لن تكون بالضرورة مستقلة عن الإدارة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البحث عن صوابية أي من الموقفين هو في الواقع دون جدوى بل الأجدى-وفي انتظار الاطلاع على نتائج عمل الآلية الوطنية- هو العمل على خلق آلية مدنية لمرافقة عمل الوقاية من التعذيب والحرص على أن يكون عمل زيارة أماكن الاحتجاز متوافقا مع المرجعية الدولية من جهة ومع مطلب الوقاية من التعذيب من جهة أخرى..

ومع أن الآلية هي تقدم مهم في البناء الحقوقي الدولي والوطني.. فإن عدم الإقرار على مستوى البروتوكول بإلزامية نشر أشغالها وتحرياتها وتقاريرها دون موافقة الحكومات يشكل عائقا على الحركة الحقوقية وطنيا ودوليا، بحب العمل من أجل تجاوزه.





تعتبر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من أقدم وأكبر التنظيمات الحقوقية بالمغرب، والتي ساهم في تأسيسها كبار مناضلي الحقوق والحريات في المغرب، تتعرض مؤخرا لسيل من المضايقات مع التراجعات الحقوقية العامة. نحاور رئيسها في شأن الأعطاب العامة التي تشوب الحقل الحقوقي ومسؤولية الدولة في تعميق انتهاكات الحقوق والحريات.

تعيش بلادنا منذ مدة سلسلة من التراجعات تمس حقوق الإنسان والحريات، وتجري عدد من المحاكمات ضد المناضلين والنشطاء الحقوقيين والنشطاء الحقوقيين والصحفيين، كيف تفسرون ما يقع؟ وما علاقة ذلك بما يجري من ثورات مضادة.. في عدد من دول المنطقة العربية التي عرفت حراكات شعبية؟

تسجل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من خلال تتبعها لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب، استمرار التراجعات والتضييق على الحريات، متسائلين عن مستقبل المغرب في ظل هذا الواقع المتمثل في أساليب القمع والاعتقالات الذي تواجه بها السلطات العمومية الاحتجاجات السلمية بعدة مدن مغربية مثل الفنيدق والريف وقلعة السراغنة وزاكورة واحتجاجات للنقابات

كلا التدد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أيضا بسلسلة الاعتقالات والمحاكمات التي طالت صحافيين ومدونين ونشطاء اجتماعيين، كان آخرها الحكم على الملورخ المعطي منجب بسنة سجنا نافذا في جلسة عقدت في غياب دفاعه، واعتقال المدون حفيظ زرزانو واليوتبور شفيق العمرافي ونشطاء اجتماعيين، وتطالب الجمعية بوقف متابعة المدافعات والمدافعين عن الجمعية بوقف متابعة المدافعات والمدافعين عن المغرب لا يبشر بالخير، والتراجعات التي حصلت في هذه السنة، فاقت العقدين الأخيرين، على مستوى الحريات العامة". لأن الدولة تعاملت مع الاحتجاجات بمقاربة أمنية أكدت أن هناك منحي خطيرا عن سبق إصرار وترصد، كما لو أن هذا الحراك يشكل تهديدا لوجود وترصد، كما لو أن هذا الحراك يشكل تهديدا لوجود.

إن هـذا الإصرار يـبرز مظاهـر صمـود الدولـة العميقـة بالرغم من الحراك والثورات على خلفيـة الربيع العربي، حيـث أثبـت أن النظـام السـياسي ينهـض مـن الرمـاد، ويعيـد رسـم نفسـه في صورة جديـدة، لكن تبقـى الأدوات المسـتعملة هـي ذاتهـا، في حـين أن نشـوة الانتصـار عمـت

بصيرة الشعوب، وأغرقتهم في سبات الوهم، وسراب الثورة، بينما تعمل الدولة العميقة وهي الروح الخفية لكل نظام سياسي، بعد كل انتفاضة شعبية على تقسيم وحدة الشعب إلى فئات، والفئات إلى جماعات، وعلى إحياء النعرة القبلية والجهوية، وتروج لعقدة الفئة الناجية، فيصبح الجميع بطلا في مرآة ذاته، ومن هنا يبدأ فتيل الثورة المضادة.

تنوعت أساليب القمع واتخذت المتابعات القضائية ضد النشطاء والصحفيين صيغا غير مسبوقة، وذلك بالتزامن مع حملات من التعتيم والتضليل التي كيف تقيمون كمنظمة حقوقية هذه الظاهرة؟ وما العمل من أجل تقوية وتعزيز محيط سياسي وإعلامي وثقافي مناصر لقيم الحرية وحقوق الإنسان؟

إن تتبع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لملف حرية التعبير، وضح أن العدالة المغربية لم تعد تسجن الصحافيين بسبب ما يكتبون، ولكن وجدت لها طريقا معبدا بشكل جيد مرتبط بالقضايا الجنسية، وهي قضايا تهدف لتقييد حرياتهم وإسكات أفواههم. فلم تعد هناك قضايا مثل قضية علي المرابط أو علي أنوزلا، اللذين حوكما بين عامي 2003 و2013 بسبب آرائهما وكتاباتهما، فقانون الصحافة الجديد، الذي سُن في عام 2016 لم يعد ينص على عقوبات سالبة للحرية مهما كانت كتاباتهم معارضةً وجريئة.

في حين لوحظ في السنوات الأخيرة، اعتقال المغرب عدة نشطاء وصحفيين مستقلين، ومحاكمتهم، وسجنهم بتهم مشكوك فيها، ها في ذلك الجنس خارج نطاق الزواج (توفيق بوعشرين وهاجر الريسوني، وسليمان الريسوني). وبدت بعض هذه المحاكمات ذات دوافع سياسية أو أنها لم تضمن الإجراءات القانونية الواجبة لجميع الأطراف. وفي الدار البيضاءأيضا، سجنت السلطات العمومية الصحفي والناشط والمدون عمر الراضي يوم 29 يوليوز



2020، بعد استجوابه 12 مرة طيلة أربعة أسابيع. كم اتهمته بتهمة تهديد أمن الدولة الخارجي عبر ربط صلات مع عملاء أجانب، وتهديد أمن الدولة الداخلي عبر استلام أموال، والسُكر العلني، والتهرب الضريبي... بالإضافة إلى الاغتصاب كما تم اختراق هاتفه ببرمجية التجسس "بيغاسوس"، وكلها تهم تستند إلى أدلة ضعه ة

بينما الحقيقة، أنها نشأت عن عمله كصحفي ومدون، وذلك بسبب تحقيقه في مواضيع ساخنة مثل الاستيلاء على الأراضي وفساد الدولة، وفي مارس 2020 أصدرت المحكمة حكما بسجنه أربعة أشهر مع وقف التنفيذ بسبب تغريدة نشرها منذ سنة وانتقد فيها قاضيا بسبب إصدار أحكام قاسية على نشطاء.

وبالمقابل مع هذه المتابعات، تقوم الصحافة المقربة من السلطة بتشويه سمعة الصحافيين المستقلين، وفي بعض الأحيان تتوقع حتى الأسباب التي تجعلهم نزلاء للمؤسسات السجنية. فقبل اعتقال الريسوني بسبعة أشهر، نشرت صحيفة "برلمان" الإلكترونية، المقربة من وزارة الداخلية، مقالاً بعنوان، "فضائح عائلة الريسوني التي يخجل منها إبليس اللعين" والذي جاء فيه "نستحي يا سليمان من كشف تصرفاتك في مراكش وسيأتي يوم نفتح فيه كتابك بكل سواده... ولكننا

حوار مع رئيسه الجمعية المفربية لحقوق الإنسان

حزيز غالي

نستحي أن نقول إن الحيوانات تتنزه عن مثل ما أتيت به من أفعال يندى لها الجبين". ومنذ عام 2018 خصصت "برلمان" ما لا يقل عن 60 مقالاً للصحافي توفيق بوعشرين الذي يدير "أخبار اليوم".

كيف بمكن التصدي لهذه التراجعات، والدفاع عن مكتسبات الشعب المغربي يے مجال الحريات وحقوق الإنسان؟

راكمت الحركة الحقوقية بالمغرب

تجارب كثيرة منذ ما كان يعرف بسنوات الرصاص إلى اليوم، وهي مدعوة الآن إلى تكثيف عملها من خلال دعـم عمـل الائتـلاف المغـربي لهيئـات حقـوق الإنسـان، الذي نحتفل هذه الأيام بالذكرى العاشرة لتأسيسه من أجل أن يلعب دوره كمحرك للعمل الحقوقي. واليوم نحن كإطارات حقوقية، نتوفر على الميثاق الوطني لحقوق الإنسان الذي تبنته أكثر من عشرين جمعية حقوقية وهو قادرعلى وضع تصور واضح لعملنا الحقوقـي.

وتجدر الإشارة أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، دعت إلى إنشاء جبهة وطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، والتي يجب أن تضم بالإضافة للفاعل الحقوقي، الفاعل السياسي (الأحزاب الديمقراطية)، والفاعل النقابي، والفاعل المدني الجاد. لأن حجم الهجوم على الحقوق والحريات يتطلب تظافر جميع الجهود لوقف هذا النزيف.

تتيح الآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية لحماية حقوق الإنسان عددا من الإمكانيات للدفاع عن حقوق الإنسان، هل تشتغل الجمعية على هذا

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كانت من أوائل الإطارات الحقوقية التي اشتغلت ومازالت تشتغل على الآليات الأممية من خلال التقارير الموازية التي تضعها الجمعية، وكذلك من خلال مراسلة المقررين الأمميين عند الحاجة، لكننا منذ سنة 2014، ومع التضييق التي أصبحت تعانيه الجمعية لم نعد قادرين على الحضور لاجتماعات مجلس حقوق الإنسان لان الدولة أصبحت تدعم حضور فقط الجمعيات التي تساير طرحها وتقصى الجمعية نظرا لمواقفها واستقلالية تقار يرها.

ما هـو تقييـم الجمعيـة لأدوار بعـض الفاعلين الرسميين في مجال حقوق الإنسان فيما نعيشه من انتكاسة حقو قـــة ؟



هناك صمت وغموض يحيط بالآلية الخاصة للوقاية منا لتعذيب التي أصبحت من خلال القانون الجديد من اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآليةً داخليةً، بحيث لا نسمع عنها أي شيء؟ هل لازالت الجمعية تطالب بآلية مستقلة خصوصا مع الصلاحيات الحدودة لهذه الآلية؟

> عرفت السنة الماضية إصدار الحكومة للكثير من التقارير المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب. لكننا لاحظنا أن كل هذه التقارير بعيدة كل البعد عن العمل الحقوقى الجاد والمستقل. هاته التقارير سعت إلى تبييض وجه الحكومة من خلال:

- إنكار وجود معتقلين سياسيين بالمغرب؛
- المساواة بين ضحايا الانتهاكات وقوى الأمن؛
- السكوت عن الانتهاكات التي عرفتها الكثير من المناطق بالمغرب؛
- جائحة كورونا والانتهاكات التي تعرض لها المواطنون من رجال السلطة عرت واقع هاته المؤسسات التي دخلت في سبات عميـق دون أن تـدلي برأيهـا في كل مـا

اشتغلت الجمعية ومعها الطيف الحقوقي على تدابير عدم تكرار انتهاكات الماضي والضمانات الدستورية والسياسية والقانونية، ماهي حصيلة هذا الورش وما هي الإكراهات التي تواجهه؟

كانت مخرجات هيأة الإنصاف والمصالحة بالرغم من النقائص التى وقفت الجمعية عندها واعتبرناها حدا أدنى مكن البناء عليه لتحقيق انتقال دمقراطي، لكن مع أول امتحان لهاته المخرجات (حراك الريف)، ظهرت محدودية كل ما قيل وأن حتى أكثر المتفائلين وجد نفسه أمام سراب هذا الانتقال. فلاحظنا عودة سريعة للانتهاكات الجسيمة من خلال التوقيف العشوائي، التعذيب، المحاكمات الصورية، وهي أشياء كان البعض يظن أنها انتهت مع إصدار مقررات هيئة الإنصاف والمصالحة. إننا اليوم أمام هذه الردة الحقوقية، في حاجة إلى نقاش هادئ نستطيع من خلاله التأسيس لعمل جاد یکون مدخله اعتذار الدولة عن کل ما وقع وإعطاء دور كبير لقضاء مستقل في تحديد المسؤوليات، وهـذا لـن يتـم إلا مـن خـلال دسـتور ديمقراطـي يكـرس سلطة الشعب ويضمن الحقوق والحريات.

إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كنا من المطالبين بإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب حسب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما كنا نشده على استقلالية هاته الآلية، لكن الدولة ذهبت في اتجاه آخر من خلال ربطها بالمجلس الوطنى لحقوق الإنسان الـذي لا يتمتع باستقلالية كافية ليقوم بـدوره. وإن ما وقع بالريف وما يعانيه المعتقلون السياسيون داخل السبجون الآن دون أن تتحرك هذه الآلية لدليل قاطع على محدوديتها.

السيد عزيز الغالي تتبع الرأي العام باهتمام عدد من حواراتكم وتصريحاتكم حول الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا وكلما يتصل بالتدابير المتخذة وما يتعلق باللقاح إلى غيرذلك من القضايا التي تشغل الرأي العام على هـ ذا المستوى، ما هـ و تقييمكم لحملة التلقيح الجارية?

من خلال تتبعنا وتحليلنا للوضعية الوبائية على المستوى العالمي والوطني، سواء على مستوى الإصابات والوفيات ونتائج التجارب السريرية بمختلف مراحلها، تبقى تساؤلات وتخوفات المواطنين قائمة حتى يتم إعلان رسمى من طرف منظمة الصحة العالمية أو ظهور نتائج جديدة مكن أن تبدد الغموض الحاصل على المستوى العالمي من أجل القضاء على فيروس جائحة كورونا "كوفيد19-". وفي ظل احتدام الصراع بين الدول للحصول على حصة من اللقاح لسكانها. نأمل أن يتبنى العالم سياسة التعاون متعدد الأطراف للتغلب على هذه الجائحة الحالية والمستقبلية. لأن تطعيم الناس في إحدى القارات ضروري لصحة وثروة ورفاهية أولئك الموجودين في القارات الأخرى. ولا يمكن لأي منطقة أن تكون محصنة حتى تتم حماية حصة ذات مغزى ومنصفة من سكان العالم من خلال مبادئ الصحة العامة الأساسية الجيدة وكذلك اللقاح. ومع بداية عملية التلقيح بالمغرب، قامت الجمعية بإنشاء تطبيق رقمي مكن تحميله على الهواتف (AMDH) لتتبع الأعراض الجانبية للقاح.

حوار مع رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان للركو بوبكر





المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، جزء من الطيف الحقوقي، الذي امتلك مقاربة أكاديمية وترافعية خاصة، اعتمدت بعدا تشاركيا مع المؤسسات الرسمية للمنتدبة في مجال حقوق الإنسان، حاورنا رئيسها لفهم مقاربة المنظمة حول الانتهاكات الصارخة التي تعرفها الساحة الحقوقية وموقف المنظمة من تطوراتها الأخيرة.

المراجعة المربية التي عراب عراب المراجعة المربية ؟ المراجعة عرب العراب المراجعة عرب العراب المربية التي عرب وربع عرب العربية المراجعة المربية المراجعة المربية المراجعة المربية المراجعة المربية ا

لابد في البداية من الإشارة إلى السياق العام الذي عاشه العالم خلال الأربع سنوات الأخيرة، بخصوص وضعية حقوق الإنسان عامة قبل الرجوع إلى المغرب، إذ أن العالم بأسره عرف تراجعا للمد الحقوقي الذي عرف من قبل، وذلك بانسحاب الولايات المتحدة من عدة آليات دولية كمجلس حقوق الإنسان واليونيسكو وغيرها، إلى جانب حجب التمويل عن منظمة الصحة العالمية. كما أن دولا كثيرة عرفت مواجهات عنيفة بين المظاهرين والسلطات الأمنية بل إن دولا بدأت تراجع قوانينها بخصوص حرية التظاهر وحرية الصحافة وكذا بالنسبة لحقوق اللاجئين والمهاجرين.

هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد دولا عرفت مواجهات دامية ساهمت فيها بعض الدول مثل العراق، سوريا، ليبيا..

هذا الوضع أثر بشكل من الأشكال على وضعية حقوق الإنسان في المغرب، رغم أنه لا يوجد مقياس لتحديد التراجع من عدمه وكذا ماهي الفترة التي تعتبر منطلقا لهذه المقارنة، إذ هناك من يذهب إلى القول أن الأوضاع الآن أسوأ من سنوات الرصاص، وهنا أقول أنني لا أتفق مع ذلك لأنه لا مقارنة مع وجود فارق، رها يمكن المقارنة مع فترة العهد الجديد، ولكن في مجال الصحافة استهدفت في بدايته، وكذا المحاكمات التي طالت مئات المعتقلين بعد العمليات الإرهابية بالبيضاء، بالنسبة

للحركة الاحتجاجية نجد ما عرفه إقليم الحسيمة بعد وفاة محسن فكرى فقد عرفت المنطقة سلسلة من الاحتجاجات غير المنقطعة لمدة 6 أشهر أو يزيد دون تسجيل تدخلات للقوات العمومية باستثناء ما حدث في أمـزرون، إلى أن قـام نـاصر الزفـزافي بالدخـول إلى المسـجد لتوقيف خطبة الجمعة الشيء الذي استدعى توقيفه، هذا التوقيف الذي واجهه شباب الحسيمة بالحجارة، إن المجتمع المغربي مجتمع حي فعدد الاحتجاجات من الوقفات والمسيرات المسجلة سنويا تصل إلى أكثر من 10 آلاف، قلة قليلة منها هي التي مّنع أو تفرق بالقـوة، فنحـن الآن ورغـم القوانـين التـي تنـص عـلى تدابـير الطوارئ الصحية نجد بأن حركية الاحتجاجات موجودة. وانطلاقًا من ذلك مكن أن نسجل أن هناك استهداف بعض الوقفات أو التجمعات والاجتماعات، فهل هناك أمام كل هذا تراجع ماهى الأسباب والدواعى التي أدت إلى هـذا التمييـز؟ يجـب حلحلـة الموضـوع لإيجـاد أجوبـة من أجل المرافعة لحل مثل هذه الإشكاليات، وهذا يسرى على تأسيس الجمعيات ووصولات الإيداع، إذ أن هناك إقرارا رسميا بوجود هذه الاختلالات، ولابد من المرافعة والضغط من أجل تحيين القوانين التي تهم تأسيس الجمعيات والتظاهر والتجمع السلميين، تماشيا مع ما راكمته بلادنا من جهة، وإعمالا للاتفاقيات الدولية والمقتضيات الدستورية بالإضافة إلى التدابير والإجراءات التي جاءت في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما عن الثورة المضادة فهل الربيع العربي عرف ثورات فعـلا؟ هـي احتجاجـات مدعمـة مـن طـرف الولايـات المتحـدة الأمريكية والغـرب وعـدد مـن الأنظمـة العربيـة، ثـم دعـم عسـكري وبالمرتزقـة لإسـقاط بعـض الأنظمـة أو محاولـة إسـقاطها في كل مـن سـوريا وليبيـا، هـل تونـس

عرفت ثورة بقيادة لها تصور للدولة التي تريد إقامتها؟ الجواب هو أنه رغم مرور عشر سنوات فإنها لازالت تعيش مخاضا يصعب التكهن بهستقبله، والمجال لا يسمح لتتبع جميع الحركات الاحتجاجية التي تدخل في إطار السياسية الأمريكية التي أسمتها حينئذ بالفوض الخلاقة، وفي هذا الإطار أعبر عن أسفي من آلاف القتلى والجرحى والمعطوبين والمعطوبات والمهجرين واللاجئات واللاجئات واللاجئات التاريخ لن يتوقف.

ويترق الإنسال ؟
ويترق الإنسال ؟
ويترق الإنسال على القيائي مناصر التيم الحرائي ومناسل على الأوالميان والمقارئيل والمقارئيل والمقارئيل التراكل التوالي ومناسل على الأوساط ومناسلة على الأوساط ومناسلة على الأوساط ومناسلة والمقارئيل والمقارئيل والمقارئيل والمقارئيل المقارئيل المقارئي

السؤال الشاني مرتبط بالأول خاصة باستعمالك كلمة غير مسبوقة، في تاريخ المغرب بالمقارنة، مع سنوات الرصاص وبين 2011 و2020 أو 2021 يصعب إعطاء هذا التوصيف الذي يعتبر حكم قيمة.

أما بالسنية للتعتيم والتضليل والتشهير فإن وسائل الاتصال الاجتماعي وظفت من كلا الطرفين، وقد نبهنا إلى ذلك لأنه كما يقال كما تدين تدان، ولا يمكن أن نبرأ أحدا في هذا المجال لقد أدانت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مثل ذلك سواء كانت ضد الضحايا أو معهم. إن حقوق الإنسان فكرة ليبرالية إصلاحية وليس ثورية، والأمم المتحدة وآلياتها جعلت من المجتمع المدني أداة



حوار مع رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

لاركو بوبكر



لمساعدة الحكومات لحل المشاكل التي يعاني منها الإنسان وإعطاء البدائل والتوصيات من خلال تقييم السياسات العمومية في جميع المناحي سياسة، مدنية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية..

إلى جانب نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد الاختلالات والمرافعة من أجل جبر الأضرار وإحقاق الانتهاكات والمرافعة من أجل جبر الأضرار وإحقاق الحقوق، إن النهوض بحقوق الإنسان هو الذي سيخلق جمه ورا متشبعا بها يحكن بواسطته مواجهة أي تراجع في هذا المضمار، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنظمات الحقوقية لا تستطيع بمفردها القيام بذلك، فعلى القوى الحداثية والديمقراطية والمؤمنة بكونية حقوق الإنسان أن تساهم في ذلك داخل الأحزاب والنقابات وأيضا لا بد من إدماج حقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية من السنوات الأولى للتعلم إلى سلك الدكتوراه، وهذا يجيب على جزء مهم من السؤال الثالث أيضا، خاصة وأن على جزء مهم من السؤال الثالث أيضا، خاصة وأن الحوكة تهييع حقوق الإنسان يكن أن يكون أيضا من الحركة الحقوقية ومن دعاتها بطرق مباشرة أو غير مباشرة بتسفيه المكتسبات التي ضحت من أجلها عدة أجيال، بيث غنح قط، بل ناضلت من أجلها.

 قبيح الآليات الحوابية القمائدية وغير القمائدية الحالية حتىق الإنساق عحط من الإمكانيات العثاج عن حتىق الإنساق ها تشتغل المنظمة على هذا الورش؟

لقد كانت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سباقة لتقديم التقارير الموازية للآليات الدولية مند سنة 1991، حيث قدمت للجنة مناهضة التعذيب تقريرا موازيا للتقرير الحكومي، تلته تقارير موازية مرتبطة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1994 و2016 والمتربطة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الاستعراض الدوري

من الفيجاسية حيناوتية الأوسالة وفي ما ومثنها المستثنية وفي في المنورسية الإوسالة وفي الواحاتية ما هن وينتم المنورسية الإولال أمجن الواحاتية

إذا كنتم تقصدون هيئات الحماية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط وغيرهما من الهيئات فالتقييم يجب أن ينطلق من إنتاجاتها وآرائها وتوصياتها ولا أدل على ذلك ما جاء به تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص سنة 2019، وكذا تقرير الوسيط لسنة 2020 إلى جانب اقتراحات وتوصيات المجلس الاقتصادي والبجناعي والبيئي.

هناك نقط قوة ونقط ضعف، لكن على العموم هناك اجتهادات وتفاعل مع جميع القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان وهي في آخر المطاف مؤسسات استشارية وعلى الفاعل السياسي والحكومي إعمال التوصيات الموصى بها من طرف مثل هذه الهيئات.

أما المؤسسة الرسمية الأساسية والمتمثلة في المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان فهي تقوم مهامها رغم وجود بعض التأخير بالنسبة لبعض التقارير المرتبطة بالاتفاقيات التعاقدية، وهي تعبر عن رأي الحكومة في هذا الشأن إلى جانب قيامها بالنهوض بكل ماله علاقة بالتفاقيات التعاقدية وصياغة التقارير والتقارير

كما أنها تقوم بتقديم المقترحات والتوصيات التي تستقيهما من المنظمات الحقوقية ومن إنتاج الندوات والمناظرات التي تقوم بها بشراكة مع هذه المنظمات. ولا يكن أن نطلب منها أكثر مما لها من اختصاصات.

والما المركة المتراثية المديات مثياتية على مسابي الموحيد مسابي الموارد المال المالية الم

المجتمع ومن أجال إثيار طبيق الإنساق ليج ملهي في تظركم السيل والوساقل ليج مدة المركة المترقية وتتوية عديرها وثماليتها؟

كما يقال في الاختلاف رحمة، فالمقارنة تختلف من منظمة إلى أخرى، وعملنا لسنوات معا في إطارات مختلفة، وحاولنا أن نفرز التقارب في مقارباتنا إلا أنه لم ننجح في ذلك، ولكن المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان خلص إلى ضرورة العمل حول قضية معينة أو موضوع محدد والترافع من أجله والانتقال إلى الآخر، ويكن أن نعمل على موضوعين أو ثلاث في آن واحد على أساس أن يشرف كل تنظيم على أحد هذه المواضيع.

 الشتفات المثقارة ومعما الطيف العتوتي
 على تطبير عمم تكبار والتماكات والتائرية، ملمي عديلة هذا الررش وما هي الأكراهات التي تراجمه؟

اشتغلنا كثيرا على موضوع تدابير عدم تكرار انتهاكات الماضي والضمانات الدستورية والقانونية، وكانت مذكرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان المقدمة للجنة التي راجعت الدستور أهم وثيقة قدمت كمذكرة، حيث أن المنظمة رافعت منذ تقديم التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة على توصيات هذا التقرير والمتمثلة كمثال في عدم الإفلات من العقاب.

لا المنافئة المنافئة والمنافئة المنافئة المنافئة المنافئة والمنافئة والمنافئة والمنافئة المنافئة المنافئة

بخصوص الآلية الوطنية الخاصة بالوقاية من التعذيب، يجب أن نعرف بأن عملها جسيم وكبير إذ عليها أولا مراجعة الترسانة القانونية لتفادي كل الثغرات الممكن أن توجد فيها بخصوص الموضوع، كما أنه عليها القيام بزيارات ميدانية لمراكز الاحتجاز من سجون ومراكز الدرك ومخافر الشرطة والمحاكم ومستشفيات المرضى النفسيين وغيرها، لتعطى أولى توصياتها من أجل تحسين ظروف الاحتجاز والاعتقال، وبعدها ستبدأ بزياراتها الفجائية لهذه المراكز لكي تصوغ تقارير حولها لتمد بها السلطات المعنية واللَّجنة الدولية الخاصة بهذه الآلية، من جهة أخرى عليها القيام معية المجتمع المدنى بالنهوض بثقافة مناهضة التعذيب، أما تقاريرها السنوية ستأتى فيها بعد إذا اقتضى الأمر ذلك. وهنا لابد من التمييز بين الحماية من التعذيب الذي يبقى اختصاصا أولا للمجلس الوطنى لحقوق الإنسان وبين طابع الآلية الوقائي.





التدبير المفوض.. اختلالات بالحملة

من إنجاز : صلاح الدين لمعيزي ـ جواد مستقبل

خلال الأسبوع الأول من شهر يناير 2021، عانى المواطنون المغاربة، في جل المدن، جبراء سبوء تدبير الخدمات العمومية الأساسية. وقيد كان مثيرا للانتباه أن المدن الكبرى تحولت الى بــرك مائيــة في بضـع ســاعات. مــدن أريــد لهــا أن تكــون "مراكــز حضريـة ذكيـة" لاحتضان "قطـب مالـي" أو " قطـب سـياحي". فرغـم الاسـتثمارات العمومية الضخمة وخطط التنمية المصممة لدى كبريات مراكز الاستشارات الدولية، لم تقاوم مدننا الأمطار. انقطعت الطرق والقناطر وأغلقت المدارس وعدد من الخدمات الأساسية. كارثة بكل المقاييس تفضح فسادا في الإنجاز والتتبع وعيوب نموذج التدبير المبنى أساسا على خوصصة الخدمات العمومية. الملف الذي بين أيديكم يحاول مقاربة موضوع التدبير المفوض من وجهة نظر نقدية، ويهدف تقديم تقييم للتجربة من خلال عدد من المداخل. من خلال تفكيك أساطير التدبير المفوض والأفكار المغلوطة التي تسبوق حبول هذا النمط. وكذا بتعريبة نماذج التدبير المفوض الحالية والخروقات الكبيرة التي تقوم وقامت بها في حق الساكنة منذ سنين بتواطؤ مع المسؤولين المحلين. نعرض أيضا في الملف مساهمات تحليلية تهم جـذور التدبير المفوض التاريخية والقانونية.



Manall over Sees 8 صلاح الدین لمعیزی



كالمتحقق المستحق الم المريميل المريميل والقروري

صلاح الحسنى



March March Carry CANNUE CARINE ♦ البكاي محمد



ساجی عبد الرحمان





• عبد المجيد مصدق

لقد كان الأفول نجم المعسكر الشرقي (الاشتراكي) الذي كان يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في القطاع العام وبروز المعسكر الغربي (الليبرالي) الذي يقدس المذهب الفردي، هذا الأخير المذي يعتبر مصلحة الفرد فوق مصلحة المجتمع، حيث تراجع دور القانون العام، واقتصر على ضمان مصالح الخواص، كما

تراجع دور الدولة، من الدولة التدخلية إلى الدولة الدركية التي تحرص على ضمان وحماية مصالح أشخاص القانون الخاص وضرب القطاعات الاجتماعية وتفويتها أو خوصصتها وسيادة الرأسمالية المتوحشة. ومن بين هذه النماذج الصارخة لتغول الرأسمال: التدبير المفوض، الذي يعد أحد أوجه الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، ومن الأساليب الحديثة لتسيير المرافق العمومية، وخاصة منها المحلية، والذي عملت به عدد من الدول الأوربية والغربية عموما، وخضع المغرب للتدبير المفوض أول الأمر بعقود إذعان خاصة في الموافق القروض من قبل سلطة المخزن أنداك حيث عرف المعرب مند أكثر من قبل سلطة المخزن أنداك حيث عرف المرافق العمومية.

نبذة مختصرة عن تجربة التدبير المفوض بالمفرب فئ مرحلة ما قبل الاستقلال

فقد انطلقت هذه التجربة في مجال التدبير منذ بداية القرن العشرين، وذلك على عدة مراحل:

العالى إثر التوقيع على معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906 التي أسفرت على إبرام العقود الأولى لمنح الامتياز، نصت المعاهدة في الفصلين 105 و106 على اللجوء إلى رؤوس أموال أجنبية من أجل استغلال مرافق عمومية وتحديد آليات الزايدة العمومية لمنح الامتياز.

2 الاتفاقية الدولية لسنة 1911 الموقعة بين فرنسا وألمانيا التي تشير إلى إمكانية استغلال المرافق العمومية من طرف الدولة أو في إطار منح الامتياز للقطاع الخاص.

■ عند توقيع معاهدة الحماية في مارس 1912 فقد المغرب سلطته في إبرام عقود الامتياز المرتبطة بتسيير وتدبير المرافق العمومية في ظل الاستعمار، المرافق العمومية في ظل الاستعمار، من امتيازات كبيرة في تسيير قطاع الطاقة والنقل السكي واستغلال الموانئ وغيرها من القطاعات العمومية، كما أتاحت المعاهدة إبرام عقود امتياز أدت إلى إنشاء بعض المرافق مسيرة من طرف شركات فرنسية، بعقود الامتياز التالية؛

انطلاقًا من 1914 تم في هذه الفترة إبرام مجموعية من العقود، منها العقد الذي أبرم مع الشركة الغربيية لإنتاج وتوزيع

الماء والكهرباء العروفة في أربع مدن مغربية ويندرج في إطار العقود التي عرفها المغرب انطلاقا من هذه السنة بما يطلق عليه بالإنابة أو مشاطرة الاستغلال :

● عقد منح الامتياز لاستغلال خط السكة الحديدية الرابط بين طنجة وفاس.

ية 1916. • عقد منح الامتياز لاستغلال موانئ الدار البيضاء، فضالة، وطنجة

في 1920. • عقد منح الامتياز لاستغلال خط السكة الحديدية الرابط بين فاس ومراكش

ومراكش 1929-1914 • عقد امتياز الشركة المغربية لإنشاء وتوسيع الخطوط السككية

لإنساء وتوسيع الحطوط السخدية 4 مرحلة 1947 إلى 1950، حيث تم تمديد منح الامتياز ليشمل 20 مدينة وانجاز مركب لتزويد مدينة الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب.







• عبد المجيد مصدق

شهدت هذه التجربة خمس فترات متقطعة حسب الظروف والأحوال وهي:

● بداية من 1956 قامت الدولة الفتية بشراء المقاولات المستفيدة من الامتيازات، والانتقال إلى التدبير العمومي.
1970-1963 ● إحداث المكاتب والوكالات المستقلة

5 عند استقلال المغرب سنة 1956 شرعت الدولة المغربية في استرجاع المنشآت وتحويلها إلى مؤسسات عمومية محتكرة كوكالة توزيع الماء والكهرباء لمدينة الدار البيضاء سنة 1961 والمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للسكك الحديدية 1963 ووكالة توزيع الماء والكهرباء لمدينتي الرباط وسالا 1964. إحداث المكاتب والوكالات المستقلة في عدة قطاعات

6 • سنة 1980 وفي عزالأزمة الاقتصادية والجفاف وحبرب الصحيراء المغربيلة، ببدأ الاهتمام بالتسيير الخاص للمرافق العمومية لتخفيض نفقات الميزانية العامـة، خاصـة في مجـال الطـرق السـيارة والنقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء والتطهيـر وجمـع النفايـات. وقـد اتخــذت طرق تدبير المرافق العمومية ثلاثة أنواع وهي: التدبير المباشر عن طريق الوكالة بحيث تقوم الجماعة الحلية بالتسيير المباشر للمرفق العام في إطار القانون العام أو عن طريق الوكالة المباشرة أو الوكالية ذات الاستقلال المالي أو الوكالية ذات الاستقلال المالي والشخصية المعنوية للتدبيرالمضوض أومنح الامتياز لتفويض تسيير مرفق عمومي للقطاع الخاص أو التأجير، حيث يتحمل المفوض إليه جميع المخاطر التجارية تجاه المرتفقين، خصوصافي غياب الإطار القانوني لعقود



التدبير بالوكالة أنداك، مما جعلها تفتقد لشروط النزاهة والشفافية، وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة وهو ما أدى إلى نهب وتبديد المال العام، وعدم تقديم أي تقدم ملموس مقابل تلك الأموال الهائلة التي تم التحصل عليها مقابل هذا التدبير،مع غياب اليات واضحة لمتابعة ومحاسبة المخلين بتعهداتهم وهم في الأغلب مسؤولون عموميين.

7 في 1985 تم منح عقود الامتياز الخاصة بخطوط النقل العمومي الحضري بالحافلات.

.1997-2002 8. تم إبرام أربع عقود للتدبير المفوض على مستوى التوزيع .2006 9. صدر القانون المتعلق بالتدبير

المضوض

وعموما فقد ظهر مصطلح تفويض التدبير للمرافق العمومية بفرنسا في دورية 7 غشت 1987.

المتعلق تدبير المرافق المحلية، تحت اسم تفويض المرفق العام واستخدم بشكل رسمي في قانون 6 فبرايـر

الخاص بالإدارة اللامركزية للجمهورية سنة 1992.

و بالتالي فهذا المصطلح عام، و يعني كل أشكال التعاقد مع الخواص، كعقود الامتياز والإنابة، إلا أن الجديد فيه هو على مستوى الاصطلاحات فقط، كالتنصيص على بعض الشروط في

إبرام عقود تفويض المرفق العام من قبل الجماعات الترابية كمبدأ العلانية السابقة، غير أن قانون 29 يناير 1993 الخاص بالوقاية من الرشوة وشفافية الحياة الاقتصادية والمساطر العمومية، وسع نطاق تفسير وتحديد عقود تفويض المرافق العامة إلى العقود التي يبرمها كل شخص عام، كما استعمل المشرع الفرنسي نفس المصطلح في قانون 2 فبراير 1995 المتعلق بتقوية البيئة، وقانون 4 فبراير 1995 المتعلق بالصفقات العمومية، و تفويضات المرافق العمومية.

نموذج التدبير المفوض قبل صدور القانون الإطار

بدأ العمل بالتدبير المفوض منذ التسعينات، تحت ضغط برنامج التقويم الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية، وذلك نظرا للتحولات الكبرى التي عرفتها السياسات العمومية، وخاصة في تدبير الشأن العام، إذ تم البدء بسن قانون الخوصصة الذي فكك عدة مرافق استراتيجية.

هذه التحولات التي فرضتها العولمة مخضت عنها عدة أشكال جديدة لتسيير كالخوصصة التي بموجبها تفوت الدولمة عن طريق البيع بأثمان بخسمة أو بدون مقابل إحدى شركاتها أو

ثم تلتها مناظرة سنة 2000 لمناقشة

تلك الدراسة من طرف الوزارة المذكورة،

وإعـداد مشـروعي قانـون منفصلـين مـن طرف خبير في الميدان (كندي ومغربي)

وفي نفس المضمار، لا بد من التذكير

بأن المشرع المغربي لم يقم بإعطاء أي

تعريف للتدبير المفوض، باستثناء ما تم

التنصيص عليه في المادة 39 من الميثاق

الجماعي 78.00 ، حيث تم ذكر المرافق

والتجهيزات العمومية الحلية التي

يقرر المجلس في طريقة تدبيرها عن طريق الوكالة الماشرة والوكالة المستقلة

والامتياز وكل طريقة أخرى من طرق

التدبير المفوض للمرافق العمومية طبقا

للأنظمة المعمول بها، كما أنه وإلى حدود

سنة 2004 لم يكن هناك أي قانون يقوم

بتنظيم عقود التدبيرالمفوض، وبذلك

أنداك

ظلت الترسانة القانونية

مبتورة، علما أن مجموعة

من المرافق العمومية قد تم

تفويت تدبيرها للخواص

وابتداء من سنة 2004

أعدت كل من وزارة المالية

والخوصصة ووزارة الداخلية بعد استشارة الوزارات

المعنية ومختصين أجانب

مشروع قانون جدید

في الموضوع نفسه، وهو

المشروع الذي تمت دراسته

من طرف خبير قانوني في إطار المساعدة التقنيلة

الأمريكية، فيما أجريت من

جهلة أخرى دراسلة لإعداد

الإطار التطبيقي للمشروع

واقع التدبير المفوض بين الشكل والمضمون

مرافقها إلى أشخاص القانون الخاص؛ كما برزت هناك عدة أنواع من العقود التي بموجبها تضوّت الدولة أو أحد أشخاص القانون العام إلى أشخاص القانون الخاص إحدى المرافق العامة للتسبير لمدة وبشروط معينة، ومن بين هذه العقود نجد عقد التدبير المفوض

الذي يعد تقنية جديدة في تسيير الشأن العام. وكانت فرنسا قد عملت على تقنينه، وهكذا تم نقل التجرية الفرنسية نظرا للارتباطات السياسية والاقتصادية والمالية معها، حيث وقع المغرب أول عقد للتدبيرالمفوض بين المجموعة الحضرية للدار البيضاء و شركة ليدك، والذي تحول بموجبه تدبير مرفق توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل لهذه الشركة

لدة 30 سنة.

فرغم أن للشركة الفرنسية ماض سيئ وفي حالة عجز مالي بعد طردها من بعض الدول، إلا أن السلطات المغربية منحتها هذه الهبة لإنقاذها، مقابل أن يظل الموقف الدبلوماسي الفرنسي في مجلس الأمن يلعب لصالح المغرب في قضية الصحراء المغربية، لقد تم توقيع الجماعة الحضرية احتراما للشكليات أما الواقع فكان بأمر مضروض من قبل الوزارة الوصية في غياب قانون خاص يؤطر هذا التدبير المضوض، عدا تلك الإشارة المبهمة في

القانون المنظم للجماعات المحلية، وظل الفراغ التشريعي سيد الموقف في هذا الموضوع، إلى أن فرضت الظروف أن يظهر قانون التدبير المضوض في سنة 2005. لقد ساعدت الوضعية المالية المتردية لوكالات توزيع الماء والكهرباء وغيرها، والتي كان السبب فيها سوء التسيير الإداري، إلى ظهور التدبير المفوض في المغرب، انطلاقا من الدار البيضاء، ومرورا بالرباط، وطنجة، وشم تعميمها على جل الوكالات الوطنية؛ و لم يقتصر التدبير المفوض على قطاع الماء والكهرباء، بل تعداه إلى قطاع التطهير، وجمع النفايات، والنقل الحضري، وغير ذلك من المرافق العمومية

ومند سنوات 1996 __ 1997 تمت العودة

إلى اتفاقيات الامتياز والتدبير المفوض للمرافق العاملة، ويمكن أن نذكر مشالا لهذا التجديد للشراكة العامة والخاصة بعقد تفويض المرفق العام لتوزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل للدار البيضاء لبديك والرياط إلى شركة ريضال. وفي السنوات الموالية تعدد تفويض تسيير المرافق العامة إلى الخواص خاصة في مجالات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل وجمع ومعالجة النفايات، والنقل الحضري، ومجالات استغلال الموانئ أيضا مع الاتفاقيات العديدة لامتياز المرافق العامة المبرمة بمناسبة بناء ميناء طنجة البحر الأبيض المتوسط، ومجال النقل كعقود الامتياز لتسيير الطرق السيارة بالمغرب ويمكن اعتبارأن إعداد

كان استغلال الاستعمار الفرئسي لموانئ اللغرب مدخلا للتحكم في ثروته.

الجماعي لسنة 1976 من خلال مقتضيات

المادة 30 التي نصت على إحداث وتنظيم

الخدمات الجماعية للماء الصالح للشرب

والكهرباء والتطهير السائل والتنظيف

وجمع النفايات المنزلية، ثم تشكلت بعد

ذلك في سنة 1988 لجنة وزارية مختلطة

للتدبير المضوض تحت إشراف وزارة المكلفة

بالخوصصة، وبعد أكثـر مـن عقـد أي في

سنة 1999 أجريت دراسة لفحص شروط

لقد شم إحداث لجنة وزارية في فبراير

1999، عهدت إليها مهمة صياغة و بلورة

إطارقانوني شامل لجميع أشكال التسيير

المفوض، يستطيع تجاوز كل الصعوبات

منح وتتبع التدبير المضوض.

هذا القانون قد تم على مراحل، حيث تمت الإشارة للتدبير المضوض في الميشاق

السالف الذكر حول التدبير المفوض وذلك في إطار مشروع دعم برنامج الخوصصة.

الإطبار القانونسي المنظم للتدبير المفوف

تم عرض مشروع القانون 54.05 على اللجنة الوزارية للتدبير المفوض للبث فيه، وتقديمه بعد ذلك للأمانة العامة للحكومة يوم فاتح يوليوز2005، شم أحيل على المجلس الحكومي يـوم 10 نونبر 2005 فالمجلس الوزاري يوم 23 نونبر2005، تم على البرلمان اللذي وافق



• عبد المجيد مصدق

عليه، و نشر بالجريدة الرسمية في 14 فبراير 2006 وتم تحديد ماهيته كما

"التدبير المفوض هو عقد يفوض بموجبه شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى المضوض لمدة محدودة، تدبير مرفق عام يتولى مسؤوليته على شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى المفوض إليه، يخول له حق تحصيـل أجـرة مـن المترفقـين أو تحقيـق أرباح من التدبيـر المذكـور أو همـا معـا." هكذا عرف القانون رقم 05.54 التدبير المضوض.

وقد تم رفعه إلى المستوى المؤسساتي وحدد هذا القانون الذي يتكون من 34 مادة، النظام القانوني والمحاسباتي للأموال المكونة للتدبير المضوض، وخاصة أموال الرجوع والاسترداد الواجبة والقابلة للاسترجاع، مع إمكانية رهن أموال الرجوع من قبل

حالة توقف هذا الأخيرعن تأدية ما بذمته لصالح المفوض، فضلا عن مقتضيات تهم حقوق وواجبات المفوض والمفوض إليه، حيث أعطى القانون لهذا الأخيرحق احتلال الملك

المضوض إليه وفقا

لشروط تهدف

إلى الحافظة على

استمرارية المرفق العام في

العام بمساعدة المفوض. وعموما يتحدد الإطار القانوني لهذا الموضوع بالأساس في قانون (54.05) المتعلق بالتدبيرالمضوض للمراضق العامية وكذلك المرسوم رقم 2--23606 صادر بتاريخ 9 غشت 2006 المتعلق بتطبيق المادتين (5) و(12) من القانون السالف ذكره، وكذلك القانون التنظيمي للجماعات الترابية، وقانون 69.00 المتعلق بالرقابة المالية للدولة على المؤسسات العمومية والمنظمات المستفيدة من دعم المال العام، وكنذا الشركات صاحبة الامتياز، كما أن عقد تدبير المفوض يخضع كذلك لرقابة المجلس الأعلى للحسابات طبقا للمادة 25 والمجالس الجهوية للحسابات وفق المادة 118 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تخضع إلى رقابة المحاكم الإدارية طبقا لمادة 8 من القانون

المحدث للمحاكم الإدارية وغيرها من

القوانين والمراسيم التي ترتبط بمختلف مجالات التفويـض.

وتتجلى أهمية هذا التأطير القانوني في كون أن التدبير المفوض يعد من طرق تسيير المرافق العامة الاقتصادية، كما أن لجوء الدولية إلى هذا النوع من التدبير للمرافق العاملة يعد مسلكا في نظرها لرفع الضغط المباشر عليها.

وتتضمن عقود التدبير المفوض في صيغتها الجديدة مقتضيات خاصة بالجزاءات التي قد يتعرض لها المفوض إليه في حالة إخلاله بالتزامات في إطار الصلاحية المعطاة

مقتضياته

من التشريعات

الجاري بها العمل

يخ دول أوربيــة وخاصــة

فرنسا، مع نوع من التكييف

والملائمة بالواقع المغربي، وإظهار

التناغم المطلوب من قبل المجموعات

المالية الدولية والمستثمرين حول انفتاح

الاقتصاد المغربي، وكنـوع مـن سـيادة

الشفافية والمساواة المظهريين في إبرام

العقود وضبط العلاقة بين المفوض

والمفوض له، مع توضيح الطرق التي

يجب سلكها، ومساطر إبرام عقود

التدبير المفوض ومسطرة التحكيم في

كما نـص القانـون للمفـوض لـه بوجـوب أن

يكون على شكل شركة خاضعة للقانون

المغربي يكون غرضها منحصرا في تدبير

المرفق العمومي، وفـرض الاحتفـاظ

بالمستخدمين وحقوقهم المكتسبة من

حال وجود خلافات بين الطرفين.

للمضوض لتتبع ومراقبة العقيد. استوحى لقد

هـذا القانون أهمم

طرف المفوض إليه، ونشر المعلومات المالية به، وبذلك يعتبر التدبير المضوض عقدا إداريا.

إن لجوء المشرع المغربي لتحديد مفهوم التدبيرالمفوض كتقنية جديدة لتدبير المرافق العامة المحلية بالمغرب كانت الغاية منه تجاوز التعقيدات البيروقراطية، ووضع حـد لسـوء المردوديـة وتلبيـة حاجيات الساكنة الحضرية التي عرفت نموا ديموغرافيا كبيرا، وحدد حقوق وواجبات كلا طرفي العقد، فمشلا نصت المادة 5 على أنه: "لاختيار المفوض إليه، يجب على المضوض، ماعدا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 6 بعده، القيام بدعوة إلى المنافسة قصد ضمان المساواة بين المرشحين وموضوعية معايير الاختيار وشفافية العمليات وعدم التحيري اتخاذ القرارات... ويجب أن تكون مسطرة إبرام عقد التدبير المضوض موضوع إشهار مسبق" والمادة 6 نصت على أنه: ENVIRONNEMENT

يمكن اختيار المفوض إليه عن طريق التفاوض المباشس الحالات الاستثنائية التالية:

أ- في حالة الاستعجال قصد ضمان استمرارية المرفق العام. إلى السباب يقتضيها الدفاع الوطني أو الأمن العام.

ج- بالنسبة إلى الأنشطة التي يختص باستغلالها حاملو براءات الاختراء أوبالنسبة إلى الأعمال آلتي لا يمكن أن يعهد بإنجازها إلا إلى مضوض إلىه معين.

إن عقد التدبير المفوض، عقد إداري تتعهد بمقتضاه السلطة العامة المفوضة لمفوض لـه داخـل المجـال الترابـي المحـدد في مدارالتفويض باستغلال وتدبيرالمرفق العام لمدة محددة تنتهي بانتهاء مدة العقد مع إمكانية تجديد مدته، وينضرد هذا العقد الإداري بثلاث خصائص أساسية

1 • الإطار القانوني للاتضاق أو طريضة إبرام العقد، حيث أن إبرام عقود التدبير المفوض يتم وفق آليات مختلفة، عكس عقود الامتياز التي يتم إبرامها بحرية دون أن يلجأ المتعاقدون إلى الإشهار



• عبد المجيد مصدق



والإعلان عن المنافسة.

2 المدة الزمنية لعقود التدبير المفوض التي لا تتعدى 30 سنة ولا تقل عن 5 سنوات، عكس عقود الامتياز التي تتراوح بين 5 و 99 سـنــــ: كمــا أن عقــود التدبيــر المضوض يكون إنهاؤها إما بانتهاء مدة العقد، وبالتالي فهذه الطريقة طبيعية، وإما باسترداد المرفق قبل انتهاء مدة العقد، وتجسدت هذه الطريقة الأخيرة عمليا في الفصل 46 من عقد التدبير المفوض مع لاليونيزدي زوالدار البيضاء، والفصل 70 من عقد التدبير المفوض لريضال الرباط؛ وعليه، فإنهاء عقد التدبير المفوض يتم تحديده بموجب بنود الاتفاقية بين السلطة المفوضة و المضوض لـه، حيث أن دفتـر التحمّـلات ودفتر الشروط العامة والخاصة والملاحق توضح العلاقة بين الطرفين.

النوع الرقابة المطبقة، تبرز في خضوع عقود التدبير المفوض إلى رقابة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس المجلس الأعلى الضبط ولآليات الافتحاص الخارجي والتدقيق بمبادرة من وزيري الداخلية والمالية، عكس الأشكال التقليدية لتدبير المرافق العامة كالامتياز التي تخضع من حيث مراقبتها لمقتضيات ظهير 14 ابريل 1960

الخاص بالرقابة المالية للدولة على المؤسسات العامة والشركات ذات الامتياز، والهيئات المستفيدة من الدعم العمومي المالي؛ وهذا الشكل من التدبير الحديث تعطي له المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية (قنوات التبعية) أهمية خاصة عن طريق الدعم اللامشروط، كالبنك الدولي وصندوق النقد.

بالنسبة لحقوق والتزامات المفوض إليه ففي مجال الحقوق:

 اله حتق تقاضي رسوم واتاوات من المرتفقين أو من المساهمات التي تدفعها الدولة أو السلطة المفوضة.

2 حق تأسيس شركات خاضعة للقانون المغربي ويمكن للمساهمين أن يكونوا أشخاصا معنويين أو طبيعيين تسري عليهم مقتضيات القانون العام أو الخاص. 3 حق التعويض عن الضرر الناشئ عن إثراء الإدارة بالا سبب وحق احتلال الملك المام من أجل حاجيات المرفق العام.

أما الالتزامات:

1 الالتزام بالتنفيذ الشخصي، بمعنى يجب أن يتم تنفيذ العقد الإداري بواسطة المتعاقد مع الإدارة المفوض إليه شخصيا، وذلك بضرورة أن يبذل المتعاقد

الجهد المناسب للالتزام بالتنفيذ في المدة المحددة أي أن يتم التنفيذ في الميعاد المحدد لذلك الذي تم الاتضاق عليه. 2 الالتزام بضمان سير المرفق العام وسلامة الأعمال، ويقصد به أن يلتزم المتعاقد مع الإدارة المفوض إليه. 3 المتعاقد على التراخيص:

إن المفوض إليه ملزم بالحصول على التراخيص المطلوبة قانونا الإنجاز الأشغال المرتبطة بالمرفق المفوض إليه وخاصة في مجال التعمير واحتلال الملك العام والسلامة وحماية البيئة إذ لا يعفى منح التدبير المفوض من الحصول على هذه التراخيص.

وإذا كان هـدا القانون يهدف ليوفق بين حالتين، أولها منح الشخص العام نوعا من الحرية في تسيير المرافق العامة، وثانيا احترام المقتضيات المتعلقة بمجال المنافسة، فإنه في الواقع ولأسباب سياسية يمنح تسيير المرفق العام لفاعل وحيد في أغلب الأحيان ليطرح السؤال حول مدى نطاق مبدأ المنافسة ومعنى الشفافية بالنسبة لسلطات المضوض و التزاماته.

وبغض النظر عن الواقع الغامض فإن للمفوض سلطات تتمثل في: 1 سلطة التوجيه والراقية : كإعطاء عدد ممكن من المترشحين، والتعاقد

على أساس تقييم موضوعي لمختلف

العروض، فالتدبير المفوض يجب أن يكون موضوعا لطلب عروض دولي، حيث تقدم

مجموعة من الشركات متعددة الجنسية،

و الشركات الوطنية الخاصة، ملفاتها

فغاية المشرع في طريقة التسيير المحلى

للمرافق العامة، بواسطة التدبير المفوض

هومناسبة بالنسبة للجماعات الحلية

لإظهارها شكليا وبواسطة جهازها

التنفيذي مؤهلاتها وتشجيع ديمقراطية

للمشاركة في طلب العروض هذا.

واقع التدبير المفوض بين الشكل والمضمون

تعليمات وأوامر للمتعاقد معها ولو لم ينص العقد على ذلك صراحة، فالأمر بإنجاز الخدمة يعتبر العنصر الأساسي البذي يميسز الصفقيات العموميسة، إضافية إلى إمكانية المفوض إجراء تحقيقات والاستعانة بالخبراء والأعوان كلما ارتأى جدوى هذه الرقابة.

2 سلطة توقيع الجزاءات، كما في حالة إذا امتنع المتعاقـد عـن التنفيـذ أو تأخـر أو أهمل في أدائه، فإنه يكون مقصرا في تنفيذ التزامه، وتوقع عليه جزاءات من قبل الإدارة المتعاقدة بغية الاستمرار في تنفيذ الالتزام المتعلق بالمرفق العام، وإزالية دواعي الإخيلال أو التقصير.

3 إضافة إلى أن هناك التزامات للمضوض كعقد اجتماعات وفق فترات منتظمة قصد إعداد تقييم مشترك كل خمس سـنوات.

كما تتمتع السلطة المفوضة بمجموعة من الحقوق في مواجهة المفوض له، إلا

أن أهم حق يتجلى في المراقبة التي يمكن أن تمارسها على المفوض له، وعليه فإنه من خلال بنود العقد، يمكن تمييز الرقابة التي تمارسها سلطة الوصاية، والتي تتمثل -حسب الفصل -51 في كون أن "المفوض له ملزوم بإعطاء السلطة الوصية نسخة من الوثائق، والتقارير التقنية، والمالية، والمحاسباتية،

والاقتصادية، وغيرها، المقدمة للسلطة الوصية، وفي نفس الإطار تنص الاتفاقية على أن تؤسس لجنة للتتبع برئاسة رئيس المجموعة الحضرية، علما أن المضوض لـه هـو المسـؤول الوحيـد عـن سـير المرافق التي يقوم بتدبيرها واستغلالها، مع تحمل أخطار ومخاطر ذلك طبقا للعقد. مما ينتج عنه التزام السلطة المفوضة بعدم منح أي ترخيص إداري أو غيـره مـن شـأنه أن يحـد أو يمنـع ممارســة المفوض له لحقه في أن يستغل المرافق المفوضة وحده دون غيره.

فالنظام العام للتدبير المفوض في هذه الحالة، يتكون بالإضافة إلى الاتفاقية، التحملات، إلا أنه في حالة حصول خلاف

بين الطرفين، فإن الاتفاقية هي التي ترجح على باقى الوثائق.

التدبير المفوف وأعطاب المراقعة

إن السؤال عن مكانة المنافسة في نظام إبرام عقود التدبير المضوض للمراضق العاملة يطرح نفسله بإلحاح مدام هناك تكريس لوضعية احتكارية، ذلك أن نظام الانتقاء يكتسي رهانا أساسيا. وبالتالي فإن النظام القانوني الحالي للتدبير المفوض للمرافق العامة يمكن أن يكون موضوع العديد من التساؤلات فيما يخص قدرته على الاستجابة للحاجيات، إذ تلعب حرية المنافسة دور الكاشف الأساسي للتوازن الاقتصادي من خلال الحصول على أقبل أسعار

القرب. إذ يمكن تسيير نشاط مرفقي بطريقة مختلفة وهي فرصة بالنسبة للجماعة المحلية لتأكيد نفسها كسلطة، حيث أن الجماعة الحلية لم تعد هي الفاعل، بل أصبحت هي المراقب، فالمرفق يضوض لفاعل خارجي، والميـزة الأساسـية للتدبير المفوض هوجعل المفوض إليه يتحمل كل أو جـزءا مـن الاسـتثمارات



المرفق و تحمل مسؤولية الاستغلال، لكن العكس هو الحاصل في الواقع، عبر طريقة التملص من مراقبة عمل المفوض له، وعدم تحمل المسؤولية أمام الناخب وسلطة الوصاية، وقد برز التدبير المضوض للمرفق العام كظاهرة عالمية، ونتيجة لعولمة رأس المال في إطار النظام الاقتصادي الليبرالي،

الضرورية لاستغلال

تتقاسمها جميع الدول، متقدمة كانت أو صاعدة أوفي طريق النمو، اقتناعا منها بأن اللجوء إلى القطاع الخاص لتدبير المرافق العامية من شأنه تعزيز الاستثمار في هذا المجال وتحسين عرض الخدمات، وبالتالي تحقيق شروط التنمية المتينة والمستدامة. لكن الخدمات لا ترقى إلى تطلعات الساكنة، ولا تتوافق مع الموارد المالية التي تحصل عليها.

فالسلطات العمومية تهدف من خلال تشجيع وتحفيزهذا النوع من التدبير إلى التخلص من المسؤولية في تسيير عدد من المرافق بدعوى تحسين الخدمات وتيسيرها بالنسبة للمواطنين وتقليص التكلفة بالنسبة للميزانية الدولة، وترشيد النفقات، وتعبئة رؤوس ممكنة للماء الشروب والطاقة الكهريائية والتطهير السائل والنظافة والنقل الحضري وكذا التمويل الذاتي والتوازن الاقتصادي والمالي للمرافق المفوضة، والتحسن التدريجي في الجودة التقنيلة للخدمات وتسييرها الإداري والتجاري الجيد. مع الاحتفاظ بالتجهيزات والمنشئات المحصصة للمرافق المفوضة في حالة جيدة، إضافة إلى التسيير المنتظم للموارد البشرية.

غيرأن تفويض استغلال وتمويل المنشآت والمرافق العامة إلى القطاع الخاص لا يمكن أن يكون ذا جدوى باللجوء إلى شريك في وضعية احتكار طبيعي أو قانوني، بل بتفعيل المنافسة بين أكبر

أموال أجنبية على الخصوص وجلب هذه الأخيرة للكضاءات والوسائل التقنية واللوجيستيكية وتخفيف أو ورفع أعباء التوسع الحضري.

إن أسلوب التدبير المضوض بالمغرب من حيث الشكل والقانون المنظم له شيء وما يجري في الواقع شيء آخر، مع أن الإعطاب الحقيقية لهذه التجرية تأتى من سلطة الوصاية التي بحكم تحكمها في وضع هندسة الخريطة الانتخابية تقتل الكضاءات بمنح الأولوية وإعطاء أغلبية مقاعدها للمحسوبين على توجهها كجزاء على الولاء، وضربا لمبدأ تكافؤ الفرص وسياسة القرب.

فالمستشارون بالجماعات الحليلة ليسوا تعبيرا عن إرادة الشعب، بل إن وجود أغلبيتهم الساحقة نتيجة توافقات هندسية بين الأحزاب الإدارية والوزارة

> الوصية التي ترجع إليها واقعيا سلطة منح التدبير المضوض، مما أدى ويـؤدي إلى قبول هذه المجالس المحلية كل مقترحات السلطة الوصية لمنح التدبير المضوض مقابل ما تبقى من فتات الريع، إضافة إلى خاصية منح صفقات التدبير المفوض إلى القوتين الاستعماريتين للمغرب سابقا وهما فرنسا وإسبانيا لأسباب سياسية محضة، تضرب في الصميم عنصر المراقبة

وتسلهل مأموريلة التقاعس عن واجب القيام بوضع البنيات التحتية في المستوى المطلوب تقنيا وهندسيا.

إن من بين أهداف التدبير المفوض إدخال آليات حديثة للتسيير، وتحسين الإنتاجيــة والرفـع مـن جـودة الخدمـات، وبالتالي ترشيد تكاليف الإنتاج وتخفيض مستويات التعريضة المطبضة، وإحداث بنيات تحتيلة وجلب الأموال لزيادة الاستثمار وتطويره، غير أن تحويل هنذه الجماعات لجنزء كبير من مهامها إلى القطاع الخاص يبخس دورها الذي يبقى مصير وجوده كعدمه، إضافة لرفع يدها عن التتبع والمراقبة القبلية والبعدية وهذا كله لا يعفيها من مسـؤولياتها في هـذا المجـال.

فضعف مواردها البشرية، على المستوى النوعي والعددي، يعيـق بشـكل كبيـر

عملية التدبير المضوض طيلة جميع مراحله، بدءا بمرحلة إعداد العقود إلى مرحلتي التتبع والمراقبة.

وقد كشفت عمليات المفاوضات وإبرام العقود عن ضعف الموارد البشرية ذات المؤهلات التقنيلة المطلوبلة بالجماعات المفوضة، حيث تجد هذه الأخيرة نفسها غير مؤهلة إزاء الشركات المفوض إليها، والتي تتوفر على الخبرة والمعرفة التقنية اللازمتين. كما أن نظام التوظيف والأجور وتدبير المسار المهني للمستخدمين وأعوان السلطات المفوضة لا يسمح بتعبئة الكفاءات المطلوبة قصد توفيس المخاطبين الأكضاء إزاء الشركات المفوض إليها. ويتفاقه هذا الوضع بسبب غياب آليات لتكوين وتأهيل الموارد البشرية لدى الجماعات.

فأغلب الحماعات المحلية تفتقد إلى

في المصادقية المسبقة على أنمياط تدبير المرافق العاملة وعلى العقود المبرملة مع الشركات المفوض إليها. وقد أبانت عمليات تتبع ومراجعة العقود عن بعض جوانب الغموض فيما يخص الأدوار التي تمارسها الأطراف المتعاقدة. كما أن دور سلطة الوصاية في هذا المجال، لم يحدد بشكل واضح

ويعرف التدبير المضوض للمراضق العاملة المحلية تدخل عدة مديريات بوزارة الداخلية على مستويات مختلفة، وأحيانا بالنسبة لنفس المرفق العام. ويتعلق الأمر بالمديرية العامة للجماعات المحلية، ومديرية الماء والتطهير، ومديرية الوكالات والمصالح ذات الامتياز، ومديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون، ومديرية المالية الحلية، ومديرية التخطيط والتجهيز.

موارد بشرية مؤهلة تستطيع أن تجاري الشركات العالمية العملاقية التي تتقدم بعروضها للفوز بتلك العقود من المفاوضات الأولية للعقد إلى تتبع تنفيذه، وبهذا المستوى المتدني فإن أطر الجماعات المحلية لا تستطيع أن تدخل في علاقة ندية مع تلك الشركات، ولاسيما أن طبيعــة المرافـق العموميــة تحتــاج إلـى خبرة ومؤهلات تقنيلة ومحاسباتية ومتنوعية التخصصات على أعلى مستوى حتى يمكن القيام بتقييم حقيقي لكلفة

فمشلا فيما يتعلق بالحكامة، يبدومن خلال الواقع الملموس أن لجن دراسة الصفقات اسم شكلي فقط، حيث يتسم تدبير المرافق العامة، بتعدد المتدخلين على المستوى المركزي. وهكذا، تمارس وزارة الداخلية الوصاية التقنية المتمثلة

تقديم الخدمات.

وإذا كان التدبير المضوض قد أحدث قطيعة مع نظام التعريضة الموحدة للكهرباء والماء والتطهير

السائل، والتي كانت تحددها الدولة، ليحل محلها نظام تقنين التعريفة بموجب عقد التدبير

المضوض، مما أتاح إمكانية الأخسذ بعين الاعتبار، بمناسبة تحديد السعر، للمجال الجغرافي

وطبيعة الحهات المستفيدة، غيرأن ضعف الرقابة فتح

شهية هنذه الشركات لزيادة الحصول على الأموال بطريقة غير شرعية، على حساب المواطنين، وفي هذا الإطار، كشفت عمليات المراقبة التي قامت بها المجالس الجهوية للحسابات، وكذا مكتب الصرف، عن العديد من الاختلالات، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المرتبطة بالمساعدة التقنية الخارجية. وقد سجلت إزاء هذه الشركات مخالفات لقوانين الصرف، تتمثل

أساسا في تهريب وإجراء تحويلات غيـر قانونيــة للأمــوال، دون الـكلام عــن الإمدادات الممنوحة للشركات المضوض إليها عبر "صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن على سبيل الحصر، علما أن اغلب شركات التدبير المفوض حققت أرقام معاملات كبيرة.





• عبد المجيد مصدق



كما أنه يتم إعداد عقود التدبير المفوض في غياب المخططات المديرية للكهرباء والماء والتطهير السائل بالنسبة لقطاع التوزيع، وفي غياب تصاميم التنقلات المرتبطة بالنقل الحضري، وكذلك في غياب مخططات المديرية الجماعية وتلك الخاصة بالعمالات والأقاليم بالنسبة لقطاع النظافة، وذلك بخصوص جمع النظايات.

لقد توخى المشرع من خلال أسلوب التدبير المفوض، رفع التحديات الناجمة عن النمو المتسارع للحاجيات

الملحة المترتبة عن التطور الحضري، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص والفاعلين الدوليين استجابة لهذه والفاعلين الماريدة، لكن من الناحية الواقعية تبقى هذه الترسانة القانونية المؤهلة وغياب الرقابة، وكل هذا ينعكس على أرض الواقع من خلال الارتفاع الكبير للأسعار وتدني جودة الخدمات دون أدني تدخل من السلطات المفوضة وهو ما يؤدي ببعض الفئات الأكثر تضررا إلى الخروج في مظاهرات واحتجاجات تعبير عن سخطهم وتذمرهم (أمانديس، ريضال ولهدك)،

لهذا يبقى السبيل الأمثل أمام الجماعات هو الانخراط في سياسة التكوين المستمر للأطروالموارد البشرية حتى تكون لها القدرة على تفعيل الرقابة المنصوص عليها قانونا. وتوحيد الترسانة القانونية للتدبير المفوض، ورفع يد الجهات الوصية، وطبعا لن يتحقق هذا دون إرادة سياسية وانتخابات محلية نيهة، تفرز أطرا وكفاءات قادرة على تغيير الوضعية الحالية لميدان التدبير المفوض.

إن الواقع يبرز لنا أن أغلب هذه الشركات المفوض لها تأتي بخزائنها فارغة، وتحصل على القروض من الأبناك المغربية بسهولة، تم تبدأ عملها الترقيعي غالب الأحيان، فيما ينصب جل اهتمامها على نهب جيوب المغاربة في كل القطاعات التي تشرف عليها من توزيع النفايات والنقل الحضري وغيرها... النفايات والنقل الحضري وغيرها... كما تقوم بتفويت أغلب الأشغال المهمة كما تقوم بتفويت أغلب الأشغال المهمة المدة 21 من القانون 54.05 التي تجيز أن يرخص وبصفة تبعية للمفوض إليه

أن يتعاقد من الباطن بشأن جزء من

المفوض، بمعنى أنه يمكن للمفوض اليه وبموجب عقد التدبير المفوض أن يعهد إلى الغير إنجاز أو تنفيذ بعض الأشغال المتعلقة بسير المرفق المفوض، غير أنه يظل مسؤولا بصفة شخصية تجاه المفوض الأغيار عن الوفاء بجميع الالتزامات التي يفرضها عليه التدبير وكيفيات التعاقد من الباطن، فهذا الأخير أصبح هو الركيزة الأساسية لعمل وتيل أكبر نقطة سوداء للشركات المجنبية المفوض لها تدبير بعض المطاعات الحيوية المحلية هو تهريب المقطاعات الحيوية المحلية هو تهريب

الالتزامات التي يتحملها برسم التدبير

الأجنبية المفوض لها تدبير بعض القطاعات الحيوية المحلية هو تهريب الأرباح وما فوق الأرباح عبر إجراءات غير مشروعة، بطريقة سرية إلى مراكزها الرئيسية في بلدانها، ضاربة عرض الحائط بدفتر التحملات، خصوصا البنود المتعلقة بالمسك الإجباري المحاسباتي،

كما توضّحها القواعد التعلقة بالشروط المالية، فالمادة 15 من قانون - 50 54 تنص على أن المفوض الهيه يجب أن يمسك محاسبته طبقا للقانون رقم 9-88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجبة على التجار

• عبد المجيد مصدق



العمل بها والصادر بتاريخ 25 دجنبر 1992. وعندما تفوض عدة أنشطة مرفق عام إلى المفوض إليه، يجب عليه أن يعد قوائم تركيبية سنوية منفصلة تعكس جردا بالمصاريف والمداخيل، لكن ما لوثائق، فأحد تقارير المجلس الأعلى للحسابات تؤكد أنه لم يتم استثمار كل التدبير المفوض، وذلك بسبب اختلالات التدبير المفوض، وذلك بسبب اختلالات في التخطيط وفي تحديد الحاجيات من طرف السلطة المفوضة، وغياب هيئة مستقلة تكلف بمهام الخبرة والتنسيق والتتبع واليقظة.

فواقع المدن التي تشرف على تدبيرها هات الشركات صار بذكره الركبان، وتصبح في فصل الشتاء بحالة يندى لها الجبين، أما جمع الأزبال ونظافة المدن فتلك قصة أخرى، لا فيما يخص تدبير النفايات وفق قوانين البيئة ولا في أماكن وضعها وتدويرها كما هو الحال في المدول التي تحترم مواطنيها، أما قطاع النقل الحضري فإنه لا يتعدى شراء بعض الحالات واستيراد عدد كبير منها بعد أن تم منع العمل بها في الشوارع والحواضر الفرنسية والهولاندية.

بيد أن المأمول من هذه الشركات الحالية قد تبخر، وتظهر الصورة واضحة بجلاء حين تهطل الأمطار فيصبح سكان الجهات والمدن المعنية بالتدبير المفوض في خطر دائم، خصوصا الدار البيضاء التي تغرق كل سنة، فيما تصبح باقي المناطق عبارة عن جزر وكانتونات معزولة وأحياء وشوارع مغمورة بالمياه نظرا لسوء تدبير البنيات التحتية وانعدام نظافة قنوات الصرف السائل، وستظل صور مدن الشمال التي ترزح تحت سلطة شركة أمانديس، راسخة في أذهاننا وهي تحتج بالشوارع حاملة الشموع وأنوار الهواتف النقالة وعدم استعمال الكهرياء لساعات كرسالة لمن يهمهم الأمر من سلطة الوصايلة على إثر النفخ في فاتورات الاستهلاك، ولعل الفاجعة الأخيرة بوفاة 28 عاملة وعاملا بطنجة نتيجة انفجار مجاري المياه تساؤل اختلال هذا النموذج التدبيري المحمى فوقيا.

لقد كان لزاما على المفوض إليه، أن يعد قوائم تركيبية سنوية منفصلة تعكس جردا بالمصاريف والمداخيل، بيد أنه في ظل غياب رقابة فعلية للجهات الوصية من مجالس محلية صورية ووزارة الداخلية والمالية وخصوصا مكتب

الصرف الندي يتحمل المسؤولية الكبرى في محاربة تهريب الأموال، فإن ما يقع من نهب وتبديد للمال العام تقشعرك الأبدان، في بلد يعاني أزمات سياسية واقتصاديــــة وماليـــة واجتماعيــــة خانقــة وانخفاض مزمن في الناتج الداخلي الخام، وثقل المديونية الداخلية والخارجية. إن الارتجالية وانعدام الرقابة وجهل الجماعات الترابية، هي سيدة الموقف، بسبب صوريتها وانعدام الكضاءات لديها وتخبطها وجهلها بأدبيات ومساطر شرعية الاستخلاص، كما حدث في واقعة أو قضيــة الأداء مقابـل ركـن السـيارات في الطريق العام في غياب أي سند أو شرعية قانونية، والتي قال القضاء الإداري كلمته فيها، إن هذه الاختلالات تظهر الصورالحقيقية عن ما آل إليه التدبير المفوض، ومختلف الثغرات الناجمة عن غياب التطبيق السليم للتدبير المفوض، فلا أسعار الماء والكهرياء انخفضت ولا تحسنت الجودة ولا نظافة تحققت للمدن المعنية بالتدبير المضوض ولانقل حضري تحقق ويحترم أدمية الإنسان بل نشاهد يوميا معاناة الناس وشبه حافلات يتكدس فيها المقهورون كعلب السردين.. فأين رقابة المسؤولية ؟؟!!



من أجل تدبير ديمقراطي للمرفق العمومي



• محمد سميد السمدي، اقتصادي وعضو مجلس مدينة الدار البيضاء سابق

أدت التهاطلات المطرية التي شهدتها الدار البيضاء الكبرى (خاصة مدينتي الدار البيضاء والمحمدية) إلى خسائر بشرية جسيمة، كما نجمت عنها أضرارا مادية كبيرة وتوقفا لحركة الاقتصاد وارتباكا في النظام التعليمي على الخصوص. في نفس الوقت، عرت هذه الفيضانات عن هشاشة البنية التحتية لصرف المياه، كاشفة بالتالي عن الاختلالات والنقائص التي تشوب تدبير هذا المرفق العمومي الحيوي من خلال شركة التدبير المفوض "ليدك".

إن السؤال الذي ينبغي طرحه هو لماذا يؤدى التدبير المفوض، وهو شكل من أشكال الخوصصة تدعمه وتقوم بالدعاية له المؤسسات المالية الدولية (خاصـة البنـك العالمـي وصنـدوق النقد الدولي)، إلى الفشل الذريع في تأمن خدمات عمومية ذات جودة وفي متناول كل المواطنين/ات، وعلى رأسهم الفئات المستضعفة والمستغَلة. والجواب على هذا السؤال لا يتطلب جُهـدًا كبيرا، فالهدف من وراء تسليع الخدمات العمومية هو أولا وقبل كل شيء فتح مجال جديد للرأسمال الكبير والشركات المتعددة الجنسية الاحتكارية لتحقيق أرباح إضافية وتوسيع مجالات التراكم الرأسمالي. ولقد سبق للعديد من الباحثين/ ات ومؤسسات رسمية مثل المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الوقوف على الاختلالات الكبيرة التى صاحبت تجارب التدبير المفوض بالمغرب.

وما دمنا نناقش تجربة الدار البيضاء الكبرى، فمن المفيد التذكير بأن مجلس المدينة قد قام بفحص لحسابات شركة "ليدك" المُفوَّض لها في الأخيرة. وقد خلص هذا الافتحاص الذي شمل الفترة من 1997 إلى العديد من الاختلالات تبين عدم احترام شركة "ليدك" لالتزاماتها، نذكر منها على الخصوص عجز مهم فتوريع مسبق الأرباح سنة 2008 في مستوى الاستثمارات الملتزم بها، وتوزيع مسبق للأرباح سنة 2008 عوض عليه عوض 2008 كما هو منصوص عليه



في العقد، وتحويل أرباح إضافية على شكل نفقات وهمية برسم المساعدة التقنية، إلى الشركة "الأم"، والتأخر في دفع الرأسمال الذي التزمت "ليدك" بتوفيره، وإحداث فرع لشركة "ليدك" في خرق سافر لمقتضيات عقد التدبير المفوض وعدم القيام بربط العائلات الفقيرة بشبكة الماء والكهرباء والصرف الصحي وفقا للأهداف المسطرة في العقد إلىخ...

إن ما وقع خلال الأسابيع الأخيرة يُعيد مرة أخرى إلى الواجهة العجز

الكبير في الاستثمارات، خاصة على مستوى التجهيزات التحتية. والحال أن هناك تعتيم إعلامي وتكتم شديد على حصيلة تنفيذ عقد التدبير المفوض الذي قست مراجعته سنة جديدة، خاصة في مجال تدارك الخصاص الذي تم تسجيله في مجال الستثمار في البنيات التحتية. وإذا سبقتها طوال السنوات المأضية، تؤشر على تقاعس الشركة المفوض لها فيما يخص احترام التزاماتها، فإن ما يزيد

من قلق المُتتبع لهـذا الملـف هـو تمريح مسؤولي "ليدك"، مؤخرا، بعدم قدرة هـذه الشركة على تحمل نفقات التجهيز الضرورية لسـد حاجيات الدار البيضاء الكبرى بالنسبة للفـترة -2027 مُعتبريـن بـأن العـبء الأكبر في المجال ينبغـي أن تتحملـه السلطة المحول المخال ينبغـي أن تتحملـه السلطة البيضاء الكبرى. بـل الأدهـي من هـذا المبيضاء الكبرى. بـل الأدهـي من هـذا المنتخبـين ووزارة الداخليـة (بصفتهـا المؤارة "الوصيـة" عـلى الجماعـات المحلية) عـلى زيادة جديـدة في تعريفة الكهربـاء للقيـام ببعـض الاسـتثمارات المجرمجـة سـابقا.

إن هذا السلوك، وإن كان غير مستغرب من طرف فاعل اقتصادي هاجسه الأكبر هو الربح دون مغامرة أو مخاطر تذكر، يطرح سؤالا عريضا حول دور القطاع الخاص المعول عليه لاستثمار أمواله الذاتية لتلبية حاجيات المدن من الخدمات العمومية الأساسية. والحال أن شركة توليها تدبير قطاع الكهرباء، والماء والتطهير السائل بالدار البيضاء والتطهير السائل بالدار البيضاء على المساهمين، علما أن الجزء الأكبر يحوّل بالعملة الصعبة إلى الشركة يحوّل بالعملة الصعبة إلى الشركة يحوّل بالعملة الصعبة إلى الشركة المرورهموعة "سويز") بباريس!

كما تهكنت هذه الشركة من مضاعفة رقم معاملاتها تقريبا بين سنتي 2004 و2006. بالمقابل، لم تساهم في إحداث مناصب عمل جديدة، بل قامت بتسريح المئات من العمال

من أجل تدبير ديمقراطي للمرفق العمودي

• محمد سعيد السعدي، اقتصادي وعضو مجلس مدينة الدار البيضاء سابق

حيث انتقل عدد العاملين بشركة "ليدك" من 3769 سنة 1999 إلى3491 سنة 2020! وهذا يعنى بأن هذه الشركة المتعددة الجنسية رفعت معدل إنتاجيتها، وبالتالي قلصت من نفقات الموظفين بالنسبة لكل درهم من رقم المعاملات المحقق، بشكل محسوس، غير أنها احتفظت بهذا الفائض للمساهمين، في حين لم يستفد من نتائجه لا العمال، ولا المستهلك الذي أصبح يئن تحت وطأة الارتفاع المسترسل لفواتير الكهرباء، والماء والتطهير السائل.

وإذا كانت مسؤولية الشركة المفوض لها ثابتة فيما يخص إخفاقها في تدبير المرفق العمومي، فإن هذه المسؤولية تتقاسمها مع السلطة المفوِّضة، أي المجالس المنتخبة، وكذلك سلطة الوصاية (وزارة الداخلية). فالمفروض في هذه المجالس أن تحرص في المقام الأول، إن هي قررت تفويت تدبير مرفق عمومي حيوي كقطاع الكهرباء، والتطهير، والماء الحرص على ضمان حـق المواطـن/ة في الحصول على خدمة

عمومية ذات جودة وبأسعار تتوافق وقدرته/ا الشرائية. كها هـي مُلزمـة بتتبع ومراقبـة تنفيـذ الالتزامات المترتبة عن عقد التدبير المفوض (وهو الآلية المعمول بها في الغالب بالمغرب لتفويت تدبير المرفق العمومي المحلي) بالنسبة للشركة المفوّض لها. وهنا مربط الفرس، إذ يلاحظ بأن السلطة المفوّضة للدار البيضاء الكبرى تكاد تستقيل من ممارسة مهامها في هذا المجال. وهناك ثلاثـة مـؤشرات تدعـم هـذا الطـرح. أولا، لم تقم المجالس المنتخبة المعنية بفرض مراجعة عقد التدبير المفوض کل خمـس سـنوات کـما هـو منصـوص عليه في هذه الوثيقة القانونية الملزمة للطرفين، إذ لم تنجز إلا مراجعة واحدة في ظرف 24 سنة! وتم ذلك في سنة 2009. ثانيا، يهيمن على لجنة تتبع ومراقبة تنفيذ عقد التدبير المفوض فاعلين أساسيين، وهما ممثلي شركة

"ليدك" بالإضافة إلى ممثلى وزارة الداخلية بوصفها الوصى على القطاع، في حين يقوم ممثلو السلطة المفوّضة بدور يكاد يكون شكليا. ويرجع هـذا بالأساس إلى غياب الخبرة عند المنتخبن، وكذلك الرغبة في "عدم إزعاج" المستثمر الأجنبى و"الإضرار" بـ"جاذبيـة" المدينـة "الذكيـة" وانخراطها في العولمة النيولبرالية. وما يزيد

بـ"مصلحـة

المراقبة المستمرة"

للحد الأدنى من الاستقلالية

والامكانيات لممارسة دورها الرقابي.

فهذه المصلحة متواجدة داخل المقر

المركزي لشركة "ليدك" المفروض

مراقبتها، بالإضافة الى أن "ليدك" هي

من توفر ميزانية اشتغالها!. وهذا

الأمر يفضح تضارب مصالح خطير

يفقد مهمة التتبع والمراقبة أبسط

معانيها. ثالثا، تتسم العلاقة بين

المجالس المنتخبة والشركة المفوض

لها بعدم التكافؤ الصارخ حيث

يربط عقد التدبير المفوض بين طرف

أول، وهـو مجموعـة خاصـة متعـددة

الجنسيات تتوفر على إمكانيات مالية

وتكنولوجية كبيرة وحنكة ودراية في

التعامل مع المجالس المحلية عبر

العالم، وطرف ثان (أهم المجالس

الطين بلــة هــو افتقــار

ما يسمى

المنتخبة للدار البيضاء الكبرى) ذي الشرعية الشعبية المحدودة (لم تتجاوز المشاركة في الانتخابات الأخيرة 25% من المسجلين/ات في الدار البيضاء) والفاقدة للحد الأدنى من الإمكانيات البشرية والمادية. أضف إلى هذا، اتسام هـذه العلاقـة بـين الطرفـين بـ"عـدم تناسـق المعلومـات " (-In formation Asymmetry)، حـــث يتطلب القيام بالتتبع والمراقبة توفير المعلومة من طرف الشركة المفروض مراقبتها! والحال أن هذه الأخيرة ليس

لها مصلحة في تزويد السلطة المفوضة بالمعطيات والأرقام

باستعجال سؤال البدائل الممكنة لضمان حق المواطن/ة في هذه الخدمات الأساسية والحيوية. في هذا الصدد، محكن استلهام التجارب العالمية حيث لجأت عدد من المدن في العالم، في شمال الكرة الأرضية وجنوبها، نذكر من بینها باریس، برلین، بوین سیرس (الأرجنتين)، دجاكارتا (أندونيسيا)، إلى التخلى عن التدبير المفوض لهذا القطاع الحساس لفائدة الملكية الجماعية والتدبير الديموقراطــي

ذات الامتياز المناط بها مهمة "إعداد

السياسة العامة والمراقبة والمتابعة

فيما يتعلق بالنقل الحضرى والتطهير

أمام هذا الفشل البيِّن للتدبير المفوض

لقطاع الكهرباء، والماء والتطهير، يطرح

وتوزيع الماء والكهرباء"..

للمرفــق العمومــي. ومـن شـأن تفعيـل هذه الملكية الجماعية التحكم في فواتير الماء والكهرباء والتطهير من خلال التخلي عن منطق تعظيم الربح الذي يهدف إليه الرأسمال الكبير، وإعطاء الأولوية للأحباء الفقيرة والمهمشة، والرفع من الاستثمار في البنيات التحتية. وتأخذ عادة هذه الملكية الاجتماعية شكل شراكات بين القطاع العام والجماعات المحلية، مع ضرورة الانفتاح على الفرقاء الاجتماعيين، خاصة من خلال ضمان متيلية الأجراء والمجتمع المدني داخل هيئات اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتتبع والمراقبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن للمجالس المنتخبة للدار البيضاء الكبرى أن تدخل في شراكة مع المكتب الوطنى للماء الصالح للشرب وللكهرباء، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير. والحال أن المكتب الآنف الذكر لا زال يُدبِّر قطاع الكهرباء، والماء والتطهير في جيزء من مدينة الدار البيضاء. وبديهي أن هذا التدبير الاجتماعي للمرفق العمومي يبقى رهينا بالنضال من أجل دهوقراطية محلية حقيقية، تشاركية ومواطنة.

الضروريـة لمتابعة مدى التزامها ها هو منصوص عليه في عقد التدبير المفوض، بل وقامت بتدمير مدبّر لجزء منها. وكثيرا ما تتذرع هـذه الـشركات بـ"حساسـية المعطيـات" و"خوفها" من تسريبها للشركات المنافسة لحرمان المجالس المنتخبة من الحصول عليها.

أخيرا وليس آخرا، يطرح السؤال حول الدور الحقيقي الذي تقوم به وزارة الداخلية كعضو ثالث ضمن لجنة التتبع والمراقبة، علما أن هذه الأخيرة ممثلة مديرية الوكالات والمصالح





• صلاح الدين لمميزى عضو جمعية "أطاك"

التدبيئر المفوض هنو عملينة ممنهجية لنهب المناك العنام عن طريبية خوصصـة الأربـاح وتأميـم الخسـار. هــذا النمـط مـن تدبيـر الخدمــات العمومية هو نهب مقنت ند فرية أنظمة ومساطر تسهل استحواذ القطاع الخياص عليه المنشئات العموميية وماليية الجماعيات الحضريية. المقال التالي يناقش ذلك من خلال ست نقط ويتضمن مثالا صارخا على نهب المال العام بالبيضاء وهبو نمبوذج شركة ليبدك.



ملاحظة أولية لا يد منها؛ الفساد أهله استبجاد

الخطاب الاستهلاكي حول "الحكامة الجيدة"، "الشفافية"، "ربط المسؤولية بالحاسبة والتي تروج له الدولة ومعها العديد من جمعيات المجتمع المدني مدعومة من طرف المؤسسات المالية العالمية، على الخصوص البنك الدولي، لا يجب أن ينسينا أن النضال من أجل حماية المال العام هو معركة نضالية شعبية أولا وأخيرا. فلا يمكن أن ننتظر من مؤسسات يسيطر عليها الفساد أن تكون مدافعة عن المال العام.

فإلى جانب عملية الخوصصة والتحرير التي عرفها الاقتصاد الغربي منذ بدايـة الثمانيـات، قامـت الدولـة بإرسـاء مؤسسـات لمراقبــة الماليــة العموميــة (مفتشيات الوزارات وعلى الأخص المفتشيات العاملة للداخليلة والماليلة) وأسست المجلس الأعلى للحسابات ومجالسه الجهوية وأصدرت العديد من القوانين في سياق "الشفافية" وطمأنة المستثمرين الأجانب بخصوص الأمن القانوني بالمغرب. شَلاث عقود من الإصلاحات لم تحد من نهب المال العام والنذي ازداد انتشارا بالمغرب.

عامل أخريجب أخذه بعين الاعتبار عند الحديث عن المال العام بالمفرب هو عدم الفصل بينه وبين "المال الخاص". فهناك غياب للفصل بين مال رئيس الدولـــة (الملـك) الشـخصي والمـال العــام والتداخــل بينهمــا يعيــق حمايـــة المال العام. الإيجابي أن الحركة الحقوقية والاجتماعية جعلت من محارية الفساد معركة مهمة ولعل شعار حركة 20 فبرايـركان محطة مهمة للتأكيـد على النضال ضد الفساد وربطه بالاستبداد. فهما قضيتان مترابطتان ومثال التدبير المضوض يوضح ذلك بجالاء.



• صلاح الدين لمعيزي عضو جمعية "أطاك"

حجج لتفكيك أسطورة "التدبيرالمفوض"

أوله التحيير المفوض اغتيار سياسي

التدبير المفوض ليس اختيارا تقنيا بل هو اختيار سياسي، أق نتيجة انسحاب الدولة من تدبير الخدمات العمومية مع بداية الثمانينات. غط تم فرضه من طرف السلطة السياسية خارج القانون. حيث تم إصدار قانون التدبير المفوض في 2006، أي تسع سنوات بعد أول تجربة للتدبير بالبيضاء (ليدك). القانون جاء على مقاس شركات التدبير المفوض وهذا هو الفساد بعينه. هذا النمط من التدبير يعتمد على بعض الأساطير المؤسسة على شعرات زائفة يتم الترويج لها من قبيل:

القطاع الخاص	القطاع العام
القطاع الخاص يسمح بالتنافسية وتخفيض التكلفة - العولمة تحتم الانفتاح الاقتصادي	القطاع العمومي مكلف
القطاع الخاص فعال	الموظف العمومي غير منتج
القطاع الخاص يجلب الاستثمارات	الدولة لا تتوفر على الميزانية

ثائيا: الأزمة العالمية للخوصة

بخلاف بداية الألفية الثالثة، التدبير المفوض يعيش أزمة عالمية ولم يعد هذا النمط يستهوي المدن بالعالم والتي تفكر في طرق أخرى لتدبير خدماتها ومن ضمنها التأميم. في سنة 2000 كانت قد اختارت عدد من الدول الرجوع إلى التدبير العمومي وقد كانت لا يتجاوز 3 مدن، في 2014 وصل عدد المدن التي فضلت التدبير العمومي إلى 180 مدينة في العالم.

ثالثاً: الساع رقمة السوق على عساب الفدمة الممومية

اتسعت رقعة خوصصة الخدمات العمومية لقطاعات جديدة ومتنوعة بالمغرب. ففي المدن، شملت حركة التدبير المفوض كل القطاعات: الصحة، التعليم، إنتاج وتوزيع الطاقة، النظافة، المطارح البلدية، تطهير السائل، الإنارة العمومية، تدبير المجازر، النقل الحضري (حافلات، الطرامواي)، المحطات الطرقية، الباركينغ، الحدائق العمومية وحتى المقابر. إذن المغربي منذ ازدياده حتى وفاته محكوم عليه بالعيش تحت وطأة التدبير المفوض.

الما: الفاعلول والأراع

- حسب تقريـر المجلـس الأعـلى للحسـابات الخـاص بالتدبـير المفـوض الصـادر في 2014 تتـوزع اسـتثمارات شركات هـذا القطـاع عـلى الشـكل التـالي:
 - * تدبير النفايات المنزلية : 10 في المائة.
 - * النقل: 18 في المائة.
 - * تدبير الماء والكهرباء (مدن الدار البيضاء، الرباط، طنجة وتطوان): 77 في المائة.

النقل العمومي مدبر عن طريق الخواص في 260 جماعة حضرية بالمغرب بواسطة 40 عقدا، 17 منها أنجزت بعد 2006. الجماعة الحضرية الكبرى الوحيدة بالمغرب التي لم يشملها التدبير المفوض للنقل هي أسفي التي لم تستطع تسريح عمال الوكالة الحضرية كما تطالب به الشركات التي تريد الاستفادة من هذه الصفقة. أخر مدينة تم تفويت تدبير النقل للخواص بها هي فاس والتي خاض بها عمال الوكالة الحضرية نضالا مريرا من أجل الدفاع عن مكاسبهم. والقطاع الخاص بهاته المجالات يعرف تواجد إسبان، فرنسين ومغاربة

تدبير النفايات المنزلية عن طريق التدبير المفوض أصبح يهم 147 جماعة بواسطة



101 عقدا، 33 منها تم توقيعه بعد 2006. هـذا القطاع تسيطر عليه شركات فرنسية، انطالية، ألمانية، لينانية ومغربية.

66 جماعـة فوضـت تدبـير مطارحهـا العموميـة عـن طريـق 15 عقـدا، اسـتفادت منـه 12 شـك ة

أرباح هذا القطاع محتلف أصنافه في ارتفاع دائم. بعد 9,2 مليار في 2008، ارتفع رقم المعاملات إلى 11,2 مليار درهم في 2012. الأرباح في ارتفاع صاروخي ب28 في المائة. وصافي الأرباح وصل ل23 في المائة. مؤشرات تفوق بكثير قطاعات جد مربحة كالأبناك مما يدل على أن القطاع مربح وأرباحه لا تستثمر في تحسين الخدمات بل توزع على مساهمين في الشركات.

كامسا، ما أساب مظا الوشع؟

هناك عوامل خارجية ساهمت في هذا الاستعمار الجديد ونذكر منها: دور المؤسسات المالية العالمية والتي تربط المديونية بفتح القطاعات الاجتماعية على الخوصصة واتفاقيات التبادل الحر والاتفاق العام للتجارة والخدمات الذي يجبر المغرب على فتح جميع قطاعات للاستثمار ما فيها القطاعات الحيوية.

ثم هناك عوامل داخلية ومن بينها: استبداد أقلية بالقرار السياسي والاقتصادي وتقاطع مصالح هاته الأقلية مع مصالح الشركات العالمية والرأسمال المحلي بدعم الحراءة في التدبير محليا وغياب دعم الكفاءات أحيانا من أجل ابتكار طرق تدبير وقويل تضامني لخدماتنا العمومية وعدم امتلاك استراتيجية فعالة في دفاع المجتمع ومختلف هيئاته (أحزاب، نقابات وجمعيات) عن الخدمة العمومية، مما يفرض حملات منظمة ومستمرة للنضال والمرافعة في هذا السياق.

ساحسا؛ العجرامي مهمرها فحتد

بعد تقارير عن مدن محددة وشركات بعينها، خصص المجلس تقريرا فريدا عن التدبير المفوض وبعض اختلالاته، وهذا اعتراف ضمني بطرح مناهضي التدبير المفوض، ولكن من جانب آخر تعد هاته التقارير إعدادا للرأي العام لمرحلة جديدة يتم تجريبها بالرباط، حيث يتم تحميل الجماعات الاستثمارات والمخاطرة التجارية و يبقى دور الخواص هو استغلال المرفق العمومي. وهو مخطط جديد من خوصصة الأرباح وهو المعمول به اليوم في تدبير الاستثمارات العمومية الضخمة في مجال النقل مدن الدار البيضاء والرباط. حيث تسيطر نفس الشركة الفرنسية على تدبير الطرامواي في العاصمة الإدارية والعاصمة الاقتصادية، مقابل عقد سخي وطويل الأمد. بينما تم تفويض النقل عبر الحافلات لشركة إسبانية-إنجليزية في أكبر المدن المغربية. حيث تدبر الزا النقل العمومي بطنجة، الرباط، الدار البيضاء، مراكش وأكادير. مما يجعلها في وضع احتكاري حيث تتحكم في تنقل الملايين من المغاربة يوميا والمتواجدين في المدن الأساسية المحركة للاقتصاد. إنها ببساطة عودة الاستعمار من باب التدبير المفوض.

خروقات ليديك : من يوقف النزيف ؟ و هلَّ من بدائل ؟



• جواد مستقبل عضو جممية " أطاك"

".. الماء هو مورد طبیعی، من دون ماء لا تُستطيع أن نعش، وبالتالي المياه لا يمكن أن تخضع لهنطق رجال الأعمال، وإذا كانت كذلك فسوف يتم انتهاك حقوق الإنسان. يجب أن يكون الماء خدمة عمومية.. ليس من الممكن خصخصة الخدمات الأساسية. لا أستطيع أن أفهم كيف يوكن للحكومات السابقة خوصصة الخدمات الأساسية، لا سيها المناه.."

من خطاب الرئيس البوليفي ايفو موراليس عند تنصيبه في عام 2006



موضوع التدبير المفوض في البيضاء وبالأخص ما يمكن أن نسميه فضيحة ليديك تلخص إلى حد بعيد مجموع المشاكل التي يعاني منها المواطن المغجري في علاقته بالحكام والنخبة السياسية والاقتصادية التي تسير هذه اللاد، بحيث يعتبر هذا الملف رمزا للفساد بكل أشكاله الإداري والمالي والسياسي، وكذلك رمزا لتواطؤ مكشوف لجزء كبير من هذه النخبة المتحكمة في السلطة وتقاطع مصالحها مع المصالح الاستعمارية الجديدة لفرنسا في المغرب وهو ما يفسر حرص هذه الأخير على التطبيل وتشجيع النظام على مسلسل ديقراطية الواجهة والديقراطية بنظام التنقيط « Goutte à goutte خلال تصريحات متعددة وهو ما يبين إلى حد كبير أن المغرب شأنه في خلال شجموعة من الدول الإفريقية ما زال للأسف يشكل حديقتها الخلفية.

سأحاول أن أتناول هذا الموضوع في محورين أساسيين : الأول حول الخروقات الكبيرة التي اقترفتها شركة ليديك التابعة للشركة الفرنسية المتعددة الاستيطان سوييز SUEZوسأعتمد في ذلك على وثيقة رسمية وهي التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2009.

في المحور الثاني سنحاول التطرق للبدائل الممكنة، بدائل من خارج منطق السوق، لأن المشكل في اعتقادنا ليس فقط أن هناك أشخاصا فاسدين وأن الشركة قامت بالتحايل ولكن أصل المشكل هو تفويت القطاع للخواص وإخضاع خدمات أساسية لمنطق السوق ووضعه تحت رحمة شركات خاصة عالمية أو محلية لا يهمها إلا الربح أو بتعبير أدق أكبر قدر من الأرباح. البدائل التي سنتحدث عنها ستكون من خارج السوق وسنحاول أن نستعرض بعض النماذج من مدن تخلصت من "عقدة" التدبير المفوض واستطاعت أن تحصل على جودة عالية وتحسن كافة المؤشرات خاصة التقنية والاجتماعية منها.

لنختم مِقترحات عملية حول ما لعمل هنا والآن من أجل بلورة هذه

البدائل الممكنة لتتحول من أحلام إلى واقع ملموس يبنيه المواطنون والمواطنات بشكل يومي من أجل مغرب أخر ممكن أصبح اليوم ضروريا.

خروقات ليديك من خلال تقرير المجلس الأعلى للحسابات

بعد الاختلالات و التجاوزات التي سجلها الافتحاص الذي قامت به لجنة الخبرة التي تم تشكيلها بداية سنة 2008 أي عشر سنوات بعد توقيع العقد، جاء التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2009 لتأكيد تلك الخروقات التي اقترفتها شركة ليديك بعد استفادتها في 28 أبريل 1997 من عقد للتدبير المفوض للخدمات المتعلقة بتوزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل مدته 30 عاما، مرت منها إلى حد الآن ما يقارب 24 سنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفويت لم يشكل إلا عودة لسيطرة الشركات الفرنسية "المستعمر القديم/الجديد" على هذا القطاع مند سنة 1914 وإلى غاية 1964 عن طريق شركة SMD "الشركة المغربية للماء و الكهرباء" الفرنسية.

يتكون عقد التدبير المفوض من دفاتر التحملات بالإضافة إلى 14 ملحقا تمت مراجعته بواسطة عقد ملحق دخل حيز التنفيذ بتاريخ 20 ماي 2009.

يشمل تقرير المجلس الأعلى للحسابات 6 محاور هي: المشاريع، الأداء في المجال الاجتماعي، المقتضيات المالية، تسيير صندوق الأشغال، تتبع ومراقبة التدبير المفوض، نواقص تسيير المرحلة الانتقالية.

سنحاول التركيز هنا على 3 محاور الأولى الأساسية:

الخروقات في إنجاز المشاريع والمجال الاجتماعي

وقف التقرير على قلص ليديك من التزاماتها في تنفيذ العديد من المشاريع بالإضافة إلى مجموعة من الخروقات التي صاحبت تنفيذ بعض المشاريع.

و من خلال العينة المختارة لسنة 2006، لم تنجز ليديك ما يعادل 250 مليون درهم من مشاريع البني التحتية وأشغال تقوية الشبكة المبرمجة

خروقات ليديك : من يوقف النزيف ؟ و هل من بدائل ؟

• حواد مستقبل، عضو حمعية " أطاك"

لتلك السنة. أي ما يعادل 2.5 مليار درهم خلال عشر سنوات. و قد تبين حسب نفس التقرير أن ما يفوق 30 مشروعا لم يتم إنجازها بما فيها مشروع مكافحة التلوث بمبلغ يفوق المليار (قيمة 1996). وقد كان لعدم إنجاز هذه المشاريع وقع سيئ على جودة الخدمات وتحسين مردودية توزيع الماء التي لم تتجاوز 74 في المائة في حين أن ليديك التزمت في عقد التدبير المفوض ب 77 في المائة كهدف أدنى. كما تم تسجيل عدة حالات لأحباء سكنبة يتم تزويدها ماء مشبع بالصدأ نظرا لعدم تجديد قنوات الشبكة القديمة والمصنوعة من الفولاذ الرمادي والتي بدأ استعملها منذ 1930 ولازالت تستعمل إلى اليوم وقدر طولها ب 672 كلم من القنوات وهو ما يشكل خطرا على الصحة العمومية

في حين أن مشاريع أخرى تعرف تأخرا كبيرا ومنها من لا تزال منذ أكثر من عشر سنوات في طور الدراسات ومن بينها مشاريع معالجة المياه العادمة ومحاربة التلوث، بالإضافة إلى مشاريع لبنى تحتية أساسية لمكافحة الفيضانات (أحواض العاصفة Bassins d'orage، المحطات المطرية ...) وخاصة مشروع "قناة الصرف الكبرى الغربية لبوسكورة Super Collecteur Ouest de Bousou-oura، ...) والذي من المفترض أن يساهم في تخفيف وقع فياضانات واد بوسكورة على مدينة البيضاء. و للإشارة فقد خلف فيضان هذا الواد في نونبر من العام الماضي خسائر كبيرة وصلت إلى حد قطع كل منافذ المدينة وإلحاق العديد من الأضرار بممتلكات المواطنين... وكادت النتيجة أن تكون أسوء بكثير لولا تواجد مؤسسات كالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية EHTP وإدارة المجمع الشريف للفوسفاط OCP ومختبر LPEE التي توجد في مدخل المدينة على محور واد بوسكورة وتتوفر على مساحات واسعة ومنخفضة مها جعلها تلعب عمليا دور "أحواض عاصفة" لكن تلك الفيضانات كلفت بالمقابل هذه المؤسسات العمومية خسائر فادحة خاصة من خلال إتلاف العديد من المعطيات والحواسيب والمعدات

ويذكر أن شركة ليديك تعهدت بإنجاز هذا المشروع منذ توقيعها

على العقد في 1997 بقيمة مليار سنتيم، اليوم تقدر قيمة المشروع ب 60 مليار سنتيم بعد ما أعادت ليديك دراسته لعدة مرات !! وبالتالى فإن تكلفة

التأخير في إنجاز المبرمجة المشاريع والمتعاقد حولها تكون

كبيرة جدا ليس فقط

نظرا لارتفاع أسعار مواد البناء والخدمات أى تكلفة الإنجاز تكون مرتفعة، ولكن لأن "تكلفة عدم الإنجاز" والأضرار الناجمة عنها بالنسبة للمواطنين وسلامتهم الصحية وممتلكاتهم وتعطيل الحركة الاقتصادية يصعب تقديرها وهو ما عايشه البيضاويون في شتاء العام الماضي عندما توقفت الحياة في المدينة الاقتصادية بشكل شبه كلى ولازلنا نعيشه.

وإذ كان يحلو للبعض إلصاق انعدام الشفافية بالتسيير العمومي فمن بين ما سجله تقرير المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص

المشاريع المنجزة على قلتها هو "غياب وثائق كدراسات الجدوى والصفقات ومحاضر التسلم". كما أن التقرير سجل تحايل ليديك وعدم احترامها للمعايير المحاسباتية من خلال تضخيم الانجازات المادية في البيانات المقدمة بنسبة تزيد عن 78 في المائة بالنسبة لنفس العينة المختارة لسنة 2006. دون الحديث عن إتلاف مجموعة من المعطيات عن السنوات الأولى وهو ما كان قد وقف عنده تقرير الخبرة في 2008.

و فيما يخص الربط الاجتماعي لم تحترم لبديك التزاماتها التعاقدية بحيث عوض 45 ألف ربط اجتماعي المتفق عليها خلال خمس سنوات لم تتجاوز النسبة 9 ألاف خلال نفس المدة وهو ما يعنى حرمان ما يقارب 100 ألف من البيضاويين من حقهم في الربط بشبكة الماء الصالح للشرب منذ مجيئ ليديك. و لم ينفع في هذا المجال العقد الإطار الذي وقعته شركة ليديك في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حيث أن نسبة الإنجاز لم تتعدى 6 في المائة حتى تاريخ مهمة المراقبة سنة 2009 من الأهداف المسطرة والتي كان من المفروض بلوغها قبل متم نفس

في الخروقات المالية

قامت شركة ليديك في خرق واضح لمقتضيات عقد التدبير المفوض بتوزيع أرباح على المساهمين منذ سنة 2003 في حين أن العقد الذي وقعت ووافقت عليه ينص على عدم توزيع أية أرباح قبل سنة 2006. وما يدعوا للاستغراب بالإضافة إلى غياب أي رد فعل حقيقى للسلطات والمنتخبين المكلفين بالمراقبة طيلة مدة صرف هذه الأرباح هو تواجد فرع صندوق الإيداع و التدبير وهو مؤسسة عمومية من بين المساهمين في شركة ليديك بنسبة 19 في المائة واستفادته كذلك من الأرباح قبل الأوان إلى جانب الشركة المتعددة الاستيطان سوييز التي حصلت بطبيعة الحال على حصة الأسد.

ويلخص الجدول الآتي مجموع الأرباح الموزعة إلى حدود سنة 2008 مع مقارنة مع ما كان مرتقبا في عقد التدبير الذي تم توقيعه سنة 1997:

التعويضات ما بن سنوات 1997 و 2008 ما يقارب الملبار

• مصاريف وتحملات المساعدة التقنية المباشر ومصارف المغتربين يتم فوترتها مباشرة بعد كل تدخل بطبيعة الحال ويحدد المساهمون بصفة أحادية مبلغها وحجمها وقد قدر التقرير هذه المصاريف عا يفوق 50 مليون درهم سنويا.

وتعتبر هذه التعويضات الغير قانونية تهريبا للأرباح لفائدة المساهمين وقد أكد التقرير أنها مكنتهم من استرجاع ما يعادل الرأسمال المستثمر في أقل من عشر سنوات.

وخلص التقرير إلى تجاوز المفوض له ليديك للأرباح المتعاقد عليها و قدر ارتفاع نسبة المردودية الداخلية -Taux de renta bilité interne إلى 18.5 في المائة عوض 15 في المائة المنصوص عليها في العقد و التي تشمل تحمل ليديك للمخاطر.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة أمام هول هذه الخروقات هو أين كانت سلطات المراقبة من منتخبين داخل مجلس المدينة وممثلى وزارة الداخلية وما الذي قاموا به من أجل إيقاف هذا النزيف ولماذالل يتم تحريك متابعات قضائية بتبدير المال العام والربح الغير مشروع ضد هذه الشركة بعد صدور هدا التقرير. وقد ردت شركة ليديك على هذا التقرير بأن معظم التجاوزات التي وردت فيه والتي لا تنفيها كلها بالمناسبة تمت معالجتها في مراجعة 2009 وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن تلك المراجعة استفادت منها أكثر ليديك بحيث تعتبرها اليوم شهادة لتبرئة ذمتها في هذه الجرائم الاقتصادية التي اقترفتها بتواطئ مع سلطات المراقبة.

و من المثير للانتباه العجرفة وعدم المبالاة التي تتعامل بها شركة ليديك ومسئوليها الفرنسيين مع سلطات المراقبة وبالمقابل نلاحظ انبطاح وخنوع معظم المسئولين عن المراقبة وصمتهم بل وحتى الدفاع عنها في بعض الحيان. فشركة ليديك لا تولى أي احترام لهذه المؤسسات وممثليها ويظهر ذلك جليا في مجموعة من المناسبات. فبالإضافة إلى القرارات التي تهم التسيير المالي للقطاع والتي اتخذتها شركة ليديك بشكل أحادى ما فيها قرار دخول البورصة، لم يكلف مدير الشركة نفسه عناء المثول أمام

أعضاء المجلس بعد الأحداث المأساوية التي عرفتها المدينة شتاء العام الماضي والتى تتحمل فيها شركته قسطا كبيرا من المسؤولية.

و تجد هذه العجرفة والتعالى تفسيرهما في اعتقادنا في مستويين:

> ومن بين الخروقات المالية التي سجلها التقرير أيضا نجد كذلك ما مكن تسميته ب ليديك كيت LYDEC GATE حيث أن المفوض له شركة ليديك لجأت وفي خرق سافر لمقتضيات العقد وبصفة أحادية إلى إبرام اتفاقبة للمساعدة التقنية مع المساهمين المؤسسين لشركة ليديك وصرف تعويضات لفائدتهم تم تحديدها

> • تعويض جزافي مرتبط برقم المعاملات على ما أسمته الشركة المساعدة التقنية المستمرة وقد قدر التقرير مبلغ هذه

مبلغ الأرباح المحدد توزيعه بموجب الأرباح الموزعة فعليا السنة الفارق (مليون درهم) (مليون درهم) -100 100 2003 100 -100 2004 -180 180 0 2005 -152 180 28 2006 127 100 227 2007 -204 760 556 المجموع

• مستوى موضوعى مرتبط بنوعية المراقبين

وتورط معظمهم في عمليات فساد مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة ما فيها شبهات تمويل حملات انتخابية لبعض المسؤولين الجماعيين مما يعطي لمديريها الانطباع بإمكانية شراء كل الذمم والتصرف كما يشاؤون في الممتلكات العامة.

• مستوى مرتبط بما يمكن تسميته بعقدة المستعمر « -Le com plexe du colonisé »المستبطنة لدى الطرفين بما هي إحساس دفين لدى المستعمَر و المستعمر بسمو هذا الأخير "الطبيعي" بالمقارنة مع سكان مستعمراته القديمة/الجديدة.



ليديك : من يوقف النزيف ؟ و هل من بدائل ؟

• جواد مستقبل، عضو جمعية " أطاك"

في البدائل: تسيير عمومي تحت رقابة شعبية

إن حصلة ما يقارب 24 سنة من التديير المفوض عدينة الدار البيضاء من طرف شركة لبديك تعد كارثية على كافة المستويات: • في المجال الاجتماعي من خلال حرمان العديد من المواطنين من حقهم في الربط الاجتماعي والرفع الهستيري في فواتير الماء و الكهرباء سواء بشكل مباشر أو عبر تقليص الشطر الاجتماعي وهو ما أدى إلى ضرب القدرة الشرائية الضعيفة أصلا لسكان

• في المجال التقنى و جودة الخدمات: ما عدى عمليات التجميل الخارجية التى عرفتها بعض المقرات الإدارية وخاصة وكالات الأداء وتنظيم عمليات الأداء لم تكلف ليديك نقسها عناء الاستثمار من أجل تحسين جودة خدماتها كما أوضحنا ذلك

• في المجال المالي بتهريب مبالغ هامة من الأموال بالعملة الصعبة سواء كأرباح مباشرة أو أخرى مقنعة على شكل مصاريف للشركة الأم. • في مجال خلق مناصب الشغل تملصت ليديك من التزاماتها اتجاه حوالي 1000 من العمال العرضين السابقين والتى بترسيمهم التزمت كما تؤكد على ذلك رسالة الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفى الموجهة لوزير الداخلية والتى يطالب فيها

• في المجال الإيكولوجي المردودية تىىنت الضعيفة لشبكة الماء،

بإدماجهم.

بالتبذير الذى تتعرض له مواردنا المائية الضعيفة أصلا والمرشحة للتراجع بفعل التغيرات المناخية وغياب أي مجهود حقيقي من أجل تدارك الأمر بالإضافة إلى مواصلة قذف الجزء الأكبر من المياه العادمة في البحر بدون أية معالجة نظرا لعدم إنشاء محطات المعالجة التي تمث برمجتها منذ سنوات.

إن تجربتنا في مدينة البيضاء مع شركة ليديك والتجاوزات والتلاعبات التي عرفها تدبير هذا القطاع بعد تفويته يسقط المسلمات الليبرالية التي تبناها مسئولونا وأبدعوا في تنفيذها حتى أصبح المغرب مثالا تطلب المؤسسات المالية العالمية من الدول الأخرى اتباعه.

و يحكننا أن نلاحظ ذلك بشكل جلى في تقرير البنك الدولي لمارس 2008 حول منطقة MENA حيث يؤكد التقرير أن:

"بلدان كثيرة شرعت أيضا في تدبير مواردها المائية بشكل أكثر عقلانية، من خلال إجراء اللامركزية على مستوى اتخاذ القرار أو حتى من خلال تطوير شراكات بين القطاع العمومى والقطاع

الخاص، كما هو الشأن بالنسبة المغرب.. من نواحى عديدة، ويعتبر المغرب "بطلا" في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقي... كما أنه استطاع اجتذاب القطاع الخاص لتوفير التمويل والخبرة الضروريين لتدبير هذا القطاع"

ومن بين هذه المسلمات التي يتم الترويج لها من طرف دعاة الليبرالية الاقتصادية والمحافظين الجدد: سمو التدبير الخاص وفعاليته بالمقارنة مع التدبير العمومي، وتسويقهم لإطلاقية تفشى الرشوة وانعدام الشفافية في التسبير العمومي.

لدى من الضروري دحض هذه الأكاذيب وخوض هذا الصراع المفاهيمي والإيديولوجي الذي قاده الليبراليون لمدة عقود وخلف مجموعة من الأحكام المسبقة والمسلمات حتى داخل

الإرادة الحقيقية وتعبئة كل الطاقات من أجل إعادة تملك مصرنا وذلك من خلال:

- مواصلة النضال وتعبئة المواطنين للضغط من أجل محاسبة المفسدين والمتواطئين وطرد شركة لبديك ومطالبتها بتعويض البيضاويين عن الخسائر الناجمة عن سوء تسييرها وتهريبها للأموال سواء بشكل مباشر (توزيع الأرباح) أو بشكل غير مباشر (تحويلات مقنعة عن خدمات و نقل خبرة باسم الشركة الأم سويىز (SUEZ).
- إعادة هيكلة القطاع بتسيير عمومي تحت رقابة شعبية من خلال مجالس تسيير تضم تمثيلية العاملين والمستعملين والاستفادة من التجارب الناجحة في العالم السالفة الذكر.

والنضال على المستوى: • التشريعي والقانوني: دسترة الحق في الماء وضرورة تسير موارده وتوزيعه من طرف القطاع العمومى تحت

رقابة شعبية.

المتعددة

• العلمى والأكاديمى: البحت الجاد والنزيه حول بدائل تقدمية معناها الاجتماعي بها يخدم المستعملين والمستخدمين والايكولوجي بما يحافظ على ثرواتنا المائية ومحيطنا البيئى مع

• تشكيل جبهة وطنية واسعة من أجل استرجاع

التدبير العمومي لهذه

القطاعات وطرد الشركات

الاستبطان

ويرافق كذلك النقاش حول البدائل المطروحة لمهزلة التدبير المفوض مجموعة من الأوهام حول صعوبة تعويض هذه الشركات العالمية وصعوبة القيام بتدبير هذه القطاعات بالاعتماد على مؤهلاتنا الداخلية. وهنا وجب التذكير بأنه لدينا من الطاقات والمؤهلات ما يكفى لتمكيننا من تدبير قطاعات حبوية من قبيل تزويد الناس بالماء الصالح للشرب و الصرف الصحى ومعالجة المياه العادمة..

كما أنه مكننا الاستناد على التجارب التي خاضتها مجموعة من العواصم العالمية في العودة إلى تسيير جماعي واجتازت بنجاح هذه العودة مع تحسن ملحوظ في كل المؤشرات حتى التقنية

الاستفادة من التجارب العالمية.

- النقابى: المطالبة بالمشاركة الفعلية للمستخدمين في تسيير القطاعات العمومية والنضال من أجل تحسين أوضاعهم المعنوية والمادية من أجل أداء خدمة عمومية ذات جودة لصالح المواطنين.
- النضالي والميداني : من خلال تعبئة الشارع و الوقوف إلى جانب كافة النضالات التي يخوضها المواطنون من أجل حقهم في خدمات المياه من خلال دعمهم المباشر ورفع التعتيم الإعلامي الذي غالبا ما يحبط معاركهم.

ملحوظـة: ســيتم نشــر هوامــش المقالــة فـــى النســخة www.attari-.net اللكترونية

ما العمل هنا و الآن ؟

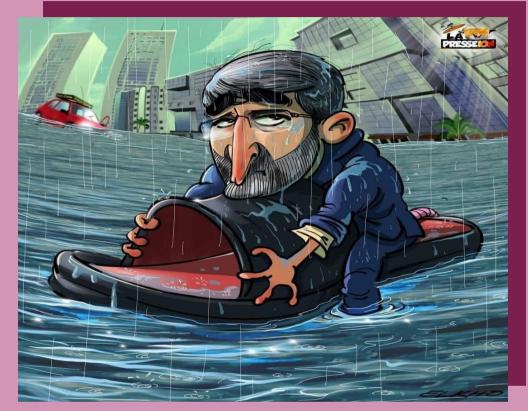
إن التجارب السابقة تبرهن بشكل ملموس أنه مقدورنا نحن كذلك التخلص من هذه الشركات التي تمتص خيراتنا إذا توفرت





المنتخبون والتدبير المفوض تواطؤ أم عبث

• صلاح الحسني - الكاتب المحلي للحزب الاشتراكي الموحد، ابن مسيك مولاي رشيد.



تحت وعود وشعارات تحديث تدبير المرافق العامة والاستفادة من قدرات القطاع الخاص في الفعالية والانتكار أنخرط المغرب نهائة التسعينات في نمط جديد/ قديم من التدبير على مستوى الجماعات الترابية، خاصة بالمدن الكبرى، يهدف إلى الاستعانة بشركات خاصة من أجل تدبير مرافق أو خدمات عمومية، و هو ما اصطلح عليه التدبير المفوض. فبعد مرور أكثر من 24 سنة على توقیع أول عقد تدبیر مفوض في المغرب بمدينة الدار البيضاء، صار جليا أن هذا النمط قد أثبت فشله في كل الملفات التي اعتمد فيها، بدء من توزيع الماء والكهرباء، مرورا إلى النقل العمومي والنظافة و ومواقف السيارات وغيرها... إذ أنه مع مرور الوقت تبخرت وعود النجاعة والفاعلية والابتكار ووجد المواطن نفسه رهبنة لهذا النمط، بل إن مدنا كاملة صارت

أسيرة له، حيث لم يبقى لجالسها ومنتخبيها أي سلطة حقيقية في مواجهة شركات تقوم بكل ما تشاء دون حسيب أو رقيب وفي بعض الأحيان بهيات واستثمارات مصدرها أموال الشعب المغربي. الحكم بالفشل على نمط التدبير المفوض ليس مرتبطا فقط بفشله في تحقيق وعوده وأهدافه، وليس مرتبطا فقط بانهيار مستوى الخدمات العمومية والخصاص الكبير في التجهيزات والبنية التحتية التي وعد بتعزيزها، بل أيضا هو حكم مستنبط من تقارير رسمية كشفت الكثير من عبويه وأبرزت أسياب فشله، لعل أبرزها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2014، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2015، وأيضا دراسات كتلك المنجزة من طرف فيدرالية اليسار الديمقراطي بكل من

الدار البيضاء (2019) والقنيطرة

(2020) والتي ركزت على مجال النقل العمومي.

وقد شخصت هذه التقارير والدراسات عدة أسباب لفشل نمط التدسر المفوض، جزء كسر منه بقع في اختصاصات وصلاحيات المنتخبين الجماعيين، هذه أبرزها:

الإطار القانوني للتدبير المفوض:

إذ رغم توقيع عقود مع شركات خاصة بدء من سنة 1997 بالدار البيضاء و1998 بالرياط وسلا فإن الإطار القانوني لهذه العقود لم يصدر سوى سنة 2006 عبر القانون 54.05، كما أن مراسيمه التطبيقية لم تصدر بالكامل إلى اليوم، كما أشار إلى ذلك بوضوح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ! هذا مع الإشارة إلى أن معظم مسيري وأعضاء

المجالس المنتخبة في المدن الكبرى برلمانيون أيضا، لكنه لم يسحل إلى اليوم أي تحرك لطرف منهم لتصحيح الوضع سواء بمبادرات تشريعية أو عبر مساءلة الحكومة و خاصة وزارة الداخلية.

عقود التدبير المفوض:

معظم عقود التدبير المفوض التى تم توقيعها نهاية التسعينات لم تكن الجماعات الترابية هي المفاوض الرئيسي فيها، بل كانت مرتبطة أكثر بعلاقات المغرب الدولية وتدبير هواجس لا علاقة لها بالخدمات العمومية بالمدن.. ففى حالة ليدك بالدار البيضاء مثلا، سبق لرئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران التصريح بأن ملفها أكبر منه، كما أن معظم منتخبى الدار البيضاء لم يتوفروا على نسخ من عقود ليدك كما صرحوا بذلك أكثر من مرة، و لم يصرح عمدة المدينة بتوزيع نسخة من العقد سوى في الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس المدينة، أي بعد 24 سنة من توقيع عقد لبدك. ..

الالتزامات المالية والاستثمارات:

رغم أن عقود التدبير المفوض تشير بوضوح إلى التزامات مالية للجماعات والشركات، لعل أبرزها تحويل جزء من الأرباح إلى الاستثمار في البنيات التحتية، إلا أن معظم هذه الالتزامات لا تعرف طريقها إلى التطبيق فمن جهة، يتهاون أو يتواطؤ رؤساء الجماعات في القيام بالاستثمارات المبرمة في العقد، مما يوفر ذريعة للشركات المفوض لها لعدم الوفاء بالتزاماتها المالية والاستثمارية كما فعلت شركة ليدك مؤخرا حيث صرحت علنا بأنها لم تقم







المنتخبون والتدبير المفوض تواطؤ أم عىث

• صلاح الحسني - الكاتب المحلي للحزب الاشتراكي الموحد، ابن مسيك مولاي رشيد.



باستثمارات معينة في البنية التحتية نتيجة عدم احترام الجماعة لالتزامها المالى الموقع معها، رغم أن الشركة تجنى أرباحا مهمة من جيوب المواطنين البيضاويين. ومن جهة أخرى، تنجح الشركات في فرض أو تحيين الشروط الاستثمارية والمالية. وخير دليل هو ما قامت به شركة ألزا للنقل حيث تمكنت نهاية 2020 من فرض شروط مالية وضريبية جديدة على مجلس مدينة الدار البيضاء بعد أقل من سنة من توقيع عقدها الأول أكتوبر سنة 2019. وحتى كتابة هذه السطور، لم يصرح مجلس المدينة إلى اليوم عن الشروط والامتيازات الجديدة التي منحها لشركة ألزا للنقل خلافا لتوقيع العقد الأولى والذي تم الإعلان عن تفاصيله الكاملة مما يطرح العديد من علامات الاستفهام..

التتبع من طرف المنتخبين:

يشير القانون المتعلق بالتدبير المفوض إلى تشكيل لجان للتتبع مكونة من أعضاء السلطة المفوضة (المجالس المحلية)، وذلك من أجل مراقبة وضبط عمل الشركات المفوض لها، مع إتاحة عدة آليات للمنتخبين لمحاسبة ومعاقبة الشركات المفوضة في حالة إخلالها بالعقود، لكن رغم ذلك، ولأسباب مجهولة، يتغاضى معظم المنتخبين عن ممارسة هذه الصلاحية المهمة. كمثال على ذلك، خلال 15 سنة من تدبيرها للنقل عبر الحافلات، لم تشغل شركة مدينة بيس في أقصى حالة أكثر من 70% من الخطوط والحافلات المنصوص عليها في العقد، كما أن 89 في المائة من أسطولها كان مشكلا من حافلات مستعملة خلافا للعقد الموقع مع المدينة، ومع ذلك، استفادت من

قرابة 800 مليون درهم من الدعم العمومي للاستثمار في الحافلات وفي البنيات، كما أن لجنة تتبع الشركة التابعة لمحلس المدينة لم تنعقد ل8 سنوات كاملة من 2008 إلى 2016، حتى أن اجتماعها لسنة 2016 جاء تحت ضغط شعبي عارم بعد المحاولة الشهيرة لاغتصاب قاصر داخل الحافلة... نفس الشيء كذلك بالنسبة لليدك التي لم تجتمع لجنة تتبعها لسنوات ولم تجتمع سوى مؤخرا بعد فضيحة الفيضانات الأخيرة في المدينة

الفساد و تضارب المصالح:

جزء من السلوك الغريب لمعظم المنتخبين لا يفسر فقط بغياب الإرادة السياسية أو بضعف أحزابهم في مواجهة السلطة، بل هناك أيضا منتخبون ارتبطوا بمصالح لدى هذه الشركات، من

بينها : التشغيل (مع استغلاله انتخابيا)، علاقات تجارية مع شركات ومكاتب دراسات مملوكة لهذا النوع من المنتخبين، بل حتى استغلال ممتلكات وتجهيزات هذه الشركات كما وقع مؤخرا بحى مولاى رشيد بالدار البيضاء، حيث تم ضبط استعمال سيارة تابعة لشركة مفوض لها في مجال النظافة من طرف أسرة أحد المسؤولين المنتخبين في أعمال إجرامية. كل هذه العوامل وغيرها تشير بوضوح إلى أن المنتخبين وطيلة عشرين سنة امتنعوا عن لعب الدور الذي انتخبوا من أجله في الدفاع عن مصالح الساكنة في مجالات التدبير المفوض، رغم أنها مجالات حيوية ومرتبطة بشكل مباشر بمستوى وجودة معيشة الماء والكهرياء والتطهير. هذا

المواطنين كالنظافة وتوزيع الامتناع لم يكن بالمرة حتميا نظرا لما يوفره القانون، على علله، من صلاحيات وآليات، تمكن المنتخبين من محاسبة ومعاقبة الشركات المفوض لها. زد على ذلك أن بعض الأحزاب، كحزب العدالة و التنمية، يتوفر على أكبر أغلبيات في تاريخ المغرب، سواء في البرلمان، أو في معظم المدن الكبرى كالدار البيضاء و فاس، مما ضيع فرصة تارىخىة لتوفير أحسن مستوى ممكن من الخدمات للمواطنين، الأكثر من ذلك، ليس هناك فقط فرصة ضائعة وحسب، بل إن بعض الاختيارات تهدد بخنق ميزانية المدن على المدى البعيد، كالدار البيضاء التي تواجه دعوة من شركة مدينة بيس تهدد بتغريم المدينة المنكوبة 4 مليارات درهم، لفائدة شركة لم تحترم في الأساس جل تعاقداتها مع المدينة تحت صمت وتواطؤ غريب من المجالس المتعاقبة..





• البكاي محمدي

دكتور باحث في الاقتصاد وأستاذ بجامعة محمد الأول بوجدة.

التدبير المفوض

وضعية احتكارية وخروقات تعاقدية

إن الخباز الذي يصنع الخبز و يجهد نفسه في تحضيره لنا ليس رعاية منه لنأكله بك ليبيعه لنا، مو پیحث علی مصلحتہ

• آدام سمیث

الخاصة وفقط.

تعتبر الجماعات الترابية ركيزة أساسسية في التدبسير اللامركسزي وفي إدارة المصالح والخدمات العموميلة المحلية، باعتماد التدبير الحر كحرية عامـة وحـق أساســى، يهـدف إلى ضمان استقلاليتها وحرية تصرفها وتدخلها من أجبل الصاليح العيام.

فالتدبير المفوض يؤطره القانون -05 54 المسؤرخ بتاريسخ 14 فبرايسر 2006، باللجوء إلى شركات القطاع الخاص لتدبير مرافق حيوية كتوزيع الماء والكهرباء والتطهير.

وهنذا النموذج من التدبير المفوض طرح و لازال العديد من الإشكاليات: • انزياح وانزلاق المرفق العام من عقالته العمومي لمجال التدبير المخوصيص.

- سيادة منطق القطاع الخاص، السوق والخوصصة (الربح مقابل الخدمـة العموميـة) يعـرض المرافـق العمومية للتمييز بين المواطنين – المرتفقين وضرب مبادئ المصلحة
- تحويـل احتـكارات عموميـة طبيعيـة و قانونیــة (-Monopole légal et natu rel) (شسرعنها مبدأ التدخسل لخدمة الصالح العام) لخواص هاجسهم الربع والمردودية القصوى.
- التحول من مرفق عمومی وخدمة عموميلة منوطلة بالقطلاع العلام إلى خدمة خاضعة لمنطق الشركة وعوائد مردوديــة الرأســمال المستثمر.

شركات احتكارية لخدمات ممومية

لقد عرف المغرب عملية التدبير المفوض مند عقود طويلة، حيث يضرب بجذوره في زمن الاستعمار المباشر عبر ماسمي بعقود الامتياز (اتفاقية الجزيرة الخضراء1906...). واستمرت مع نهاية التسعينات ابتداء بأول تجربة بالدار البيضاء ليديك Lydec سنة 1997، متميزة بحجم المرافق المفوضة والمجال الترابي والديمغرافي المرتبط بتدخلها وكذلك المدة الزمنية للتدبير المفوض (30 سنة).

منذ هاته التجربة، أخذت عملية التدبير المفوض تنتشر في العديد من المدن وتكتسح العديد من القطاعات، بل أصبح التدبير المفوض الخيار الأول للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية. هكذا، انخرطت الجماعات المحلية (بلديات ومجموعات حضرية) في تفويض تسيير المرافق العمومية وكان أضخمها بعد الدار البيضاء، الرباط عقد Redal التابعة لسويزSuez وطنجة-تطوانَ (Amendis) التابعـة لفيوليا Veolia.

انسـجاما مـع إسـتراتيجيتهم، أصبحـت الشركتـين سـويز Suez وفيوليا Veolia، تتقاسمان أعظم القطاعات (ميدان توزيع الماء والكهرباء و التطهير)، قطاعات منطقيا لا تقبل متدخلين كثر (سمات ما يسمى بالاحتكار الطبيعي). قطاعات حيوية ضرورية للعيش الكريم والحياة المستقرة، مدرة للربح الكبير (أي أسواق الاستهلاك - الربح الواسع وسوق - طلب كل الناس)؛ محتكرة أكبر المدن المغربية (ذات الاستقطاب الديمغرافي الكبير والمستدام) بخاصية ساحلية (الدار البيضاء، الرباط و طنجة-تطوان) وعقود ترهن هاته الأقطاب عشرات

استنادا لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لـــ2014 وصل، خلال سنة 2012، عـدد عقـود التدبـير المفـوض 186 عقـدا أهـم قطاعات منها النقل العمومي، جمع النفايات، تدبير المطارح العمومية، مراكز لإنتاج الكهرباء (و تناسى مجالات التهيئة وعقود المناولة التي لا تعد و لا تحصى).

وبطبيعة الوضع الاحتكاري تتحكم شركات التدبير بمصير مؤسسات وأقطاب حضرية وترهن مواطنين (Pris en otage) لسنين. ليبقى السؤال بكل سذاجته: ماذا بقي أو تبقى

لجماعات فوضت هكذا شؤونها الأساسية وما الجدوى من برامج أحزابها ومخططات التنمية المحلية

ففى مجال الكهرباء، الماء والتطهير السائل تتدخل ثلاث أنماط من

1. أربع شركات مفوض إليها التوزيع في الحقيقة، تمتلكها شركتين أساسيتين Veolia و Suez؛ 2. اثنا عـشرة وكالـة مسـتقلة (سـبع وكالات لتوزيع الماء والكهرباء و التطهير) وخمس وكالات لتوزيع الماء الصالح للشرب و التطهير

3. المكتب الوطنى لتوزيع الماء الصالح للشرب و الكهرباء

تجدر الاشارة أنه في استغلالها لقطاعات التوزيع، تستفيد شركات التدبير المفوض من استثمارات سابقة و قامَّة (تتسلم إمكانيات هائلة). بنية و قاعدة مادية (رأسمال أولى) مجانية من إنجاز الوكالات والجماعات المحلية (المالية العمومية)، التى تقدر قيمتها ملاير الدراهم (بنيات تحتية للشبكات، بنايات...). بعملية حسابية بسيطة تظهر لنا الادعاءات حول جلب الاستثمارات. مثلا، إذا أخذنا حجم الاستثمارات بالنسبة لشركة ريضال 13.7 مليون درهـم (والتـي لا تشارك الشركة بأموالها الخاصة إلا في حدود21 %) وإن افترضنا أن ساكنة الرباط - سلا تقدر بمليونين تقريبا، فيعد إذن معدل الاستثمار/الفرد لمدة 30 سنة هو 6,85 درهم (0,23 درهم سنوبا للفرد).

هكذا عبر ثلاث مدن كبرى (مدينة الدار البيضاء والرباط وطنجـة - تطـوان) تسـتحوذ ثـلاث شركات -أو قـل شركتـين-على أكثر من %55 من توزيع الماء الصالح للشرب و 62 % بالنسبة للتطهير.

- مؤشرات و مقارنات على الهامش

ففس الوقت الذي أنجز فيه المكتب الوطنس للكهرباء والماء الصالح للشرب خلال الفترة 2012-2006 استثمارات بمبلغ 33.171 مليون درهم، (ص.58)، تقدر الاستثمارات التعاقدية لشركات التدبير المفوض مجتمعة خلال كامل مدة العقود بــ 47.374 مليون درهم.

إذن أنجز المكتب الوطني في 6 سنوات ما ستحققه الشركات في 30 سنة تقريبا من التدبير المفوض، وتقريبا 3 أضعاف Triple ما ستحققه ريضال طيلة مدة العقد المبرم. علما أنه أقل الزبناء ويتدخل في الأغلب خارج المدارات الحضرية بمجالات ترابية واسعة (612 مركزا مقابل 46 مركزا. أي أكثر من /83 من المجال الترابى من تغطية المؤسسات ذات الطابع العمومى مقابل / 17

تدبيرسيء ووابل من الخروقات التعاقدية

ميدانيا، أظهرت تجربة التدبير المفوض في مجال التوزيع عن اختلالات ونواقص فظيعة سواء تعلق الأمر بالاستثمارات









• البكاي محمدي

دكتور باحث في الاقتصاد وأستاذ بجامعة محمد الأول بوجدة.

التدبير المفوض

وضعية احتكارية وخروقات تعاقدية

وفيما يدعي المدافعون عن كون التدبير المفوض هي الصيغة المثلى التي تبنتها جل

وأعظم الدول. نورد أسفله (أنظر الجدول)ت جارب دول رأسمالية متقدمة:

المنجزة، الأهداف المحددة، التعريفة المطبقة... لكن الأفظع في ذلك، تهريب الأموال، التهرب الضريبي، التلاعب بالحسابات والصناديق... وللوقوف على هذه الاختلالات

نستند على إفادات تقريري المجلس الأعلى لسنة 2009 و2014 وبعض معطيات البحث التي تؤشر على :

- تستغل شركات التدبير المفوض 46 مركزا، ريضال لوحدها 13 مركز (ليديك 11 وأمانديس طنجة 8 وأمانديس تطوان 14).
- امـا المكتـب الوطنـي للـماء و الكهربـاء فيتـولى تدبـير 612 مركـزا.
- بينها يغطي هـذا الأخـر 30% مـن الجماعـات القرويـة، الـوكالات الجماعيـة %68 تقريبـا بينـما لا تغطـى شركات التدبـير المفـوض سـوى %2.

كما بلغت مبيعات الطاقة : %51 للمكتب الوطني، %16 للوكالات و%33 للشركات المفوضة.

يظهر جيـدا حجـم اسـتحواذ الخـواص عـلى قطـاع التوزيـع أمـام 12 وكالـة ومكتـب الوطنـي يغطـي 612 مركـزا.

- بحيث لم تصل نسبة الإنجازات إلا في حدود 57 % فقط بالنسبة لتمويل المفوض إليه؛ أما تمويل التجديد فقد بلغ الفارق 571 مليون درهم عوض 300 مليون درهم المحدد من طرف اللجنة المشتركة، وبالنسبة للتمويل عبر صندوق الأشغال فقد حث المجلس على أنه يتعين على الشركة استرجاع 371 مليون عوض 99 مليون درهم كما زعمت الشركة.
- التحرير المتأخر للرأسمال، التوزيع الاستباقي لحصص الأرباح، تحويلات غير قانونية للأموال للشركة الأم وكذا مصاريف العمالة مرتين المستخدمين الأجانب ضدا على مقتضيات العقد.
 - تركيبات مالية غير شفافة.
 - استهلاكات تقديرية وهامش غير تعاقدي، فوترة كميات غير مستهلكة، خدمات غير مقررة بدفاتر التحملات أو عقود الاشتراك:

فمنذ يوليو 2014 أصبحت التعاريف عند البيع للهاء، التطهير السائل والكهرباء تخضع لشروط جديد و بنية تعريفية عدد 6275 مكرر)، مها جعل التدبير المفوض يتمتع بمرونة مهمة في الزيادة (الرفع من قدراته التمويلية والربحية).

قطاع خاص (التدبير المفوض)	تسيير القطاع العام	الدول
4%	96%	ألمانيا
80%	20%	فرنسا
88% (100% en Angleterre)	12%	المملكة المتحدة
0%	100%	هولاندا
15%	85%	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر www.bipe.fr معطيات سنة 2001

	الماء الصالح للشرب		
	القطاع	القطاع	القطاع
	العام	الخاص	المشترك
ألمانيا	% 55	6 %	39 %
بلجيكا	% 100	-	-
إسباتيا	% 48	36 %	16 %
هولاندا	% 100		
إيطاليا	% 80	10 %	10 %
النرويج	% 95	5 %	-
المملكة المتحدة	11%	89%	-
سويسرا	% 100	-	-
السويد	% 99	1 %	-
فرنسا	% 27	72 %	1 %

المصدر جمعية أورو: www.eureau.org معطيات سنة 2008

إن كانت تظهر فرنسا و المملكة المتحدة من من متزعمي خوصصة هذه القطاعات، الأخيرة، عرفت هذه الدول تحولا و ذلك

باسترجاع هذه المرافق إلى حظيرة الجماعات المحلية. وقد تسم رصد 180 حالة استرجاع لحضيرة التدبيرالعمومي ما بين 2000 و 2014 أغلبها همت Veolia و Veolia.

خاتمة

في الأخير، يجب أن نعلم أن رفض هاته الممارسات الاحتكارية الفاسدة للتدبير المفوض هم العديد من الدول التي اعتمدت هذا الشكل، وتعتبر أمريكا اللاستفادة منه في

التدبير الجماعي لهاته المرافق.

كما أنه تم تسجيل أن التقارير الصادرة عن مجلس الحسابات ومجلس المنافسة بفرنسا والتي تتهم هاتين الشركتين (فيوليا و سويز) وقفت على ارتكاب خروقات كثيرة وسلوكات غير قانونية وغير شريفة من طرف الشركتين. فقد سجل المجلسان أنهما قارسان الاحتكار وتتقاسمان وتوزعان العقود فيما بينها، في العديد من المدن الفرنسية وداخل نفس المدن، عبر تحالفات ضمنية فيما بينهما لمنع تدخل فاعلين آخرين...

وإذا كانت طريقة التدبير المفوض قد أثارت العديد من الانتقادات، فإن آلية شركات

التنمية المحلية قد دخلت حيزالتنفيذ كبديل للتدبير المفوض لإنجاز المشاريع والمخططات الترابية والمرافق الجماعية.

ونظراً لحيز هذا المقال، الذي يحول دون الخوض في التجربة الناشئة لشركات التنمية المحلية ،السؤال الذي سيتكرر: لماذا لا تعمل الجماعات الترابية على الاستفادة من تجاربها أثبت نجاعتها و استطاعت بتجاربها الإعتباد على طاقاتها و باستقلالية الإعتباد على طاقاتها و باستقلالية إدارة مرافق حيوية هي من صلب مسؤولياتها رغم الافلاسات الذي يؤكها الاعتباد على الخواص.







• البدالي صافي الدين

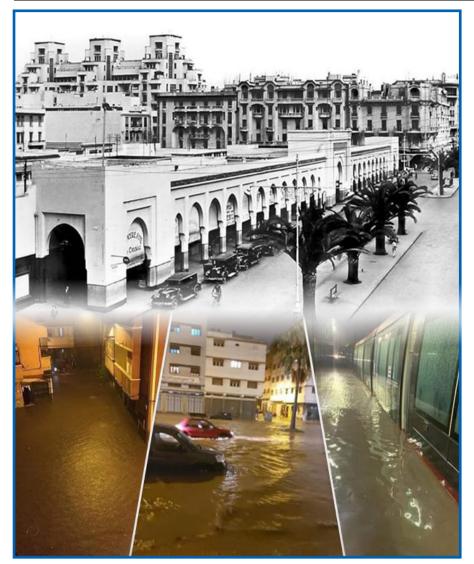
محينة

الدار البيضاء

من الشموخ

إلى الغرق

جفت عيون الدار البيضاء من مياه الفيضانات التي غمرت جل أحياءها على إثر التساقطات المطرية، التي عرفتها الأيام الأولى من شهر يناير 2021، ولكن لم تجف دموع الأسر التى فقدت أهلها تحت أنقاض البنايات التي انهارت مع نزول المطر، ولا جفت عيون الأسر التي بقيت بلا مأوى، ولا استعادت الأحياء السكينة القديمة الطمأنينة بعد أن أقلعت السماء أمطارها وابتلعت الأرض ماءها، لأن المنازل تستمر في السقوط في الأحياء الشعبية، لقد استمر الخوف من عودة الكارثة وظل يهيمن عل الجميع. لقد تحولت أمطار الخير إلى كارثة بفعل البنية التحتية المهترئة. بنية عنوانها الغش وسوء التخطيط والعشوائية في التدبير. فبعد عودة الهدوء المحفوف بالخطر سكت الجميع و أنزلت سبورة



التعاليق وعاد كل من المسؤولين إلى موقعه دون أن تتم زحزحة أى منهم من موقعه و دون محاسبة ولا مسائلة و دون الإعلان الصريح عن الأسباب الحقيقية التي أدت الى الكارثة. فمن المسؤول على هذا الوضع ؟ هل الطبيعة البيئية للمدينة أم الأمطار ؟ أم المسؤولون عن التخطيط المعماري للمدينة ؟ أم المجالس المتعاقبة عليها ؟ أم شركة التدبير المفوض للماء الصالح للشرب و الكهرباء ؟ إنها اسئلة نطرحها وهي تحتاج إلى الإجابة من خلال تحليل علمي و واقعى للأزمة التي عاشتها وتعيشها مدينة الدار البيضاء، من الشموخ الذي استمدته من تاريخها الثقافي والإنساني والنضالي والسياسى والدبلوماسى، إلى الحكرة التي هي من فعل سياسة المسؤولين على الشَّأن المحلى.





مدينة الدار البيضاء من الشموخ إلى الغرق

البدالي صافي الدين



الدار البيضاء.. التاريخ

لقد أجمع عدد من المؤرخين على أن تأسيس مدينة الدار البيضاء، أي كازابلانكا المغربية (أنفا)، على أنها من تأسيس أمازيغ مملكة بورغواطة سنة 768م، وأنفا هي تعبير أمازيغي. وحسب الزياني المولود سنة 1734م "المدينة أسسها الأمازيغ حيث حينـما انتقـل الزيانيـون أو بنـو زيـان، سـلالة قبيلـة زناتـة الأمازيغية إلى تامسـناً وتادلة قاموا بتأسيس أنفا في تامسنا ومدينة داى في تادلة". لقد كان لبنائها اختيار وأهداف من المؤسسين، أي الاختيار الاستراتيجي على مستوى الاقتصادي والصناعى والتجاري وأيضا لمراقبة شواطئ المغرب على المحيط الأطلسي. وبحكم التحولات السياسية والثقافية والاقتصادية عبر التاريخ، خضعت الدار البيضاء لحكم عدد من الدول من الأمازيغ والرومان والعرب والبرغواطيين والمرابطين والموحدين والبرتغاليين والإسبان والفرنسيين والإنجليز، لما لها من مكانة مهمة في شمال إفريقيا وفي المغرب بصفتها مدينة ميناء، مما جعلها هدفا مهما للغزاة في تاريخها. وكانوا يعرفونها ب "منحدر"، مصطلح يستعمله المحليون، والمدنيون الناطقون باللهجة البونيقية التي كانت منتشرة في جنوب حوض البحر المتوسط وتسمى كذلك بالقرطاجية أو بالفينيقية. ولما دخلها جيش الاحتلال الفرنسي في عـام 1907، عندهـا تبنـي الاسـم الاسـباني أي كازابلانـكا، لكـن اسـتمر الكثـير يسـميها بأنفا ومعناه "منحدر".

الدار البيضاء.. محج الثقافات

لقد ظلت محافظة على شموخها بالتصدي لكل محاولة استعمار أو غزو. فلم يفلح البرتغاليون سنة 1715م في السيطرة عليها، حيث قمت هزيمتهم على يد المرنيين. بعد أن دمرها زلزال كبير في 1755م. وهو الزلزال الذي عرفته لشبونة البرتغالية في نفس الآن. فنهضت من رمادها كالفنيق وأعيد بناءها لتستمر في لعب دور المبادلات التجارية الكبرى بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط. ويبدو أن "أنفا" قد اندثرت بدون أن تترك أي أثر سوى ضريح "سيدي علال القيرواني"، وهو من أصل تونسي من مدينة القيروان. ويقع ضريحه يالسقالة أمام ميناء

الدار البيضاء، وضريح سيدي عبد الرحمان بن الجيلالي الذي يوجد ضريحه على صخرة بشاطئ عين الذئاب وهو من أصل عراقي، مما يعني أن الدار البيضاء ظلت محج الثقافات والديانات منذ أن أعلن عن تأسيسيها إلى اليوم.

الدار البيضاء.. ملتقى أنفا

ورغم وجود المغرب تحت وطأة الاستعمار الفرنسي والاستعمار الإسباني، وفي أوج الحرب العالمية الثانية كانت الدار البيضاء مركز اهتمام دولي، إذ تم فيها عقد مؤقر أنفا التاريخي في يناير سنة 1943 بالدار البيضاء، والذي حضره كل من محمد الخامس وبجانبه ابنه ولي عهده الحسن الثاني والرئيس الأمريكي "فراكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشيل"، الذين اجتمعوا لتوحيد الخطة العسكرية ضد محور المانيا النازية وحلفائها من تركيا وإيطاليا واليابان. لقد كرس هذا المؤقر دور الدار البيضاء الاستراتيجي في ظل الأزمات التي يعرفها العالم.

الدار البيضاء.. تفدي شهداءها

استمرت الدار البيضاء تفدي شهداءها ضحايـا الحـروب أو الاستعمار بروحهـا وبدمهـا. فلـما طغـى الاستعمار الفرنسي أخرجـت مـن بـين ضلوعهـا شـبابا يحمـل السـلاح مـن أجـل تحريـر الوطـن والانتقـام لشـهدائها الذيـن سـقطوا مـن أجـل التحريـر وفي مقدمتهـم الشـاب محمـد الزرقطـوني ابـن درب السـوينية في المدينـة القدهـة. لقـد قـام هـذا الشـاب بعملية تفجير السـوق المركـزي في الـدار البيضـاء" مارشي سـنطرال". فـكان مـن رمـوز المقاومـة الذيـن أسسـوا لانطلاقتهـا وتحديـد أهدافهـا وتقويـة تنظيماتهـا وامتداداتهـا. مـع رفاقـه في الكفـاح المسـلح، حتى استشهد يوم 18 يونيـو 1954، حينـما ألقـت القبض عليـه سـلطات الاستعمار الغاشـم، ففضل الشـهادة حفاظـا عـلى أسرار المقاومـة والتضحيـة مـن أجـل اسـتمرار نشـاطاتها. تلـك هـي الـدار البيضـاء مهـد المقاومـة وانطـلاق حركـة التحريـر الشـعبية.

مدينة الدار البيضاء من الشموخ إلى الغرق

البدالي صافي الدين

الدار البيضاء.. الطبقة العاملة

انضمت الطبقة العاملة بالدار البيضاء، مهد المقاومة، مع بداية تأسيس منظمتها النقابية الاتحاد المغربي للشغل في بداية الخمسينيات من القرن العشرين إلى صفوف المقاومين للاستعمار الفرنسي، فكانت الرافعة المعول عليها من أجل مغرب مستقل ينعم بالدي قراطية وبالحرية وبالمساواة. الدار البيضاء التي كشفت عن محنة البروليتارية وعما تتعرض له من استغلال، وعبأتها لتكون في قيادة الصراع الطبقي الرامي إلى الحسم مع الاستغلال والاستبداد والحكرة.

الدار البيضاء وفلول الاستعمار

فبعد أن دمرها البرتغاليون وقصفها الفرنسيون سنة 1907 وسقوط مئات الشهداء خلال مقاومة الاستعمار، جاءها أذناب الاستعمار على إثر الإعلان على الاستقلال الشكلي ليقوموا بالسطو على الأراضي والمنشآت الاستراتيجية وعلى السركات. الشكلي ليقوموا بالسطو على الأراضي والمنشآت الاستراتيجية وعلى السركات. ولتنفيذ عملياتهم خلقوا الفتنة بين الناس حتى لا يهتموا بها يجري. كما تحركت المنظمة الإرهابية اليد الحمراء Rain Rouge)) لتنفيذ عمليات من شأنها حماية الفرنسيين بالدار البيضاء وعملائهم من المغاربة، تكون مهمتها تصفية نشطاء الاستقلال في كل من المغرب والجزائر وتونس. هذه المجموعة السرية قامت يونيو سنة 1955 باغتيال الناشط السياسي الفرنسي المدافع عن استقلال المغرب جاك ليمايي دوبريويل، وقد تم اغتياله في الساحة التي تحمل اسمه الآن، عند سفح مبنى الحرية الذي كان يعيش فيه. أمام هذه

الحركات المشينة الهادفة إلى إسقاط الدار البيضاء من عيون العالم تنتفض مـرة أخـرى شـامخة لتفـرض هيبتها على الكل مستمرة في الشموخ. لكن رغم ذلك لم تسلم من كيد الاستعماريين الجدد الذين جعلوا منها بقرة حلوبا وأخذوا يطمسون معالمها التاريخيـة مـن أسـوار وحدائق ومنتزهات والتي كانت تشهد لها بالمدينة المندمجة، مدينة ملتقى الثقافات والحضارات. ثـم عملوا على أن يجعلوا منها مدينـة سـلبية دون أي حـس

نضالي أو سياسي أو اجتماعي. لكنها خرجت في 23 مارس لكنها خرجت في 23 مارس المنعلق التعليمية التي أقرها النظام المخزني، هذه الانتفاضة التي ووجهت بالرصاص، فسقط شهداء كثيرون على يد السفاك أفقير. الانتفاضة التي ووجهت بالرصاص، فسقط شهداء كثيرون على يد السفاك أفقير. لم تستلم البيضاء لسياسة القمع ولا للاستغلال، بل ظلت صامدة في وجه الفساد فقررت الاستجابة لنداء الإضراب العام الذي دعت إليه الكنفدرالية الدهقراطية للشغل في يونيو 1981، فعرف هذا الإضراب خروج أبناء الدار البيضاء مرة أخرى للتعبير عن سخطهم وعن سخط الجماهير الشعبية في البلاد مما جعل قوات الأمن والجيش يتدخلون لإخماد هذه الانتفاضة بالرصاص والقتل العشوائي لتعيش المدينة ومعها جميع المغاربة حدادا لم ينته بعد، لأن أسرا عديدة لم تعرف مصير جثت أبنائها الذين سقطوا في ذلك اليوم.

الدار البيضاء والفضائح

لقد عرفت الدار البيضاء سلسلة من الفضائح بدءا من فضيحة شركة بان أمريكان BAN AMERICAIN سنة 1970 حيث تعرضت للابتزاز من طرف وزراء وموظفين سامين كانوا ينعمون بعطف الملك، لما أرادت إنشاء سلسلة من الفنادق بالدار البيضاء، الشيء الذي تم ضبطه من طرف المخابرات الأمريكية وأخبر به الملك الراحل الحسن الثاني، والذي كان لا يزال تحت وطأة الانقلابين العسكرين (1971- 1972)، وفي سياق تدمر شعبي بفعل القمع والفقر والأمية وفي سياق التحولات التي تعرفها دول العالم، أمر باعتقال ومحاسبة المتورطين في كل عمليات الفساد والرشوة. بالإضافة إلى هذه الفضيحة جاءت فضيحة مشاريع تم نهب مالها والتي كانت موضوع محاكمة النقابي والبرلماني السابق ورئيس

جماعة عين السبع الحي المحمدي، عبد الرزاق أفيلال، في ملف يتعلق بجناية "المشاركة في تبديد أموال عمومية"، كما كان يتابع إلى جانبه (11) متهما، في حالة سراح، بينهم مسؤولون سابقون في جماعة عين السبع الحي المحمدي، ومهندسون ومقاولون وممونون، ومنعشون عقاريون، بتهم "المساهمة في تبديد أموال عمومية والمشاركة في استغلال النفوذ". وتوبع كذلك عبد العزيز العليماني ومن السابق لعمالة عين السبع الحي المحمدي في الدار البيضاء والسليماني ومن معه من أجل تهم «استغلال النفوذ والمساهمة والمشاركة في تبديد واختلاس أموال عمومية وتزوير محررات رسمية واستعمالها وتزوير أوراق تجارية وبنكية والارتشاء". و يستمر استنزاف الدار البيضاء و جيوب أهلها بعد إفلاس شركة النقل الحضري دون مسائلة أو متابعة عن سبب الإفلاس لشركة رأسمالها من المال العام، وأيضا عملية التدبير المفوض الذي فوت إلى شركة ليديك، في إطار صفقة موجهة، دون الوقوف عل أسباب فشل الوكالة الحضرية للماء والكهرباء.

مدينة الدار البيضاء الممزقة

على إثر أحدات 1981 قرر النظام المخزني تقسيم الدار البيضاء إلى عالات في إطار مقاربة أمنية، على حساب المقاربة الاجتماعية التي من شأنها إنقاذ ابنائها من البطالة و الفقر. وتم عزل أحياء عن بعضها البعض وإسراف أموال طائلة لبناء عمالات ومقاطعات إدارية وأمنية، وبقيت الدار البيضاء تتناسل فيها الجرائم والفساد ونهب المال العام، وتحت ذريعة التحديث في إطار برنامج



"الدار البيضاء تتحرك"، رصدت له أموال طائلة تناهز 6.402 مليار درهـم سـنة ،2014 ولم يظهر منها ما يفيد بأن الدار البيضاء تحركت، بل لقد تم عزل الأحياء الشعبية عن باقى الأحياء في إطار عملية التوسيع فكانت المدينة القدية ضحية الإهمال من حيث البنية التحتية والمحافظة على هياكلها التراثيـة مـن الدمـار، فأصبحـت كلما جادت السماء بأمطار الخير إلا وكانت الأحياء القديمة تعرف انهيار منازلها تباعا، في دروب المدينة القدية حتى أصبحت تشكل خطرا عــلى ســكانها.

لقد غابت شركة لديك أيام الكارثة، فهذه الشركة التابعة ل "سويز" الفرنسية والمتعددة الجنسيات، حصلت على عقد من قبل إدريس البصري في عام 1997 لمدة 30 عاما، وهي تشتغل في ظروف مثيرة للجدل، فق قدرت أرباحها في نهاية ديسـمبر 2015 إلى 6934 مليـون درهـم، وقوتهـا العاملـة 3600 موظـف. وتتضمـن نشاطات الشركة الكهرباء، المياه، والصرف الصحي في مدينة الدار البيضاء، إلا أن التكلفة الذي يؤديها المواطن جد مرتفعة مقارنة بنوع الخدمات وستكشف أمطار بداية السنة الجديد هشاشة البنية التحتية وغياب الصيانة المستمرة وإنشاء قنوات بديلة وأخرى مساعدة لتصريف المياه العادمة والمياه الشتوية. لقد تكالبت على مدينة الدار البيضاء لوبيات الفساد ونهب المال العام من سماسرة العقار وشركات البناء فحولوا الساحات العمومية والمناطق الخضراء ومجاري المياه الشتوية إلى عمارات عشوائية وأحياء من الإسمنت مما جعل تصريف المياه العادمة أو المياه الشتوية أمرا مستحيلا، مها أدى إلى اختناق المصارف الصحية ومجارى المياه. لذلك وبناء على ما عرفته الدار البيضاء من استنزاف ومن نهب وفساد منذ بداية الاستقلال، لا بد من محاسبة كل من ساهم في تحويل الساحات والحدائق والمناطق الخضراء إلى بنايات عشوائية، ومحاسبة الشركات المسؤولة على التدبير المفوض ووزراء الداخلية والولاة والعمال والمجالس التي تعاقبت على تدبير شؤون مدينة الدار البيضاء حتى نبرء الأمطار من جرائم ارتكبها المسؤولون في حق هذه المدينة الشامخة المناهضة للحكرة.



• ساجى عبد الرحمان

شهدت طنجة قبل أيام في مشهد درامي مأساوي كارثة بكل المقاييس حيث توفى أزيد من 25 عاملة وعامل، أغلبهم في مقتبل العمر، مشهد يثير، كما في التراجيديا، الكثير من الانفعالات لدى الجمهور مثل الخوف والشفقة، انفعالات تهدف، في سياق المسرح، إلى تطهير نفوس الجمهور، غير أن مأساة طنجة هي حقيقة واقعة ومختلفة لا تطهر النفوس وإنما تعكر صفوها وتفرض سوداوية معينة على الأمزجة وتفطر الأفئدة.

التدبير المفوض يقتل من طنجة إلى الفنيدف



إنها واقعة مثل سابقاتها ورها لاحقاتها تزيد في منسوب عدم الثقة لدى المواطن في وقت مطلوب فيه من الدولة كسب رهان المصالحة والثقة خصوصا في سياق اشتداد الأزمة الاجتماعية، هي فاجعة لها عناصرها المادية ومسبباتها السياسية والاقتصادية والإدارية المنظومة بخيط الفساد المتعدد.

نعتت السلطات المحلية بطنجة في بلاغ لها المعمل الذي شهد أطوار الكارثة ب "السري"، والحال أن هذا النعت من جهة هو مجرد محاولة للتنصل من المسؤوليات التي نعتقد أنها ثابتة في حق السلطات المحلية، بحكم التقصير الظاهر والممارسة المختلة لاختصاصات المجالس المحلية والسلطة الإدارية في مجال الشرطة الإدارية للمرافق العامة. ومن جهة أخرى فقد تبين أن المعمل "السري" يتوفر على سجل تجاري وعقد كراء مبرم ما السري" يتوفر على سجل تجاري وعقد كراء مبرم ما مالك المسكن الواقع بتجزئة إناس بطريق الرباط، حرر بتي الماريخ 2017 وسجل لدى مصلحة التصديق على الإمضاءات.

وينص العقد صراحة على استغلال الطابق الأرضي من أجل مزاولة خياطة الملابس الجاهزة مقابل سومة كرائية شهرية محددة في 12 ألف درهم، أما السجل التجاري للشركة، حسب ما صرح به شقيق صاحب المعمل، فيحمل اسم A&M Confection ويشير إلى نوعية النشاط الصناعي المزاول.

هـذا بالإضافة إلى وثيقة الاشتراك الكهربائي المهني التي هقتضاها يتم تزويد الشركات من قبل أمانديس بالتيار المرتفع الضروري لتشغيل اليات النشاط الصناعي، بعد تقديم عقد الكراء والسجل التجارى.

وقد عرف المصنع أيضا معاينة اللجنة المختلطة المكونة من أقسام الجماعة المتعلقة بحفظ الصحة وبالتعمير وبالشؤون الاقتصادية ووكالة المداخيل المعنية وممثل السلطة المحلية. فكيف يستقيم

الحديث عن السرية في ظل كل هذه المعطيات؟ إنها سرية متفق عليها لأنها مدرة للدخل الفاسد وأساس للإثراء غير المشروع باستغلال بشع لوضعية العمال المزرية وعلى حساب أرواحهم الطاهرة، ومن يريد تكذيب فكرتنا فليقدم شرحا واضحا يبين أسباب عدم إبداء اللجنة المختلطة لرأيها وملاحظاتها وفق القوانين ومختلف النصوص الجاري بها العمل لاسيما المتعلقة بشروط الصحة والسلامة!

لا يمكن أن يقنعنا أحد بوجود أمر سرى في مغرب "التبركيكة السخونة" التي تشكل جوهر فلسفة عمل الملحقات الإدارية والأجهزة الأمنية باختلاف أنواعها، فالذئب المنفرد مجرد شروعه في التحضير لعمليته الإرهابية الجبانة يجد نفسه مطوقا بعشرات عناصر أمن مكافحة الإرهاب، وكم أشاد المنتظم الدولي بجهود المغرب الكبرى في مكافحة الإرهاب الداخلي والدولي من خلال استراتيجية الاستباق في مواجهة الذئاب المنفردة وعناصر الخلايا وتفكيكها قبل التنفيذ، وتقديم المعلومات عنها في إطار التعاون الدولي في هذا المجال. فمتى ستأخذ الدولة مقاربة الاستباقية لمنع وفاة عشرات العمال داخل معمل يفترض ألا يكون سريا وأن يكون خاضعا للقوانين المعمول بها؟ استباقية لا تغيض الطرف عن فساد وحوش الرأسمال ووكلائهم بالمدن الصناعية، وتقيم الدنيا ولا تقعدها عن تواطؤ عديي الشرف والمخلين بمبادئ العمل الإداري، كل هـذا في ظـل إدارة يفـترض فيهـا تجسـيد مضامـين الخطـة الوطنيـة لإصلاح الإدارة 2021-2018 المرتكـزة عـلى تحولات مهمة أهمها التحول التخليقي.

وعلى غرار مسؤولية السلطات المحلية التي خول لها القانون سلطة الرقابة، فإن وزارة الشغل والإدماج المهني ينبغي أن تشار مسؤوليتها في الفاجعة، على اعتبار أن قطاع مفتشي الشغل والمصالح الطبية للشغل لم تخضع لأية تقوية أو تطوير وتحديث، وهنا تظهر كذلك الحاجة الملحة لإعادة النظر في قوانين طب الشغل والصحة والسلامة في العمل وإصدار

التدبير المفوض يقتل

من طنجة إلى الفنيدف

نصوصها التطبيقية، وسن قانون أساسي مستقل متعلق مفتشي الشغل والارتقاء بوضعيتهم المهنية وظروفهم المادية.

وارتباطا بنفس النقطة فإن الفرع الجهوى الرباط - الشمال للجمعية المغربية لحماية المال العام قد شدد في بيانه الصادر بتاريخ 09 فبراير الماضي على تقصير مصالح مفتشية الشغل في ممارسة مهامها المتعلقة بإحاطة السلطة الحكومية المكلفة بالشغل علما بكل خرق للمقتضيات التشريعية والتنظيمية (الفقرة 3 من المادة 532 من مدونة الشغل)، زيارة كل مؤسسة تخضع لمراقبة المفتشية بحرية ودون سابق إعلام (المادة

533)، معاينة المخالفات المتعلقة بأحكام مدونة الشغل وتثبيتها في محاضر يوجهها المندوب الإقليمي المكلف بالشغل إلىمديرية الشغل بالمصالح المركزية والمحكمة المختصة.

كها أن شركة أمانديس المفوض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء بالمدينة والتي لها باع حافل في افتراس جيوب الشعوب خصوصا في الدول التي لا تتوفر على نظم قوية لحماية المستهلك مثل

المغرب لها جزء أوفر من المسؤولية في حدوث هذه الفاجعة، فانفجار المجاري وعدم تحمل القنوات لصبيب الأمطار يساءل من وقع دفاتر التحملات، ويستوجب افتحاص العقود ومدى وملاءمة المنجز للالتزامات المبرمة، وكذا نصيب المسؤولية لدى السلطات المخول لها مراقبة هــذا المرفــق، وكــذا الإدارات ذات الاختصاص، إن أرواح العاملات والعمال الذين سقطوا ضحية هذا الجشع المنظم يلزمنا بتقديم الجناة

إن عدم التزام أمانديس

مضمون دفاتر التحملات وتراجعها عن تنفيذ بنود الاتفاق مع لجنة الداخلية الصادر إثر الاحتجاجات الكبيرة التي شهدتها طنجة هو ما أصبح يفرض فك الارتباط بالشركة لأنها باتت تهدد أكثر من أي وقت مضى السلم الاجتماعي مدن الشمال ولاسيما طنجة. من المعلوم أن دواعى لجوء الجماعات الترابية إلى تفويض تدبير المرافق العمومية تتمثل في تحسين



خدماته والاستعانة بخبرات القطاع الخاص وإضفاء نوع من النجاعة في تسيير المرفق العمومي، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن شركات التدبير المفوض وخصوصا الأجنبية منها لا يكون هدفها الأساسي هـو خدمـة مصالح الساكنة ولا يهمها البعـد الاجتماعي والإنساني للمواطنين بل تحركها أهداف ربحية محضة أكثر من أي أمر اخر، فتتماهى مع فساد الواقع في ظل غياب المحاسبة القانونية، حيث يكون ذلك على حساب كرامة المواطن ومصالحه

استهلاك الكهرماء ولم تعد قادرة على تسديد الواجبات الكرائية والأبشع من ذلك العديد من العائلات وجدوا في الصوم ملجاً يحتمون فيه من الآثار النفسية للقهر الاجتماعي.

وهنا لابد من الوقوف على مظهرات أزمـة الفنيـدق بالأرقام، فبعـد إغـلاق معبر سبتة وتوقيف التهريب المعيشي، عاد أكثر من 9000 مواطن دون مورد رزق و3600 عامل وعاملة بعقود قانونية بسبتة المحتلة مهددون بالطرد.

وأفلست حوالي 30 في المائلة من المقاهبي والمطاعم والمخابز، وأغلق 600 محل تجارى (300 بسوق المسيرة الخضراء) وشلت حركية سيارات الأجرة والأنشطة

البنكية، وعلى مستوى آخر ارتفعت حالات الطلاق وفقدان الشغل. أما على مستوى التعليم فقد غادر 900 تلميـذ وتلميـذة المؤسسـات الخصوصيـة نحـو التعليم العمومي مما دفع هذه المؤسسات إلى تقزيم رواتب موظفيها بنسبة 10 في المائة.

إن احتجاجات الفنيدق ليست طيشا أو مغامرة يقودها فصيل سياسي معين ولكنها تعبير حقيقى وبديهي عن معاناة الساكنة التي سئمت من تردى

الأوضاع وخرجت للتنديد الاجتماعيــة بالأوضاع والاقتصادية المؤسفة. تحل بعد أيام الذكرى العاشرة لحراك 20 فبراير النذى أحدث رجة داخل دوائر القرار السياسي وتوج بعد احتجاجات عارمة بدستور جديد أعطى للحقوق والحريات الأساسية بابا بأكمله وجعل منها إلى جانب الاختيار الديمقراطي ثابتا من ثوابت المملكة، ولكن يتضح جليا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد مازال لا يرقى إلى أبسط تطلعات المغاربة، ولعل وفاة أزيد

من 25 عاملة وعامل في ظروف بشعة خير تعبير عن طعن الدستور وتمريغ أنف سيادة القانون. في الذكرى العاشرة لحراك شعبي واسع قدر له أن يخمد لابد لحكماء مربع الحكم أن يبصروا ما تبعث به حركة المجتمع من إشارات واضحة ويفهموا أن خمود البركان لا يعنى عدم إمكانية ثورانه من



وحقوقه الأساسية.

وغير بعيد عن مدينة طنجة شهدت مدينة الفنيدق في الأيام القليلة الماضية خروج مواطناتها ومواطنيها رفضا للأزمة المهولة التي أصابتها بسبب التهميش التاريخي للمنطقة وإغلاق معبر سبتة المحتلة والظروف التي فرضتها الوضعية الصحية.

معظم الساكنة أصبحت عاجزة عن أداء فواتير



جذور امتيازات التدبير المفوض الأجنبي

الحماية القنصلية بالمفرب



حازت الدول الأوربية من الدول الإسلامية في القرون الفابرة على تنازلات تهم سيادتها الوطنية تمثلت في نظام سياسي قضائي غريب دعي بالحماية القنطية والـذي قيام على أسياس منح الممثلين الدبلوماسيين لأوروبيا المعتمدين في بليد منا حماية دولهم لرعاياه فيصيرون وهم يحملون جنسيته غير خاضعين لقوانينه ومعفون من أداء الضرائب ومنا يلزمهم من خدمة وطنية. و هذا نظام غريب لأنه يتنافى مع سيادة الدولة وانبساط سلطانها وقوة قوانينها وأحكامها فوق ترابها على جميع المقيمين بها سواء كانوا محليين أو أجانب.



جذور امتيارات التعبير المفوض الأجنبي الأجنبي الأجنبي المفاية المنطبة بالمغرب

ظهر هذا النظام أول مرة بالدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر ثم انتشر في القرن السابع عشر كنتيجة للمعاهدات التي أبرمتها تركيا مع فرنسا سنة 1607 والأقاليم المتحدة سنة 1612 والنمسا سنة 1615 وانجلترا سنة 1675 ودول أخرى. وقد تعللت الدول الأوربية آنذاك بصرامة الأحكام الإسلامية من رجم للزاني وقطع يد السارق وجلد شارب الخمر مع وجود فوارق طبقية بين مواطني الدولة العثمانية تجعل بعضهم سادة والآخرون عبيدا بالإضافة إلى انعدام نزاهة القضاء التي تحمي الأجانب وخلطائهم من ظلم القضاة والحكام والأعيان. وهذه أموّر نظر ّ إليها الأوربيون على

أنها تعرقل حرية التجارة ونموها وتهدد إقامة الأجانب في البلاد الإسلامية ومصير أموالهم وأمتعتهم.

و قد فعلت الدول الأوربية نفس الشيء مع المغرب فيما طلبته من امتيازات كلما عقدت معه معاهدة سلم وصداقة أو اتفاقية تعاون وتجارة، ولكن سلاطينه كانوا يرفضون هذه الطلبات لما فيها من انتقاص من سيادته، لكن بوفاة المولى إسماعيل ساءت أحوال المغرب، فبدأ مسلسل منح الحماية القنصلية للدول الأجنبية غير مدرك لتبعاتها الوخيمة.

تعتبر المعاهدات التي أبرمت على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله أقدمها حيث أعطى للأجانب الحق في المجيء إلى المغرب والتجول في أصقاعه والاستقرار به دون حاجة إلى الحصول على تأشيرة، ومن فصولها أيضا ما سمح لهم به أن يختاروه من الوطنيين كسماسرة في

ترويج تجارتهم. وضمنت هذه الاتفاقيات لهؤلاء السماسرة وكل من يخدم القناصل التوقير والاحترام والإعفاء من كل المغارم والتكاليف المخزنية، كما تعترف هذه الاتفاقيات ايضا بقضاء قنصلي يفصل فيما ينشأ بين الاجانب من خصام حسب شرائع بلدانهم و قضاء مشترك يحكم فيه القناصل إلى جانب الولاة المغاربة فيما إذا كان الخصام بين مغاربة وأجانب. لقد نمت الحماية القنصلية بالمغرب كبذرة صغيرة ما فتئت تكبر حتى استفحل أمرها وأدت بالمغرب إلى فقدان سيادته وعجزه أمام الأطماع

نشأة الحماية القنصلية و تطورها:

الأجنبية وهو ما سنتناوله بالشرح في المحاور التالية :

كانت أولى المعاهدات التي أبرمها المغرب في هذا المضمار هي المعاهدة المغربية السويدية سنة 1763، و التي نص فصلها الخامس عشر علَّى ان "للسويديين أن يجعلوا من القناصل ما يريدون ويختاروا بأنفسهم كما أن لهم أن يجعلوا من السماسرة ما يحتاجون إليه وكل من انضاف إليهم من أهل الذمة وغيرهم ممن يقضون لهم أغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم إلا الجزية فإنها لا تسقط عن أهل الذمة"، كما نص فصلها السابع عشر على "أن القنصل السويدي هو الذي يفصل في الخصومات التي تنشأ بين رعايا دولته حسب شريعة بلده وإذا حدث الخصام بينهم و بين غيرهم فالحاكم

المغربي والقنصل السويدي يفصلان نازلتهما إلا إذا أدى الخصام إلى الجرح فيرفع الأمر حينئذ إلى السلطان". و كما هو واضح فإن هذه المعاهدة تعطى للسويد حق اختيار سماسرة من الرعايا المغاربة مع إعفائهم وكل من انضاف إليهم من المستخدمين والأعوان من جميع الضرائب والتكاليف باستثناء الجزية عن أهل الذمة كما تسمح هذه المعاهدة بإنشاء محاكم قنصلية تفصل فوق أرض المغرب بين السويديين بقوانين بلدهم وبمشاركة الولاة المغاربة في الحكم إذا كان الخصام بين السويديين وغيرهم.



تهافت الأعيان على الحماية القنصلية.

وقد أبرم المغرب في سنة 1767 المعاهدة المغربية الفرنسية وورد في الشرط الحادي عشر منها "إن من استخدمه قناصل فرنسا من كتاب و ترجمان و سماسير وغيرهم لا يتعرض لهم في وجه من الوجوه ولا يكلفون بشيء من التكاليف في نفوسهم و بيوتهم كيفما كانت هذه التكاليف ولا يمنعون من قضاء حاجة القنصوات والتجار في أي مکان کان ".

وقد عمل الفرنسيون على تأويل هذه المعاهدة حسب هواهم حيث جعلوها تعني إعضاء مستخدميهم من التكاليف المفروضة على الأنفس كالخدمة العسكرية والزكاة مثلا كما اشترطوا تأسيس قضاء مشترك في النزاعات التي تحدث بين الفرنسيين والمغاربة وعدم التقيد بعدد محدد من المستخدمين وحق حماية السماسرة.

وأمضى المغرب أيضا المعاهدة المغربية الدانمركية لسنة 1767 التي فتحت أبوابه أمام التجار الدانمركيين دون قيد أو شرط وأعطت الامتيازات القضائية لهم بأن يتقاضوا أمام قاض دانمركي إذا كان الخصام بين دانمركيين وأمام قضاء مشترك إذا كان الخصام بين دانمركي ومغربي وبأن لقناصلهم حق منح الحماية لخدمهم المغاربة مع ما تفيده من إعفائهم من التكاليف المخزنية. وفي سنة 1773 أبرم المغرب المعاهدة البرتغالية حيث اعترف فيها أنه باستطاعة التجار البرتغاليين المجيء إلى المغرب و الاستقرار في موانئه وانفراد القناصل بالحكم بين رعاياهم وإذا حدث الخصام بينهم وبين مغاربة يتم اللجوء إلى القضاء المشترك. وأمضى المغرب كذلك سنة 1856 المعاهدة المغربية البريطانية والتي حصلت بريطانيا بموجبها على عدة امتيازات من قبيل حق نائب ملكة بريطانيا العظمى في اختيار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم وإعفائهم من المغارم ونصت المعاهدة أيضا على حق البريطانيين في السفر والاستقرار حيث شاؤوا بالمغرب دون تعرض من أحد وإعفائهم من الضرائب واحترام ديارهم وعدم تفتيش سجلاتهم التجارية ورسائلهم. كما اعترفت العاهدة بقضاء قنصلي فيما يخص المنازعات بين البريطانيين والمغاربة بالإضافة إلى وجوب قيام ولاة المغرب باعتقال من يأمر القناصل البريطانيون باعتقاله ونقله إلى الجهة التي يريدون نقله

وأما إسبانيا فقد أبرم المغرب معها معاهدتين، الأولى سنة 1860 والثانية سنة 1861، فبالنسبة للأولى فكانت جراء هزيمة تطوان حيث تخلى على



جَدُورِ اُمتَيَارُاتُ التَّدِينِ الْمَفُوضِ الْأَجْنَبِي الْأَجْنِي الْأَجْنِي الْأَجْنِي الْأَجْنِي الْأَجْنِي المالة القلطانة بالمقرب

پوسف رزین



إثرها عن جزء من أراضيه وألزم بأداء غرامة حربية. ثم تأتي المعاهدة الثانية سنة 1861 التي نصت موادها الأربع والستون على اعتراف المغرب لإسبانيا وقناصلها ورعاياها القاطنين بالمغرب على نفس الامتيازات التي منحت لبريطانيا، بل أضافت إليها حق الرعايا الإسبان في تملك العقار بالمغرب والترخيص لهم بقطع أخشاب الغابات المغربية وتصديرها وحق الأسطول الإسباني بصيد السمك وقطع الإسفنج والمرجان بشواطئه لقاء ضريبة سنوية رمزية.

و لقد أثار إمضاء المعاهدات مع بريطانيا وإسبانيا وحصولهم على امتيازات كبيرة غيرة فرنسا نظرا لان لم تحصل عليها في معاهدة ،1767 فبدأت تدعو إلى عقد معاهدة جديدة، لكن في الجهة المقابلة فإن المغرب بسلطانه ولاته شعبه بدأ يتذمر من عواقب هذه المعاهدات حيث صار الأجانب يقدمون عليه بدون إذن ويستقرون حيث شاؤوا كما مدوا نشاطهم التجاري إلى القرى والأرياف الداخلية بعد أن كان محصورا في الموانئ، مما زاد في عدد المتمردين على السلطة الشرعية وتهربهم من القيام بالخدمات الوطنية الشيء الذي بدأ يعطل الأحكام ويضعف سلطة الولاة ويهدد الأمن ويقلل من مداخيل بيت المال فبدأ السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان يعبر عن مخاوفه للدول الأجنبية ويعلن استنكاره وتحفظاته من الحماية غير القانونية التي يمنحها مبعوثوها وقناصلها لرعاياه، وكلف كاتبه في الشؤون الخارجية ادريس بن محمد بن ادريس العمراوي أن يلفت نظر وزير فرنسا المفوض الى تردي الاوضاع بسبب ذلك، كما كلف الفقيه محمد الشامي أن يفعل نفس الشيء مع وزير بريطانيا المفوض السير جون دريموند هاي، فاستغرب كلاهما الأمر و استنكرا التعسف و تبرآ من كل حماية تعطى مخالفة للأوفاق، وبلـغ السـير جـون دريمونـد هـاي وزارة الخارجيـة بلنـدن

احتجاجات السلطان وكيف أن الحماية القنصلية تطورت تطورا مزعجا وخرجت عن مسارها المعقول بسبب تعسفات القناصل، فقامت هذه الأخيرة بمساع لمدى وزارة الخارجية الفرنسية للبحث عن طريقة مرضية لاجتناب الاستغلال المتعسف لاتفاقيات الحماية.

و هكذا شرع كاتب السلطان سيدي محمد السيد ادريس بن ادريس مع نائب السلطان المقيم بطنجة السيد محمد بركاش بإثارة هذه القضية مع القناصل الأوربيين ومعهم نسخ من الوثائق القديمة المتعلقة بالحماية القنصلية، ولكن لم يستحب للمفاوضة من السفراء إلا السيد بيكلارد بين الطرفين المغوض حيث بدأت المفاوضات بين الطرفين المغربي والفرنسي في منتصف شهر يونيو 1863.

وخلال المفاوضات قسم المفاوض الفرنسي الحماية إلى ثلاث أقسام و هي: حماية تمنح للبلديين المستخدمين بدور السفراء والقناصل كالكتاب والحراس والخدام، وحماية تمنح للسماسرة الوطنيين الذين يتوسطون بين التجار الأوربيين والتجار المغاربة، وحماية تمنح للمتخالطين من سكان الأرياف مع قناصل الدول الأجنبية غير التجارة.

ولم يكن القسم الأول محل جدال بين المتفاوضين وأما القسم الثاني فإن المغرب وقف موقفا متشددا من ادعاء التجار الأجانب أن لهم الحق في منح حماية دولهم للسماسرة والمتخالطين معهم من الأهالي، وإما القسم الثالث وهو حماية سكان الأرياف فإن المفاوض الفرنسي أبدى استعداده للتخلي عنه بشروط. و قد بدل

المفاوضان المغربيان طيلة شهرين كل ما في وسعهما لحمل المفاوض الفرنسي على تقديم تنازلات لصالح المغرب. وهكذا في 19 غشت 1863 تم إمضاء الوفاق كما اقترحته فرنسا وهو في ظاهره يضيق من سعة الحماية القنصلية ولكنه في واقع الأمر يرسم لفرنسا بعبارات واضحة امتيازا جديدا.

لقد اعترف الطرف الفرنسي بأن الحماية مؤقتة تنقطع بانقطاع المحمي عن خدمتهم لكن يمكن أن تبقى لبعض الأشخاص طيلة حياتهم، وأنها لا تشمل من أقارب المحمي إلا زوجته وأولاده وأنها لا تورث ماعدا موسى بن شيمول، ونجح المفاوض المغربي في حصر فئات المستخدمين بدور السفير بالنص على صفاتهم مثل الكتاب والحراس والخدام ونجح المفاوض المفرنسي في إقحام كلمة وشبههم ونجح المفاوض المغربي في النص بإسقاط الحماية عن مخالطي قناصل فرنسا من سكان الأرياف ونجح المفاوض المفرنسي في توقف متابعة هؤلاء المخالطين قضائيا بعد إسقاط الحماية عنهم على إخبار السفير الفرنسي الشيء الذي يجعل هؤلاء المخالطين محميين في الواقع وإن لم يحملوا بطاقة الحماية. وهكذا فإن ما ربحه محميين في الواقع وإن لم يحملوا بطاقة الحماية. وهكذا فإن ما ربحه المغرب من هذا الوفاق خسره من جهة أخرى بدرجة أهم.

اا) آثار الحماية القنصلية على المغرب:

إن ما يثير الانتباه هو أن نظام الحماية رغم تضرر المغرب منه فإن المغاربة قد تسابقوا عليه سواء كانوا يهودا أو مسلمين مما يكشف الهشاشة الإدارية

الطريق

چڏور امتيارات التحبير المفوض الأجنبي الأجنبي المفاية المفاية

پوسف رزین

والاقتصادية والقانونية للدولة المغربية، فالمغربي آنذاك لم يكن يشعر بالانتماء لدولته ووطنه لدنك بمجرد ما سنحت له الفرصة في التحرر من واجباته تجاه وطنه لم يتأخر عن ذلك وهرول نحو الحماية القنصلية. لقد كان يفضل منح جزية للقنصلية الأوربية لقاء حمايتها له على أن يؤدي الضرائب الواجبة عليه لخزينة دولته مما يوضح أن التماسك الداخلي للمجتمع المغربي كان في أدنى مستوياته ولهذا عملت الدول الأوربية على التسرب إلى المغرب من هذه الثغرة عن طريق سياسة منح الحماية القنصلية للرعايا المغاربة. لقد كانت سياسة خطت بإتقان في أندية أوربا السياسية لنشر الفوضى في المغرب وتوهين قواه استعدادا لاحتلاله ولهذا عهد إلى

المفوضين بطنجة والقناصل في سائر المراسى بتنفيذها كما أن هؤلاء الأخيرين خلطوا سياسة دولهم بمصالحهم الشخصية فطفقوا يتاجرون في الحماية القنصلية ويبيعونها جهارا نهارا كما تباء أي سلعة في السوق ونفس الشيء فعله التجار الأوربيون بموجب الحق الذي صارلهم بمنح الحماية القنصلية فعمدوا إلى فتح متاجر وهمية بكل ميناء من موانئ المغرب يبيعون من خلالها بضاعة الحماية التي تدر أرباحا دون تعب أكثر بكثير من أرباح ماكينة تورد أو جلدة

وأمام عجز الولاة المغاربة عن إنصاف المظلومين من مظالم الحماية القنصلية حيث استطال المحميون على الناس وأمعنوا في إهانتهم و سلب أموالهم والاحتيال عليهم دون أن

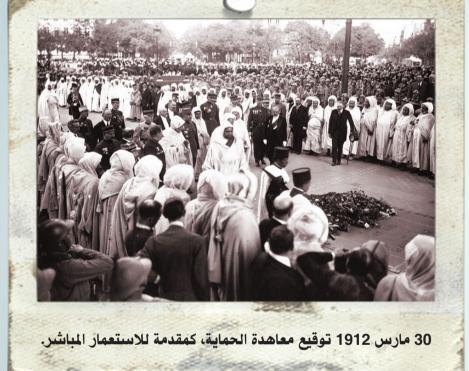
تطالهم يد القضاء المغربي فإنه لم يكن أمام المظلومين من هذه الحماية الأ أن يطلبوها بدورهم. لكن يبقى أهم سبب من أسباب شيوع الحماية القنصلية هو اختلال الإدارة المغربية وفسادها حيث كان المغرب يحكم بواسطة أجهزة حكومية وإدارية عتيقة يسيرها أشخاص شبه أميون ولم بواسطة أجهزة حكومية وإدارية عتيقة يسيرها أشخاص شبه أميون ولم تكن الحكومة تنفق مستندة على ميزانية يتراجح فيها الدخل والخرج أو الموادد والنفقات بل كانت الأمور موكولة للمشيئة الربانية وجل الموظفين لم يكن يتقاضى عن عمله الحكومي أو الإداري راتبا إداريا معلوما مما كان يدفع الكثير منهم إلى الالتجاء إلى ممثلي الدول الأجنبية ليتوسطوا لهم لدى المخزن لصرف رواتبهم المتأخرة بل إن الجيش نفسه إذا عجز عن الثورة طالبا التوسط له لدى حكومته لصرف رواتبهم. لقد صار المغرب في هذا طالبا التوسط له لدى حكومته لصرف رواتبهم. لقد صار المغرب في هذا المواسع مشلول اليد أمام ظاهرة الحماية القنصلية والتي كانت لها أثار

وخيمة على ممتلكات الناس وحقوقهم وهو ما سنوضحه كالتالي: لقد رخصت المادة الخامسة من الاتفاقية التجارية المبرمة سنة 1861 بين المغرب وإسبانيا للرعايا الإسبان أن يشتروا في المغرب بموافقة ولاته عقارات ويتصرفوا فيها تصرفا مطلقا بعد الشراء. وبحكم هذه المادة صار للأجانب

من كل الأجناس الحق في تملك العقار بالمغرب لأن جميع ما يعترف به لدولة من الدول من امتياز يستفيد منه سائرها. لقد كان الواحد منهم لا يكاد يحصل على رسم تملك حتى تمتد عينه ثم يده إلى ما يجاور ملكه الجديد من أملاك الناس ويدخل مع جيرانه بسبب طمعه في معركة من الخصام والاحتكام يخرج منها في الغالب منتصمون عليها من أملاك الأكثر منهزمين، سيما إذا كانت الأرض التي يختصمون عليها من أملاك الدولة أو أملاك الأوقاف أو من الأملاك الجماعية كأملاك القبائل وأملاك الكيش، بل وحتى الأملاك الخاصة الثابتة برسومها لمغاربة أحياء حاضرين لم يكن أصحابها ليسلموا من غبن يقع عليهم وظلم يلحق بهم ساعة

الاختصام بسبب وقوف القناصل وراء رعاياهم و محمييهم وأيضا بسبب ضعف التوثيق فيما يخص الرسوم العقارية وشدة الخلل في تسجيلها. قالم تكن العقارات حين تقاس طولا أو تباع تقاس طولا أو

تباع تقاس طولا أو عرضا وينص على عدد ما في مساحتها من هکتار و آر وسنتیار ولم تكن تثبت في أطرافها معالم محكمة بمعرفة المهندس بل فقط أن متبايعين كانا يحضران شاهدين يشهدان أن الواحد باع للآخر أرضا يحدها من الشرق بلاد فلان ومن الغرب عزيب فلان الخ.. وهذا التحديد والقياس كما نرى تقريبى لايعطى صورة قطعية عن مساحة العقار المشترى ويجعله عرضة للاختلاف بشأنه والتنازع على حدوده، ومن هذا الضعف والخلل التوثيقي الوصفي التسجيلي كان



الأجانب ومحميوهم ينطلقون للتطاول على أملاك الناس العقارية مع عجز المغاربة عن البرهنة على ملكيتهم لأراضيهم لأن الواحد منهم لايملك رسم الملكية وعقد الإراثة، وإذا كانت الملكية ثابتة ثبوتا صحيحا بعقد واضح لم يعدم الأجنبي أو المحمي حيلة للاستيلاء على أرضه إلا برشوة الشهود والقاضي نفسه وأشخاص ذوي ديانة ومروءة يعملون له بينة مستفيضة مبينة على العشرة وطول المخالطة يثبتون بها دعوى الأجنبي أو المحمي وينفون بها دعوى الأجنبي أو المحمي يوالي توسطاته المشوبة بالتهديد بإحضار الأسطول. وبهذا الأسلوب تمكن يوالي توسطاته المشوبة بالتهديد بإحضار الأسطول. وبهذا الأسلوب تمكن الأجانب ومحميوهم من الاستيلاء بالباطل على أراض شاسعة وتحويل ملاكها الأصليين والى زراع لحبوبهم ورعاة لمواشيهم.

ولم يتوقف ضرر الحماية القنصلية على العقار بل تعداه إلى القضاء ذلك أنه كما سبق ذكره فقد حصلت الدول الأوربية على حق إنشاء محاكم قنصلية أو مشتركة واستثني رعاياها أو محميوها من سريان حكم الدولة المغربية عليهم. وبهذا ظهر في الجهاز القضائي اختلال اتسع خرقه مع الزمان، حتى كاد يعطله بالمرة بعد أن ذهب ذلك الاستثناء بهيبة الدولة وجرأ الأجانب



مِدُورِ امتَيَارَاتَ التَّدبِيرِ المَفُوخِي الأَجْتَبِي الْأَجْتَبِي الْأَجْتِيلِ الْمُعْرِبِ الْمُعْتِلِ الْمُعْتِلِ

پوسف رزین

علىها، والمحميين فإذا تشاجر محميان في قارعة الطريق وتعرضت من جراء هذا الخصام أملاك الناس وأنفسهم للأذي فإن السلطة المغربية لا يمكنها التدخل إلا بعد استئذان القنصل وفي هذه الحالة تصير تأتمر بأمر القناصل و تنتهى بنهيهم. وإذا كان الخصام بين أجنبى أو محمى وغير محمى فإن القضية تحكم لصالح الأجنبي أو المحمي خوفا من قنصليته وبذلك ساهمت القنصليات في خلق فوضى قضائية استظل المجرمون بها لارتكاب جميع أنواع الجريمة من غصب متاع الناس وهتك أعراضهم و تهديد

وبذلك تكون الحماية القنصلية قد ذهبت بهيبة الدولة وقللت

من موارد الخزينة و أحدثت انقساما وشرخا عميقا في المجتمع المغربي وشلت قدراته.

ااا) رو فعل المغرب:

وجد المغرب نفسه أمام هذا الوضع المستفحل لمشكل الحماية القنصلية مجبرا على التحرك لدرأ أخطارها. لقد عمل حكومة وشعبا على الحد من مظاهرها. وفي هذا الصدد أعلن عدد من الفقهاء المغاربة موقفهم الحازم من المحميين فأصدروا فتاواهم الذامة لهم والمحرمة للتعامل معهم كالقاضي الحاج العربي بن علي المشرقي الحسيني دفين فاس المتوفي بها سنة 1895 حيث ألف فيهم سنة 1873 قبل اجتماع مدريد بسبعة أعوام رسالة سماها "الرسالة في أهل البصبور الحثالة" أفتى فيها بمقاطعة المحميين قائلا "ومن أعان المحتمى أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته فهو فاسق ملعون"، و قد ألف علماء مغاربة أخرون رسائل عديدة في هذا الصدد تحث المغاربة على مقاطعة المحميين وعدم مصاهرتهم والمتاجرة معهم كالعالم المامون بن عمر الكتاني الذي ألف "هداية الضال المشتغل بالقيل و القال" وعلال بن عبد الله الفاسي الذي ألف "إيقاظ السكارى المحتمين بالنصارى" وكتاب "الويل والثبور لمن احتمى بالبصبور" الخ.. وهي كتب تبين وعي المجتمع وطبقته المثقفة آنذاك بخطورة ظاهرة الحماية القنصلية وضرورة التصدي لها. أما من ناحية الحكومة المغربية فقد بدأت تصطدم بالمشاكل المترتبة عن نظام الحماية القنصلية كاختلال الأمن وضعف السلطة وقلة الموارد وتدخل السفراء والقناصل في الشؤون الداخلية للدولة المغربية لذا بدأت لديها أول المحاولات لإعادة النظر في قضية الحماية، حيث بعث السيد محمد الخطيب نائب السلطان في الشؤون الخارجية المقيم بطنجة رسالة دورية في شهر مارس سنة 1854 إلى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين



بالمغرب يطالبهم فيها بحصر حق الحماية القنصلية في حدوده الحقيقية. كما أشار السلطان مولاي عبد الرحمان إلى مساوئ هذا النظام وعبر للسير جون دريموند های ممثل بریطانیا العظمى عن تخوفاته من عواقبه وتحفظاته من تعسفات القناصل في ممارسته خلال المحادثات التي سبقت إمضاء المعاهدة الودية والاتفاقية التجارية بين المغرب وبريطانيا سنة 1856.

وحاول أيضا السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان معالجة قضية الحماية القضاية وطلب سنة 1870 من السير ج. د هاي أن يساعده في محاولته. ولما تولى محاولته. ولما تولى الحسن الأول سنة 1873 عمل أيضا نفس

الشيء ولذلك قرر أن يتصل مباشرة ومن غير واسطة بالدول الأوربية فأرسل في شهر ماي 1876 أمينه محمد الزبدي الرباطي سفيرا متنقلا إلى فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى وإيطاليا بغية لفت نظرهم إلى قضية الحماية القنصلية بهدف إصلاح نظامها إصلاحا يحول دون استغلالها بهذا الشكل المتعسف فلم يعد إلا بوعود من فرنسا وبريطانيا عن استعدادهما لمطرح قضية الحماية القنصلية على بساط المناقشة الصريحة مع جميع الدول الأجنبية الممثلة بالمغرب.

واعتمادا على ذلك أصدر السلطان المولى الحسن أمره إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش الذي سلم يوم 10 مارس سنة 1877 إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بطنجة منكرة من 19 نقطة سرد فيها اعتراضات المخزن وبين الإصلاحات التي يجب إدخالها داعيا إياهم إلى الاجتماع في مؤتمر خاص بذلك. ومن أهم النقاط التي تضمنتها هذه المذكرة رفض المغرب لاستخدام محميين من طرف القناصل يكونون موظفين عند الحكومة المغربية أو متابعين من طرف العدالة كما أن الحماية لا تورث مع وجوب حصر أسرة المحمي في زوجته وأولاده فقط وضرورة دفع السماسرة العاملين لحساب الأجنبي الضرائب وأن يؤدي الأجانب ومحميوهم من المغاربة المارسين للفلاحة الضرائب على محاصيلهم وقطعانهم ورفض الحكومة المغربية خروج المغاربة المتجنسين عن طاعتها وضرورة امتثالهم لقوانينها الخ..

وقد رد رؤساء البعثات الأجنبية على هذه المذكرة يوم 9 يوليوز 1887 حيث عقدوا عشرة اجتماعات أدارها السيرج. د. هاي دامت إلى 10 غشت، ناقشوا خلالها النقاط التي تضمنتها المذكرة المغربية. وبفضل تعاطف السيرج. د. هاي مع مطالب المغرب أبدى جميع الممثلين استعدادهم لاتخاذ بعض التدابير لترضية المغرب وإن كانت على المستوى الشكلي كتربية الخنازير التي أصبحت محدودة في راسين لكل أسرة أوربية وحماية غابة طنجة من النهب وتسليم قوائم المحميين في كل سنة إلى السلطات المغربية، أما المسائل الجوهرية كحق الحماية والشروط التي يمارس بها فلا.

والبرازيل لحضور المؤتمر الذي تبدأ اشغاله يوم 15 من شهر مايو 1880. والحقيقة أن أغلبية الدول كانت تميل إلى ترضية المغرب بالقدر الضروري

اللازم لاستقراره ونمو التبادل التجاري معه باستثناء فرنسا وإيطاليا

وألمانيا. هذا وقد أجابت معظم الدول عن دعوة الحكومة الإسبانية بالقبول

وعينت الدول سفراءها أو وزرائها المفوضين بمدريد ليمثلوها في المؤتمر

مشاكل أهمها مرض السيد

إلى

ھو

الذي

بركاش وعدم توفره

نفقات السفر

والمقام بعاصمتها

معه والذي قدر

بألف ريال، كما أنه

فهم مما اقترحته

بريطانيا أن ممثلي

الدول بمؤتمر مدريد

يكونون من غير ممثليها

في طنجة والحال أنه

منهم وبالتالي لا يجوز له حضور المؤتمر. وهذا

كان سوء فهم منه لأنه ليس ممثلا لدولة أجنبية

ببلده بل هو نائب السلطان

والواسطة بينه وبين الممثلين

الأجانب ولقبه الرسمى

عند حكومته النائب والذي

يعنى وزير الشؤون الخارجية

أو السفير، لكنه عاد في النهاية

على الكافي لمواجهة

المال

إسبانيا

والوفد

سيسافر

جِدُورِ امتيارَات التَّدييرِ المَفُوضِ الأَجْليِي الأَجْليِي الأَجْليِي المُفْرِبِ المَفْرِبِ المَثْرِبِ الْمُفْرِبِ المَفْرِبِ الْمُفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِبِ المَنْ الْمُفْرِبِ المَفْرِبِ الْمِنْ الْمُفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِقِ الْمُفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِبِ المَفْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ الْمُفْرِقِ المَقْرِقِ الْمُفْرِقِ الْمُفْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ المَقْرِقِ الْ

و استمرت المفاوضات بقية سنة 1877 وطيلة سنة 1878 بين المثلين الأجانب تارة وبينهم وبين ممثل الحكومة المغربية تارة أخرى. وقد كانت فرنسا الحماية القنصلية وعدم وإيطاليا متفقة في الدفاع عن تقديم أي تنازل، أما إسبانيا فصارت أميل

إلى إدخال إصلاحات جذرية على نظام حمايتها القنصلية خوفا من حدوث انهيار داخلي في المغرب فجأة تعجز عن التعامل معه. وفي نهاية شهر ماي كلف الممثلون الأجانب لجنة بإعداد ملخص لجميع المحادثات التي استمرت أكثر من سنتين والتي كان من الواضح أنها بعيدة كل البعد عن الوصول إلى نهايتها. وأمام هذا الوضع اقتنع السير ج. د. های أن إجراء فوق مداولات التراب المغربي لن تؤدي إلى حلول حقيقية وأنه من الأجدى انعقاد مؤتمر خارج المغرب يتداول فيه عن الدول

جلساته علنية وتنشر مداولاته في الصحافة

الاقتراب من موقف بريطانيا المساند للمغرب، فأخبر السيد بركاش بذلك والذي بدوره أخبر السلطان مولاي الحسن فوافق على الفور، ومنه نشأت

فكرة عقد مؤتمر مدريد الدولي.

الأوربية مندوبون غير ممثليها المعتمدين بطنجة وتكون الدولية مما سيرغم الدول المناوئة كإيطاليا وفرنسا على

وعزز بعض هؤلاء المثلين بخبراء في الشؤون المغربية ومعهم ملفات كاملة تتعلق بكل ما راج في موضوع الحماية القنصلية. في المقابل فيان الوفد المغربي عانى من عدة مؤتمر مدريد 1880، مؤامرة ترسيخ الحماية القنصلية.

> وليس القنصل واقترح نفسه على السلطان أن

يرسله شعورا منه بالمسؤولية لما رأى الوقت يمر دون أن يعين الوفد وخشي أن يجتمع المؤتمر دون حضور ممثل المغرب وهكذا فقد سأفر الوفد المغربي إلى مدريد مكونا من السيد بركاش والحاج عبد الكريم بريشة ولده الحاج محمد وصهره السيد المكي البطاوي والمهندس السيد الزبير سكيرج.

عقد المؤتمر اجتماعا تمهيديا بقصر رئاسة الحكومة بمدريد يوم السبت 16 ماي كما كان مقررا بحضور ممثلي جميع الدول التي قبلت حضوره ثم اتفق الحاضرون على أن يؤجل الاجْتماع إلَى يوم الأربعَّاء 19 ماي كما سويت خلال هذه الجلسة بعض القضايا الشكلية كاعتبار الفرنسية لغة للمؤتمر. ومنذ هذا التاريخ عقد المؤتمر ستة عشر جلسة كانت آخرها يوم 3 يوليوز. وافترض في البداية أن على المؤتمرين بمدريد أن يصادقوا بدون مناقشة على جميع النقط التي صودق عليها خلال الاجتماعات التي وقعت في طنجة بين ممثل الحكومة المغربية وبين المثلين الأجانب، أي أن السيد محمد بركاش لم يكن عليه إلا أن يقدم مطالب سنة 1879 مع التعديلات التي أدخلت عليها وتتلخص هذه المطالب المعدلة في أن الشروط التي تقوم الحماية القنصلية على أساسها هي المستخلصة من المعاهدة المبرمة بين المغرب و بين انجلترا سنة 1856 والاتفاقية المعقودة بينه و بين إسبانيا سنة 1861 والتسوية التي توصل إليها مع فرنسا سنة 1863 وأن تراجمة الممثلين الأجانب وخدامهم من العرب لا يلزمهم أداء أي ضريبة وأن الوكلاء القنصليين بالموانئ لكل واحد منهم الحق في استخدام ترجمان وحارس وخادمين لا يؤدون هم أي ضريبة وأن أحد رعايا السلطان إذا عينته دولة أجنبية وكيلا قنصليا لها تشمله وأسرته حمايتها ولكنه لا يستطيع

IV) مؤتمر مدريد الدولى:

تم توجيه رسائل من طرف المركيز سلزبوري وزير خارجية بريطانيا يوم 7 اكتوبر سنة 1879 إلى سفراء بريطانيا العظمى المعتمدين لدى الدول التي يهمها أمر الحماية القنصلية والدبلوماسية بالمغرب، وقد أخبرهم بفشل مذكرات طنجة التي عقدتها الحكومة المغربية مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية حول موضوع الحماية القنصلية. وذكر المركيز سلزبوري أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تقترح عرض المسألة في اجتماع يعقده المملثون في مدريد نظرا لقربها النسبي من المغرب و استعداد حكومة إسبانيا إظهار وجهة نظر معتدلة بخصوصها تبشر بالوصول الى

وقد قابلت إسبانيا الاقتراح بالارتياح وشكرت بريطانيا عليه وأوفدت السيد رينالدي إلى فاس ليطمئن السلطان على حسن نياتها قبل انعقاد المؤتمر، كما أوفدت بريطانيا السيرج. د. هاي إلى السلطان في أبريل 1880 ليؤكد له حسن نيته ووقوفه إلى جانبه. وهكذا بدا أن دول المغرب وإسبانيا وبريطانيا العظمى تعمل في انسجام كبير ووفاق تام، بينما كانت بقية الدول تقف في الاتجاه المعاكس للمصالح المغربية وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا.

وعليه وجهت الحكومة الإسبانية يوم 10 أبريل الدعوة إلى كل من المغرب والبرتغال وفرنسا وانكلترا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية

جَوْوِر امتَيَارَاتَ التَّعبِيرِ المَفُوضِ الأَجنبِي الأَجنبي

• يوسف رزين

حماية مغربي آخر وأن مستخدمي الممثلين الأجانب لا يمكن اختيارهم من بين موظفي الحكومة المغربية ولا من بين الناس المتابعين قضائيا وأن قائمة المحميين ترسل كل سنة إلى وزير خارجية السلطان وإلى الولاة المحليين وأن الحماية تشمل أسرة المحمي ولكنها ليست وراثية وأن مستخدمي الكتاب والتراجمة الوطنيين لا يتمتعون بالحماية وكذلك مستخدمي المستوطنين الأجانب لكن هؤلاء لا يمكن حبسهم دون إخبار القنصل الذي ينتمي إليه

مستخدمهم وكذلك الحال بالنسبة للسماسرة وأن السماسرة يؤدون الضرائب سواء كانت الضرائب على الأنفس أو على الأموال ولا يمكن اعتقالهم إلا بعد إعلام القنصل إلا إذا كانوا ساعة الاعتقال متلبسين بالجريمة وأن الرعايا الأجانب والمحميين العاملين في الفلاحة يؤدون الضرائب الفلاحية وأن المغاربة المتجنسين بجنسية دولة أجنبية يخضعون لحكم السلطان عند رجوعهم إلى المغرب.

لقد كان هناك اتجاهان داخل المؤتمر، اتجاه يمثله السيد محمد بركاش الذي كان يسعى إلى إخراج السماسرة من حظيرة المحميين بحيث يؤدون ويخضعون الضرائب لسلطة المخزن، كما سعى في أن تكون حرية التجار في اختيار سماسرتهم محدودة فلا يختارونهم من بين موظفي الحكومة ولا من بين سكان البادية والمدن الداخلية. وكان يؤازر ممثل المغرب في مطلبه هذا مؤازرة كلية أو جزئية ممثلا بريطانيا وإسبانيا. أما الاتجاه الثانى فمثله الفيس أميرال جوريس ممثل فرنسا الذي كان

يتصرف طبق التعليمات الدقيقة التي تلقاها من وزارة الخارجية بباريس وخلاصتها عدم التنازل عن الامتيازات التي اكتسبتها فرنسا من معاهدات أمضيت بينها وبين المغرب مباشرة أو عن تلك التي اكتسبتها مما عقده المغرب مع غيرها من الدول. وأشار ممثل فرنسا أن التنازل الوحيد الذي يمكن أن يقبله هو أداء السماسرة للضرائب الفلاحية مقابل الاعتراف الصريح بحق الأجانب في تملك الأراضي، وكان يؤازره في ذلك ممثلا إيطاليا وألمانيا.

و في النهاية كان واضحا رجحان الكفة الفرنسية، فقد كان يؤازر فرنسا في وجهة نظرها الخاصة بحماية السماسرة وحرية التجار الأجانب في وجهة نظرها الخاصة بحماية السماسرة وحرية التجار الأجانب في اختيارهم ومسألة المتجنسين عدد من الدول بمنتهى الحماسة أما المغرب فبدت كفته مرجوحة من البداية لأن وفده كان عاجزا عن فهم ما يدور في المؤتمر بسبب جهل رئيسه وأعضائه للغات المشاركين فيه، فكانت تدخلاته قصيرة ردوده مقتضبة وطلباته لا تعدوا أن تكون مجرد توسلات إلى الدول الشاركة.

وهكذا انفض المؤتمريوم 3 يوليوز 1880 بعدما وقع مفوض المغرب ومفوضو الدول التي شاركت فيه على اتفاقية دونت قانون الحماية والتجنيس في فصولها الثمانية عشر ولم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه ويتمناه، فانجلت المداولات عن اتفاقية جمعت شتات ما تفرق فيما سبقها من معاهدات واتفاقيات تخص الحماية القنصلية واستوفت ما كان من شروطها وموادها غامضها متشابها، وكل ما اعترفت به للمغرب هو حق

حكومته في استخلاص الضرائب الفلاحية ورسوم الأبواب من التجار والسماسرة والمحميين ولكن مقابل ثمن باهظ وهو اعتراف المغرب بحق الأجانب في شراء العقار بالمغرب.



مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي انعقد من 16 يناير حتى 7 أبريل 1906، بتحول الحماية إلى تدخل استعماري مباشر في المغرب.



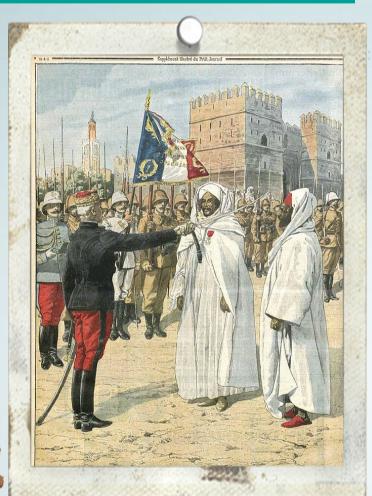
نص فصلها الأول على أن الأسس التي يقوم عليها نظام الحماية هي المبرمة مع الإنجليز سنة 185 والإسبان سنة 1861 والإسبان سنة 1861 فرنسا سنة 1863 و قبلت فرنسا لدول الأخرى إلا التعديلات التي أدخلها عليها هذا الوفق. ونص الفصل الثاني على حرية المثلين الدبلوماسيين المثلين الدبلوماسيين المسلمين وغيرهم تراجمة

وخداما تشملهم حماية الدولة التي يستخدمها ممثلها فلا يؤدون أية ضريبة كيفما كان نوعها إلا ما هو مقرر في الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر. وتجدر الإشارة إلى أن عدد التراجمة والمستخدمين العاملين عند رؤساء البعثات الدبلوماسية لم يحدد برقم فيمكنهم أن يستخدموا منهم ما فيه كفايتهم وما هو فوق حاجتهم أما القناصل ونواب القناصل و الوكلاء القنصليون المستقرون بالموانئ فلا يختارون إلا ترجمانا واحدا وحارسا واحدا وخادمين اثنين وكاتبا عربيا عند الحاجة ويعتبر هؤلاء المستخدمون أيضا محميين لا يؤدون أية ضريبة إلا ما نص عليه في الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر (الفصل الثالث).

وإذا عينت دولة أجنبية أحد رعايا السلطان وكيلا قنصليا فإن حمايتها تشمله هو وأهله الساكنين معه بداره ولكنه لا يستطيع أن يمنح حماية الدولة التي ينوب عنها إلا لحارس مغربي واحد ويتمتع نائب القنصل بما يتمتع به الوكيل القنصلي من الحقوق خلال ممارسته لعمله (الفصل الرابع). وتعترف الدولة المغربية بحق السفراء والوزراء المفوضين ونواب الدول في استخدام من يشاؤون من المغاربة لأنفسهم أو لدولهم ولكن من

جِدُورِ امتيارات التدبير المفوض الأجنبي الأجنبي المفاية المنطبة بالمغرب

پوسف رزین



كان القياد والأعيان مدخل الخيانة، بتسهيل الحماية والتغلغل الاستعماري.

غير أن يكونوا من شيوخ القبائل وسائر موظفي الحكومة كالجنود إلا المخازنية اللازمين لحراستهم كما لا يمكنهم إعطاء الحماية لمغاربة مدعى عليهم في المحاكم أو متهمين بجريمة قتل قبل أن يحكم عليهم (الفصل الخامس). ويحترم منزل المحمي وأهله الساكنون معه كالزوجة والأبناء والأقارب القاصرين ولا تورث الحماية باستثناء أسرة ابن شيمول، نعم إذا أنعم السلطان باستثناء آخر فلجميع الدول الممثلة في المؤتمر الحق في طلب مثل ذلك (الفصل السادس).

ويخبر ممثلو الدول كتابيا وزير الخارجية بكل موظف يستخدمونه و يبعثون الهيه سنويا بقوائم محمييهم (الفصل السابع) كما يبعث القناصل والوكلاء القنصليون المقيمون في الموانئ قوائم محمييهم بها إلى ولاتها المغاربة كل سنة (الفصل الثامن). ولا يعتبر محميا من يخدم مع مستخدمي السفارات ولا من يخدم مع الأجانب والمحميين، ولكن الولاة المغاربة لا يمكنهم اعتقال واحد منهم دون إخبار قنصل مستخدميه إلا في حالة تلبسه بجريمة القتل أو الجرح أو التعدي عليه فيعتقل و يعلم رئيس البعثة الدبلوماسية أو قنصله بعد ذلك (الفصل التاسع). وتطبق أحكام تسوية الدبلوماسية إلى المناسماسرة إلا التعديلات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها

في فصول تالية (الفصل العاشر) وتعترف الدولة المغربية بحق التملك وتتم إجراءات شراء الأملاك والحكم فيها طبق القانون المغربي (الفصل الحادي عشر).

و يؤدي الأجانب و المحميون والسماسرة الضرائب كل سنة على يد قناصلهم كما يؤدون حقوق الأبواب لكن طريقة الأداء وتاريخه وتقدير المبالغ المؤداة يوضع لها نظام (ترتيب) يتم تحضيره من طرف وزير الخارجية ونواب الدول ولا يزاد في المبالغ المقدرة إلا بموافقتهم (الفصل الثاني والثالث عشر) ولا يتوسط مستخدمو القنصليات لفائدة غير المحميين إلا إذا استظهروا برسائل السفراء والقناصل (الفصل الرابع عشر). وإذا حصل مغاربة على شهادات تجنيس في الخارج ورجعوا إلى المغرب فبعد إقامتهم به مدة تساوي المدة التي أقاموها في الخارج للحصول على تلك الشهادات يخيرون بين قبول أحكامه أو الخروج منه، أما المتجنسون وقت إمضاء هذه الاتفاقية فيحتفظون بالجنسيات التي أعطيت لهم (الفصل الخامس عش).

ولا تمنح في المستقبل حماية ضدا على هذه الشروط لكن يقع الاعتراف بجميع ما أعطي من الحمايات حتى الآن تعسفا ويمكن للدول أن تمنح حماية استثنائية لبعض المغاربة الذين أدوا لدولة أجنبية خدمة عظيمة على أن لا يتجاوز عدد المحميين استثنائيا لكل دولة اثني عشر إلا إذا أنعم السلطان عليها بعدد أكثر (الفصل السادس عشر). وتعترف الحكومة المغربية بصفة الدولة الفضلى لجميع الدول المثلة في المؤتمر لتنعم مجتمعة بكل امتياز يمنح في المستقبل لإحداها منفردة (الفصل السابع عشر). أما الفصل الثامن عشر فيتعلق بتبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الذي يقع بطنجة في أمد قريب.

وهكذا نرى أن هذه الفصول لم تحقق شيئا مما كان الغرب يأمله و يتمناه وإنما وضعت حول عنقه بإحكام طوقا مازال يضيق ويخنقه حتى أفقده توازنه وشل حركته بعد 32 سنة. كما أنها وضعت حدا للعشوائية والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين وأحل محلهما النظام بعد حتى كان الشاعر لم يقل فيها إلا بيته الشهير:

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت حواشيه حتى صار ظلما منظما.

خاتمة:

كان العصر في القرن 19 عصر المد الاستعماري للعالم الغربي المسلح بالعلم والحداثة والتقنية على العالم الاسيوي الإفريقي المتخلف والغارق في التقليد والإقطاع لذلك كان طبيعيا ومقدرا أن يخضع للهيمنة الغربية سواء بشكل مباشر عن طريق القوة العسكرية أو بالتدريج عن طريق الحماية القنصلية، وهو القدر الدي تسلط على المغرب ولم يكن له بد من التقهقر أمامه والخضوع له سيما وأنه بلد تقليدي عتيق لا يمكنه أن يصمد أمام الآلة الغربية الحديثة.

إن مشكل الحماية القنصلية الذي تعرض له المغرب يكشف بجلاء ضعف المغرب المركب والمتعدد على جميع الأصعدة سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو فكرية أو دبلوماسية، بعبارة أخرى كان المغرب خلوا من المؤسسات التي يمكن أن تقوي بنيانه الداخلي وتمكنه من الصمود إمام الأطماع الأجنبية وهو ما يحتم عليه الاهتمام بالمؤسسات على شتى أنواعها لأن في ذلك صونا لسيادته على المستوى البعيد.

رجع:

ابن منصور،عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد سنة 1880، الطبعة الثانية، 1985، المطبعة اللكية، الرباط.







حركة من فيراير بين التحول القائد التحول القائد ال

من إنجاز : منعم وحتى

مرّ حوالي عقد من الزمن على انطلاق حركة عشرين فبراير الاحتجاجية بالغرب، ماذا تبقى من هذه الحركة؟ وهل أشكال الاحتجاجات التي عرفها المجتمع المغربي منذ نشأتها إلى اليوم نسخ متجددة منها؟ وبأي حلة ستقود الحركة الفبرايرية؟ ثمة قاعدة سوسيولوجية تنطلق من أن التغيير، في المجتمعات المعاصرة، باعتباره ظاهرة اجتماعية، لا يمكن فهم معانيه وكشف دلالاته وتحليله بدقة وتفسيره بالعامل الوحيد، بل تسبهم فيه عديد العوامل المركبة والمتداخلة أبعادها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

بعيدا عن نظرية المؤامرة، انطلقت حركة 20 فبرايار في شروط سياقية خاصة عاشيتها دول ومجتمعات منطقة شيمال إفريقيا (تونيس وليبيا والجزائير) والشيرق الأوسيط (ستوريا ومصر واليمن وغيرها)، إذ نتيجة تراكم الضغوط السيلطوية للأنظمة السياسية والأزمة المالية التي جعلت الأغلبية من داخل تلك المجتمعات تعيـش حيـاة صعبــة تنتقـص مــن كرامتهــا، أفــرزت وعيــا حــادا، ودفعــت بالفاعلــين الاجتماعيـين والمدنيـين والسياسـيين، إلى التموقـع في الصـراع مـن جديـد والتعبـير عنه في حبركات احتجاجية متفاوتة في أشكال التعبير والتمظهر وطرق تصريفه وأساليب تنظيمه، من قطر إلى آخر؛ متفاوتة في الشكل واللون والحجم والثقل.





وشيائتك احتفاظه



<u>၂၂၂၂ကို 20 ထိရာ</u> പ്രാച്ചില്ല് പ്രവാധി



عبد الرحيم ازبيدة



فعرائي السّاسي ၂၂၂၂ကို 20 ဏွက်ဏွက်ကြားမြ

• رشيد المشهور

دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجات فالمفرب

• محمد سمونی

في 20 فبرايـر 2021 يكـون قـد مـر علـى بـروز حركـة 20 فبرايـر عشـر سـنوات. شـباب مغربـي مـن مختلـف المشارب والمناطـق خرجـوا لينتفضـوا ضـد "الـح≿رة" والتسـلط. بروفايـلات الشباب الذيـن ملؤوا السـاحات العامة والشوارع تختلف من حيث المرجعية إلى حد التناقض الهوياتي، "الأخ" رفقة "الكامراد" داخل مقرات أحزاب يسارية ونقابات يناقشون ويُعاجِجُون فيما بينهم للإعداد لمسيرة أو وقفة يـوم الأحد مقرات أحزاب يسيرورة الاعتجاج ضد "الفساد والاستبداد". هذه هي الصورة التي كانت عليها السيرورة الذي كانت عليها السيرورة التي كانت عليها السيرورة التي كانت عليها السيرورة التي المساد المستبداد". النضاليـة لحركـة 20 فبرايـّر طيلـة 7 أشـهر مـن الاحتجـاج، توجـتُ في أقـل مـن ثلاثـة أسـابيع مـن الحشـد وتعبئة مختلف شرائح المجتمع المغربي بخروج الملك محمد السادس، بدون أي مناسبة، على غير عادة القصر، للإعلان عن حل الحكومة والدعوة لانتخابات تشريعية جديدة بعد مراجعة الدستور المغربي للمرة الأولى خـلال حكمه الـذي بـدأ سـنة 1999 وللمرة السادسـة منـذ اسـتقلال المغـرب سـنة 1956. في هـذه الورقـة سـأقدم أهـم خلاصـات أطروحـة الدكتـوراه التـي نوقشـت يـوم 10 أكتوبـر 2020 بكليـة العلـوم القانونيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة الـدار البيضـاء بعنـوان: "الفعـل الاحتجاجـي بالمغـرب: مسـاهمة سوسيو- سياسية لدراسة منطق الفعـل الاحتجاجـي لـدى نشـطاء حركـة 20 فبرايّـر".



دكتور فى علم الاحتماع السياسى

إشكالية البحيث الأساسية تتحيد فء مُحاولـة فهـم منطِق الفمـل الاحتحاحـهـ عند نشطاء حركة 20 فيراس، والقناعات وأبضا المطالب التاب قح تدفع بنشطاء حركة 20 فيرابر للمودة إله الاحتجاج.

الجواب عن سوال عام إشكالي، لا مكن أن يتأتى إلا بالرجوع إلى أسئلة فرعية أخرى، تنهل "مشروعية"

> طرحها من الرجوع إلى النظرية العامة للحركات وأيضا الاجتماعية البراديغهات المفسرة للفعل الاجتماعي. فهل حركة 20 فتراير، حركــة اجتماعيــة أو حركــة سياسية؟ هل الدافع الأساسي لانخراط النشطاء المحتجين فيها، يرتكز على تبنيها للمطالب السباسية أو الاجتماعية أوغيرها من المطالب الاقتصادية أوالحقوقية أو الدينية؟ وأيضا يطرح سـؤال هـل يمكـن تصنيـف حركــة 20 فبرايــر ضمــن "الحركات الاجتماعـة الجديدة" ؟، وما إن كانت استطاعت أن توحد جميع المتناقضات التي يعرفها المجتمع المغربي داخل فعلها الاحتجاجي؟

هل استطاعت الحركة أن

تنظّم سيرورتها النضالية عبر إحداث هياكل وظيفية داخل تنسيقياتها المحلية؟ ولماذا لم تختر هذا النوع من التنظيم على المستوى الوطني؟ ماهي سيرورة اتخاذ القرار داخل الحركة؟ وهل أثرت الاختلافات السياسية والإيديولوجية على سيرورة عملها الاحتجاجي؟ وما هو

محرك الاحتجاج في منطق نشطاء الحركة؟ وهل مكن أن تظهر حركة احتجاجية جديدة للاحتجاج في الشارع المغربي؟ وما هو محرك أي حركة احتجاجية جديدة؟ هـل سيكون العامـل السـياسي أم الاجتماعـي، أو كلاهـما، هـو محـرك أي حركـة احتجاجيـة سـتظهر مسـتقبلا؟

للإجابة على هذه الإشكاليات المطروحة، انطلقت الدراسـة مـن الفرضبات التالبـة:

■ يخضع منطق الفعل الاحتجاجي في المغرب بالأساس، إلى عنصر التعبئة الجماعية على المطالب الاجتماعية أساسا، بحبث كلما كانت الشعارات المعبّئة تنطلق من

انخراط مجموعة من نشطاء الحركة في عملية الفعل الجماعي وتراجع الحركة.

■ أثرت الاختلافات السياسية والإيديولوجية داخل حركة 20 فبراير بشكل كبير، على الفعل الاحتجاجي للحركة، وأدت زيادة على استجابة السلطة السياسية لبعض مطالبها، إلى تراجع الاحتجاجات وعملية التعبئة.

تروم هذه المحاولة إلى فهم وتفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، خصوصا في الحالة المغربية مجسدة في حركة 20 فبراير، ومحاولة فهم منطق اشتغالها سواء على مستوى طرق تعبئة أفرادها أو من

خلال تحليل خطابها السياسي، سيما وأن هـذه الحركـة أقامـت معارضة قوية للنظام السياسي وذلك بحثه على الاستجابة إلى بعض مطالب الإصلاح التي رفعت في العشرين من فبراير 2011، عبر إعادة صياغـة دسـتور جديـد للبلاد والإعلان عن انتخابات سابقة لأوانها. فعلى الرغم من إقدام السلطة السياسية في المغرب بالعديد من الاحراءات الاصلاحـة سواء في المجال الاجتماعي أو السياسي، إلا أنّ الديناميات الاحتجاجية الشبابية مازالت تبرز من خلال الاحتجاجات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية في العديد من المناطق بالمملكة مما



المطلب الاجتماعي كلما كانت عملية التعبئة داخل

■ تدخُّل التنظيمات السياسية الداعمة لحركة 20 فبراير

في عمليـة اتخـاذ القـرار داخـل الحركـة، أدت إلى تراجـع

الحركة الاحتجاجية ناجحة.

يتيح تساؤلات عن مدى قدرة حركة شبابية مطلبية عـن الاسـتمرار؟

في كثير من الأحيان طبيعة الموضوع البحثي هي التي تحدد نوعية المنهج. وانطلاقا من ذلك ومن كون

دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجات في المفرب



مجموعة من الباحثين في الأعمال المنجزة - رغم نذرتها - حول "حركة 20 فبراير" اختلفوا في تصنيفها، فإن دراسة موضوع الفعل الجماعي الاحتجاجي بالمغرب من خلال دراسة حالة الحركة المذكورة، اتجه إلى الاعتماد على مقاربات ميدانية كيفية وكمية، وذلك بالارتكاز على تقنيات: الملاحظة بالمشاركة، التحليل الوثائقي وتقنية الاستمارة التي وزعت على 120 من النشطاء الذين شاركوا في حركة 20 فبراير وأساسا قاموا بالمشاركة في الاجتماعات التقريرية التي تحدّدُ فيها الحركة مختلف الخطوات الاحتجاجية ومواقفها السياسية.

تهـت معالجـة استمارة المقابـلات، بعـد جمـع أجوبـة النشـطاء الذيـن وافقـوا عـلى إجـراء المقابلـة معهـم، عـبر تطبيـق SPSS Statistics النسـخة رقـم 25، مـا سـاعدنا عـلى تحليـل مختلـف مـؤشرات هـذه الدراسـة وربـط المـؤشرات ببعضهـا لتحديـد التقاطعـات الممكنـة وللوصـول إلى نتائـج رقميـة تسـاعدنا عـلى فهـم توجهـات الفعـل الاحتجاجـي وكذلـك تأثـر هـذا الفعـل بجموعـة مـن المـؤشرات الأخـرى.

ولمقاربة هذا الموضوع من مختلف جوانبه، حاولنا دراسة تحفصلات السياسي والاجتماعي في الفعل الاحتجاجي لحركة 20 فبراير للوقوف على المكونات المسكلة للحركة وأيضا الهيئات السياسية والاجتماعية الداعمة لها. ورصد العلاقة بين الفعل الاحتجاجي والانتماء السياسي، وذلك من خلال، وقف الانخراط السياسي بعد زمن الاحتجاج وأيضا الانتماء السياسي بعد خفوت الاحتجاج. وفي الأخير، تم القيام جحاولة تحديد طبيعة الحركة، هل هي حركة اجتماعية أو سياسية؟

وفي فصل آخر قمنا محاولة رصد وفهم الاستراتيجيات والسلوكات النضالية داخل حركة 20 فبراير عبر مساءلة سيرورة نضال الحركة من خلال التنظيم والهيكلة خصوصا على مستوى تنسيقيات الحركة المحلية، وكذلك اختيار الحركة عدم هيكلة نفسها على المستوى الوطني ورفض خلق أي مجلس أو هيكل وطني للحركة، رغم

محاولة بعض التيارات خلق هذا النوع من التنظيم من خلال مجلس "دعم" الحركة. وأيضا عبر فهم سيرورة اتخاذ القرار داخل الحركة وما إن كان يخضع لقرارات الهيئات السياسية الداعمة؟ وفي الأخير، حاولنا فهم تأثير الصراعات السياسية والإيديولوجية على سيرورة الحركة النضالية.

أيضا في فصول هـذا البحث حاولت دراسة منطق الفعـل الاحتجاجي بعـد حركة 20 فبراير، وذلك من خلال التطرق إلى الدينامية الاحتجاجية التي ظهرت بعـد زمـن الاحتجاج، مـع حركة 20 فبرايـر إلى حـدود انطـلاق مجموعـة مـن الحـركات الاحتجاجية مثل "حـراك الريف" واحتجاجات "جرادة" التي لا تدخل في نطاق البحث بشـكل أساسي، سـواء مـن خلال الديناميـات التي اتخـذت مـن الثقافـة والفـن وسـائل للحتجـاج في الفضـاء العـام أو عـبر الاحتجـاج الافـتراضي.

أيضا مقاربة موضوع الهوية والاحتجاج، وذلك عبر استحضار براديغم "الهوية الجماعية" لمحاولة تحديد القيم التي يرى النشطاء أنها تعبر عن هويتهم الجماعية. كما تم التطرق في هذا الفصل إلى مسألة الثقة في المؤسسات السياسية والوسيطة للمجتمع المغربي، وكيف عكن لعدم الثقة بشكل عام أن يكون حافزا لحركة احتجاجية في الفضاء العام.

وفي آخر هذا الفصل قمت محاولة لتحديد مستقبل الاحتجاجات في المغرب، من خلال إمكانية بروز حركة احتجاجية جديدة في المغرب، وهل ستكون مطالب هذه الحركة الاحتجاجية سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو دينية..؟

تُظهر ملاحظة تطور الاحتجاجات في المغرب وأيضا في باقي العالم بشكل عام، أن المحدد الأساسي الذي أصبح محركا لأي احتجاجات "جماعية"، هو المُحدد الاجتماعي والاقتصادي، فبعد حركة 20 فبراير التي كانت تعتمد في عملية التعبئة بشكل أساسي على المطلب السياسي، برزت مجموعة من الحركات الاحتجاجية "المحلية" في كل من

دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجى فى المفرب



الكريـم الخطـاي. كـما بـدا الاعتـماد عـلى هـذه "الهويـة الجماعيـة" مـن خـلال حـراك جـرادة عـبر الاعتـماد عـلى "الهويـة الوطنيـة" المغربيـة، داخـل عمليـة التعبئـة والاحتجـاج عبر اسـتعمال المكثـف للرايـة المغربيـة داخـل الاحتجاجـي.

بالعودة إلى تصاعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب من سنة 2011 إلى سنة 2017، حسب الاحصائيات التي حصلنا عليها بشكل عام وليس بتفاصيل نوع الاحتجاجات وموضوعها.. إلخ، يظهر أن وثيرة الاحتجاجات التي عرفها المغرب تتصاعد في السنوات القليلة الأخيرة، حيث انتقلت من معدل 27,91 احتجاج في اليوم سنة 2014 إلى 47,97 احتجاج يومى في سنة 2017، والتي تحمل في غالبيتها مطالب اجتماعية مفتوحة محضة (والتي بدأت تظهر كثيرا في الهوامش وفي المجال القروي) أو مطالب مغلقة مثل: احتجاجات المعطلين التي تطالب بالإدماج في الوظيفة العمومية أو احتجاجات الأساتذة المتعاقدين .. وغيرهم من الحركات الاحتجاجية التي تشكلت من أجل مطالب مغلقة أو محددة.

الريف (الحسيمة والناظور وغيرهما من مناطق الريف) أو جرادة التي تحمل المطلب الاجتماعي بشكل أساسي. لكن طريقة تعامل الدولة مع هذه الاحتجاجات، من خلال الاعتقالات والتدخلات الأمنية، حوّل الحراك الاجتماعي المحلي إلى قضية سياسية تلغي الجانب الاجتماعي ليتحول المطلب إلى سياسي أو حقوقي محض.

والملاحظ كذلك، أن منطق الاحتجاج السياسي في المغرب، بدأ يخضع بشكل أساسي إلى منطق (الربح/الخسارة)، بشكل كبير، فقد أصبحت عملية التعبئة بالنسبة للحركات الاجتماعية في الميدان العام تعرف صعوبة كبيرة، بسبب الاعتقالات وتدخل الدولة. كما برز بشكل متصاعد الاحتجاج السياسي أساسا، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت وسيلة افتراضية للضغط على الحكومة وأيضا النظام السياسي، والتي أصحت تحقق نتائج سريعة مقارنة مع الاحتجاجات في الفضاء العام.

من المشاكل الأساسية التي برزت، خصوصا في دراسة منطق الاحتجاج لـدى نشطاء حركة 20 فبراير، تأقي مسألة بناء الهوية الجماعية بين مختلف التوجهات المشكلة لهذه الحركة. فكما تم توضيح ذلك في بعض فصول هـذه الأطروحـة، فالضراعـات الإيديولوجية والهُوياتية لعبت دورا كبيرا، زيادة عـلى استباق السلطة السياسية للإصلاحـات السياسية والدسـتورية، في تراجـع الحركـة عـلى مسـتوى الشارع وخفـوت مطالبهـا الاجتماعيـة والاقتصادية وأيضا السياسية التي لم يسـتجب لهـا النظـام السياسي المغـريي.

رغم المحاولات التي قبت من قبل مجموعة من النشطاء إلى إرساء شعارات ورموز تحاول إرساء "هوية جماعية"، مثل: إطلاق وصف "كماراخ" لتوحيد النشطاء المنتمين "اليساريين" و"الإسلاميين" داخل الحركة، وأيضا إطلاق تحية موحدة بين مختلف النشطاء "تحية عشرينية"، لم تستطع الحركة على المستوى الفعلي بناء قناعات مشتركة

بين مختلف التيارات التي شكلتها.

بالرجـوع إلى الاحتجاجـات التي ظهـرت بعـد حركـة 20 فبرايـر، أساسـا التي ابتعـدت عـن المطلب السياسي وركـزت عـلى الاجتماعي (الريف وجـرادة)، يظهـر أن الهويـة الجماعيـة (الريفيـة) في حالـة حـراك الريف، لعبـت دورا أساسيا في عمليـة التعبئـة داخـل كل مـن الحسيمة والناظـور، بحيـث إن "الهويـة المغلقـة" لهـنه المنطقـة بـدت محـددا أساسـيا في كثـير مـن خطابـات "قيـادات" هـذا الحـراك مـن أجـل التعبئـة التي تحـدث عـبر "الذاكرة الريفيـة" وأيضـا الاستشـهاد بأقـوال محمـد بن عبـد الريفيـة" وأيضـا الاستشـهاد بأقـوال محمـد بـن عبـد

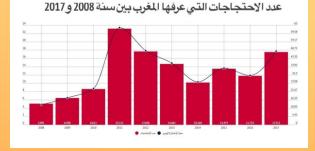
لقد تهيزت الاحتجاجات التي عرفها المغرب منذ سنة 2011، وقبلها بسنوات قليلة، باعتماد السلمية كخيار أساسي في الاحتجاج، حيث عبرت حركة 20 فبراير، منذ اليوم الأول الذي نادت فيه بالخروج للاحتجاج ضد ما أسمته "الفساد والاستبداد"، بالسلمية كمبدأ في التعبير على مطالبها، وذلك تماشيا مع مختلف الاحتجاجات التي عرفها المغرب المنطقة في ذلك الوقت، لكن رغم ذلك عرفت بعض الاحتجاجات التي عرفها المغرب بعد خفوت حركة 20 فبراير، خصوصا في كل من مناطق الريف المغربي وجرادة، بعض أعمال العنف التي حوّلت الاحتجاجات السلمية إلى شبه "قردات" des émeutes من خلال المواجهة بين المحتجين ورجال الأمن.

اتخاذ القرار فئ زمن الاحتجاج

كان اتخاذ القرار داخل حركة 20 فبراير، أحد الرهانات الأساسية لمختلف التيارات السياسية وأيضا الاجتماعية (النقابات) الداعمة لحركة 20 فبراير وكذا مجموعات الأفراد المستقلين الذين شكلوا وحدة "تنظيمية" داخل الحركة، بحيث كان يعتبر القرار داخل الحركة من بين الأمور الأساسية التي يراهن عليها جميع الفاعلين بما فيهم الأفراد، حيث كانت تعرف الجموع العامة والاجتماعات، على الأقل في مدينتي الدار البيضاء والرباط التي قمنا بالاحظتها طيلة زمن الاحتجاج، الكثير من النقاشات وفي بعض الأحيان الصراعات بين "الجماعات السياسية" وأيضا الأفراد المستقلين بخصوص بعض الأحيان الصراعات بين "الجماعات السياسية" وأيضا الأفراد المستقلين بخصوص

اتخاذ القرار داخل الجموع العامة، بحيث كان يصر أغلب الأفراد غير المنتمين سياسيا بإبعاد القرار داخل الحركة عن التنظيمات السياسية، وإخضاعه للتداول والتصويت داخل الجموع العامة بين مختلف الأفراد المشاركين في الفعل الجماعي الاحتجاجي.

من بين المبادرات العقلانية التي استطاعت الحركة في بداياتها أن تؤسس لها، هي إشراك جميع المساركين في الفعل الاحتجاجي في اتخاذ القرار بعيدا عن سطوة الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في حركة 20 فبراير، والتي



دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجات فالمفرب

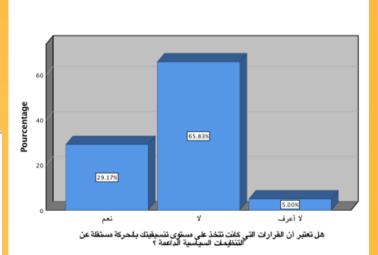
كانت تتصارع فيها بينها تارة وتتحالف تـارة أخـرى مـن أجـل التأثـير في قـرارات الحركـة بالجمـوع العامـة ومحاولـة توجيههـا.

في ما اختارت أغلب تنسيقيات الحركة على المستوى الوطني أن تدبر مسألة اتخاذ القرار داخيل الحركة بإخضاعه أولا وأخيرا لتداول ومصادقة الجموع العامة، اختارت تنسيقيات أخرى (الدار البيضاء مثلا) أن تقوم بإحداث "نواة صلبة" ممثلة من قبل جميع التيارات السياسية وعلى الخصوص (أحزاب اليسار وجماعة العدل والإحسان)، تقوم بالتداول في القرارات التي يجب وضعها وحشد الدعم لها في الجموع العامة، بشكل سري، وخارج اللقاءات الرسمية لتنسيقية الحركة.

لذك قمنا في هذا البحث بتوجيه أسئلة في الاستبيان الموجه لنشطاء الحركة، حول مسألة استقلالية قرارات الحركة عن التنظيمات السياسية الداعمة والمشاركة في حركة 20 فبراير؟ وأيضا في محاولة لفهم منطق اتخاذ القرار في الحركة، تم توجيه سؤالين آخرين عن مسألة اتخاذ القرار: الأول حول القرارات التي كان يدعمها

المستجوب داخل اجتماعات وجموع الحركة العامة، والثاني عن القرارات التي كان يرى النسطاء الآخرون داخل الجموع العامة أنهم يدعمونها بشكل أكبر هل هي القرارات التسطاء الآخرون داخل الجموع العامة أنهم وقرارات اتخذت أو طرحت من قبل جماعة أفراد داخل الحركة أو قرارات أفراد؟

رسم بياني: استُقلالية قرارات الحركة عن التنظيمات السياسية الداعمة لها



كما لا يحكن فهم تفاصيل اتخاذ القرار داخل مختلف تنسيقيات حركة 20 فبراير في زمن الحراك السياسي والاجتماعي، وخصوصا مسألة تأثير التنظيمات السياسية الداعمة للحركة، بدون ملاحظة جموع الحركة العامة، عبر طريقة طرح مُقترحات فعلها النضالي والتصويت عليها، ودعمها داخل اجتماعات الحركة. وهكذا، كانت أغلب التنسيقيات تضم داخلها مجموعات، سواء منها تلك التي تنتمي إلى نفس التنظيم السياسي أو التيار السياسي، وأيضا مجموعات أخرى تدفع باختياراتها "المستقلة" عن التنظيمات السياسية الداعمة لكنها تدفع بتوجه معين داخل الحركة.

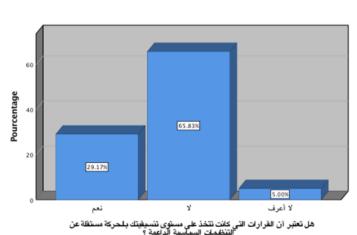
فالتوافق "السياسي" كان يسود في أغلب التنسيقيات بين شباب التنظيمات اليسارية "الحزبية" وشباب التنظيمات اليسارية "الحزبية" وشباب العدل والإحسان، ففي حين اختارت بعض التنسيقيات (الدار



البيضاء موذجا) صيغة إحداث "نواة سرية" تجمع في عضويتها مختلف هذه التيارات (أحزاب اليسار الديمقراطي والنهج وأيضا العدل والإحسان) تقوم (النواة) بالاتفاق على خطوات الفعل الاحتجاجي الذي ستتخذه الحركة في كل أسبوع وحشد الدعم له داخل الجمع العام، اختارت تنسيقيات أخرى (كالرباط، طنجة وغيرها...) اتخاذ قرار التنسيق من داخل الجُموعات العامة وحشد الدعم لها لحظة التصويت بحضور مختلف تيارات التنسيقية.

من أجل معرفة مصدر القرارات التي كانت تُعدم داخل الجُموع العامة، تم وضع سؤال في الاستمارة الموجهة لنشطاء حركة 20 فبراير، حول القرارات التي كان يدعمها النشطاء داخل الحركة، بحيث أوضح 66,7 % أن القرارات التي يدعمها النشطاء هي قرارات تكون قد طرحت من قبل جماعة النشطاء بالتنسيقية، واعتبر 18,33 % أن القرارات التي يدعمها النشطاء طرحت من قبل التنظيمات الداعمة، فيما اعتبر 15 فقط أن القرارات التي يدعمها النشطاء تكون قد طرحت أو اقترحت من قبل أفراد داخل التنسيقية.

رسم بياني: مصدر القرارات التي يدعمها النشطاء داخل تنسيقيات الحركة



دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجى فى المفرب

الهوية والاحتجاج

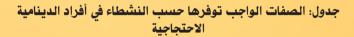
من بين المواضيع الأساسية التي كانت ومازالت تطرح في دراسة الحركات الاحتجاجية الجديدة منها والقدية في المغرب بالخصوص، هيمنة القيم الجماعية على الفعل الجماعي بكل أشكاله على في ذلك الفعل الاحتجاجي على سيرورة الديناميات الاجتماعية، بشكل رها يستحضر القيم الفردانية في خطه، برامجه...

طيلة ملاحظة دينامية 20 فبراير وخصوصا تنسيقيتي الدار البيضاء والرباط، كانت دائما الصراعات الإيديولوجية ذات البعد الهوياقي، تبرز داخل تنسيقيات الحركة، بين التيارين الإسلامي واليساري ومع تيار عشل الحركة الأمازيغية داخل الحركة. ولدراسة

منطق الفعل الاحتجاجي داخل الديناميات الاحتجاجية، كان لزاماً طرح مجموعة من الأسئلة على النشطاء المستجوبين المتعلقة بالصفات التي يرونها ضرورية بالنسبة لأفراد الدينامية الإحتجاجية، مما يوضح سؤال هل الحركة الاحتجاجية الجديدة، التي عرفها المغرب، من خلال حركة 20 فبراير أو أن الديناميات الاحتجاجية الجديدة يجب أن تكون حركة "أفراد" أم أنه من الضروري توفر مجموعة من القيم الجماعية داخل مثل هذه الحركات؟

ومن الأسئلة التي تم وضعها سؤال حول الصفات التي يرى النشطاء ضرورة توفرها في أفراد الدينامية الاحتجاجية، إذ حاولنا أن نطرح فيه (السؤال) مجموعة من الصفات التي تزاوج بين الصفات الفردانية وأخرى ذات بعد "جماعي".

ومن بين الصفات التي عرفت نسبة عالية من الترددات، وذلك على اعتبار أن الجواب على هـذا السـؤال كان متعـدد الإختيـارات choix multiples، نجـد صفـة "الالتـزام" بحيث اعتبر 80,8 %من المستجوبين أن هـذه الصفة من الضروري أن تتوفر في أعضاء الدينامية الاحتجاجية، فيما جاءت صفة "التسـامح واحـترام الآخريـن" في المرتبة الثانية بنسبة 72,5 %، وجاءت صفة "الوعي" في المرتبة الثالثة بحيث اعتبر 70 من النشطاء أنه من الضروري توفرها في أعضاء الدينامية الاحتجاجية، وصفة "الشعور بالمسؤولية" أنه من الضروري توفرها في أعضاء الدينامية الاحتجاجية، وبنسبة أقل جـدا اعتبر 6,2 جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 5,5 %، بعدها كل من صفتي "الاستقلالية الفردية" و"الكفاءة التنظيمية" في المرتبة الخامسة بنسبة 5,5 %، وبنسبة أقل جـدا اعتبر 5,8 % ضرورة توفر صفـة "الإهـان الديني" في أعضاء الدينامية الاحتجاجية، وأخيرا 8,8 شفط من المستجوبين عبروا عن ضرورة توفر "الانخراط في حزب سياسي" في المنتمين إلى الدينامية الاحتجاجية.



الصفات التي يرى النشطاء ضرورة توفرها في أفراد الدينامية الاحتجاجية						
		Réponses		Pourcentage d'observatio		
		N	Pourcentage	ns		
الصفات التي يرى النشطاء ضوررة توفرها	الاستقلالية الفردية	63	12.8%	52.5%		
	الالتزام	97	19.8%	80.8%		
	الانخرط في حزب سياسي	7	1.4%	5.8%		
	الإيمان الديني	8	1.6%	6.7%		
	الشعور بالمسؤولية	82	16.7%	68.3%		
	الوعي	84	17.1%	70.0%		
	الكفاءة التنظيمية	63	12.8%	52.5%		
	التسامح واحترام الأخرين	87	17.7%	72.5%		
Total		491	100.0%	409.2%		
a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.						



أولى مجموعة من الباحثين في موضوع الحركات الاحتجاجية الجديدة، أهمية بالغة لمسألة الهوية الجماعية داخل التنظيمات الاحتجاجية، بحيث استعمل مفهوم الهوية الجماعية في دراسة الحركات الاجتماعية معناه العلمي منذ ستينيات القرن الماضي، وبشكل خاص في دراسة الأسس التي تقوم عليها عملية الانتقال من "الفئة على الورق" إلى "الفئة المعبأة". ولكن مفهوم الهوية الجماعية لم يظهر كموضوع الدراسة في سوسيولوجيا الفعل الجماعي سوى في سبعينات القرن الماضي. ومن خلال القطع مع نظريات تعبئة الموارد، سعى بعض الباحثين إلى تحليل أنواع من التعبئة رأوا أنها تختلف عن الأشكال الأكثر "كلاسبكية" للفعل الجماعي، أي

الأشكال التي بنيت، حتى ذلك الوقت، حول المعارك من أجل المواطنة أو حول ثنائية رأس المال/ العمل.

كما تعرضت التحولات الاجتماعية التي يفترضُها منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة لنقد صارم، لاسيما أن كل تعبئة جماعية تنطوي على بعد هوياتي. بيد أن الفضل يعود إلى هـؤلاء المنظرين في طرح سـؤال تكوين "النحن" من منظور السـيرورة، معاولين على الخصوص التأكيد على أن الوحدة "هي نتيجة وليس نقطة بداية، وأن التحليل يرمي إلى تفسيرها". ويصر "ألبرتو ميلوتشي" على ثلاثة أبعاد لصياغة الهويات الجماعية داخل الحركات الاجتماعية وعبرها، وهي: أهداف الفعل من جهة (من خلال الاهتمام بالدلالات التي يعطيها لها الفاعلون)، الوسائل المتاحة للفعل من جهة ثانية، وأخيرا، العلاقات مع البيئة، منظورا إليها من وجهة نظر خارجية وداخلية (من داخل الحركات) على السـواء.

فتحليل الهوية الجماعية يقتضي الالتفات في آن واحد إلى طريقة بناء تلك الهوية وإلى كونها رهانا ثابتا للمعارك سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي للحركة. فعلى المستوى الخارجي، تخاص المعركة في فضاءات اجتماعية تندرج فيها الحركات بغرض تعريف حدودها الرمزية، وكذلك بقصد التأثير في توجيه المعركة.

داخل حركة 20 فبراير، كانت تطرح مسألة الهوية دائما، داخل تنسيقيات الحركة معنى هوية "الانتماء الإيديولوجي"، أكثر من النقاش حول بناء "هوية جماعية" مشتركة داخل الحركة، لذلك كان من الضروري طرح سؤال حول الانتماءات التي يرى النشطاء أنها تعبر عن هويتهم؟

وفي تفاصيـل أجوبـة النشـطاء المستجوبين، فقـد اعتـبر 69,09 %مـن المستجوبين أنهـم يرون انتمائهـم كمواطنـين عالميـين يعـبر أكـثر عـلى انتمائهـم الهويـاقي. فيـما اعتبر 62,72 كمـن المستجوبين، الذيـن أجابـوا عـلى هـذا السـؤال باختيـارات متعـددة، أنهـم يـرون أن الانتـماء "المغـري" يعـبر أكـثر عـلى انتمائهـم الهويـاقي، وفي نفـس السـؤال اعتـبر 30 كمـن المستجوبين أن الانتـماء للديـن الإسـلامي يعـبر عـن هويتهـم بشـكل أكـبر، فيـما اعتـبر 22,72 كأن الانتـماء الأمازيغـي يعـبر أكـثر عـلى انتمائهـم الهويـاقي.

رسم بياني: الانتماءات التي يرى النشطاء أنها تعبر عن هويتهم





دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجات فالمفرب

وستقبل الاحتجاج

تم طرح الأسئلة في الاستجواب الذي أجري مع نشطاء حركة 20 فبرايـر بخصـوص رأيهـم في مستقبل الاحتجاجـات في المغـرب، وجوابـا عـلى سـؤال إمكانيـة عـودة حركـة 20 فبرايـر للاحتجـاج، أوضـح 56 ناشـطا (46,7 %) أنـه لا توجـد إمكانيـة لعـودة حركـة 20 فبرايـر للاحتجـاج، بينـما اعتبر 42 ناشـطا (18,3 %) أن هنـاك إمكانيـة لعـودة هـذه الحركـة للاحتجـاج، فيـما اختـار 22 ناشـطا (18,3 %) الجـواب عـلى هـذا السـؤال بــ"لا أعـرف".

جدول: عودة حركة 20 فبراير للاحتجاج

هل من الممكن عودة حركة 20 فبراير للاحتجاج							
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé		
Valide	نعم	42	35.0	35.0	35.0		
	¥	56	46.7	46.7	81.7		
	لا أعرف	22	18.3	18.3	100.0		
	Total	120	100.0	100.0			

أما بالنسبة لرأي نشطاء حركة 20 فبراير في إمكانية بروز حركة احتجاجية اجتماعية جديدة فقد أوضح 110 ناشطا (91,7 %) بأن هناك إمكانية بروز حركة احتجاجية جديدة، فيما اعتبر ناشطين اثنين فقط أنه لا توجد أي إمكانية لبروز حركة احتجاجية اجتماعية جديدة في المغرب، فيما اختار ثمانية نشطاء (6,7 %) من المستجوبين الجواب على هذا السؤال بـ"لا أعرف".

وبخصوص إمكانية مشاركة النشطاء المستجوبين في حركة احتجاجية جديدة في حالة بروزها، أوضح 86 ناشطا (71,7 %) أنهم سيشاركون في أي حركة احتجاجية جديدة إذا برزت في المغرب، مقابل ناشطين اثنين فقط أجابوا بعدم مشاركتهم في هذه الحركة الاحتجاجية لحظة بروزها، بينما فضل 32 ناشطا (26,7 %) الجواب على هذا السؤال

_"لا أعرف".

أما فيها يتعلق بحرك أي حركة احتجاجية مستقبلية، فقد أوضح 86 ناشطا (71,7 %) من نشطاء الحركة المستجوبين أن محرك أي حركة احتجاجية ستظهر مستقبلا في المغرب سيكون اجتماعيا، بينها اعتبر 53 ناشطا (44,2 %) أن محرك أي مركة احتجاجية جديدة سيكون اقتصاديا، و45 ناشطا (37,5 %) اعتبروا أن محرك أي حركة احتجاجية سيكون سياسيا، ونفس عدد النشطاء 45 ناشطا (37,5 %) أوضحوا أن محرك أي حركة احتجاجية مستقبلية سيكون حقوقيا، واعتبر 11 ناشطا (9,2 %) أن محرك أي حركة احتجاجية مستقبلية سيكون نقابيا، وفقط 8 نشطاء اعتبروا أن الدين سيكون محركا لأي حركة احتجاجية ظهرت في المغرب، بينها فقط ناشطين اثنين أجابوا على هذا السؤال بـ"لا أعرف".

جدول: محرك أي حركة احتجاجية مستقبلية:

محرك أي حركة لحتجلجية سيكون								
		Ré	oonses	Pourcentage d'observatio				
		N	Pourcentage	ns				
^a محرك الاحتجاج	سياسي	45	18.0%	37.5%				
	اجتماعي	86	34.4%	71.7%				
	اقتصادي	53	21.2%	44.2%				
	نقابي	11	4.4%	9.2%				
	حقوقي	45	18.0%	37.5%				
	ديني	8	3.2%	6.7%				
	لا أعرف	2	0.8%	1.7%				
Total		250	100.0%	208.3%				
a. Groupe de dichotomies mis en tableau à la valeur 1.								



دراسة حول منطق الفمل الاحتجاجى فى المفرب

أدبيات الحركات الاجتماعية تنطوي على العديد من التنميطات، حيث عينز بعضها بين نوعين من الآثار: قبول الحركات طرف ذي شرعية من قبل السلطة السياسية، وهي نتيجة إجرائية الطابع، والقدرة على إحداث تغييرات في السياسات العامة، وهي نتائج ملموسة متعلقة بالمحتوى. ويضاف إلى هذين النوعين من الآثار نوع ثالث، وهو تحقيق نتائج بنيوية كإسقاط الحكومة مثلا، وهكن أيضا إضافة غط رابع إلى هذه الثلاثية، وهو إجبار السلطات العامة على تقديم تنازلات من جهة، وإحداث تغيير حقيقي فيما يتعلق بقضايا الصراع من جهة أخرى..

بالعودة إلى ما حققته حركة 20 فبراير، في أقل من ثلاثة أسابيع، من احتجاجها في الشارع، فقد قامت بإجبار السلطات السياسية في المغرب، على إيجاد مغرج سياسي عبر خطاب ملكي، أعلن فيه الملك محمد السادس عن تعديل دستوري وإجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها، وهي الإجراءات التي جاءت تفاعلا مع مطالب حركة 20 فبراير، وهذا يعتبر آثرا إيجابيا لنجاح الحركة الاحتجاجية، عبر إجبار السلطات على تقديم تنازلات وهو مؤشر مكن اعتبار أنها نجحت في تحقيقه على مستوى اللعبة السياسية من خلال المراجعة الدستورية. لكن لا محكن المخاطرة بالقول أن التغييرات التي عرفها المغرب، على المستورية وللستوري، يعتبر نجاحا للحركة في تغيير مجتمعي حقيقي.



خلاصات عامة

من الخلاصات العامة التي من الممكن أن تكون مثابة خلاصات عامة لدراسة منطق ومستقبل الفعل الاحتجاجي في المغرب أنه:

- من الصعب أن تعود حركة 20 فبراير إلى الشارع للاحتجاج، بحيث اعتبر غالبية نشطاء الحركة المستجوبين (46,7 %) أنه من غير الممكن أن تعود حركة 20 فبراير للاحتجاج، فيما صرح (35 %) من النشطاء المستجوبين أن هناك إمكانية لعودة حركة 20 فبراير للشارع.
- هناك إمكانية بروز حركة احتجاجية جديدة في المغرب، بحيث أوضح أغلب النشطاء المستجوبين (91,67 %) أن هناك إمكانية كبيرة لبروز حركة احتجاجية جديدة في المغرب.
- أغلب نشطاء حركة 20 فبراير المستجوبين (<71,67%) سيشاركون في حركة احتجاجية جديدة إذا برزت في المغرب.
- الحركات الاحتجاجية التي من المتوقع أن تظهر مستقبلا ستكون بهضمون اجتماعي، بحيث أوضح 71,7 % أن محرك أي حركة احتجاجية سيكون اجتماعيا.

بعد مقاربة "السلمية" أو "اللاعنفية" في اعتماد الفعل الاحتجاجي، وما واكبها من تنظيرات سياسية و/أو سوسيولوجية... عاد النقاش، على الأقل على المستوى التنظيري، وكذلك في ممارسة بعض الحركات الاحتجاجية بأوروبا، على الخصوص، كحركة "السترات الصفر" في فرنسا، إلى سؤال جدوى الاحتجاج السلمي وما إن كان يؤدي إلى نتائج على المستوى "تحقيق مطالب" هذه الحركات الاحتجاجية ذات البُعد الاجتماعي؟.

لذلك يبقى التساؤل مطروحا، في السياق المغربي، هل ستتصاعد الاحتجاجات ذات البُعد الاجتماعي؟ فبلغة الأرقام الرسمية التي يقدمها المغرب في التقارير الدورية التي تخص حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وكذلك في بعض التقارير الوطنية، كتقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتصريحات التي تقدمها وزارة الداخلية أمام البرلمان، هناك تصاعد مطرد لهذه الاحتجاجات في الفضاء العام، لكن هل ستبقى هذه الحركات الاحتجاجية ترفع دائما شعارات عبر الاعتماد على السلمية أو اللاعنف؟ أم أن توجه بعض الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديدة في السياق الأوروبي إلى العنف كسلاح احتجاجي، سيغير من غط الفعل الاحتجاجي لدى الحركات الاجتماعية في المغرب لكي تتحول بدورها إلى اعتماد فعل احتجاجي جماعي يعتمد على العنف أو "التمرد"؟

وبخصوص فشل أو نجاح حركة 20 فبراير، كحركة احتجاجية، فبالعودة إلى الأدبيات السوسيولوجية لمسألة نجاح أو إخفاق الحركات الاحتجاجية، والتي لا تخلو من صعوبة إبستمولوجية وتحديا يتعلق بتحديد حقل التحليل. وتكمن الصعوبة أساسا في أن مفهومي "النجاح" أو "الإخفاق" يعبران بوضوح عن نظرة ذاتية أو إيديولوجية.

مراجع مختارة:

- تيد روبيرت، كور. 2004. لماذا يتمرد البشر؟ دبى: مركز الخليج للأبحاث.
- خمليش، عزيز. 2005. الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.
- حمودي، عبد الله. 2010. الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- رشيق، حسنوالطوزي محمدوالعيادي محمد. 2013. الإسلام في الحياة اليومية، بحث
 حول القيم والممارسات الدينية في المغرب. الـدار البيضاء: ملتقى الطرق.
- Bourdieu, Pierre. 1979. La Distinction. Critique sociale du jugement. Paris : Minuit.
- Bourdieu, Pierre. 1994. Raisons Pratiques sur la théorie de l'action. Paris : Édition du seuil.
- Olson, Mancur. 1978. logique de l'action collective, préface de Raymond Boudon. Traduit de l'américain par Mario Levi. Paris : Presses Universitaires de France.
- Bennani-Chraïbi, Mounia, et Mohamed Jeghllaly. « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 février à Casablanca », Revue française de science politique, vol. 62, no. 5-6, 2012, pp. 867-894.
- Rachi-, Abderrahmane. 2016. La Société contre L'État, Mouvements Sociaux et stratégie de la rue au Maroc. Casablanca : la croisée des chemins.
- Rachi-, Hassan. 2016. Éloge des Identités Molles. Casablanca :Éditions La croisée des chemins.
- Sharp, Gene. 2009. De la dictature à la démocratie : un cadre conceptuel pour la libération. Paris :L'Harmattan.
- Touraine, Alain. 1973. la Production de la société. Paris : Seuil.
 - (*) ينشر ملخص هذه الدراسة التي نوقشت كموضوع أطروحة دكتوراه باتفاق مع موقع mupresse.com.



حركة 20 فبراير وسيناريوهات المخزن



• عبد الرحيم ازبيدة

خرجت حركة 20 فبراير إلى الوجود من رحم معاناة الشعب المغربي، وفي سياق الربيع العربي، الذي حمل رياح التغيير ونسائم الحرية والكرامة، التي ميزت انتفاضة الجماهير العربية. هذا الربيع كسر كل الحدود بين البلدان العربية وأعلن ميلاد مرحلة جديدة من تاريخها، عنوانها العريض اسقاط أنظمة الاستبداد والفساد، ومحركها إرادة الجماهير الشعبية في صنع مستقبلها. هذا الربيع العربي فتح أيضا طريق الأمل أمام الجماهير المقهورة في إمكانية التغيير

والقطع مع كل مظاهر الياًس والإحباط التي ميزت المرحلة السابقة. وجاءت حركة 20 فبراير بدعم من قوى التغيير، لتكون صوت الفقراء والمحرومين في المغرب، في ظل استمرار الحكم الاستبدادي وسلطة الفساد ونهب المال العام وتزوير إرادة الشعب المغربي وحرمانه من حقه في الشغل ومن حقه في المشاركة الفعلية في

تُدبير الشأن العام للبلاد.

خرجت حركة 20 فبراير إلى الشارع، وحركت المخزون النضائي للشعب المغربي، وأيقظت وعيه من جديد، ورفعت مطالبه المشروعة التي لم تعد تحتمل التأجيل ولا التسويف، من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة، ومن أجل القطع مع الطابع الاستبدادي للنظام، الذي ظل يعيق إقامة الديمقراطية في المغرب، والمطالبة بتغيير شامل يؤسس لمرحلة جديدة تصبح فيها الديمقراطية بمختلف جوانبها هي السائدة في تدبير شؤون الدولة والمجتمع، من خلال انتخابات شفافة ونزيهة في إطار دستور ديمقراطي يحترم سيادة الشعب المغربي، وفصل حقيقي للسلط واستقلال القضاء واحترام حقوق الانسان،

هاتـه المطالـب خلقـت التفافـا جهاهيريـا حـول الحركـة لكونهـا جسـدت تطلعـات وطموحـات الشـعب المغـربي الـذي ظـل يناضـل مـن أجلهـا طيلـة عقـود مـن الزمـن، وقدم مـن أجلهـا تضحيـات جسـيمة وقافلـة مـن الشـهداء. مـها جعـل النظـام يوظـف جيـوب المقاومـة، وجميع إمكاناتـه الإعلاميـة والسياسـية والحقوقيـة والأمنيـة لـوأد الحركـة واسـتئصالها، وعرقلـة نضالهـا، ضمـن اسـتراتيجية هجوميـة مضادة تجمـع بـين السياسـة والعنـف، لهـا أدبياتهـا وفكرهـا وأسـلوبها وقويلهـا وآلياتهـا، لوضـع الخطـط وتنفيذهـا للتعامـل مـع وضع جهاهـيري ثـوري قائـم.

فكيف خطط النظام لإجهاض الحركة وماهي السيناريوهات والمناورات السياسية التى اعتمدها لتحقيق ذلك ؟

أولى: سيناريـوالاستثناء المغربــر

حرص النظام المغربي من خلال أبواقه الإعلامية وأحزابه الإدارية وجل مؤسساته الطبقية، على الترويج لقاعدة الاستثناء المغربي، قبل انطلاق مسيرة 20 فبراير. ويهدف المروجون لها إلى زرع الإحباط واليأس في صفوف الشباب، واستثناء الشعب المغربي من موجة التغيير التي أطلقتها شعوب المنطقة، عبر شعاراتها التوحيدية، والتي تتلخص في إسقاط الاستبداد والفساد، حيث تتشابه الأوضاع، أنظمة فاقدة لكل شرعية، حكومات فاسدة، شعوب مقهورة وكرامات وحقوق مهدورة.

خرج الشباب المغربي الثائر في مسيرات العشرينية الأولي في كل ربوع الوطن، مفندا



الأخبار الزائفة والحملة المسعورة التي تورطت فيها الإذاعات ووكالات الأنباء الرسمية، عن إلغاء المسيرة، معلنا بذلك سقوط ونهاية أسطورة الاستثناء المغربي المزعوم، الذي تستمر الدولة وأحزابها التابعة في التبجح به.

النياد سيناريوالمؤلمرة

تتحدد نظرية المؤامرة ضمن استراتيجية هجومية، وضمن مناورة محكمة أخرج فصولها المخزن وبلطجيته، عبر حملة إعلامية وسياسية بئيسة، للتهويل ونشر جميع أنواع الأكاذيب والشائعات والافتراءات، والتشكيك في حركة 20 فبراير، وتبخيسها وتخوين بعض رموزها وتشويه سمعتهم باستعمال تقنية الفوتوشوب، ونعتهم بالعمالة للخارج والحوالاة للبوليساريو والجزائر، وزعزعة الاستقرار والتحريض على الفتنة، والإلحاد والمثلية وأكل رمضان، إنها حملة مسعورة ذات إخراج سيئ، تورط فيها خصوم وأعداء التغيير، لتخويف الشعب المغربي وكبح جماح حركته وديناميته وحلمه في التغيير. متناسين أن ما يحدث في المغرب كباقي الدول العربية، هو انفجار طبيعي لتناقضات داخلية بين الشعوب وأنظمتها القائمة على الفساد والاستبداد، الذي تتعدد أشكاله ومظاهره بين القهر و القمع بكل أشكاله واحتكار السلطة.

إن الخلفية التي تحكمت في الترويج لسيناريو المؤامرة هي الخوف من الشباب كرمز للتغيير، والطعن في استقلالية الحركة والتلميح لقصورها العقلي والسياسي والوطني، ومن جهة ثانية إعطاء الشرعية للنظام، عبر آلته القمعية لممارسة العنف ضد نشطاء الحركة.

الثا: سيناريوالشرعية

ودائما وبنفس العقلية المخزنية وفي سياق التضليل والتضييق على نشاط الحركة، الذي أصبح مصدر قلىق حقيقي بالنسبة للدولة، أخرجت السلطات سلاح المنع القانوني للتشكيك في شرعية الحركة، عبر إرسال القرارات الكتابية بشكل عشوائي، إلى الإطارات الداعمة للحركة وإلى نشطائها، ومحاصرة المقرات والمنع من توزيع نداءات الحركة. إنها إجراءات مخزنية تحمل رسالة مشفرة مفادها، أن الدولة لن تسمح باستمرار الوضع على ماهو عليه، ولكي تبرر استعمال العنف الممنهج من خطف واعتقال وترهيب.

أما من حيث الشرعية القانونية، فإن قرارات المنع لا تستند إلى أي سند قانوني وتشريعي، لأنه لا أحد من الهيئات أو من شباب الحركة تقدم بطلب في الموضوع، من مؤسسات فاقدة لكل شرعية وتطالب الحركة بحلها. إنها قرارات جائرة في حق الشعب المغربي في التعبير والتظاهر والاحتجاج السلمي، وإعلان صريح بالتراجع الخطير عن التزامات الدولة المغربية في مجال الحريات والحقوق التي يضمنها الدستور والمواثيق الدولية.

حركة 20 فبراير وسيناريوهات المخزن

أمــا مــن حيــث الشرعيــة النضاليــة فحركــة 20 فبرايــر تســتمدها مــن الســند الشــعبي والالتفــاف الجماهــيري حولهــا، ولكونهــا حركــة ســلمية وحضاريــة بــكل المقاييــس.

رابعا: سيناريو الورقة الدستورية

تحت ضغط الحراك الشعبي والتحولات التي تقع في المنطقة، وتنامي دينامية وحركية 20 فبراير، حاول النظام امتصاص غضب مسيرات الشارع المغربي، فجاء خطاب 9 مارس لتعديث الوثيقة الدستورية، ليكرس استمرار المخزن في أسلوب الدساتير الممنوحة، واحتكار السلطة التأسيسية، ومصادرة هذا الحق للشعب

راهن النظام على إقرار الدستور الجديد، كمناورة سياسية تحت عباءة دستورية، لإجهاض حركة 20 فبراير واحتوائها والالتفاف على مطالبها، وخلق اصطفاف طبقى وسياسي من حوله لعزل الحركة وتقويضها، وتفويت الفرصة على الشعب المغربي لتحقيق مطالبه المشروعة وحلمه في التغيير. فجند لذلك كل إمكانياته من أحزاب ونقابات وجمعيات، وزوايا ومساجد وشـماكرية وبلطجيـة، واحتكـر الإعـلام العمومـي، وأوكل لـوزارة الداخليـة مهمـة الإشراف السياسي والإداري والإعلامي والتقني على الاستفتاء. فجاءت الطبخة الدستورية مكبلة بقيود مخزنية، ومخيبة للآمال بكل المقاييس، على مستوى المنهجية والمضامين.

قاطعت حركة 20 فبرايـر ومعهـا الشـعب المغـري الدسـتور المنيـد، ولا واعتبرتـه دسـتور العبيـد، ولا يسـتجيب لأبسـط مقومـات الدسـتور الديقراطـي، ورفعت شـعارات مطالبـة بإسـقاط لجنـة المنـوني. إن لجـوء النظـام لشـماكرية لفـرض خياراتـه بالقـوة، واسـتعداده للتحالـف مـع الشـيطان، يعكـس حقيقتـه وجوهـره اللاديمقراطـي، ففاقـد الـشيء لا يعطيـه.

خامسا: سيناريو العنف

لقد تعامل النظام المخزني مع المقاربة الأمنية بحذر شديد خوفا

من نقطة اللاعودة، ولم يراهن إلا على السيناريوهات السابقة لكبح دينامية حركة 20 فبراير، و لحسم معركة التغيير لصالحه، لكنها باءت كلها بالفشل وأدت إلى نتائج عكسية، ما جعله يخرج ورقة الحسم الأمني، لإسكات الأفواه وإيقاف زحف الشارع. و جاء تاريخ 22 ماي ليعلن نهاية الهدنة الأمنية، وتبني سيناريو العنف

بشكل رسمي، ويكون النظام بذلك دخل مرحلة الخيار الصعب غير مضمون النتائج، مما أسفر عن سقوط الشهيد كمال عماري إثر التدخل العنيف الذي تعرضت لـه الاحتجاجـات السلمية التي دعـت إليهـا حركـة 20 فبرايـر بأسفي يـوم 29 مـاي 2011. إن الخيار الأمني قـد يـؤدي إلى فتح

إن الخيار الأمني قد يؤدي إلى فتح حرب حقوقية ضده، وعزلته إقليميا ودوليا، ومحو صورة التميز الوهمية التي يحاول النظام تسويقها عبر قناع الديقراطية المزيفة في أبشع صورها ومظاهرها.

سلدسا: سيناريو الانتخابات التشريعية

لقد شكلت الانتخابات أحد المحاور الرئيسية في تاريخ الصراع السياسي داخل المجتمع المغربي، واعتمدها التحالف الطبقى الحاكم شكلا من أشكال إخفاء اللاديمقراطية التي هيز اختياراته السياسية، وتزوير الانتخابات وإفراغها من مضمونها، وتسييد ديمقراطية الواجهة، ليتمكن من الهيمنة على الحقل السياسي ويوجهه في خدمة سيادته الأبدية لقد أعلن النظام عن إجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها وحدد تاريخها في 25 نونبر 2011، إن هـذا التكتيـك ينـدرج ضمـن استراتيجية واحدة هي تصفية حركة 20 فبراير وعزلها وعزل قوي التغيير المنخرطة فيها، لحساب قوى الرجعية وأحزاب التحالف الطبقى المسيطر، لإعادة إنتاج مؤسسات النظام الطبقية، ذات الشرعية الزائفة المبنية على التزوير المباشر وتزييف إرادة الشعب المغربي. مؤسسات مزعومة لبرلمان مزعوم تطالب الحركة بحلها، يجرى طبخها بنفس الطريقـة التـي فـرض بهـا الدسـتور المنزل، على أساس الولاء المطلق للمؤسسة الملكية، وتغييب ممنهج لسلطة الشعب،

إنها مسرحية انخرطت فيها أحزاب وتحالفات وتكتلات هدفها الأساسي والأسمى هو اغتيال الربيع المغربي ووأده في زمن التغيير.

لقد بلورت حركة 20 فبراير عدد مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، تتمثل في إسقاط الفساد والاستبداد، وحل أجهزة المخزن المخاب، وبناء مؤسسات تجسد الإرادة الشعبية. هذه المطالب في ظل زمن المد الثوري الجماهيري المخري إذاك رفعت الحركة شعار

المقاطعة كتكتيك يستجيب لسمات ومتطلبات المد الثوري في تلك المرحلة. إن حركة 20 فبراير انفجار سياسي شعبي واسع النطاق وروحها ممتدة في المكان والزمان وبأشكال أخرى ولا يمكن أن تهدأ روحها إلا بتحقيق المطالب المشروعة للشعب المغربي.







نحو سوسيولوجيا تاريخانية..

بشكل

صريح مع أهم

أسس حقوق الإنسان المركزية

في المجتمعات الراهنة؛ يتعلق الأمر بالحرية

والكرامة والمساواة، بما هي حقوق كونية تسهم في

انبعاث الذات البشرية الفاعلة، خاصة مع تصاعد

النزعات القومية المتطرفة من جهة، وكذا ظهور

إمبراطوريات جديدة أكانت اقتصادية أم سياسية

من جهة أخرى، من شأنها أن تهدد فاعلية

الإنسان التاريخية. قلنا ثلاثة مقومات يمكنها

أيضا أن تسهم في صياغة سوسيولوجيا تاريخانية

الميراث السوسيولوجي لحركة 20 فبراير



قيل: «السوسيولوجي هو ذاك الذي تأتي الفضيحة عن طريقه»، وفي قول آخر، «السُوسِيولوجي هو من يُفسد الحفلات التنكريَّة»، لكن السؤال اليوم هو: هل الفضيحة تنتظر السُّوسيولوجي لكي يكشفها؟ إنَّ الفضيحة اليوم لا تحتاج إلى من يكشفها لأنها أضحت تكشف نفسها بنفسها. ماذا عن إفساد الحفلات التنكريَّة؟ لم تعد

> هنالك أي حفلات تنكريَّة تحتاج إلى سوسيولوجي معين لكي يُفسِدها، لأنّ الحقّلاتِ لم تُعد تنكريَّة بقدر ما غدت فرجوية: أعماقاً مُسطحة، فأي مهمّة

تبقى للسوسيولوجى؟ لا يتعلق الأمرهنا بالمهمة العلمية لعلم الاجتماع، بقدر ما يتعلق بالمهمة التاريخية، أو بالأحرى التارىخانية المهمة للسو سيو لو جيا وفعاليتها الثقافية في تحويل المجتمع

والثقافة والإنسان، أي أن الأمر يتعلق والحالة هذه بالسوسيولوجي

المثقف أكثر مما يتعلق بالسوسيولوجي العالم. من المساهمة في تجويد الحياة البشرية وتفعيلُها نحو ديمقراطية مباشرة أكثر فأكثر، حيث يغدو الإنسان خالقاً لذاته بذاته بوصفه كائنا خلاقاً وفاعلا تاريخيا. إن السوسيولوجيا ليست علما اجتماعياً وضعانيا متخشبا، وإنما هي فعالية تاريخية أيضا، بما هي ورؤية حداثية للعَالم. أيّ مهمّة للسّوسيولوجي عندنا؟ ما يلاحظ لدى الكثير من الفاعلين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية عندنا، في المجتمعات العربية أكثر من غيرنا، هو تحجُّبهم بحجاب الموضوعية المتخشبة المفقودة، والحياد المزعوم

على حساب تهميش الفاعلية المكنة للإنسان العربي بعامة، والإنسان المغربي بخاصة كفاعل تاريخي. لهذا، فعوض مساهمة الباحثين في تحرّر وتحرير هذا الإنسان من قبضة المنظومة، يقومون بشكل أو بآخر بمحو أي محاولة فعلية لصياغة ذات تارىخىة فاعلة ممكنة.

ومن هذا المنطلق يكون لزاماً على عالم الاجتماع عندنا، بل من مهامه المركزية، خاصُة عندنا فيَّ المغرب على سبيل المثال لا الحصر: الانتصار للمغربي كفاعل تاريخي من خلال صياغة وإذكاء وعى فعلى بالمقوّمات الثلاثة التي ورثناها كمغاربة عن حركة 20 فبراير: الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية. ثلاثة مقوّمات قادرة على هدم السلطوية الحالية، وإعادة بناء سلطة ديمقراطية فعلية من الهامش إلى المركز. الأمر نفسه ينطبق على حركات اجتماعية أخرى في مختلف الأقطار العربية الأخرى، من المغارب إلى المشارق، التي شكلت ما سمي بالربيع العربي.

ليس هذا فحسب، بل يُمكن لتلك المقومات الثلاثة المعنية، التي تتقاطع

هناك تحولات حصلت، لعل أبرز تجليات هذا التغير هو الاهتزازات التي مست تركيبة الخضوع لدى عموم مجتمعاتنا من ناحية، وزعزعت، إنّ لم نقل أسقطت واجتثت أنظمة وسلطويات معمرة في كيانات المعمورة من ناحية ثانية. قد يعترض علينا بعضهم، بالقول، ها نحن، وبعد عشر سنوات من الربيع حيث أضحى خريفا، فلا تبدل أو جديد يلمس، فما نراه ليس سوى زوبعة ليس إلا، واستبدال أنظمة سلطوية بأخرى ربِما أكثر سلطوية من الأولى، كما هو الحال في مصر، وتحلل للدولة كما وقع في ليبياً وسوريا، أي تغيير هذا وأي تاريخانية هذه؟ لأن الأمر لا يتعلق بتبدل في الأنظمة، أو استبدالها بأخرى، بقدر ما

فعلية انطلاقاً من ميراث حركة 20 فبراير بما هو

ميراث سوسيولوجي في المقام الأول قبل أن يكون

ليست المجتمعات العربية قبل الديناميات

العربية الربيعية هي ما بعدها. لا ريب في أن

حقوقيا.

بتعلق بتبدل ذهنيات وممارسات في المقام الأول. يمكن الرد على هذا القول بأننا لا يمكن أن نجازف بالقول إن مجتمعاتنا قطعت بشكل نهائى، مع سلطويات الفضاء العربي إلى درجة

يمكن فيها الزعم بدمقرطة الفعل السياسي العربي الحالي. وعيا منًا بما قد ينجم عن هذا الزعم من انزلاق

في تأويلات تفاؤلية مفرطة، لا تُمت للواقع بصلة. صحيح أننا لم ننفصل بتاتا بشكل كلى وينبوي عن الماسيق، لاسيما وأن الديمقراطية ليست انتقالية بالضرورة، وإنما هي سيرورة تاريخية بنائية تصاعدية، بما هي تمثلات وممارسات، تصاغ عبـر الصراع ولا شيء غير الصِراع، لكن لا يمنعنا ذلك، أيضاً، من إنكار ونفى ما أتت عليه وبه هذه الديناميات الاجتماعية، من اهتزازات غير مسبوقة، في ما يخص علاقة المجتمع بالسلطة، بل موقع المثقف بمن فيه عالم الاجتماع،

ومكانته ضمن هذه العلاقة. بعيداً عن أي نظرة ضيقة للثورة، كمفهوم وكواقعة يتم إلصاقها بالتجارب التاريخية الغربية وغير الغربية، أو

اختزالها في الحركات الدعوية (المنظومات السياسية ذات الأيديولوجيا الإسلاموية) عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي، كما الحال بالنسبة للمستشرقين المعاصرين وغيرهم من مثقفينا، الذين ينظرون إلى الإنسان العربى باعتباره كائنا ساكناً وراكضاً، أو دعوياً متطرفاً في حالة ديناميته.

لطريق

نحو سوسيولوجيا تاريخانية..

الميراث السوسيولوجي لحركة 20 فبراير



بعيداً عن كل تلك المواقف الجاهزة، يمكن القول، ان هناك تغيراً، لعبت فيه الديناميات الاجتماعية دوراً كبيراً، لا يمكن تجاهله. وللتدليل على ذلك، يسعنا أن نتأمل اليوم، في تجليات تطلعات الشباب المعربي، ويكفينا كذلك أن نستحضر ما أصبحت تعرفه الأقطار العربية من كثافة في الاحتجاجات، إلى درجة تحول فيها الفعل الاحتجاجي إلى ثقافة، وغيرها من التجليات التي تعكس وعي الإنسان العربي بذاته؛ وعي «الشعوب العربية» بأنها مركز لكل سياسة وأصل لكل سيادة.

على سبيل المثال: إن المغربيّ الذي كان يتظاهر في المسجد لطلب أو قراءة «اللطييف» ليس هو الذي تظاهر في الشارع العام ضدُّ المُستعمِر، وليس هو من اكتسح الشوارع ضد السلطوية، وليس هو الذي قاطع منتوجات غذائية من الفيسبوك؛ فالأول كان يستنجد بالله من قساوة الطبيعة، أما الثاني فكان يستنجد استقلاله من تغلّب المحتل وبطشه، أما الثالث فإنه استنجد بذاته ضدًا في السلطوية دفاعا عن وجوده، ومن أجل الحرية، والكرامة والعدالة الاجتماعية، أما الرابع فأعلنها احتجاجا افتراضيا ضد جشع الرأسمالية المتوحشة كما قيل. فضلاً عن حراك الريف الذي يعد بشكل أو بآخر بمثابة انبعاث جهوي لدينامية حركة فبراير. بين هذا وذاك، تتجسد السيرورة التاريخية للإنسان المغربي وفعله في التاريخ أو لنقل تاريخانيته: قدرته على خلق ذاته بذاته. لكن يبقى السؤال: هل استجابت السلطة السياسية، مركزية كانت أو هامشية، لحركة التاريخ، لسيرورة الكائن؟ أم ما زالت تنظر لنفسها كمحرك لأنطولوجيا ذلك التاريخ؛ لأنطولوجيا الكائن

المغربي؟ بهذه الحركة يُصبح كائننا إنساناً مغربياً مُسَمِي وليس فقط مسمى: يفصًل هويته على مقاسّه هو، ويخيطها بفعل حركته وديناميته، الأمر نفسه قد ينطبق على مختلف المجتمعات العربية، مع تسجيل الاختلافات السياقية لكل

قطر عن آخر. أمام صعوبة هذا الوضع، وخصوصية المرحلة التى تحياها مجتمعاتنا، لا يملك السوسيولوجي

المثقف إلا التفاعل مع حركة التاريخ، سلباً أو إيجاباً، إما بالصمت، واضعاً مسافة العالم بينه وبين الوقائع الحية، أو باتخاذ موقف منها، مؤيداً أو معارضاً أو محايداً. لعل هذه الدينامية تدعونا إلى إعادة النظر في مهمة السوسيولوجي العربي اليوم، وفي الحياد المكن إقامته في ظل الأنظمة السياسية الحالية، أي مهمة للمثقف السوسيولوجي العربي في تحول المجتمعات العربي وتحررها من قبضة السلطوية؟ هل مهمة السوسيولوجي والحالة هذه تقف عند الفحص التسخيص والفهم، أم أنها تتجاوز ذلك، باعتباره فاعلاً تاريخياً واجتماعياً وثقافياً، إلى المساهمة في التغيير؟

ولأن السوسيولوجيا ليست محض علم انعكاسي، ولأنها علم حداثي بامتياز، فإنها ينبغي أنْ تتحمل مسؤوليتها التاريخية أمام تحولات مجتمعاتنا العربية، التي لم تعد جزيرة معزولة، أو كلية منغلقة على ذاتها. تلك التحولات التي لعبت فيها الديناميات الاجتماعية دورا حيويا في بعث تاريخانيتها. وعلى هذا النحو، بالإضافة إلى المهمة العلمية للسوسيولوجيا، إننا في حاجة إلى سوسيولوجيا تاريخانية تحويلية، قادرة على المساهمة في تفعيل تاريخانية الإنسان العربي بعامة، والمغربي بخاصة، وتحريك قدرته على التحويل والخلق، قدرته على البناء والهدم والتحويل، بما في ذلك هدم السلطويات العربية التى نجحت بشكل أو بآخر في التناسخ والتجديد على ضوء متطلبات العصر من سلطويات قمعية إلى سلطويات تدبيرية، كما قيل، وتشييد بنيان ديمقراطيات عربية فعلية ممكنة.





20 فبراير حركة احتجاجية بمطالب اجتماعية



مرِّ حوالي عقد من الزمن على انطلاق حركة عشرين فبراير الاحتجاجية بالمغرب، ماذا تبقى من هذه الحركة؟ وهل أشكال الاحتجاجات التي عرفها المجتمع المغربي منذ نشأتها إلى اليوم نسخ متجددة منها؟ وبأي حلة ستمود الحركة الفبرايرية؟

غة قاعدة سوسيولوجية تنطلق من أن التغيير، في المجتمعات المعاصرة، باعتباره ظاهرة اجتماعية، لا يمكن فهم معانيه وكشف دلالاته وتحليله بدقة وتفسيره بالعامل الوحيد، بل تسهم فيه عديد العوامل المركبة والمتداخلة أبعادها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. بعيدا عن نظرية المؤامرة، انطلقت حركة 20 فبراير في شروط سيافية خاصا عاشتها دول ومجتمعات منطقة شمال إفريقيا (تونس وليبيا والجزائر) والشرق الأوسط (سوريا ومصر واليمن وغيرها)، إذ نتيجة تراكم الضغوط السلطوية للأنظمة السياسية والأزمة المالية التي جعلت الأغلبية من داخل تلك المجتمعات تعيش حياة صعبة تنتقص من كرامتها، أفرزت وعيا حادا، من جديد والتعبير عنه في حركات احتجاجية متفاوتة في أشكال التعبير والتمظهر وطرق تصريفه وأساليب تنظيمه، من قطر إلى آخر؛ متفاوتة في الشكل واللون والحجم والثقل.

وما ميز حركات الربيع الديمقراطي التأطير الافتراضي، نتيجة النقاشات المفتوحة بشبكات الاتصال الجماهيري (الفايسبوك والتويتر والواتساب

وغيرها)، الأمر الذي كشف عن محدودية دور المثقف التقليدي ومؤسسات التنشئة السياسية والنقابية والإعلامية الكلاسيكية أو فُرض عليها الانخراط في الديناميات الجديدة التي حتمتها الأحداث الصغيرة السريعة التي انفلتت من قبضة السلطويات وسطوتها. كما تنوعت التلاوين الإيديولوجية للفاعلين، والقوى المحتجة في الفضاءين الافتراضي والواقعي (الميادين والساحات العمومية) بن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية والجماعات الدعوية الإسلامية أو الأحزاب ذات المرجعية اليسارية والمجتمع المدنى (من جمعيات ونقابات وإعلام رقمى بديل)، وطلاب الجامعات وفئات اجتماعية من الطبقات المتوسطة وعموم المواطنين. لكن، حركة 20 فبراير بالمغرب متثلت في مطالبها الاجتماعية ذات الطابع السياسي "حرية كرامة عدالة اجتماعية"، رهاناتها تحقيق حلم الدمقراطية وإرساء أسسها، وضمان الحقوق والحريات بين جميع المواطنين بمعزل عن انتماءاتهم المختلفة. في هذا السياق يشير السوسيولوجي غي روشي إلى أن غاية الديمقراطية تحقيق حلم الحرية والمساواة، و"إنها واحد من أجمل الأحلام التي استطاعت المجتمعات السياسية أن تأتي بها خلال قرون. ولكنه في نفس الوقت، حلم يمكن أن يخفى ويحجب تفاوتات عديدة، والكثير من الظلم، باسم هذه الحرية، وباسم هذه المساواة".

ظهرت في الآونة الأخيرة أحكام كثيرة، تجعل من الفشل عنونا، بصدد تقييم بعض المثقفين والإعلامين لحصيلة عمل ما يسمى بالحركات الاحتجاجية للربيع الديقراطي، سواء على مستوى التنظير والتأطير أو على مستوى التنظيم والقيادة وأشكال التعبير أو على صعيد النتائج وتحقيق المطالب والمكاسب، واستغلال الوضع العام لصالح حركات الإسلام السياسي في الوصول إلى السلطة.

حيث إِنَّ ضعف التأطير النظري في ظل تعدد المرجعيات الإيديولوجية والخضوع للهواجس البرغهاتية المباشرة، حوَّل الحركات الاحتجاجية، بشكل متفاوت، إلى حركات انفعالية تتحكم فيها مشاعر الغضب والعدوان بدل مبادئ النقاش العمومي العقلاني الحجاجي. إضافة إلى ذلك، غياب قيادات تحقيق المطالب عبر القيادة والتنظيم وفق ثنائية التفاوض الجماعي وسلطة الاقتراح وتقديم البدائل من جهة، والضغط والاحتجاج بالفضاء الافتراضي وبالساحات والميادين العامة من جهة أخرى. كما أن النقاش حول علاقة السياسي والديني بالحركة وانعكاساته عليها في الواقع أدى إلى إضعافها، خاصة الأحزاب الإسلامية وحركات الإسلام السياسي والدعوى؛

وفي حالة المغرب مارس حزب العدالة والتنمية الابتزاز الاحتجاجي في علاقته بالدولة مما أدى إلى جني ثمار الصعود إلى السلطة إلى اليوم، ضمن مشاركته في الحكومة بنسختيها الأولى والثانية، في مقابل سلسلة من التنازلات والتراجعات، إلى جانب خروج جماعة العدل والإحسان، وحشد النظام لحلفائه التقليديين من زوايا وإعلاميين وغيرهم، كلها أسباب أضعفت الحركة وجعلتها تبدو تحت قيادة بعض الأحزاب اليسارية والقوى الطلابية التقدمية واستعمالها؛ وهو عامل إضعاف آخر للحركة في نظر عديد المتدين المتدين المتعمالها؛ وهو عامل إضعاف آخر للحركة في نظر عديد المتدين التقدمية واستعمالها؛ وهو عامل إضعاف آخر للحركة في نظر عديد

لكن، منطق السلطة في المغرب كان مزدوجا في التعامل مع الحركة الاحتجاجية، فمن جانب أول تم إطلاق سلسلة إجراءات إصلاحية: تعديل الدستور والزيادة في الأجور وتغيير لغة الخطاب الرسمي الذي أصبح نقديا لاذعا للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ومن جانب آخر قمع الاحتجاجات ومحاولات منعها، وتهديد رموزها واعتقالهم والتشهير بهم وغيرها من أشكال العنف المادية والرمزية. ومهما تعددت إجراءات الدولة وتصريفها لسلطتها تجاه الاحتجاجات بين مبدأي الحق والقوة أو القانون والعنف في التعاطي مع الحركة ومطالبها، فإن الحركة اتخذت مظاهر أخرى للظهور والاستمرار في الهامش وهامش الهامش (على سسل المثال: حراك الريف وجرادة).

لم تنته حركة 20 فبراير بعد، ولم تُستنفذ إمكانات الفعل لديها بعد، حركت برك راكدة، وخلخلت بنيات مبنينة ومبنينة، وسرّعت من إيقاع التغيير والإصلاح، ولا زالت تتمظهر في خًلِّلْ مغايرة، وسنبعث في نسخ جديدة، ما دامت مطالبها "الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية" لم تتحقق بعد، في ظل استمرار اعتقالات الرأي، وملفات الفساد، وتفشي الفقر، وهول الفوارق الاجتماعية والمجالية. إن مطالب الحركة راهنية ومشروعة وتستمد مشروعيتها من حلم شباب وطني مغرب ديقراطي يتسع لجميع أبنائه وفئاته على أسس الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كلما بقي الجهل والظلم والتسلط والفقر والبطالة والتهميش في المجتمع، وكلما تأبدت أسس هدر الإنسان وقهره وإذلاله وتبديد ثروته المادية والرمزية، فإنه سينفجر يوما تجاه قوى التسلط وستتضخم غريزة الحياة لديه تجاه غريزة الموت البطيء، لأن التاريخ له منطقه ومكره ومقالبه، يلفظ المتحكمين في مجرياته، ويربك حساباتهم، ويخلط أوراقهم، وينقلب فيه السحر على الساحر! بفعل فعل الفاعلين المهمشين والمقهورين الذين أدركوا جيدا مصدر تهميشهم وقهرهم.

الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب

- رصد تأريخي -



لقد صارت الحركات الاجتماعية جزءا مهما من الحياة المعاصرة بالمغرب، ومصدرا للعديد من التغيرات الحاصلة في مجال الحقوق المدنية، والبيئية، والنوعية، والدينية. ويترجم ذلك بالتنامي الواضح الذي أصبحت تعرفه الأفعال الاحتجاجية في السنوات الأخيرة. حيث لم يعد الاحتجاج حكرا على المدن الكبرى بل امتد إلى المدن الصغرى والبوادي، بمضامين ومطالب متنوعة. بيد أن الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب ليست وليدة الزمن الراهن، بل إن لها حضورا متجذرا في الثقافة المغربية، حضور يجد امتداداته التاريخية في العدد الهام من التمردات والانتفاضات والحركات التي عاشها المغرب منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وإلى حدود منتصف التسعينيات. إنه واقع اجتماعي يعكس تاريخا طويلا من الرفض ومن التنازع

بين الأفراد وبين الجهاز الحاكم. فمنذ احتلال الجزائر سنة 1830، عرف المغرب ارتجاجا مهما في بنياته الاقتصادية والاجتماعية، فبرزت في إطار ذلك العديد من الانتفاضات الاجتماعية التي استمرت في مرحلة الحماية وما بعد الاستقلال، والتي كان يطبعها غالبا الارتباط العضوي بين السياسي والاجتماعي

غير أن الاحتجاج المغربي لا يقدم نقسه بنفس الشاكلة في مختلف الحقب التاريخية، بل إنه في كل مرة ينحت ذآته بحسب ما تتيحه الشروط السياسية والاجتماعية التى أنتج فيها. لذلك سنرى أن متفيرات عدة بصمت الأَفَعال الاحتجاجية بالمغرب من حيث عوامل بنائها، وأشكال تصريفها، بدء من الانتفاضات القروية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصولا إلى الحركات الاجتماعية الجديدة.

.الانتفاضات بالمفرب من النصف الثانى من القرن التاسع عشر إله مطلع القرن المشرين



عرفت البلاد خلال منتصف القرن التاسع عشر أزمة سياسية اقتصادية واجتماعية قادت إلى ظهور فتن كبيرة مؤججة لفكرة التمرد والاحتجاج. فمن الناحية الطبيعية عرفت البلاد سنوات متقطعة من الجفاف أدت إلى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية وتضرر في الاقتصاد وانتشار للمجاعات والأوبئة، الشيء الذي كان يدفع ببعض القبائل إلى الهجوم على جيرانها من القبائل الأخرى أو مهاجمة المدن أو ممتلكات الدولة أو الأقليات. كما نجد من أبرز الأسباب وراء تمرد القبائل المغربية في القرن التاسع عشر مسألة النظام الضريبي والجبائي. فقد دخلت البلاد في أزمات مالية خانقة نتجت عن النزيف المالي الذي شهدته ميزانية المخزن بعد المعاهدة مع بريطانيا سنة 1856، والغرامـة والقـرض المرتبطـين بحـرب تطـوان سـنة 1860، ومـا بعـد الانكسـارين العسكريين في ايسلي وتطوان، وما بعد استشراء آفة الحماية القنصلية، واستئساد

المحميين الأجانب وكف يدهم عن أداء الواجبات الجبائية. لقد أدى هذا الأمر إلى

تزايد المطالب المالية للدولة، فما كان من السلطان عبد العزيز بن محمد إلا أن أمر برفع قيمة الضرائب على مختلف القبائل المغربية. لكن امتناع عدد منها في مقابل إذعان البعض الآخر، أفرز بلادا " للسيبة " في مقابل بلاد للمخزن. الحراك لم يبق مقتصرا على البوادي كما كان معتادا، بل أصبح يمتد بين الفينة والأخرى إلى الحواضر التي كانت تعد قلاعا حصينة للمخزن وأهم رموزه ومركز سلطته.

ومن بين الانتفاضات القروية مكن ذكر انتفاضة بوعزة الهبرى، التي خرجت سنة 1874مـن منطقـة إيناون في الشـمال الشرقـي للمغـرب، حيـث أعلـن قائدها بوعـزة الهبري انطلاقه لعمليات "الجهاد"، وحصل على تحالفات من عدة قبائل كغياثة، التسول، البرانس، والحياينة وبنو وراين وكزناية وأولاد بورية وايت سغروشن وبنو سادن. ولم تكن للحركة مطالب محددة بل كانت تنازع في الملك برمته.

انتفاضة الجيلالي الزرهوني، دامت اكثر من سبع سنوات وتأسست أيضا على معارضة سياسة السلطان عبد العزيز. إذ نهجت الحكومة المغربية، ونظرا لتردى الأوضاع، سياسة الإصلاحات، ونتيجة لذلك كانت في حاجة إلى المال، فكان أن تم فرض ضريبة "الترتيب" على السكان سنة 1901. قوبلت هذه السياسة المالية معارضة وانتقادات شديدة أدت إلى انضمام عدد كبير من سكان المناطق الشمالية إلى حركة الزرهوني. ولم تكن الانتفاضات المغربية في القرن التاسع عشر محصورة في مناطق دون أخرى بل همت كل المناطق تقريبا: حركة الريسوني بإقليم طنجة، قرد قبائل الرحامنة، قرد قبيلة زعير، قرد قبائل زمور، قرد إبراهيم يسموراليزدكي في تافيلالت، قرد الجيلالي الـروكي في الغـرب، وغيرهـا.

وقد عاشت المدن بدورها على إيقاع الانتفاضات الحضرية بسبب اضطراب الأوضاع الاقتصادية. وتعتبر انتفاضة الدباغين مدينة فاس سنة 1873 مثالا بارزاعلى ذلك. انتفاضة يعتبرها الباحثون أول ثورة عمالية يشهدها المغرب الحديث. فقد امتنع الدباغون عن أداء الضرائب، ودخلوا في مفاوضات مع السلطان، وقادوا ثورة شعبية وصلت إلى الهجوم على بيت الأمين المكلف بجمع المكوس.

انتفاضة الخرازين بمراكش سنة 1904، إذ قرر الحرفيون والتجار، يتزعمهم الإسكافيون، خلق سوق خاص بهم خارج المدينة لبيع منتجاتهم بعيدا عن رقابة المخزن وعن الأوامر السلطانية التي قضت بسك وترويج عملة نحاسية جديدة للرفع من قيمة الضرائب المستخلصة، مها دفع السلطات إلى إغلاق السوق، الأمر الذي أدى إلى تفجر الوضع وإلى اندلاع أعمال للعنف والنهب وإضرام النار.

والملاحظ إجمالا هو تعدد الفورات القبلية والحضرية في مغرب القرن التاسع عشر وشمولها لجل المناطق. فبعضها جاء احتجاجا على سياسة الضرائب، وآخر تولد عن سوء الأوضاع السوسيواقتصادية، ومنها ما أخد طابعا سياسيا انفصاليا عن السلطة المركزية. إنها محطات للتعبير الجماهيري عن قضايا نابعة من المعيش اليومي لجماعات إنسانية وعت بشكل متقدم إلى أسلوب الرفض والاحتجاج على السياسات، والى المطالبة بالإمساك بزمام الأمور، والتواجد والحضور في صنع القرار، هذا بغض النظر عن قدرتها الفعلية على أحداث التغيير وتحقيق أهدافها.



الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب

- رصد تأريخي -

...الانتفاضات المفربية زمن الحماية

استمرت حركات التمرد في الساحة المغربية إبان فترة الحماية إلا أنها اتخذت طابعا آخرا مختلفا جعلها توجه سهامها هذه المرة نحو عدو ومحتل أجنبي بعدما كانت تستهدف المخزن أو القبائل الأخرى المجاورة، وتوحد هدفها في موضوع واحد وهو

مقاومة المحتل وطرده خارجا، خاصة وأن المؤسسة المخزنية أبانت عن ضعفها وعجزها عن الدفاع عن مصالح الوطن وحمايته. ومن أشهر التمردات التي عرفها مغرب الحماية وأطولها زمنا، نذكر انتفاضة زيان (-1928)، حركة اللطيف في 1930، وانتفاضة البيضاء بتاريخ 88 دجنبر 1935.

انتفاضة زايان، إذ كان لقبائيل زايان نصيب مهم في حركات المقاومة المسلحة التي سبقت بسنوات دخول المغرب تحت لواء العماية الفرنسية. ولم تنظر قبائيل زايان بزعامة قائدها "موحى أوحموالزياني" أن تصل قوات المستعمر إلى تخومها، بيل خرجت في انتفاضات استباقية لمؤازرة قبائيل الشاوية ومديونة (1908)، كما توجهت إلى سهول سايس للحيلولة دون وصول الجيوش الفرنسية إلى مدينتي فاس ومكناس، ودعمت المقاومة في منطقة تادلة (1913). وقد

استطاعوا أن يلحقوا أكبر هزية عرفها الجيش الفرنسي في الشمال الإفريقي في معركة "الهري" الشهيرة في نونبر سنة 1914.

انتفاضة الريف، حيث عرفت منطقة الريف شمال المغرب ثلاثة هزات كبرى، كانت كلها في مواجهة الاحتلال الاسباني. كانت هناك معركة سيدي ورياش في سنة 1893،

وحركة الشريف أمزيان في سنة 1909، وأخيرا الحرب التي دامت من 1921 إلى 1926. وتعد الانتفاضة الثالثة هي الأطول زمنا والأبلغ أثرا. إنها الوثبة التي سجلها أبناء الريف في التاريخ المعاصر تحت قيادة محمد بن عبد الكريم الخطاد.

لقد تصدت هذه الحركة المقاومة لمحاولات التوسع المتكررة للإسبان، وسلبتهم أنوال و طاردتهم حتى لم يتبق لديهم سوى مدينة مليلية المحتلف مني سنة 1930، وعلى إثر صدور ما سمي بالظهير البربري، ظهرت صدور ما سمي بالظهير البربري، ظهرت حركة "اللطيف" الاحتجاجية حيث انطلقت أول مظاهرة للوطنيين المغاربة الذين نجحوا في تعبئة عدد كبير من الساكنة وخرجوا في مدن سلا والرباط وفاس للتنديد بهذا الإجراء، فاعتصموا في المساجد وقاموا بقراءة اللطيف، وتطورت إلى مظاهرات منظمة وخطب سياسية وبرقيات تستنكر هذا الظهير.

ورغم ردود الفعل العنيفة التي واجهت بها سلطات الحماية المحتجين فقد مثلت حركة اللطيف أول احتجاج سلمي منظم ضد المستعمر، والذي أسس في الوقت ذاته لميلاد الحركة الوطنية بالمغرب.

انتفاضة البيضاء عام 1952، بعد انتشار نبأ اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد، زعيم الحركة النقابية بشمال إفريقيا، على يد المحتل الفرنسي، هبت الجماهير مهتاجة إلى الشارع للتعبير عن غضبها واستنكارها لما حدث ولم تكن حادثة الاغتيال سوى القطرة التي أفاضت كأس الغضب والاحتقان الذي عم الأوساط الشعبية جراء مصادرة الحريات وحقوق الإنسان عامة.انتفاضة عرفت مواجهات مع قوات الأمن

التي استعملت الرصاص الحي، فكانت الفاتورة مرتفعة، حيث تعرض المئات من المحتجين للاعتقال، وتم طرد العمال المشاركين في الانتفاضات من أماكن عملهم.

III. الانتفاضات المفربية بمد الاستقلال



انتفاضة البيضاء، دجنبر 1952.

شكلت مرحلة ما بعد استقلال المغرب فترة تعاقبت خلالها الاحتجاجات والانتفاضات عليه من قبل. فإذا كانت مرحلة الحماية قد الصفت بتوحيد صفوف المغاربة وتكثلهم، في القرى كما في الحضر، لمواجهة خطر المحتل الأجنبي فإن خروج المعمرين سيؤدي إلى الأجنبي فإن خروج المعمرين سيؤدي إلى تحول الصراع المفجر للاحتجاجات الكبرى إلى داخل النسق، وبالضبط بين القصر والأحزاب السياسية المنبثقة عن الحركة الوطنية، مراع بخلفيات سياسية زادت من تأجيجه الأوضاع الاجتماعية الملجحفة أدى إلى اندلاع الانتفاضات الشعبية الدامية التي استخدمت خلالها قوات الأمن الذخائر الحية لمواجهة المتظاهرين في ما الشعبية بسنوات الرصاص.

انتفاضـة 1965، خـرج المئـات مـن تلاميـذ المـدارس والثانويـات في مظاهـرات سـلمية

احتجاجا على قرار وزارة التربية الوطنية الصادر في التاسع عشر من فبراير من نفس السنة، والقاضي بحرمان عدد منهم ممن تقدمت أعمارهم من متابعة الدراسة وطردهم خارج أسلاكها. غير أن الأمر لم يبق مقتصرا على التلاميذ، بل انخرط فيه الطلبة والشباب العاطلون والمهمشون، وتطور الأمر إلى مظاهرات عارمة في شوارع

البيضاء. وكانت هذه الانتفاضة من أكبر الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها المغرب، وذلك بالنظر إلى مجموع العنف الذي تم تصريفه من خلالها.

انتفاضة 1981، سنة 1981 أعلنت الحكومة المغربية عن عزمها فرض زيادات على المواد الأساسية، منها الدقيق والسكر والزيت والحليب والزبدة، لسد العجز الحاصل في الميزانية العامة وذلك مباشرة عبد زيادات أخرى عرفتها سنتي 1979 و1980. وأعلنت وطني يوم عشرين يونيو استجاب له جل العاملين بالقطاعين العام والخاص. وكانت مدينة البيضاء مسرحا لانتفاضات شعبية كبيرة عرفت اصطداما بين حشود المتظاهرين وقوات الأمن، وشهدت الكثير من الضحايا والجرحى والمعتقلة.

انتفاضــة ســنة 1984، وتشــير إلى مجموعــة مــن الحـركات الاحتجاجيـة التـي اندلعـت في التاسـع عـشر مـن ينايــر في مجموعــة مــن المــدن المخربيــة، وبلغــت ذروتهــا في الريــف والقـصر الكبــير ومراكــش.

وجاءت الاحتجاجات في سياق اقتصادي اتسم ببداية تطبيق المغرب لسياسة التقويم الهيكلي والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف العيش اليومي للمغاربة. وكانت عملية الزيادة في رسوم التسجيل بالمؤسسات التعليمية هي الشرارة التي أشعلت فتيل الانتفاضة. حيث انطلقت مظاهرات على صعيد المؤسسات التعليمية والتي قادها التلاميذ. وبعد خروجهم إلى الشارع، التحق بهم المواطنون الراغبون في التعبير عن تذمرهم ورفضهم لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تردي، فحدثت أعمال عنيفة لم تتردد معها السلطات الامنية في إطلاق الرصاص على المتظاهرين.



ومع النشاط الذي عرف النسيج الجمعوي، والأدوار الجديدة والمختلفة التي أصبح

يضطلع بها (حقوق، مرأة، بيئة، وعي،..) لم تعد محركات ودواعي الاحتجاج محصورة

فقط في النزاعات الطبقية المرتبطة بعلاقات الإنتاج الاقتصادية (الحركات العمالية مثلا)

الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب

- رصد تأريخي -

انتفاضة سنة 1990، كانت بداية الانتفاضة بإضراب وطنى عام دعت إليه مركزيتان نقابيتان وذلك بعد رفض الحكومة الجلوس إلى طاولة الحوار. وبينما دعت النقابات المواطنين إلى التزام المنازل يوم الإضراب، خرجت جماهير غفيرة في مختلف المدن المغربية تطالب بتحسين ظروف عيشها. إلا أن مدينتي فاس وطنجة، على وجه

التحديد، عرفتا انتفاضات قوية أدت إلى تدخل الجيش مرة أخرى.

إن المتأمل في صيرورة مختلف هذه الانتفاضات التى جاءت بعد الاستقلال بإمكانه أن يتبين العديد من ملامحها: إنها خرجات جماهيرية قوية اندلعت بشكل عفوي، ولم تكن نتاجا موضوعيا لعمل تنظيمي مؤطر ومسلح بإمكانات مادية وأيديولوجية معينة، حيث لا وجود لقادة منظمين ولا لأهداف مرسومة، حركات تنجرف نحو أعمال العنف والتخريب والمس بالأملاك العامة والخاصة. ويقابل ذلك العنف عنف مضاد أشد ضراوة وأكثر تدميرا تمارسه السلطات الأمنية على المحتجين. والنتيجـة هـو خمودها في ظرف وجيـز لا يتجاوز بضعة أيام، إذ غالباً ما يتم تطويقها وإبطال مفعولها باللجوء إلى الأجهزة الأمنية، دون أن تتمكن من أن تفرض أو تهد لتغيرات اجتماعية واقتصادية حقيقية.



IV.الحركات الاجتماعية الجديدة بالمفرب

ابتداء من النصف الثاني من عقد التسعينيات سوف تظهر بشكل تدريجي أضاط جديدة من التعبير الجماعي، أنهاط من الاحتجاج يطغي عليها الطابع السلمي والمنظم في احتلال المجال العام والتعبيرعن المطالب والآراء، متمكنـة بذلـك مـن فـرض نفسـها في الفضـاء العمومي، وحتى وإن كانت تواجه أحيانا بالفض والتفريق من قبل السلطات، إلا أن أعمال العنف والتخريب بدأت تغيب عنها

وقد تزامن هذا التغير مع حالة من الانفتاح السياسي كان المغرب قد بدأ يعرفها، حيث أن الدولة لم تجد بدا من الانصياع وانتهاج سياسات أكثر انفتاحا على كل الحساسيات السياسية في محاولة للخروج من حالة الاختناق والإفلاس التي كانت تهددها. فجاء التعديل الدستوري سنة 1992، كما تم في سنة

1996 إطلاق صراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين السياسيين. وفي سنة 1998 سيتم إدخال البورجوازية المتوسطة ذات الفكر الاشتراكي الديمقراطي إلى الحكم عبر ما سمى بحكومـة التناوب التوافقـي.

كما تميزت المرحلة بانبشاق صيرورة نشيطة للمجتمع المدني، إذ تعاظمت أعداد التنظيمات الجمعوية مختلف صنوفها: حقوقية، نسائية، دينية، لغوية، خاصة بالمعطلين وحاملي الشهادات،... وقامت الدولة بالتشجيع على ذلك وتقديم الدعم المادى للمبادرات (خاصة بعد الخطاب الملكي1999). فظهرت بذلك فعاليات اجتماعية جديدة تحاول التغيير المنظم والسلمي، منخرطة في عمليات التعبئة الاجتماعية، فارضة نفسها في المشهد السياسي والاجتماعي ليبدأ تشكل أنوية الحركات الاحتجاجية التي ستتخذ من مجال الجمعيات والتنسيقيات إطارا للتعبئة والاحتجاج بعد أن كان

العمل النقابي مجالها بامتياز.

وعلى النقيض من الانتفاضات في شكلها السابق والتى لم تكن تستطيع الوصول إلى تحقيق مطالب جماهيرية إلا في جيزء يسير منها، فإن الحركات الجديدة، وبالنظر لأشكال تنظيمها وتأطيرها واستمرارها في الزمن، شكلت ضغوطات أقوى على الدولة وكانت لها العديد من المكاسب. ومكن الإشارة على سبيل المثال

أو المطالب السياسية (صراع القصر والحركة

الوطنية)، بل توسعت النقاشات لتشمل

مسائل حقوقية، لغوية، ثقافية، جنسية،

وغيرها. لقد أصبحت الحركات الاجتماعية

الجديدة تنتظم حول مجموعة من القيم

الكونية منتبهة إلى أشكال أخرى من الهيمنة

الاجتماعية. فلم تعد تنادى بتغيير النظام

السياسي برمته، كما كان الأمر من قبل، بل

غدت مطالبها متصلة بقيم المواطنة والحداثة،

كالعدالة، الإنصاف، المساواة، الكرامة.

إلى إصلاح قانون الحريات العامة سنة 2002، واعتماد مدونة جديدة للأسرة في سنة 2004، بعد مظاهرتين ضخمتين في كل من شوارع الرباط والدار البيضاء.

كما أغرت الحركات في شكلها الجديد، السلمي والمنظم، عن مكاسب أخرى، كإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ونقل الحوار حول المثلية الجنسية إلى العلن، وإعطاء

الحق في امتلاك الجنسية المغربية للأطفال من أم مغربية وأب أجنبي.

يبدو من خلال هذا التحقيب السوسيولوجي للظاهرة الاحتجاجية بالمغرب أن المغاربة وعوا مبكرا إلى أسلوب الرفض والاحتجاج، حيث كانوا يخرجون كلها أحسوا بحيف ما هـس أحد مناحى عيشهم، ويعد توالي سنوات الجفاف والأزمة الاقتصادية وسوء تدبير الملف الاجتماعي من أبرز ما يحرك الجماهير، ناهيك عن الإرادة في مقاومة المحتل وإجلائه. غير أنهم لم يتمكنوا من حيازة ثقافة احتجاجية عقلانية وسليمة بعض الأحيان الـشيء الـذي جعـل خرجاتهـم تتخـذ طابعـا عفويا قويا وسريع الزوال، وتخلف الكثير من المآسى والضحايا دون أن تستطيع رفع مطالب دقيقة مكن التعاطي معها، فهي ردود أفعال عنيفة عقابية على سياسات مجحفة ومحبطة،

وليست وسائل أو ادوات للتغيير الإيجابي. ولم يبدأ الحال بالتغير إلا مع نهاية القرن الماضي، حيث برزت حركات اجتماعية جديدة سلمية، تعلى مطالبها بشكل منظم وقانوني وتصمد طويلا حتى تحقيق مآربها، وساعدها في ذلك المناخ السياسي الوطني والـدولي. غـير أن مـا محكـن تسـجيله عـلى مسـتوى آخـر هـو غيـاب النخـب السياسـية والثقافية في الانخراط بالفضاء الاحتجاجي ودعم الحراك، وقبوعها في الظل في انتظار الخروج في حدث لا يتعارض ومصالح الدولة، وهو ما يؤكد أن الممارسة الاحتجاجية في المغرب كانت ولازالت ممارسة جماهيرية بامتياز.





في عارف عبد الغني عارف



سائحة • ندى الحجاري



محاكاة قضبال يوسف الطاهري. جواد المومنى



പ്പിച്ച പ്രിവിവിവ مریم بوسفیان



سيرة درب السلطان عبد الحق السلموتي



الكتب زاد الطريق.. الذي يرسم الطريق لعالم أرحب..



سُ الرآق...

♦ ذ. عبد الغنى عارف



من المعارف التي لقنها لنا أساتذتنا، ونحن على مقاعد الدراسة، القول بأن الأديب ابن بيئته وأن الشاعركان صوت قبيلته ولسانها، ينافحُ عنها وقت الحرب مواجها الأعداء بسيف الكلمة، ويمدحها في أوقات السلم مبرزا مناقبها وخصال أفرادها. ولعل الكثيرين منا ما يزال يرن في أذهانهم ذلك البيت الضخم بجرسه الموسيقي: (ألا لا يجهل أحدٌ علينا *** فنجهل فوق جهل الجاهلينا). إنه قمة التعبير عن الانتماء لنسيج القبيلة ولحمتها، والاستعداد للذود عن حياضها. ونحن بالطبع نتحدث هنا عن الانتماء القبلى بمواصفاته الملائمة لتلك الفترة ولحيثياتها الاجتماعية والثقافية.

ولا شك أن أشكال التعبير عن هذا الانتماء تطورت عبر التاريخ، إلى أن وصلنا اليوم إلى مرحلة الحديث عن الأدب الملتزم، وعن أدب المقاومة في حالة التجرية الفلسطينية، وعن المثقف العضوي، فتولدت عن ذلك كتابات وممارسات إبداعية وفنية كان لها، وما يزال، إشعاع فكري وإنساني كبير، فظهرت في روسيا رواية " الأم " لمكسيم غوركي، وفي فرنسا رواية " جرمينال " لإميل زولا، وفي فلسطين رواية "رجال في الشمس" لغسان كنفاني، وفي تركيا مسرحية " الرجل المنسى" لناظم حكمت، وفي التشيلي ديوان "عشرون قصيدة حب وأغنية يائسة" لبابلو نيرودا، وفي إسبانيا ديوان "حكايا غجرية " لغارسيا لوركا ، وديوان " أغاني الحياة " للشابي بتونس، والجامع بين هذه الأعمال أنها جميعها صفحات مشرقة من الإبداء الإنساني الذي التقط نبض التحولات الكبرى في مجتمعات مؤلفيها، وكانت بذلك أعمالا ضمنت الخلود لنفسها ولأصحابها، لا لشيء سوى لأنها كانت منتمية لتاريخها ووفية لتطلعات المجتمعات التي ظهرت فيها.

تري هل يمكن أن نطرح في ضوء هذا الاستحضار تساؤلا إشكاليا يخص الأدب المغربي، فنتساءل اليوم: إلى أي حد استطاع المبدعون المغاربة، في

مختلف أشكال التعبير الأدبي والفني، التقاط زخم التحولات التي عرفها ويعرفها المجتمع المغربي، خصوصا في العقود الأخيرة؟، ولنأخذ الحدث الذي عاشه المغرب منذ عشر سنين خلت، ونقصد حركة 20 فبراير، بغض النظر عن التقييمات الخاصة لوقائع هذا " الحدث" والموقف منها.

جوابا عن هذا التساؤل، وهو في كل الحالات جواب افتراضي يحتاج إلى مزيد من التمحيص والبحث، يمكن القول إنه إذا ما تفحصنا ما أنتج في الأدب المغربي، مواكبة لحركة 20 فبرایر، فسنجد انه محدود جدا، وأنه لم يكن في مستوى ما كان ينتظر من المثقفين من دور لتوثيق هذا الحدث إبداعيا وجماليا، بغض النظر عن طبيعة الموقف منه، ففي مجال الإنتاج الروائي مثلا، وهو المؤهل أكثر، إلى جانب السينما، للقيام بهذه المهمة، نلاحظ أن الروائيين المغاربة لم يخوضوا تجربة مساءلة تلك المحطة الاستثنائية في التاريخ النضالي للشعب المغربي، باستثناء أعمال قليلة جدا، وفي مقدمتها رواية " الحركة" للكاتب عبد الإله بلقزيز، والتي حاولت تشريح البنية الداخلية لحركة 20 فبراير بكل تناقضاتها واصطفافاتها، ورواية "حب فبراير" للكاتب مبارك ربيع والتي يمكن اعتبارها ملامسة خجولة لجوانب من محطة 20 فبراير، إلى حد يمكن القول إن عنوانها أكبر من مضمونها من حيث معالجة الحركة. وعلى سبيل المقارنة -مع اختلاف في السياقات-نجد مثلا أنه في التجربة المصرية نلاحظ ظهور عدد كبير من الروايات والأعمال السينمائية والتلفزيونية واكبت وقائع ما سمي يومها بالربيع العربي بميدان التحرير، وإن بمقاربات ومنطلقات متباينة.

لذلك لابد أن نعترف بأن هناك مناطق بياض في طبيعة تفاعل الإبداع المغربي مع هذه الحركة، ومع غيرها من الأحداث والواقع التي وشمت جسد المجتمع المغربي في العقود الأخيرة. وهذا الإقرار لا يتماشى مع الانطباع



سُ الرآة...

أينك يا شاعر القبيلة ...؟!

♦ ذ. عبد الغنى عارف

العام الذي لدينا عن الإبداع المغربي، ذلك أنه بالرجوع إلى المنتوج الإبداعي المختلفة، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نجد أنه يزخر بمواد تفاعلت بقوة مع كثير من الأحداث، فكان المبدع في مقدمة المشاركين بوعي واضح المعالم وبخلفية فكرية وثقافية محددة، إلى حد كنا نجد

لكل حدث اجتماعي وسياسي صدى في الكتابات الروائية والسردية وفي مجموعة من الأعمال الفنية، الغنائية منها أو السينمائية.

ولعل ما أشرنا إليه من محدودية مواكبة الأدب المغربي لمجموعة من التحولات على المختصين بسوسيولوجيا الثقافة والمنشغلين برصد مؤشرات تلك التحولات في علاقتها بالنخب الثقافية أسباب انزواء أغلبية المثقفين وعدم انشغالهم، إبداعيا وفنيا، بما يمور به المجتمع المغربي من يمور به المجتمع المغربي من يمور به المجتمع المغربي من والقيم.

ونحن إذ نطرح هذه التساؤلات بهذه الصيغة، فليس لأننا نوجه اتهامات جاهزة مسبقا، بلفقط لأننا لا نريد للمبدءأن يستكين لدفء برجه العاجي، وأن يقدم نفسه على أنه منتهى

الصلاحية بمعايير التاريخ وسننه. من المؤكد أن من حق المبدع أن يكون حرافي اختياراته الفنية والإبداعية، غير أن هذه الحرية لا تعني انسحابه المطلق من دائرة الرسالة التي ينبغي أو يفترض أن تكون للمبدع في المجتمع، رسالة المساهمة في إزالة قشور الظلام عن الذهنيات في أفق تطوير الوعي المجتمعي من حالته اللحظية القائمة

إلى اللحظة البديلة المكنة. إننا لا نريد للمبدع أن يكون مريدا ولا تابعا لأي سلطة، مادية كانت أو رمزية، أو بطلا أسطوريا يحارب بالسيف، ولكننا أيضا، وفي الآن نفسه، لا نريده أن يكون مجرد كيان وهمي يحترف " الكتابة المجانية " بقدر مما نريده مشعلا ينير دروب التغيير المتداخلة. إنها دعوة إلى نبذ صورة المثقف المعزول

عما يجري في مجتمعه والذي يكتفي بموقف المتفرج المحايد. على المثقف في مثل هذه المراحل من تاريخنا أن يتجاوز تمزقاته الذاتية في بعدها المأساوي والوجودي الضيق، والانطلاق لمعانقة مصائر المجتمع المشتركة، وبذلك يمكنه أن يساهم في تحرير الوعي الجماعي للناس من ترسبات الوعي الجماعي للناس من ترسبات العودية بمختلف تجلياتها. وبهذا

المعنى يكتسب الإبداع قوة الجاذبية التي تؤثر في الأفراد وفي المجتمع ككل، فالكتابة التي لا تكون متدفقة بما ينتاب الشعور الجماعي المشترك بين أفراد المجتمع من أحاسيس وتطلعات مآلها هاوية التاريخ، وما أسحقها من هاوية!

إننا بهذا لا ندعو إلى أن يكون الإبداع صورة منمطة وميكانيكية لما يجري في

المجتمع، بقدر ما نتبنى فكرة أن يكون للمبدع دور في قراءة تحولات المجتمع وتفسير تناقضاته، بما في ذلك من تنمية القيم الإنسانية التي بمكن أدراجها في إطار خانة المثل العليا، وفي مقدمتها قيم العدالة والحرية والكرامة الإنسانية الشاملة، وذلك بالمساهمة في يقظة المجتمع في إطار ما يمكن أن نسميه التحريض الجمالي على التغيير. إنه ليس كافيا أن نفهم الواقع وفق مقاييس ذاتية منغلقة، بل ينبغي أن نعمل على تفسير عناصر ذلك الواقع وامتلاك أدوات تغيير تلك العناصر كلما دعت الضرورة التاريخية إلى ذلك. ولأنه ليست هناك نهضة مجتمعية حقيقية لا يكون المعطى الثقافي النواة الصلبة لكوناتها، فإن مسؤولية المثقف التاريخية ثابتة هنا، بالمعنى الذي نفهم به التاريخ

بكونه منتوجا بشريا يصنعه الأفراد والجماعات.

الملاحظات أعلاه تدفعنا إلى توجيه نداء استغاثة: أينك يا شاعر القبيلة.. وبلغة العصر نكرر النداء فنقول: أينك أيها المبدع في هذا الوطن؟.. أينك أيها المثقف؟.. وما موقعك من أحداث كل ما يعرفه المجتمع من أحداث وتحولات(؟..



رواية "قالت أمي للسجان" ليوسف الطاهرى أو الكتابة بالدم

مأساة الذات و الذاكرة



جواد المومنى

ما الألم؟ أهو تشنج أم وجع؟ أهو أعراض وعُسر أم ضغط وعجز ؟ أهو وضع غير مريح و مشاكلُ أم شـدٌّ و تعصب ومقاومة؟... قد يكون الآلم كل ذلك، وقد يكون غيره. قـد يتشكل كطاقة ـ نوعيها الايجابي والسـلبي ـ تحيـط بالهـدف لترْديـه في الاخيـر صريـعَ التوت، سريع التفاعل. لكن الالم في جميع هذه الحالات عنصر مؤثر على الذات وفيها وعليها. والالم؛ بما هو معاناة، محرك للكتابة والإبداع عموماً. وعبر التاريخ الادبى، ارتبط الفن بالالم او الكتابة بالمعاناةِ، بل ربما تم اعتبار افضل النصوص (رواية، شعرا، تشكيلا، رسما وموسيقى) تلك التي خلدت للماسي والفواجع الإنسانية. نذكر في الرواية مثلاً : شرق المتوسط لعبد الرحمان منيف، الحرب والسلم لليون تولستوى، البؤساء لفيكتور هوجو... وفي الشعر لنا ما دونه شعراء القضية الفلسطينية كنموذج أو آخرين مثل الملاحم الكبرى او نصوص كيـوم ابولينيـر وبروسـت.. وفـى الرسـم نمثـلُ بلوحـة: الصرخـة لإيدفار مونك، أو كرنيكا لبابلو بيكاسو.. وفي التأليف الموسيقي هناك سمفونيات موزارت و باخ وغيرهما، هذا يعنى، اننا بصدد تصدير الام المبدعين الداخلية نحو الاخرين، "ليس لكسّب التنويه"، كما اعتّرف بذلك الروائي الروسي دوستويفسكي.

عتبات نصية في خدمة الألم

في هـذا الصـدد، يـأتي العمـل الـروائي، السـيرـذاتي "قالـت أمـي للسـجان" ليوسـف الطاهري، في طبعته الأولى عن مطبعة نجمة الشرق ببركان 2019. هـو محكي ذاتي، بـكل سـهولة نستطيع تصنيفه ضمن أدب السجون، أو أدب الاعتقال السياسي. إذ نجدنا أمام عناصر متعددة داعمة للطرح. بداية بالعنوان، حيث ورود لفظ "السجان" بكل حمولتَيْه المادية والمعنوية، مرورا بلوحة الغلاف للفنان التشكيلي محمد سعود، والتي بإطلالة عليها، تبسط أمامنا طَيْفَ شخصين على الأقل (ذكر و أنثى)، يعلوهما ضوءٌ قَمري، بين خطوط مُتعامِدة، وقضبان سجنية، مع اعتماد ألوان غامقة، متداخلة في ما بين الساخن (الأحمر والأزرق والأصفر، وهي ألوان النار كما تُنعت!) والبارد (حيث الارتباطُ بعمـق ميـاه البحـر وسُـدول الليـل). فاللوحـة إذا، وباعتـماد نظريـة "إيرويـن بانوفسكي" في قراءتها تشكيليا، سنبحث عن إجابات حول: الأشخاص، اللباس، الألوان، الخطوط والأشكال، زوايا الضوء، مساحة الظلال، الجزئيات الملغومة، الألغاز المبثوثة، المعاني الأولى والثانوية والصريحة، وستتبين المقاصدُ، وتتضح الرؤى، حيث التلاقي المباشر مع مضامين الرواية.

المضامين وكتابة الفاجعة

بعـد العنـوان و لوحـة الغـلاف، يـأتي المضمـون زاخـرا بمعـاني الفواجـع و الآلام. و نحـس منـذ البدء شعورَ الراوي بالحسرة على مغادرة الوطن، ويعني ذلك، فِرارا من واقع مرير وهروبًا من ذكريات مؤلمة، ومحاولةً لتغيير وضع مسيء بآخرَ مُريح، بعد أن تم الاعتراف بالعجز عن تحقيق الجميل والأبهى والأفضَل في أرض الوطن!!

نحن إزاء بحث عن هوية مفتقدة بفعل فاعل، و استنجاد بمحطة جديدة لدفن ومُواراة جحيم سابق. لكن هذا الفَقْدَ سيضطرب هو الآخر عندما يصطدم الحلم بجـدار واقـع عنيـد آخـر، و سـيتضاعف الألم حـين محاولـة الانتحـار، قصـد تحقيـق "الخلاص" النهائي !! هي مأساة الذات والذاكرة إذا، وهو مَحْوُ الْمَحْو في النهاية. يقـول "ميـلان كونديـرا" : "إن كل روايـة لا تكشـف جـزءا مـن الوجـود لا يـزال مجهـولا، هي رواية لا أخلاقية." ماذا يعني ذلك ؟

إن كتابة الغامض والمُبهم فينا، هي تعبير عن سُمو ورِفعة، واستخلاص لميولِ ولنزعة معينين. ويكاد يُجمع الفلاسفة (أرسطو، كانط وروسو على الأقل) على أن الأخلاق أفعال ناتجة عن العقل من أجل الخير الأسمى، يعني فعلا واعيا و مميزا. بالتالي، فحين يعمد الكاتب إلى تَذْويتِ سُرُودِه الأليمة، فهو لا يكشف عن ضعف، بقدر ما ينحو باتجاه نور يلهث وراءه، عله يعثر على فضاء أرقى و أسمى، فتغذو هذه الكتابة بالتالي، "ملك روحا تعكس وجود الإنسان و فلسفتَه و غايته و مخاوفَه.". و لعـل ذاك مـا ارْتضـاه يوسـف الطاهـري لنفسـه، إذ الحَـكِيُّ في روايتـه مقـرون بفضح عَوْراتـه دون خجل، و بهذه الممارسة، كما لو أنه يسعى إلى "تطهير" ذاته من شوائبَ عالقةِ

بها: التيه الداخلي، الاغتراب الذاتي، صرخة الآلام الدفينة (أنظر الصفحتين 35 ؛ 36؛ و ما بعدهما غوذجا)، طرح الأسئلة الوجودية الحارقة نهاذج ص 45:44:43...) محاورة "الأنا" الفاشلة... وغير ذلك من التقنيات العلاجية إن صح التعيير. والـذات هنا، غـير ذات يوسف الطاهري، بل هي "مضاعفة"، نقُّلَها بين: أنا، أنت، هو. فنجد السارد تارة يقول: يخط، يغادر، يتكئ، يصل... (بصبغة ضمير الغائب)، وتارة يقول: التقيتُ، صادفتُ، استجمعْتُ قواي... (بصيغة المتكلم)، وأخرى يقول: بدأتَ تَشْعُر أنكَ تَلج، رُحْتَ مقبلا، تساءلْتَ عن حالك... (بصبغة المخاطب).



إن التناوب في هذا التشكيل السردي للذات، دليل على "لا طمأنينة " وعلى قلق و"لا استقرار"!!

ومن حقنا أن نتساءل استنكاريا: - كيف يحس بالأمان من جَلَدَهُ وطَّنُهُ ؟ - كيف يشـعر بسـلام روحـي مـن تَهَـدَّدَ سِـلْمُهُ الداخـلي بـأُمٍّ مكلومـة أو فجيعـةِ أب مُختنـق، أو حيرة إخوة ؟!

ما مورس من تعذيب نفسي في حق المعتقلين كفيل بمحو لفظة "السماح" من قاموسهم ككل! هنا نقول، إن الكاتب استطاع أن يرسم لنا "حدود الوحش والإنسان داخل الجلاد" كما عبر عن ذلك الباحث السيميائي الدكتور سعيد بنكراد. أو بتعبير أدق، ما خلَّده الشاعر السوري: ممدوح عدوان إذ قال: "إن عالم القمع المنظم منه والعشوائي، لا يصلح للإنسان ولا لنمو إنسانيته، بل هو عالم يعمل على حَيْوَنَةِ الإنسان أو تَحْويـن الإنسـان."

إن الشعور بافتقاد الحرية أمر فظيع للغاية، وما سرده يوسف الطاهري على مدى صفحات روايته، هـو تمجيد وترتيل قداسي لذلك الإحساس الذي لا يكاد يُضاهَى. وهُـة في النص تعبير أخاله أبلغَ تصوير عن قيمة الحرية. فقد أورد الكاتب على لسان صديقه السجين (نون)، حينها أخبره أنه محكوم بثلاثة أعوام نافذة، قال (نون): "أما

رواية "قالت أمي للسجان" ليوسف الطاهري أو الكتابة بالدم

مأساة الذات و الذاكرة

أنا فمحكوم بثلاثة أشهر نافذة، قضيت منها شهرا ونصفا، ومع ذلك أشعر أنى لن أتبول يوما فوق الربيع! ".

المغزى هنا، أن قيمة الإحساس بتعاقب فصول السنة، و بتفاعل عناص الطبيعة معها، لا تُضاهى، ف "حرمان السجين من التمتع بالطبيعة، عقاب وتأديب له."، أو كما عبر عنه الكاتب نفسه حين قال في الرواية: "السجن غير قابل للوصف." (أنظر الصفحة رقم 189).

المحكي السجني وسبل المقاومة

أشار الأستاذ محمد رمسيس، أحد المهتمين با يسميه: "المحكى السـجني" أو "المتخيـل السـجني" إلى أن "السـجن مكـون فاعـل في تطـور الوقائع والأحداث وكينونة المعتقل، بل ومخيال المتلقي نفسه، إنه فضاء يحيل على جانب كبير من التعقيد الدرامي. وفي موضع آخر: "روائيَّةُ العمل تتأسس على الأحداث والوقائع المركبة التى تنمو وتكبر وتتعقد.".

أوردنا الإحالتين هنا لبيان المؤثرات الخارجية على الفعل السردي في الرواية، ما بين "الموضوعي و "الحقيقي" و حضور "العين الشاهدة"؛ بتعبير سعيد بنكراد. و يبدو أن الأسلوب السردي ـ هنا- قد اتخذ "شكل حَكَّ عَفْوي يروى وقائع التجربة"؛ بعيدا عن قوانين "الكون السردى، المشيد عبر: التأجيل، والتعجيل والصمت واللاتحديد والقصدية الضمنية."

و في ذات السياق تبرز العلاقة داخل فضاء المعتقل بالمكان والزمان، وكيف تم تدبيرها. وشخصيا أحبذ النظر إلى الأمر من زاوية "المقاومة"؛ أي، كيف تم نسج الرابط مع اللحظة

هــة إشــاراتٌ ثــلاتُ في الروايــة، تحــدد المسألة: علاقة الكاتب بالأبواب، علاقته بالذاكرة، وأخيرا علاقته بالأحلام.

- ففي الأولى، تبرز قيمة الباب كمنفـذ أو كمدخل/مخـرج. وقـد أوْردَ

يوسف الطاهري ذلك في موضعين: باب الزنزانة كمصدر للنور (ص 149)؛ ثم باب المصحة كمصدر لتلقى الأخبار وتداولها، ولتبادل الأحوال والمعطيات (المجهولة قبلا = الجهل بها !!) مع أخته المعتقلة أيضا في جناح النساء (ص 171)، وهي بالتالي علاقة انفراج وسبيل إلى المعرفة والاطلاع. معنى أوضح، أن الباب عنصر مؤثر إيجابيا، بكونه هد المعتقل بخيوط ضوء وأمل، غالبا ما تشكل أحد الممنوعات.

- **وفي الثانيـة**، فـإن اسـتدعاء الذاكـرة كان مِثابـة الخـلاص مـن عـذاب مسترسـل وإن بشكل من الأشكال. يقول الكاتب: "الذاكرة مرتعُ ومصدرُ العذاب عندما تتواطأ مع الليل أو مع لحظات الاختلاء بالنفس."، فبالرغم من أن المعاناة تتفاقم لحظتئذ، إلا أنها انعتاقٌ و نُـزوع نحـو التحـرر والبـوح الـذاتي، بالنظـر إلى قيمـة "التفريـغ" عـن طواعية وبدافعية شخصية. ما يعنيه أن الذاكرةَ واستدعاءَ أجزاءٍ من الحياة خارج



حضرت الأم في كل مراحل الحَكِّ، بل إن عنوان الرواية ككل مرتبط بها، فهي من سيخاطب السجان ببأس و قوة، وهي من سيصرخ في وجه الجلاد، وهي من سيكتوي باعتقال فردين اثنين من أبنائها، وهي من سيُفردُ لها الكاتب قبل هـذه الروايـة بسـنوات خلـت عنـوانَ ديوانه الشعري الزجلي الأول: "يا ما غـدا العيـد". أقصـد أن الأم شـخصية استطاعت تحقيق حلم الحرية المعتقل، بفعل مُجسّد، يضاهي المقاومة في نوعيها الآخرين الواردين سابقا. ثم إن الكاتب يحتفي بقيمة الأم هنا، مثلها احتفى ماكسيم كـوركي في روايتـه "الأم"؛ بالشـخصية التى ستتبنى فكر ابنها المعتقل، بل والتى ستحمل راية تصوراته الثورية بعد استشهاده وهو بين ذراعيها.

على سبيل الختم

عـرَّف الـروائي القـاص "مصطفـي لغتيري" أدب السجون بأنه "كتابات حاولت ملامسة تجربة الاعتقال السياسي إبداعيا، أي أنها اتخذت من الكتابة وسبلة لتصفية الحساب مع تجربة إنسانية ووجودية ونفسية مريرة.". فلا شك إذا أن الكتابة عن الألم أمر غاية في الصعوبة؛ حيث تُرسِّخ هـذه اللحظـةُ في وُجوديـة

الكائن/الكاتب/المعتقل وفي ذهنيته هوامشَ وصوراً وجزئيات يغفلها الآخر/القارئ/ المتلقى، أو قد لا يُعيرها اهتماما. وخوضُ فعْ لَيْ: التذكر والتدوين، حتما لن عُر سَلسا، سيُجدد الأوجاع وسيُحْيي الآلام وسيُعيد المعاناة. بالتالي، فأدب التخييل السجني هـو كتابةٌ بالـدم، ليـس إلا !! بـل هـو "أدب مقاومـة وممانعـة" حسـب تعبـير لخـضر منـير. و قد ذهب إلى اعتباره الباحث محمد رمسيس "رأسمالا رمزيا لكل المغاربة، عُكِنهم الاطلالةُ من شرفته على تقرحات الوطن و أوجاعه.".

من حقنا أن نطرح السؤال / الإشكال التالي، بعد كل هذا و ذاك: "- كيف لكتابة مُّجد





العسرى العمامة،



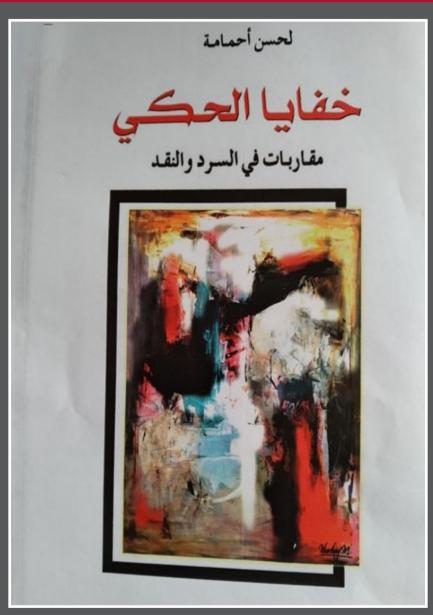
■ عيد الحق السلموتى

الكاتب الذي لم يحلم أن يكون كاتبا

رأى النـور في اوائـل عـام 1959، بزنقة العباسيين (زنقة الحبشة سابقا)، التي تفصل . کاریــان و درب کرلوطــي بدرب السلطان. يتذكر أنه كان مشاغبا، وبأن مستواه البيضاء، عاش طفولته ومراهقته. ومثل جيله كان يعشق الموسيقي، وهي التي قادته إلى الكتابة، علما بأنه لم يحلم في تلك الفترة، بأنه يصبح كاتبا في يـوم مـا. بدأ لحسن أحمامة أولاء . بكتابة قصائد شعرية باللغة الإنجليزية، بحكم التخصص في هذه اللغة، ولم ينشرها لعدم وجود جريدة . و مجلة تصدر في المغرب باللغــة الإنجليزيــة في ذلــك الوقت. وهـذا ما دفعـه للكتابة باللغة العربية، حيث نش يعض القصائد الشعرية، لكن اهتمامه كان دالمًا ينصب على السرد، وهـذا ما أفضى بـه إلى كتابـة القصة القصيرة، حيث نشر بعض القصص، مجموعة من المنابر الوطنية.

عندما كان يارس الصحافة بدءا من سنة 1987، أجرى حـوارا مـع القـاص والـروائي محمد صوف. ومن خلال الأسئلة التي طرحها عليه، أجابه بأنه قد يكون ناقدا جيدا. عندئد ومثل بقظة النائم، أدرك أن هذا هو مساره. هكذا تحول إلى الكتابة النقدية، وترجمة بعض الدراسات النقدية كذلك، وكلها نشرت بصحف ومجلات وطنية وعربة.

وارتباطا بولـوج مترجـم "التخييـل القصـصي : الشـعرية المعـاصرة" لعـام السـلطة الرابعـة ، قصـة تسـتحق أن تروى. ففي بداية النصف الثاني من الثمانينيات، كان قد عاد من فرنسا، حيث كان يتابع دراسته في السلك الثالث في الأدب الإنجليزي. ذهب إلى مقر جريدة السياسة الكويتية "طبعة المغرب"، بالدار البيضاء. وبعد اختبار في الترجمـة تـم قبولـه فـورا. و لم تكـن



عمل بقسم الترجمة لفترة قصيرة، ثم تم تحويله إلى القسم الثقافي، مع صم تحويت إن المسلم النساق، سط الشاعر السوداني "محجوب البيالي". بعد ذلك أسندت له الصفحة الثقافية، ثم الملحق الثقافي. كانت بالنسبة له تجربة جد مهمة في حياته، ربط خلالها صداقات مع العديد من الكتاب المغاربة. وبعد توقف الجريدة مع حرب الخليج، عمل مراسلا ثقافيا، ثم اشتغل في جريدتين وطنيتين أخريتين، غـر أنـه أُدرك أن الصحافـة مهنـة شـاقة، تحد من الطاقة الإبداعية، وهذا ما جعله يلتحق بالمدرسة العليا للأساتذة،

وبعد التخرج عمل أستاذا للغة الإنجليزية. وحتى الآن لايسزال يكتب بعض المقالات الصحفية بين الفينة والأخرى، فمهنة الصحافة تظل لصيقة بصاحبها حتى وإن سعى إلى التخلص منها. ومن الذكريات المرتبطة بهذه المهنة، التي لا مكن لكاتب: "القارئ و ساقات النص"، أن بنساها أبدا، زيارات العديد من الأدباء والمسرحيين، له مقر . جريدة "السياسة الكويتية"، من بينهم الراحـل محمـد زفـزاف، الـذي كان يكتــ عمودا أسبوعيا بعنوان "الكلام المباح"، فتوطدت صداقة متينة بينهما، وأذ

أصبح يزور الكاتب الكبير، بين الفينة والأخرى ببيته بالمعاريف. مرة وجد عنده الناقد المصرى صبرى حافظ، ومرة أخرى التقى هناك بالصحفي عبدالقادر شبيه، بالتحصي البيا وغالبا ما كان يجـد عنـده القاص، محمد بوحمام وغيره من الكتاب والفنانيين. مرة طلب منه كاتب "التعلب الـذى يظهر ويختفي" أن يرافقه إلى إحدى الوكالات البنكية لاستخلاص راتيه الشهرى، الذى يتقاضاه مقابل ذَّلك العمود الصحفي. طلب المستخدم من القاص والروائي الشهير بطاقته الوطنية، وسأله إن كان يعرف الكتابة، فأجاب هذا الأخبر بالنفي. وبرر موقفه عندما أصبحا في الخارج بقوله "نحن الكتاب لا نعرف إلا بعضنا". لم يدرك أحمامة ذلك إلا بعد مدة طويلة، إذ ظـل هـذا الحـادث عالقـا بذهنه، وقرر أن يكتب عنه، ونشر المقال بجريدة الاتحاد الاشتراكي، تحت عنوان: "محمد زفزاف لا يعرف الكتابة". وكان وقتها كاتب "المرأة والوردة" المعنب بالمقال، لاينزال على قيد مترجـما، وإنها ناقـدا أدبيا. لذلك هو لا يترجم إلا الكتب التى يستفيد منها كثيرا في ممارسته النقدية. فلم يثبت قط ان ترجم تحت الطلب. هـذا عِهـد أخـذه عـلى نفسـه منذ أن ركب غمار هذه

التجربة. فكل الكتب التي قام بترجمتها، كانت قد استهوته، لدرجة أنه أحيانا كان يجد نفسه يقرأ النص الانجليزي، مباشرة باللغة العربية دون وعي منه، ومع ذلك يشعر بأنه لم يقدم كُل ما رغب في ترجمته. ويعتبر ترجمة النقد أصعب بكثير من ترجمة السرد. فقد يتصرف مترجم السرد في النص الأصلي، لكن ذلك غير مسموح به في الدراسات النقدية، ولعل هذاً . ما جعل الكثير من الكتب النقدية مضللة، خصوصا بعض الترجمات المشرقية. أما في المغرب فالترجمة الكاتب الذي لم يحلم أن يكون كاتبا

العسرى العماماتي

عموما جيدة، وهذه حقيقة لا ماري فها أحد. ثم إن الترجمة، وإن كانت ممارسة شاقة، فهى ممتعة أيضا. بل إن الكتابة بشكل عام، هي نشاط ذهني وبحث عن الذات، وليست

و رب المرابع المرابع المرابع المرابع. هـذه الحكايـة يرغب دائمـا في تقاسـمها مـع القـراء. إذ يعتـبر أن الإبـداع والنقـد شـغف، وليـس مهنـة أساسـها البحـث

عن الربح المادي أو الشهرة. فقد دخل هذا المجال عن حب وليس عن شيء آخر. هو من المؤمنين بأن أساس الأبداع هـو الجـمال، والجـمال هـو مـا يُستوقفه ويستثيره للحديث عنه، إذ القراءة تنهض على التذوق قبل كل

شيء. فكثيرا ما يتذوق نصا ويجد نفسه عاجزا عن الكتابة عنه، مثلها أن هناك نصوصا بحد نفسه مضطرا فقط لاكتشافها. فالنص النقدى هو إبداع شان على إبداع أول، شم إن الكتابة النقدية المبنية على المجاملات تسيء إلى المبدع، أكثر مها تسيء إلى الناقد، والنص الإبداعي الجيد يفرض ذاته

راكــم لحســن أحمامــة طيلــة مســ الإبداعية ، رصيدا هاما من الإصدارات رًّا بيت أُرِّ يَّ الرَّجِمـة لـه عـشُرْ كتـب، الأُدبيـة. ففـي الرّجِمـة لـه عـشُرْ كتـب وفي التأليـف لـه أربعـة كتـب نقديـة، مؤلفات جماعية. وله من تأليفه كذلك رواية واحدة هي : "ذاكرة المرايا"، التي رأت النور في العام: ۔.. 2014، عـن منشـورات اتحـاد كتـاب المغرب، والتي استغرقت كتابتها أربع سنوات، ثم ظلت حبيسة الحاسوب سنة أخرى قبل نشرها. وكان الهدف من كتابتها، هو الالتفات إلى ما اعتبرته جل النصوص الإبداعية، شيئا معييا،

أى الكتابـة عـن الـذات وعـن الحـب، في ي . حقبة طغى عليها الإيديولوجي، يعني بذلك سنوات السبعينيات من القرن الماضي. فكان عليه ان يستحضر تاريخ هـذا الجيـل الـذي ينتمـي إليـه، بـكل الامـه وآمالـه، ورغباتـه وأحلامـه، ويكتب نيابة عنه. يتذكرأن أحد قراء "ذاكرة

رصد تجربته ومعاناته مع الصحافة.

لقد كان صعبا الإفلات من الذات

لحظة الكتابة، غير أن الجزء الأعظم

معاناة كما يدعي البعض. أما النقد بالنسبة له، فهو إنصات إلى العمل الأدبي، وتحقيق حوار معه، وهـو قبـل كل شيء حكايـة قـراءة.







ترجمة: لحسن أحمامة حوارات

من الرواية متخيل. ومن مشاريعه الأدبية القادمة، رواية

ثانية عنوانها "سمفونية فيفالـدي". تحكى من متقاعد مولع بقراءة

■ عبد الحق السلموتي



■ رجاء قيباش

أرواح هُدرت على حين غرة

عن ماذا سنكتب؟ وبماذا سنبدأ؟ عن اغتصاب عدنان ؟

أم عن مذبحة سلا ؟

أم عن فاجعة طنجة التي طفت على سطح النقاش العمومي بصَخُب في الساعات الأخيرة، ونحن على دراية أن "المسكوت عنه" قد يكون أفظع..

صرنا نتداول للأسف، مصفوفة لغوية تعج بمصطلحات العنف والظلم كلغة تدبير للواقع اليومي، تُكرس خطاب الكراهية والعداء والتنافر بين الأفراد، فنحن لسنا أمام عقبة تحديد هوية المجرم وكيفية محاكمته وسبل عقابه فحسب، بل في مأزق الاهتداء إلى سلام داخلي يرمم الشرخ الغائر الذي تكابده هويتنا القيمية والأخلاقية...

يسهل رفع "لافتات إشهارية" تُسُوق منتوجا فاسدا ندعى جودته وصلابة مقاومته للتحولات المجتمعية الجذرية والمتسارعة التي نعيشها، لكن يصعب جدا، الاعتراف بالتنابذ بين ما نرومه وما حققناه بالفعل في خضم أحداث تخضع لنواميس "الفشل الأخلاقي" بكل ما تحمله العبارة من "اختناق قيمي"، يتبلور يوما بعد يوم، داخل حقل اجتماعي يعاني من الجفاف الفكري و التربوي..

الحاجة أضحت ملحة، إذن، بعيدا عن أي انتماء "سياسوي"، إلى الإقرار بأهمية "التفاوض الذاتي" ورفع الوعي بالمسؤولية، كميثاق ضمير بين قناعاتنا وسلوكاتنا.

العماري العماري

الكاتب الذي لم يحلم أن يكون كاتبا

الروايات، ويحاول كتابة رواية. إنها رواية عن الحب والموسيقي والتشكيل. من المتوقع أن تصدر عن دار النشر مقاربات مدينة فاس، وكتابان مترجـمان:

- مـاً بعـد الكولونياليـة - دراسـة في نقـد الاسـتشراق تأليـف الناقـدة لِيـلى غانـدي (حفيدة غاندي).

- ميشــيل فوكــو، الســلطة والجنــس -حـوارات – تأليـف ميشــيل فوكــو. الأول منهها، لم يحسه بعد مترجم : "التاريخانية الجديدة والأدب"، في الدار التي ستتولى نـشره، بينــما الثــانيّ صــدر منتصف شهر شتنبر 2020، عن دار شهريار للنشر والتوزيع العراقية، لكنه لم يوزع بعد في المغرب ، بسبب ظروف جائحـة كوفــد 19 ".

لا يقيد لحسن أحمامة نفسه بوقت محيده للقراءة. متيى وجد الوقت يقرأ، وعادة ما يقرأ في المقهى، و فيها أيضا يكتب يوميا بدون استثناء، بين السابعة والتاسعة والنصف مساء. ويقرأ بالبيت بين الحادية عشرة لللاوالواحدة صباحا، الرواية في الغالب. ومن عادته أنه يقرأ ثلاثة كتب في نفس الوقت بلغات مختلفة، العربية والانجليزية والفرنسية، وفي مجالات مختلفة، مثلا يقرأ رواية وكتابا نقديا،

وكتابا في العلوم الإنسانية.. و تبقى الكتابة بالنسبة إليه حال وأحوال بالمعنى الصوفي أحيانا يكون بصدد كتابة دراسة نقدية، وعندما تستعصى عليه، يتحول إلى الترجمة أو العكس، وهذا يأخذ منه وقتا لإتمام ما بدأه. من هواياته التي يروح بها عن النفس، بعد ساعات من القراءة والكتابة، عزفه على آلة العود يوميا، لفترة قصرة، لقطع شرقية ومغربية. وهـو يـرى أنـه لا يشـكل اسـتثناء في ذلك، . فالزجّــال أدريــس بلعطــار يعــزف عــلى الهجهــوج، والشــاعر والمترجــم نورالديــِن ضرار يعزف كذلك على العود، كما أن الروائي نجيب محفوظ كان عازفا على آلـة القانـون، وإدوار سـعيد كان عازفـا على آلة البيانو. إن الموسيقى ضرورية للكاتب، فحين نتحدث عن الشعر، نتحدث عن الإيقاع، كما أن ميخائيل باختين يتحدث عن البوليفونية، التي هي في الأصل اصطلاح موسيقي.

دربُ السلطان الذي رأى فيه النورُ، هذا المبدع المتعدد، وإن لم يعد يقطن به الآن، فهو لا يزال يسكنه، رغم التحول المهول الذي شهده، ورغم إقبار العديد من المعالم. فقد تم هدم فندق البشير، وتحول إلى قيسارية، بات حيي كريان كرلوطي ودرب كرلوطي سوقا لبيع

الملاسس والأحذية والعطور، وما إلى ذلك، علما أن العديد من الفنانين والرياضيين والمسرحيين، قد أقاموا بهذين الحيين. فعلى بعد أمتار من بيت لحسن أحمامة، كانت عيادة طبيب الأسنان الحزب الشيوعي المغربي. وخلفه كانت تقطن الممثلة المغربية نعيمة لمشرقي وأسرتها. وفي الجهة المقابلة بدرب كرلوطي كان منزل عازفة القانون عائشة سليمان شوقي، وبالقرب منها الحاجـة الحمداويـة، وبيـت مصطفـى شكري (بيتشو)، ومنزل البطل المغربي في سباق الدراجات امحمد بن احمد، وعلى مقربة من ذلك منزل القاصة الزهرة زيراوى والممثلة الشعيبية العـذراوي، والمفكر سالم يفوت، وعازف الناي إدريس (الناياق). كما عرف هذان الحيان دور سينما، مثل الشاوية والباهية وشهرزاد، ثم الأطلس والمامونية وموريطانيا.. منها ما تم هدمه، ومنها ماتبدو الآن خرابا مهجوراً. عاش مترجم "شعرية الفضاء الروائي"، في هــذا الجـو المـليء بالفـن والثقافـة. ي لائحة طويلة من الأسماء البارزة التي كانت بهذين الحيين : ابنيني وشيشة وعائد موهوب وخديجة جهال، دون الحديث عن الأحياء الأخرى التي

يشملها درب السلطان، مثل درب الإسبان (سبليون)، حيث كان يقطن الراحل إبراهيم العلمي وعازف العود الراحل عمر الطنطاوي، والروائي احمد البُكـري السَّباعي، وبـدرب بوشـنتوف كان يسكن عبد المجيد ظلمي والفنـان محمـد الحيـاني، واللائحـة أطـول مـما يتصور المرء.

لحسن أحمامة - الذي يكاد يجزم بأن درب السلطان، لا يضاهيه أي حي آخر بالدار البيضاء، من حيث عدد الأسماء البارزة التي خرجت من رحمه - نشر قبل أكثر ِ من عـشر سنوات مقالـةً بعنـوان: "أبكيـك يـا دربي الحبيـب"، على غرار رواية آلن بيتون: "أبكبك يا وطنى الحبيب" رصد فيها تحولات هذين الحيين، ومن الذين استحسنوا فكرة هذا المقال الروائي: عبدالرحمن مجيد الربيعي، الذِّي قَال في إحدى الجلسات برفقة القاص والمترجم العراقي على القاسمي، إنه يتعين على الكتاب، أن يعيدوا بناء مثل هذه المعالم كتابة.

وهو مال لم يتحقق للأسف، لعدم التئام مثقفي درب السلطان للكتابة عنه، قد يكون مرد ذلك إلى هجرة العديد منهم إلى أحياء أو مدن أخرى.



■ مريم بوسفيان

كيف يمكن

أن يذكرك

التاريخ

یا سیدی؟

سعد الله ونوس

يمتطى بغلة

ابن خلدون



جميل أن تفتح كتابا لتقرأه ك "أيها قارئ" وليس كأيها الناس ثم تجد ذات الكتاب يجرك من أم أنفك نحو جُبّ لا قرار له من الأسئلة، فيصير حبل النجاة للخروج من ورطة القراءة قراءات موازية أخرى، تتخطفك الكتب وتقتطع منك نصيبا فلا تصل إلى السطح إلا وأنت مهشم. هذا ما حدث وأنا أخوض قراءة "منمنمات تاريخية" للكاتب المسرحي سعد الله ونوس، مسرحية أسيل حولها الكثير من الحبر وأثارت جدلا بين أولي الطول والعرض، فما عساك تضيف أيها القارئ التافه إلى ما قيل؟! لا شيء تضيف أيها القارئ التافه إلى ما قيل؟! لا شيء اللهم تفاهة تليق بهامشيتك.

من باب "ذكر"، ولا ضَيْر، لا بأس من تقديم بسيط لا يحتوي النص العظيم قبل الدخول في صلب التفاهة:

منمنمات تاريخية مسرحية من ثلاثة فصول افتُتحت بالهزيمة مع رجل الدين الشيخ برهان الدين التاذلي، واسترسلت مع محنة العلم في شخص ابن خلدون لتنتهى بمجزرة مع مقاوم القلعة الأمير أزدار... منمنمات موشاة بالنكسة والانتكاس، يتلاشى الضوء فيها مع نهاية كل مشهد لينوس من جديد فاتحا المجال للمشهد الموالى، وبين الإنارة والعتمة يتدخل "المؤرخ القديم" ليسرد الوقائع ويصف الأحداث بكل برود وحياد كمسجل كاسيت، مما يثير حنق المؤلف فيحتج مُبتعدا عنه: ما سيأتي من رعب يستدعي "شيئا من التعاطف وقليلا من الحس الفاجع"، لكن المؤرخ القديم لا يملك غير إمكانية سرد الفواجع كما تأتى وتتواتر فيواصل غيرآبه ويواصل نهر "بَرَدى" في قلب المدينة جريانه خارج إحداثيات الفاجعة والفرجة.

ينتهي العرض وينهال التصفيق ثم يكف ويغادر الممثلون الركح وينضون عنهم ثياب المهمة التاريخية والفنية، ثم يغادر المتفرجون الصالة سالكين الباب الذي دخلوا منه أول مرة وهم يتبادلون التعاليق ويمضغون العلك وما تبقى من الفشار...

ثم ماذا؟ يقول المؤلف..

ثم ماذا ۱۶

"لا شيء آخر أبدا لا الصالة انفجرت في مظاهرة ولا هؤلاء ينوون أن يفعلوا شيئا".

الكل ينسكب في مصب الروتين والرّخاوة على أن التاريخ من فوقهم يجري بمحاذاة نهر بَردى راسما خطوطا وخُططا أخرى سينفذها لا محالة "بمكر"، فيعمل على بلورة وعي "ليس كأيها قارئ" أو"ليس كأيها متفرج" دون أن يتوقع أحدهما ما يمكن أن ينجم عن هذا الوعي من تحول حتمي... على جنبات النهر في ليلة ليلاء سيحتدم هذا الوعي خدمة للعقل الكلي... على ربوة المدينة سيستفيق وعي ما بينما الآخرون نيام ليواصل التاريخ سيرورته نحو الهدف الأسمى الذي تتلاشى فيه الإضاءة وتسدل الستارة.

أعود إلى قلب المنمنمات وأستلً من الحوارات المتضاربة السؤال العظيم الذي طرحه المؤلف على لسنان التلميذ شرف الدين على أستاذه ابن خلدون: كيف يمكن أن يذكرك التاريخ يا سيدي؟ ابن خلدون العظيم الذي قال عنه الشاعر التونسي محمد الصغير أولاد أحمد كلمات طالتها يد القمع:

يا ابن خلدون المدينة أضيق من خطاك ولكم مررت ببرنسك الحديد فساءني زمني فاخرج من الوثن من جديد

فاخرج من الوثن من جديد واكتب إلى الوثن المقابل ما يليق بحجته

قل ما ترید

فلنا المدى وله الصديد

من يحق له مساءلة العلامة العبقري؟ حتما ليس التلميذ شرف الدين الذي له شرف الصحبة قبل شرف التلمذة و"الدين"... وماذا لو خرج العلامة "من الوثن من جديد" ومد يده ل"الوثن المقابل" كما مدها من قبل للطاغية التتري ف" كلهم تتار" كما تقول "ريحانة".

إنقاذا للنفس كما يقتضيه مبدأ التَّقية وإنقاذا للعلم والعلماء كما يفرضه مبدأ الموضوعية. يضع ابن خلدون يده في يد الشيطان الذي أثارته

كيفُ يمكنُ أن يذكرك التاريخ يا سيدي؟

سعد الله ونوس يمتطي بغلة ابن خلدون

■ مريم بوسفيان

بغلة العالم وعرض عليه شراءها منه على أنه كان بإمكانه أن يسلبها إياه كما سلب أرواحا ونهب أرزاقا دون أن يرف له جفن، فيجيب العالم بدبلوماسية مشروعة: "مثلي لا يبيع من مثلك إنما أنا أخدمك بها وبأمثالها لو كانت لي... هدية لك أرجو قبولها" بينما يصر الطاغية على شرائها لغرض في نفسه فبغلة العالم لا تغتصب...

لا يحق لأحد مساءلة العبقرى عما اقترفه ميدانيا من سلوك يناقض الفكرة المجردة بما أن التاريخ في صفه "لن يذكر التاريخ إلا العلم الذى أبدعته والكتاب الذي وضعته أما هذه الأحداث والمواقف العابرة فلن يذكرها أو يهتم بها إلا مُوسوس مثلك أو مثل كاتب الرواية". و"أيها قارئ" للرواية سينزوي في هامشيته ويستل السؤال من النص ليطرحه على شخص عارض جُزبه في معرض الحديث دون الأحداث، شخص عَارض لفظ المؤرخ "جثته" وحسب دون أن يتوقفُ التاريخ عنده "في صفر أوله الثلاثاء وفي ثانيه"عندما " وُجد شاب أمرد قد قتل ورمى في التربة التي في الجُدْرة فأخذ وغسِّل وكفن بوزرة ولم يعرف من هو ولا من قتله"... ويسال المؤرخ القديم الله العضو. أنت أيها الشاب الأمرد وسط شخصيات "كثيضة اللّحي" كيف يمكن أن يذكرك التاريخ وما أنت إلا عارض من عوارض الطريق في مسيرة التاريخ العتيدة ؟ أنت يا من لم تعرف من أنت واكتفى المؤرخ بلزق صفة "أمرد" بك وكأنها كنيتك ونسبك... ماذا لو نسبوك إلى مكان ما على الأقل عوض أن ينسبوك إلى "نعت" وتعود أيها القارئ ك "أيها القارئ" للحدث العارض وتبحث في الكلمات عما يمكن أن تجعله نسبا لمجهول التاريخ فتجد "التربة التي في الجدرة" وتسأل الأنسة ويكيبيديا فتجيبك غير جازمة أنه لا يجب الخلط بينها وبين "الندوب الضخامية" وتقول ما هذا المكان إلا ندبة لكن طفيفة جدا على صفحة النص فهل يجوز تعريف ندبة بندبة أخرى؟ ثم تعرج إلى المعجم وتجد معانى شتى تفرعت حسب توزيع الحركات على الحروف وتُرَجِّح "اسم مكان" على غيره من الشروح، فالإنسان لا يمكن أن يعرف إلا بانتمائه إلى شخص ما أو مكان ما ... "أنا من المغرب" تغنى أحيانا عن بقية التفاصيل في بطاقة الهوية... وإلا ما سبب هذا التناحر التاريخي عن المكان.

وتحاول أن تركن إلى هذا التعريف العام الذي يليق بمجهول ثم تتردد فجثة الشاب الأمرد هي التي تنتمي إلى تربة الجدرة وشتان بين كائن حي وجثة! وبالمثال يتضح المقال: لنفترض أن جثة شاب مجهول الهوية



وُجدت بطنجة هل هذا سيجعله طنجيا؟ لنأخذ بسطحية المثال فقط دون إخضاعه للتكنلوجيا الحديثة وتقنية ال أ. د. ن. فالمكان لا يعترف بك أيها المجهول إلا وأنت حي أما وأنت جثة فيمكن أن يوارى جثمانك في أي حفرة من الحفر...

كيفٌ يمكن أن يذكرك التاريخ يا سيدي وما

أنت إلا "جثة في المكان" ؟! بغلة ابن خلدون عُرِّفت به وكان لها شرف المَطيّة ثم زاد شأنها بعدما بيعت للطاغية...انتسب إذن قبل فوات الأوان للمكان حيا أو لمن يمتطيك أو يشتريك..."اختر" ما دمت عرضا من عوارض القراءة.

الموجّه لوظيفة التدريس

■ محمد الورداشي

لم يعد أحدٌ منَ الباحثين والمهتمين ب/في الشأن التربوي عارى في كون صرح الحضارات الْإنسانيةِ الَّتِي أَرادتْ لنفسها التقدمَ والرقيَّ، وَالرَّبِعَ عَلَى عَرْشِ قِيادةِ الْعَالَم، يُشْيُّذُ على التعليم والبحثِ العلميِّ. فهذا الأخيّرُ يُعَدُّ اللّبنةَ الأساسَ والترسانةَ الصلبّةَ اللتين تقومُ عليهما المجتمعاتُ المتقدمةُ، والتي بوساطتها يهتدُّ التقدمُ ليشملَ الحياةَ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لتلك المجتمعات. ومن ثم، فلا غرابة في كون الدولِ المتقدمةِ، في مختلِفِ الجوانب والمجالاتِ، تتنافسُ في تخصيصُ مبالغَ ماليةَ مرتفَعةِ للبَحث العلمَـيِّ، وإنشَاءَ المؤسسات ومراكز الأبحاث لخدمة هـذا المجال الـذيَّ لا مهربَ من عبورهِ بحُسْبانهِ جسرا للتقدم. وهكَذا، نقولُ إن العهدَ الراهنَ ليس عهدَ الخرافة والتقليد والاجترار والتكرار في المعارف والقيم، وإنما هو عهدُ العلم والعقلانية والإبداع والاختراع والتجديد في العقليات وأناطِ التفكير، والمعارف والقيم. كما أنَّ انكبابَ وانهَـمامَ الـدول المتقدمـة بالتعليـم والبحـث العلمـيِّ، فضـلا عـن الميزانيات المخصصة إليه، تَدفعُ بالباحثُ العربيِّ إلى زاويةٌ المقارنة، حتى وإنْ تأبَّى ذلكَ في قرارة نفسه، بينَ وضعِ تلكُّمُ الدولِ ووضع التعليمَ والبحثِ العلميُّ في وطنِه. ومتَّنْ هـذاً السياق، نتسَّاءلُ: لَم تتدهورُ مَكانَةُ التَّعليمِ وَالْبحثِ الْعلميِّ في الدولِ المتخلفةِ؟ وما نظرةُ هـذه الـدول إلى المعلـم والأسـتاذِ، والبّاحـثِ في مجـالاتِ المعرفـة؟ هـل مَـرَدُّ الأمـر إِلَى غيـاب الإرادةِ السياسـيةِ الّتي تَتعمـدُ تغييـبَ الْبحّثِ العلمّيِّ، أم أنَّ المعلـمَ والباحثَ كليه مَا يُسْهمان في هذا الركود والتخلف؟

لا نِتغيا، في مقالتنا هـذه، تشـخيصَ وضعيةِ التعليمِ والبحثِ العلميِّ في الـدولِ العربيةِ؛

لأنَّ هـذا واقعٌ يَكشـفُ عـنْ وجهِـهِ دوضا صعوبة تُذكر، ولكننا نسعى إلى الوقوف عند وضعية الأستاذ، في المغرب، الذي يُنتظر منه التغييرُ والتنويرُ، وزرَّعُ بذرة الإبداع والابتكارِ في تربةٍ (تلاميذ) معينةً. هذه الوضعيةُ التي باتَ يَعرفها القريبُ والبعيدُ، والعاميُّ والمثقف والمتخصص، تَدفعنا، مجددا، إلى التساؤل عنْ كيفَ تُفَـرَّغُ الأسـتاذيةُ مـن محتواهـا، وتُعدمُ منْ أدوارها ووظائفها المنوطـةِ بهـا؟. ف"المـدرس رقـمٌ مُتوَّج له أثر على أجيال متلاحقة من المتعلمين دون أن يكون له شکل أو معنى"، ويُعـزى ذلك إلى كونه قطب الرحى في العملية التعليمية التعلمية، وبدونه لا مكن أن نتحدث عن أيِّ إصلاح جذريٍّ حقيقيٍّ لمنظومتنا التربوية. وبهذا، نرى

أنَّ المدرسَ يعاني إهانيةً مزدوجةً بحيثُ لها طرفانِ ينفذانها مع اختلافِ في الوعي بها؛ فمن جهة، يُهانُ منْ قِبَلِ الدولةِ التي يُنتظر منها أن ترفعَ من مكانته؛ إذ أضحتْ تَخترَلُ "أدواره ووظائفه في سطور مبتورة بين وثائق الإصلاح"، إنْ لمْ نقلْ إنها مُغيبةٌ بشكلٍ تامٌ ومُلفت للنظر، ويجعلنا مشدوهينَ من هذا التقزيم والتصغير المُمنهجيْن، واللذينِ يحددان تناقضَ المسؤولين والقائمين على السأن التربوي؛ لأنهم يشكلون مفارقة غريبةً، وصورةً متناقضاً للمدرس، ومن ثمَّ، "نصفه بالمربي وندوس كرامته، وبالقائد ونسلبه سلطته، وبالأب أو الأم ونحرض على عقوقه أو عقوقها، ونصفه بالمصلح ونسخر من كفاءته، وبالحكيم ونشكو خفة عقله"، هكذا وضعَ الأستاذُ الدكتور، أحمد نظيف، إصبعتهُ على مكمّنِ المفارقة، ووصَفها وصفا كافيا وشافيا، وكيف لا؟ وهو الذي مارسَ مهنةَ التدريسِ، ولا ينزال، واحْتكُ بالميدان من خلال تكوينِ الأساتذة، لذلك نُحسُّ، في كلامه المُقتبَسِ أعلاه، حُرقةً وحسرةً شديدتين على هذه الوضعية التي لا يُحسد عليها ممارسو التعليم في المغرب. كما أن الأستاذ والدكتور، قدم مجموعة من الأدوار المستقبلية للمدرس التي من خلالها يكننا أن نتشله من هذا الوضع الجامد إلى وضع حيوي يجعل منه مبدعا وموجها ومرشدا، ومبتكرا ومجددا في مجال اشتغاله.

ولكننا، ونحن نتحدثُ عن أدوار مستقبلية، لا بد منَ الإقرار أن تنزيلَها يحتاج إلى



حرية، وما دام الأستاذ مسيرا فيما يقوم به فإن التغيير يغدو ضربا من التقليد. نحن نريد منه أن يكون مبدعا، بيد ونسيع أله أحدد له نقطة الاجتهاد ونسيع أله نريده أن يجتهد في ابتكار طرق إلى المتعلم، بعنى أن حدود التهاوه وابتكاره لا ينبغي ال تتجاوز ما سطره القائمون على الشأن السياسي والتربوي، وذلك دوا اعتبار لمن سيتلقى على الشأن السياسي والتربوي، وذلك دوا اعتبار لمن سيتلقى هذه المعرفة؛ ووظيفتها؛ ومن هدا المعرفة؛ ووظيفتها؛ ومن

يستفيد منها: المتعلمُ أم ذوو الأدلوجةِ السائدة؟ على أن تحريرَ وظيفةِ المدرسِ منَ التسييسِ والتأدلج، ومن ثمَّ، فتح المجال واسعا للإبداع والابتكار الشخصين، وكذا الانفتاح على المجالات المعرفية والثقافية الأخرى، وإعطاؤه متسعا منَ الحرية، وتوفير الأدوات الضرورية له، والاعتراف مكانته في المجتمع، لهو السبيلُ إلى الرقي بالمنظومة التربوية في المغرب، بعيدا عنِ التنظير في الهواءِ، واستيرادِ تجِاربِ دولٍ أخرى

واعتبارها وصفة سكرية للقفز

من وضعية إلى أخرى. ومن جهة ثانية، وتوضيحا لدور الطرف الثاني في ممارسة فعل الإهانة، فإننا تساءلُ عن مكانة المدرس لدى المتعلم؟ فالمكانـةُ المهيبة التي كانت في السنوات الماضية لم تعدُّ موجودةً في عهدنا الراهن، وبكلّ أسف، نرى أنه منذ أن بدأ المتعلم يجرؤ على أَنْ يطلبَ من المدرس النقط/ معـدلات دونَ مجهـود، أي يغـدو مُتعلهاً وُصُوليا بحيث يسعى إلى مَلَّك النقط بتوسُّل الإلحاف، والوشاية بين الأساتذة، والتزلف، والتملق، والغش...إلخ، منذ أنْ أصبح المتعلم على هذه الصورة قـوض الجـدار المتين الـذي كان يَفصله عن الأستاذ، ويجعلُ كُلاً منهـما في مكانتـه، بمعنـى الاحترام والهيبة، هذان الأخيران



اللذان كان يجعلانِنَا نتأهبُ الأستاذَ، ونتغيّا تقليدَ شخصيتِه ومهابِتِه، ومن ثمّ، نـأَتيّ مُتعطشين لمعرفتِه مـن جهـة، ولاقتفاءِ سيرته في الحياةِ الشّخصيةِ والمهنيةِ مـن جهـة أخـرى.

أضف إلى ذلك، أنَّ تَنازُلُ الأستاذِ عن جملةٍ من حقوقه التي ما فتئتِ الدولةُ تُجهزُ عليها بين الفينة والأخرى، وتخلَيه عنِ القراءةِ والبحثِ والإبداعِ والابتكارِ، ومواكبةِ المعارفِ المتطورةِ والمتجددةِ، وتقوقُعَهُ داخل المقرراتِ المدرسيةِ يُكررُ ثقافتَها ويجتزُها عبر السنين، كلّ هذه النقاطِ التي أسلفنا ذكرَها، جعلتُ منَ الأستاذِ تلميذا كبيرا: يشتركُ هو والتلميذُ في تلويكِ المعلوماتِ نفسها، ويتناقشانِ في الدائرة الضيقة المُسيَّجةِ نفسِها، ومن ثمّ، يتساويانِ في مرتبةٍ واحدة مع اختلافِ يَتمظهرُ في كون أحدهما يَجلسُ في مكتب، والثاني في طاولة، وقد يحدثُ أن يتبادلا المواقع إنْ لم ينهضِ المحدرسُ بتحرير نفسه من سيرة الاجترارِ والتكرارِ والتقليد، وتلويكِ معارفَ لا تتجدد ولا تتغير، ومفارِقةٍ للواقع الاجتماعي لكليهم (الأستاذ والتلميذ) متعاليةٍ عما يزخرُ به منْ موجاتِ وتطوراتٍ على أصعدةٍ مختلِفةٍ، وفي ميادينَ مُتعددةٍ.

ونافلُ القولِ إِنَّ لا سلاحَ لَلْاستاذِ سوى العودةِ إِلَى مكانته التي تبددتُ، والقاءُـةِ على القاءِـةِ على القائدِةِ والإبداع من جهةٍ، وعلى التفكير والتنوير والتحرير من جهةٍ ثانية.

اقتصاد السوق، لأنه إذا سايرنا هـذا

الطرح المعولم، فإننا سنجد أن هذا

الكائن الحى لا علك إلا جسده، فهو

معرض للاستغلال ويتحول إلى شيء

مؤسلب وآلة قابلة للعمل والإقصاء.

أما إذا سايرنا التحولات التاريخية فإننا

نجد أن المهمش هـو صانع التاريخ كما

يقول كارل ماركس في كتابه الإديوبوجية

الألمانية ولنين أيضا في كتابه خطوتان إلى

الوراء وخطوة إلى الأمام. وأيضا كتاب

ما العمل وكتاب المادية والماركسية

وأيضا نجد ذلك في أصول الفكر

الماركسي لآنجلز وغيرهم من المفكرين. ونجد ماو تيسى تونغ الذي قاد الصين

إلى بناء مزدهر رغم تأسيس حرب واحد، ولكن الأولوية الزمنية ليس لها

تقييم في بناء الموضوع، وتبعا لسنة

يف يفكر الصامش خارج المركز؟

من أجل حوار ثقافي جماهيري

■ الغزيوى بوعلى



لما كان موضوعنا هو التفكير المنهجى حـول معرفـة المهمـش مـن خـلال الوصف الإيديولوجي، فإن الأهمية القصوى التي سنسلكها في هـذا البحث هي كيفية تفكير المهمش خارج المركز، لأن المعرفة التي يطرحها المهمش كموضوع له، تتمحور حول أبحاث الذات وعلاقتها بالرغبة واللذة، لأن الجانب الأكبر لم يعالج من طرف المفكرين كالحياة والموت والأمل والألم والأنين والشكوى والعرف وغيره. فهذا يشكل مدخلا من أجل رصد الفوارق لما يدعوا إليه الموضوع، وبين تاريخ المركز الذي كان سائدا منذ عهود قديمة بدءا باليونان والرومان والوندال والمماليك الأمازيغية إلى يومنا، لأنه كان يشكل سلطة معرفة، حيث يجد طابعـه في العنـصر الثقـافي والسـلطوي أكثر ما يجدها في الأنظمة السائدة كالقبيلة والعشيرة والأمة والدولة. لـذا حاولـت أن أعيـد مـا ذكـره بـول باسـکون، وجـاك بـيرك ودنييــل ريڤـي وغيرهم من المفكرين الذين حاولوا البحث في هذا المهمش، سواء كان فقيها أو عالما أو صوفيا أو طرقيا أو مهدويا. لـذا أمـسي المنهـج المتبع في الدراسات الأركيولوجية هو السبيل الأوحد في إحداث قطائع بين فجوة وفجوة، وعبرهما يأخذ الحقل الهامشي بعدا تأريخيا، لأنه يعرفنا بهذا الهامش الـذى يسـقط مـن كل تعريـف، أو مـن كل امتياز يذكر وهذا الإقصاء يمكن أن يـرى عـلى المسـتوى المعيـشي اليومـي والعمراني والاجتماعي، لأن خطابه هـو خطـاب يرفـض كل سـلطة خارجـة عن هويته، لأنه يحمل وعيا شقيا يجعله ينظر إلى الأشياء دون تأويلها. قتبقى العلاقة بين الهامش والمركز هي علاقـة لا مطابقـة، سـواء عـلى المسـتوى

الفكري أو السياسي أو الاقتصادي، فيبقى المهمش كمشروع يبنى المعارف دون بناء نظرية في المعرفة، بل همه هـو إرضاءات الجماعـة عـلى حسـاب جميع المقولات والمفاهيم والمنظومات، وهـذا العمـل لـن يتـأتى لـه إلا في مجـال التاريخ المنسي، ولكنه سيصطدم بصنم العرف والعادة والطقوس، الشيء الذي سيحوله إلى أدوات ومفاهيم يمكن أن نعتمد عليها كبعد تاريخي كلاسيكي. لذا يبقى الاهتمام بهذا المهمش هو الانكباب لرصد عواقب الانقطاعات وراء الاتصالات لقطع الطريق أمام التراكم اللامحدود للمعارف التي يستغلها المركز، كي يصبح هـو صانع

إن تحول المفاهيم وانتقالها من الهامش إلى المركز هو انتقال قطيعي، لأنه يشكل نفرا وتاريخا يختلف

> عن تاريخ المركز سواء على المستوى الفكري التكويني أو النظرى كما يقول ميشيل فوكو في كتابه (حفريات المعرفة، ص: 86).

إن المهمـة الجديـدة للخطـاب المهمش هو تعيين مفاهيم تفكر في الانفصال عن المركز، كالتحول مثلا أو القطيعة أو الفصل، فكان من وراء ذلك هـو التحـول الفكـرى الـذى أحـدث تصدعـا في بنيـة السلسلة المفاهيمية التي يرسمها الفكر المهمش دون تطور ولا تحول. فكان من الـلازم أن نعـرف أن التحـول لا يتم كليا. بل عن طريق

استقراء بعض النماذج العربية التى لازالت تعيش مفهوم القبيلة والعشيرة. ولم تستطع أن تتخلص من هـذا النامـوس مـن أجـل بنـاء مفهـوم الديقراطية والإنسانية، ومفاهيم أخرى، باعتبار هذا التحول في جسم الهامـش لا يسـتغل إلا مـن طـرف السياسي أو النقابي أو الحزبي، معتقدا أن الهامـش في تربـة الكلاسـيكي يرفـض التفكير في الانفصال، معتقدا أيضا أنه يظهر في أشكال أدمية مبعثرة ومبادرات فردية. ومهما يكن من أمر فلا يتم إقصاء الهامش أو الانفصال عنه كعلامة للتشتت الزمكاني، لأنه أصبح عنصرا مهما في تحليل التاريخ وفي بناء الحقيقة، فهو الذي يكشف عن حدود حركة وتطور المجتمعات، والخروج من التخلف كفعل منظم وكعتبة منظمة وليس كلحظة خلل

دائرى مغلق، فاللامركزية تعنى القدرة على مشل الواقع وتصويره في علاقات متنوعة تنوعا عن شروط الواقع المعيشي. فهو عبارة عن تعبير شخصي ونفسى واجتماعي، حيث تستعيد الذاكرة المهمشة هذا الواقع المتخيل، لأن الأفكار المسبقة عنده دوما لا تنتج المعارف، فيبقى مكبلا بالعرف والطقوس، هذا الترابط لا يؤسس الحكمة الموضوعية كما يقول دوركايم في كتابه قواعد المنهج الاجتماعي ص: 32، بحيث تتحدد المعرفة المركزية بالمجال المبحوث عنه داخل الملكة الموضوعية، فهو مسموح له أن يحلم ويبدع وينتج. أما المهمش فلا يحلم إلا أحلام المجرمين، وهذه الصفة تجعلنا نستشف أن الفكر لا يكون إلا داخل المركز المرتبط بالمؤسسات،

التغيير، يغدو الإنسان هو مقياس كل شيء وأنه هو الإرادة والغريزة. وهو أما الهامش فدوره الانصياع والرضوخ

العقل الكلي، إذن لماذا لا يقرأ ولا يكتب المهمش؟ هـل المشـكلة في ذاتبتـه؟ أم أن المشكل يبقى مشكلا ماديا؟ ولماذا العـزوف عـن القـراءة؟ هل أن التكنولوجيا كبلت الفكر لـذا المهمـش؟ لمـاذا الطبقة البرجوازية هي التي تقرأ؟ إذا كانت السلطة أو المخزن عبارة عن مؤسسات مرتبطة بقوانين، فإن المجتمع المدني قادر على إدراك هذا العزوف رغم وجود محاربة الهدر المدرسي أو التربيــة غــير النظاميــة،

فإنه لا يكفي لإخراج الإنسان من جهله المقدس وإدخاله في دائرة النور المرتبط بالمعرفة والعلم والثقافة. ينبغي أن نخلق ثورة ثقافية في البوادي

والمداشر والأحياء بفتح حوار ومناقشة أخلاقية تنم عن قوة اجتذابية أكثر مـما تنـم عـن قـوة برغماتيـة نفعيـة، لذا نطالب أن لا يكون هذا المهمش عبارة عن عتبة يسطع فوقها السياسي والنقابي والمثقف السلطوي، نريد إنسانا عضويا لا يبالى بذاتيته ولا منفعته الشخصية، يكون همه هو بناء الشخصية المهمشة لتكون قادرة على مواكبة تطور المجتمع والتحول البنيوي الثقافي والإنساني، هكذا يبقى هذا الموضوع كخطاب مفتوح وكأرضية قابلة للنقاش دون تصلب ولا انغلاق بل نطالب بحوار ثقافي جماهيري.

الهوية المتعمدة، التي يحملها المهمش نظرا لوضعها المؤسلب. فكل محاولة قرائية لهذا المهمش هي عبارة عن تفجير لأشياء عبر ايواليات عرفية لا تخرق هذه الذات التي هي معطى تاريخي، فالمركز يأمل دوما أن يوظف الهامش في برامجه مجالات سياسية أو تنموية أو ثقافية، وحسب ما يتلائم مع شروطه الحزبية أو الجمعوية أو الأديولوجية أو الدينية. لـذا فاهتمامنا بهـذا الهامـش والمركـز هـو سـؤال مفتـوح قابـل أن يسـتوعب جميع الأسئلة المطروحة على الساحة العربية والإفريقية، فرفض المهمش هو

رفض الإنسان الكائن الحي العاقل

العارف، المتأمل. فلا ينبغي أن نوظفه

كسلعة أو كمنتوج يباع ويشتري حسب

والاستهلاك والقناعة، فهذه الحقيقة

تبقى اعتباطية نظرا لارتباطها بعلامات



أصفات أوهام

حمزة السلامى

بينما أنت تقرأ جريدتك الصباحية كالعادة، ناولتك فنجان قهوة، تبسمت في وجهها وكنت حاشرا أنفك في الجريدة، ربما شيء بها قد جذبك.. جلستُ بحانيك أبضاء وشاركتك قراءة الجريدة، كان عطرها الجميل يحرك شيئا ما بداخلك، مما جعلك <u>تنقطع عن تتبع حروف</u> المقال الذي أمامك، وبدأت تتبع حروفها وهي تقرأ، شعرها الأسود يغطى أذنها ونصف عينها التي من جانبك، وخدودها المتلئتين تتحرك بتحرك شفتيها، فكلما ململت شفتاها لتقرأ كلمة أو عبارة، كان شعرها يتراقص ويلطم كتفتك، وشفتاها الحمراوتان ترسم في داخلك حروفا تقرأها هي، وتخدش ما تبقي من مشاعرك المبعثرة، تركتها تقرأ في صمت، بينما أنت تتلذذ بسواد شعرها، وتداعب خصلات شعرها بأناملك، تعيد الحركة نفسها، كنت بين الفينة والأخرى تستنشق من عطرها، وفنجانك الذي يفوح عطره يقاسى البرودة، ورائحة القهوة تتلاشى مع انتحار الدقائق، لا شيء يقاوم أمام ما أصبحت تتنعم به، تبسمتُ وعيونك تتبع حركاتها، همست لنفسك: كم كنت يا قلب



تطمح أن تصل إليها، ها أنت الآن وصلت إليها، بعد أن كنت تتابع منشوراتها وتلاحظ شغفها بالقراءة، أما الآن فها قد أصبحت قارئة هادئة في حضنك.

أصبحتما تشاركان نفس الحروف، ونفس القهوة، رائحتها ملأت الفضاء حيث تلاشت رائحة القهوة، جميل هو الحب، لكن الأجمل أن تجتمعا في كوب قهوة واحد.

إنما الحب وُجدَ ليعاش لا لكي يحكى. إن أجمل ما في القهوة، تعطى لهمومنا غفوة ولمزاجنا صحوة، هكذا دب الحب في قلبك، كنتُ كلما شعرت بتدفق الحب في قلبك، قبلت بشفتيك عنق الفنجان، والعين تبصر ألطاف هذا النور الذى يجلس بجانبك. سعدت كثيرا حينما أنهت قراءة المقال والتفتت إلىك بعينين سوداوتين كبيرتين، كانت أنثى يصعب فهمها من خلال شذرات مقتضية تنشرها هي على صفحتها، فتاة ذات أنوثة طاغية. نظرتُ إليكَ وهمستُ في أذنك: صحة وهناء قلبي..

رن جرس المنبه يعلن عن بداية يوم جديد، فاستيقظت من نومك فوجدت الهاتف ملقى على الأرض وقد انفصلت البطارية عن الهاتف.

الطريق

تذكرة نحو المجهول



محمد أزرار

بينا كان المساء يحتسي قهوت على شرفة الغروب وينفث دخان سيجارته في دبق السفوح، وبينا كانت أجدحة الظلام تستعد للحط على الضاحية وترخي سدولها، هممت بجسدي النحيل المنهك لأنفض عنا غيار الرتابة والنكوص، قادتني قدماي إلى محطة الحافلات، وبخطى متثاقلة أجر بها تلابيب الكسل والخمول، مشيت الهوينة إلى هناك وحقيبة بائسة

تلازم ظهري ضاقت ذرعا من الترحال والجرى وراء السراب، وراء خيط من دخان يداعبه نسيم المساء كما تداعب الرياح شعر الشقراوات الروسيات في موسم الجراد، كنت حينها فارغا من المعنى والكينونة فراغ جوف القصب، فقط هو اللاشيء يستوطن كياني، وبعيني البنيتين الصغيرتين أرمق رؤوسا قد أعياها الانتظار، وأضناها طول السفر، تحمل حقائب تجوب بها أرجاء المحطة بوجوه متجهمة من قلة النوم والأرق، تشبه قطعة من جمـر في دهاليـز قشـة مـن الخـش تنتظر هبة ريح لتندلع.

قصدت حنفية المحطة لأروي عطشي و أرش وجهي بقطرات من ماء تزيل عني خيوط عنكبوت طوقت عيني جراء نوم ثقيل تهت فيه في زوبعة من الكوابيس لا الأحلام، تلك الأحلام التي طالما روادتني عن نفسي غير ما مرة هاجرت كسرب حمام فلم تعد تزور شرفة شبّاكي، وما بقي منها كنسته تحت بساط الوسادة ليموت هناك بسلام بعد أن أصيبت بترقق العظام بغياب كالسيوم الأمل، آملا أن استرجع بعضا من كياني.

قصدت شباك التذاكر لأقتني تأشيرة السفر نحو المجهول، وجدت رجلا في الخمسين من عمره يحتسي علبة سجائر مستويا على كرسي أسود، سيجارة بعد سيجارة، أخاطبه في نفسي قائلا: أنفث دخانك فلن تسعفنا سوى السيجارة حينما تخوننا العبارة، استل مني ضعف الثمن، سددته دون مفاوضات، لم يكن لي

بدا من ذلك لأن أمر السفر لا يقبل التأجيل، سلمته المبلغ وأتبعته بتمتمات تحمل دعوات بالخراب لكل من ينهش لحم أولئك البسطاء الذين تعج بهم المحطة، استفسرني عنها؛ فقلت لا شيء لا شيء فقط هكذا.

أشحت عنه وجهي المحمر الوجنتين الهائج غضبا متوجها إلى كرسي إسمنتي، أسندت رأسي على الجدار لأستمع لسمفونية الزمهرير على مهل أنتظر الحافلة، كل شيء متأخر هنا.

وأنا على تلك الحال غرقت في وحل من مشاهد الهامش هزت قلاعي ونسفت حزام الأمل داخلي، شاب في مقتبل العمر يظل يجوب أرجاء المحطة بعلبة سجائر بعثا عن دريه مات بئيسة يحاول أن يقنع بها ذلك البركان المتغلغل بداخله والذي بالكاد ينفجر، وامرأة علا عويلها ثنايا المحطة تشكو غلاء التذاكر لكن لمن ستشتكي حبة القمح إذا كان الجلاد دجاجة? في برهة نشب فيها شجار بين أحدهم وحارس باب المحطة يمنعه من الولوج إلى ساحة الحافلات دون تذكرة، بيد أن ذلك الشخص جاء ليأخذ أمانة أرسلت إليه من قريب له، مزرعة حيوان تلوح في الأفق.

أخيرا ولجت الحافلة، جمعت أغراضي والتحقت مقعدي البلاستيكي المجهز سلفا، كانت الوجهة مدينة

خزان الأمتعة ريشما نتجاوز حاجز الليل هذا، رفعت الحافلة باب الأمتعة، كان مفروشا مجهزا، لقد كانت خطـة الاحتـواء محكمـة وذكيـة، أغوانـا منظـر الفـراش حد الغواية، فتسللنا إلى الخزان الواحد تلو الآخر كفئران حمقى يلقون أنفسهم في عرين المصيدة، أقفل السائق باب الأمتعة وأطلق عجلات الحافلة للريح. مرت حوالي نصف ساعة في بطن الخزان، اختلطت فيها الأنفاس، الشهقات بالزفرات، وبدأ التنفس يصعب شيئا فشيئا بحثت عن ثقب أستنشق منه بصيصا من الهواء، لا وجود لأثره، باب الأمتعة مقفل تماما، تجاوزنا حاجز الأمن دون توقف، علمت ذلك بعد أن طال أمدنا هناك، ارتفع سعال حاد منبعث من أفواهنا ينذر بوقوع كارثة إنسانية مكتملة الأوصاف، بدأ رفاق الموت يطرقون باب الحافلة بقوة لكن دون جدوى، صوت المحرك يعلو ولا يعلى عليه، أحسسنا بترياق الأسى يتسرب إلى أحشائنا، استعرضت شريط حياتي بعينين مغرغرتين مستسلمة لواقع الأمر، النواح يتعالى وكمية الأكسجين تقل رويدا رويدا، والموت يقترب، ينشب مخالبه، لم أتوقع أن تكون النهاية هكذا.

لحظة تحدث أحد الرفاق الثمانية مطرقا: لدي رقم هاتف مساعد السائق قديم لكنني لست أدري أهو الحاضر مع السائق الليلة؟ لا أعرفه، فقط حصلت على هاتفه من أحد الأصدقاء لأستفسره عن موعد

الحافلة، كان هـذا منـذ خمسة أشهر خلت. نقـش رقـم الهاتـف عـلى الشاشة ومرر أصبعه على زر الاتصال، الهاتف يرن خلف عشرات الدعوات أن يكون مساعد السائق ذلك المساء هـو صاحـب الرقـم، أجاب عن المكالمة، لقد كان هـو، وقـد نـسي أمرنـا في دهاليـز خـزان الأمتعـة، ضغـط السائق على الفرامل لتتوقف الحافلة، أحسسنا أنذاك أننا في حضرة درس من دروس الحياة خُطُت حدوده بقلم القدر، خرجنا كأسرى حرب

عانقوا الحرية لتوهم، فعلمت حينها أن نجاتي هي ابتسامة الحياة تلك التي لم أحظ بها قط.

أمضيت ليلة ليلاء بعيدة ما بين الطرفين أتخبط على السرير، وفي اللحظة التي مددت فيها رجاي أصبت طاولة خشبية مهترئة يستوي عليها كأس من زجاج، تهاوى الكأس من فوق الطاولة وسقط على الأرض، هزني الهلع من السرير، فأشعلت المصباح الدائري وقيبتي البئيسة معلقة في مكانها تنظر إلى وتقول في قرارتها: لقد استيقظ هذا الوغد، تراه سفر جديد؟ فهمت مغزى ملامحها المشمئزة فأجبتها: لا تسألي عن السفر فإني لم أعد أطيق سماع تلك الكلمة، وإن مر على الذكرى ردح من الزمن إلا أنها لازالت تهزق ما على الذكرى ردح من الزمن إلا أنها لازالت تهزق ما بقي من صفحات كتابي غير آبهة ها أكتبه.



تطوان، كنت بعية سبعة أشخاص أضافهم السائق فوق طاقة استيعاب الحافلة؛ أقلعت الحافلة وماهي إلا بضع دقائق حتى بدأت تلتهم الطريق التهاما، وبدأ ضباب الأفواه يتصاعد في فضائها، أتأمل المشهد في صمت بين من يتصفح هاتفه ليخفف وطأة السفر الطويلة، وبين من يغط في نوم عميق غير آبه بما يحدث جواره، وبين من يحاول إقناع إحدى الجميلات ليقتلع رقم هاتفها.

مع الاقتراب من منعرج يتوارى خلفه حاجز أمن، أخذت الفرامل تكبح جماح الحافلة، صعد مساعد السائق يعلن حالة طوارئ، كل جالس على مقعد بلاستيكي فليهم بالنزول، نزلنا نحن الثمانية، لرجا سننتقل إلى حافلة أخرى فارغة نسبيا، هذا ما خطر ببالي، نزل مساعد السائق وهو يردد: ستختبئون في



فيلم "نظرة الصمت"

بين الحقوقي والوثائقي

■ حسن وهبی - ناقد سینمائی



تهم اختسار هبذا الفيليم كتحريبة سيتنمائية لهيا وقعهيا في الخطيات السينمائي الوثائقي، والبذي بشتغل على الزمن والحدث بلغة سينمائية جريئة قآدرة على اختراق الحواجز لبناء تواصلٌ

حميمي مع الجمهبور العالمي. وتعتبر هذه القراءة الأولية رسالة إلى مخرجينا الذين اشتغلوا على الفيلم الوثائقي والتي غالبا ما تتمييز بالحصول على المنحة من المال العمومي لإنتاج أضلام بعيدة عن الكتابة السينمائية الوثائقية الإبداعية، من حيث الاشتغال والاهتمام بالقضايا الوطنية، كما بتلك النظرة العميقة والرؤية الإخراجية الثاقبة. ولنا موعد لتناول هذه الأضلام الوثائقية والروائية المغربية على حد

أما الشعار المطروح فهو من أجل سينما الكم والكيف على الخصوص، بعيدا عن سينما الابتذال التي تستهلك الأموال دون أن تحاور الفكر الإنساني من خلال وصفة سينمائية تتميز بالفرجة والإبداع والخيال.

> ليس هناك فيلم خال من إحدى قضايا حقوق الإنسان، مهما كان قصيرا أو طويلا، ... روائيا أو وثائقياً. فهـو إمّا أن يعرضها بشكل بـارز أو بـين ثنايـا لقطـات ومشـاهد الفيلم. وتكون بالتالي محور اشتغال الفيلم في تيمته. ويمكن تأكيد هذا الأمر منذ نشــَاة السـينما سـنة 1895 إلى اليـوم.

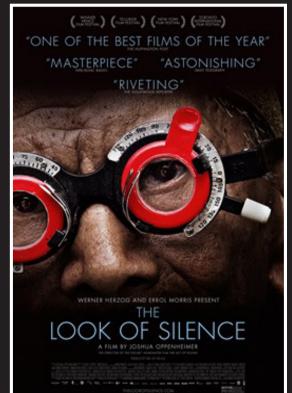
> > في الفيلم الوثائقى يتأكد موضوع حقوق الإنسان بشكل جلى، لأن الأهم في صناعة هذا الوثائقي هـو تحديد المشكلة أو القضيـة التي يريد معالجتها، بل هناك أسئلة معينة لا مكن ترتبط بشخصيات سيسافر معها المخرج في رحلة موجها طاقمه التقني والفني للغوص في قضية من قضايا حقوق الإنسان.

> > وإذا كانت السينما تعتمد الصورة كأساس للتواصل مع الإنسان، فإنها بالتأكيد ستشتغل على واحدة من قضايا هذا الإنسان الذي سيتابع أحداث الفيلم. وهي الأحداث التي تكون فيها عقدة الفيلم أساس الحكى البصرى، أى واحدة من حقوق الإنسان المهضومة ستتابعها الكاميرا إلى أن تنجلى الحقوق كاملة، وقد تتخللها خروقات وهضم لحقوق أخرى. من هنا مكن التأكيد على أن الفيلم الوثائقي مرتبط بشكل كبير قضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد سنعرض تجربة لمخرج أمريكي وهـو يشـتغل عـلى واحـدة مـن أصعـب قضايـًا حقوق الإنسان: الحق في الحياة، وأصعب طرح وتصويــر سينمائي وثائقي. إنهـا مذبحــة مليــون فــلاح في إندونيســيا ســنة 1965. والصعوبــة تـبرز من خلال الجمع بين الضحية والجلاد، بل بالقدرة على دفع الجلاد إلى المشاركة في الفيك إلى جانب الضحية، والكاميرا نفسها ترتعد خوفا أثناء التصوير من هذا الجاني وهو يلعب

إنه فيلم "نظرة الصمت" للمخرج جوشوا

أوبنهاير Joshua Oppenheimer، بين النظرة والصمت تبدأ رحلة البحث والاكتشاف، اكتشاف ما وقع للفلاحين وهم يعانون من موت معلن، موت بطيء في حالـة الصمـت، أو مـوت بأبشـع صـوره في حالـة الـكلام والمطالبـة بواحـدة مـّن

الشخصية الرئيسة المحركة للسرد السينمائى الوثائقى وخرق الحقوق



اختار المخرج شخصية رئيسية يتمحور حولها الفيلم باعتبارها باحثة عن الحقيقة، فحمل الكاميرا على كتفه راصدا خطوات أدى الذي قتل أخوه في مجزرة المليون أندونيسي. لكن أوبنهاهــر سـيعطي لشــخصيته الرئيس طبيب العيون يقوم بكشف النظر عبر آلة القياس ويستغلها فرصة لبناء علاقة حوارية مع الشخصيات كخطوة إبداعية يصل من خلالها أدى كشخصية رئيسية إلى الحقيقة وبالتالي إلى كشف كيف تـم هضّم حقـوق الإنسان. والطريقة التي تم بها ذلك. وبصيغة أخرى كيف تم قتل المليون فلاح بتهم واهية ألا وهي الشيوعية؟

بناءا على أحد الحقوق الأساسية للإنسان وهو الحق في الحياة أولا والحق في التعبير عن الأفكار والحق في الانتماء لأى هيئة تقابية وحق العمال في الدفاع على مصالحهم وحقوقهم الأساسية. ياء على ذلك اختار المخرج شخصية ادي لإبراز الوضع المأساوي الذي تعيشه الطبقة العاملـة في القطـاع الفلاحـي.

لم يكن الأختيار اعتباطيا من طرف المخرج، بل اختار من هو أكثر معاناة، حيث يحكى عن قتل أخيه بطريقة وحشية. مما حفزه للقيام <u> جهمة التواصل مع الناس سواء كانوا ضحاياً أو</u> جناة مرتكبي جرائم القتل. وقد كان المخرج ذكيا في الانتقال بين المشاهد متابعا في نفس الوقت تحركات الطبيب وهو يركب لضعاف البصر آلة تدقيق الرؤية وتحديد حاجيات كل مواطن في النظ

والطبيب نفسه يتألم مع كل رواية تروى أمامه مباشرة أو عن طريق التلفزة. مما جعله يجنح إلى الصمت غالبا ويبدو ذلك جليا في اللقطات الثابتة التي يوقعها المخرج وهـو يصور إحساس الطبيب وآلامـه، وهـو الأمـر الـذي تكشـفه الكامـرا حيـث نراه جاحظ العينين يبتلع ريقه إثر ما يسمع من فضائح عثلها الجناة قاتلو

لكن الطبيب أدي وهو يعود إلى البيت ترصده الكاميرا يلعب بشكل أو بآخر مع





فيلم "نظرة الصمت" بين الحقوقي والوثائقي

حسن وهبی - ناقد سینمائی

ابنته الطفلة التي لم تستوعب ما وقع لعمها من ضغط إلى حد القتل المبرح. كما يواكب الطبيب ابنه مصححا في نفس الوقت وفي فضاء خارجي لما تنشره المدرسة من معلومات خاطئة عن تاريخ اندونيسيا وجرعة قتل المليون شخص.

وفي نفس السياق يواكب الحياة اليومية لوالديه مستمعا إلى حكايات أمه ونصائحها. حكاية قتل أخيه وبالتالي محاولة تهدئة الأم لابنها حتى لا يتعرض للضغط الذي قد يصل إلى القتل كما وقع لأخيه. وداخل الفضاء المغلق/البيت ترصد الكاميرا الطبيب وهبو يسأل أباه عن تاريخ الأسرة وما حصل من اعتداء على حقوق الإنسان بالبيت. إلا أن الأب قد دمر النسيان رصيده التاريخي. كونه أصبح كجثة هامدة طواها المرض والنسيان بفعل تلك الجرية التي كانت سببا في كل ذلك من فقدان البصر والبصيرة إلى فقدان الذاكرة.

بين الفيلم الوثائقي وحقوق الإنسان

كما ورد في تقارير الأمم المتحدة فحقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في البشر مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو نوع جنسهم أو أصلهم الوطني أو العرقي أو اللين والدين أو اللغة أو أي وضع آخر. وتضيف القوانين أن لنا جميعا الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وان جميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة. وهي قوانين على الدول الالتزام بها.

وفي السياق نفسه جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر اسنة 1948 تلاه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1976 ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية الصادرة سنة المحددة والمحمية من منظمة العمال الدولية.

كل هذه الحقوق وغيرها تحسب مصادرتها حسب ما جاء به الفيلم الوثائقي. بدءا من عمليات الحرمان من

التعبير والحماية القانونية من المرض كعهال والتعرض للتعذيب الشنيع وهو ما تم تصويره من طرف الجناة أمام كاميرا المخرج. يا لها من جرأة اختلف حولها النقاد، هل افتخار بالدور الذي قامت العناصر الموجود في السلطة أم هو اعتراف بالجرية التى ارتكبوها ام هو تبرئة الذمة لما قاموا به.

يبقى الأساسي في الفيلم انه عرض رسالة للعالم بعد أن قدمها للبلاد التي شهدت يبقى الأساسي في الفيلم انه عرض رسالة للعالم بعد أن قدمها للبلاد التي شهدت الجرهة. مما دفع بالدولة مؤخرا بإندونيسيا إلى الاعتراف بكونها جرائم. والفضل في ذلك إلى الحقوقيين في البلاد والعالم والى هذا الفيلم "نظرة الصمت" وهو الجزء الثاني لفيلم وثائقي سابق لنفس المخرج تحت عنوان "قوس الموت" في سنة 2012. بذلك تكون القوة في رصد الواقع عبر الفيلم الوثائقي، والواقع جريهة والفن رصد للحدث وكتابته بلغة سينمائية جميلة تنبثق من الطبيعة ومعاناة الإنسان.

إنها المقاربة الحقوقية التي اختارها جوشا في فيلمه هذا، ويتأكد بذلك أن الوثائقي عشق يصور الواقع بإبداع ليحقق حلم هذا النوع من الأفلام حلم الكتابة التاريخية حيث يحضر الصوت إلى جانب الصورة بل يلعب دورا كبيرا في كشف العديد من الحقائق. هكذا سيحقق الفيلم تقاسما كبيرا مع العالم كفصل من

فصول الجرائـم التاريخيـة والتي تمـس أهـم حـق مـن حقـوق الإنسـان ألا وهـو الحـق في الحــاة.

استطاع الفيلم حفظ ذاكرة معينة وتاريخ كتب بالـدم وأجساد البـشر حتى لا ينسى محاصرا بذلك كل من الزمن والمكان والسفر فيه من خلال كاميرا محمولة على الكتف متابعة عدد من الشخصيات تصويرا للمعاناة والفقدان والضياع كما فعل ايزنشتاين في فيلم المدرعة بوتهكين حينما نقل الأحداث الدامية بعد مدة من وقوعها. هكذا تتحول السينما إلى بحث عن الذات وفي الذات مهما كان العالم وظوفه.

تيمة الصمت في الفيلم خارج الكادر السينمائي

رغم تركيز فيلم "نظرة الصمت" على الصوت والصورة، فإن فكرته الأساسية هي الاستغال على تيمة الصمت، وقد نجح أوبنهاهـ في تصويـ الصمت. وقد هذه التيمة للتعبير عن معاناة الإنسان الذي وصف بالشيوعية لتبرير التعذيب والقتل. وتجلى الصمت كاختيار من طرف المخرج بتلك النظرة الهادئة والمركزة في اتجاه المجرم الذي يحكي عن جرائه بكل جرأة ووقاحة أحيانا بل وبكل تهديد عندما تتعمق أسئلة الطبيب. والصمت يتجلى كذلك من خلال عدم الدفع بالقضية/ المجزرة إلى الهيئات الحقوقية العالمية والمنتظم الدول.



والسبب بسيط كون الجناة يهددون أي شخص يريد تعميق البحث ولوعن طريق الأسئلة. ولعل أم الطبيب بدورها تحاول مع ابنها ألا يبحث عن الحقيقة، وهنا يتحول الــكلام إلى صمــت أو من أجل الصمت على الجرائم. ما ساعد على تعايش المجرم والضحايا وأهلهم. ولا يمكن لهذا التعايش إلا أن يكون مبنيا على الصمت. إلى درجــة أن أم الضحيــة البالغة من العمر مائة سنة تقول لا حاجة إلى الحديث عن الموضوع.

وهو تعبير آخر عن الصمت. بينما أب الطبيب فقد عانق الصمت بفقدان الذاكرة بعد معاناة شديدة منذ وفاة ابنه الأكبر على يد المجرمين.

يبرز الصمت عندما يختار المخرج تلك اللقطات الليلية التي قبر فيها الشاحنات محملة بالمعذبين أو الأموات قادمة في اتجاه الكاميرا ورغم صراخ بعض المعتقلين بصوت مرتفع قائلا: "إنهم يريدون قتلنا" فليس هناك من يسمع الصرخات لبلا وفي الخلاء قرب النهر الذي استقبل عددا كبيرا من الضحايا.

ولعل قمة الصمت أن الضحايا ولخوفهم قالوا إن ملفات المجزرة قد تم إغلاقها نهائيا فلا داعي لفتها مجددا خوفا من مصير جديد قد يتكرر حسب قولهم. هكذا تحول الصمت إلى هدوء مقابر الضحايا كقير أخ الطبيب.

كل هذا قد وقع وسط مناظر طبيعية خلابة ونهر يجري باستمرار، فماذا لو حكى النهر لنا عن قصص القمع والقتل التي كشف عنها المخرج وهو يبحث في عمق الجرعة. فاختار الكاميرا الثابتة لمتابعة مشاهد الفيلم المتتالية بشكل سلس يربط بين الأسر ضحايا المجزرة والجناة وبينهم لقطات بالمنزل أو تصوير شاحنات الجرائم في ظلمة الليل، ليل الجرعة وشرب دم الضحايا.

فقط، كدمات زرقاء

[في يوم الحب]



■ ندى الحجارى

أنا لا أُمَانِعُ

أن أكونَ..

من المغْضُوب عَلَيْهِنَّ

في اللاَّئحَةِ

أن أُتَّصَدَّرَ اللائحة

أن أَكُونَ..

مُتَهَرِّدَةً، حَانحَة

لا أُمَانِعُ

أن تُحَاولَ خَنْقِي

كُلُّمَا شُهَمُّتَ عِطَّرِي

تَسْتَفزُّكَ الرَّائحَة

لا أَمَانِعُ صَدَّكَ

والكلمات الجارحة

لا أتضايق

جِينَ تَقُولُ بِأَنَّنِي..

لسْتُ كَافْنَةً

وأننى في القَلْب

مُجَرَّدُ تَسَائحَة سَأَرْحَلُ عَنْكَ

كَىٰ تَرْتَاحَ مِنِّى

وَتُعَطِّر غُرْفَتكُ

وَتُزَبِّنَهَا

فَتَأْتِي الحَبِيبَة

كَىْ تَجِدَ الْوَرْدَ

يُغُطِّي السَّيرين

وَلاَ تُجِدُ أَثُراً..

لأحْمَر شِفَاهِي

ولا الرَّائِحَة

وَحِنَ أَغَادِرُكَ دُونَ رَحْعَة

وتبقى وحيدا

مع ألفِ أخْرَى!

سَتَعْرِفُ أَنَّكَ أَدْمَنْتَنِي

وأنك ضغت..

وضيعتني

ستعرف أنى

حَمَلْتُ مَعِي الوَرَقَةُ الرَّابِحَة

ومَنْ تَأْتِي بَعْدِي

لن تَكُونَ سِيوَى.. سكائحة

كم أقحوانة تلقينا وأهدينا، دون أن ننسى.. كم مقبرة جائعة.. كم فم جف.. وكم قبلة، من فرط يتمها، بكى عليها باعة المتلاشيات، والمتسولون، والمارق والمطلات من السطوح و النوافذ، والمنتشرون في المقاهى، والمنتشون في الحانات... ومصلحو البارابولات، والهواتف النقالة.. أى يوم هذا ؟ لا قىعة، لا خواتم مزخرفة، لا خلخال،

كم قلنا: سيأتي يوم ما وننسى كورونا..

ثم أتى ذلك اليوم.

ولكن

القبلة يتيمة.. والعاشق تائه، ويحلم وهو يقظان.. تارة بقبلة في زقاق ضيق، أو في حانة، أو في مطعم، وتارة بنصفها فقط، ولو في رواية من طراز: مدام بوفاري.. أو حتى في لقطة من فيلم: الوسادة الخالعة.. الحب أو الموت.

لا رسالة صوتية،

ولا وجها لوجه،

- ولو في لحظة عابرة -

على واتساب..



■ محمد بنطلحة



معامرة شعرية مع المشبي

محمد الأزهاري

الشعر المخمس شكل من الأشكال المتأخرة للشعر العمودي ظهر مع المولِّدين (المحدثين)، يتكون فيه البيت من خمسة أشطر لا شطرين، للأشطرَ الأربعة الأولى قافية واحدة تتغير في كل بيت وقافية الشطر الخامس هي قافية القصيدة فلا تتغير وقد يخمُّس شاعر لاحقَّ قصيدة لشاعر سابق تحية له وتقديرا بأن يضيف لكل بيت من أبياتها المُكونة من شطرين إثنين ثلاثة أشطرٌ أخرُى قافية كل منها تتفق مع نهاية الشطر الأول من البيت الأصلى، فتتولد من ذلك قصيدة جديدة لكل بيت منها خمسة أشطرً الثلاثة الأولىّ للشاعر اللاحق والشطران الأخيرانّ للشاعر السابق، وبهذا تكون القصيدة القديمة مقتبسة بكاملها ومضمنة بنصها في القصيدة الجديدة وكأنه تركيب قصيدة على قصيدة، أما إذا أضاف الشاعر اللاحق أربعة أشطر مع مراعاة ما ذكرناهُ سابقا فهذا تسديس أما إذا أضاف خمسة أشطر

الشعر المسبّع، وإذا زاد ستة أبيات صار تثمين وهكذ... لكن حالتي النفسية ودفقتي الشعورية لم يكفيها لا هذا ولا ذاك، بل امتد فهذا تسبيع أو انفعالي ليصل إلى ثمانية أشطّر بالإضافة إلى البيت الأصلي بصدره وعجزه فالمجمّوع إذاً عشرة أبياتٌ وهذا ما يسمى بالشعر المعشّر. وهذا تعشيري لأشهر بيتين من قصيدة أبو الطيب المتنبى:

(أينَ أَرْمَعتَ أَيُهَذا الهُمامُ***نُحنَ نَبتَ الرُّبِي وَأَنتَ الغُمامُ)

وكان المتنبى قد أنشد القصيدة الأصلية يمدح فيها سيف الدولة الحمُّداني على بن عبد الله أمير حلب الذي اشتهر بمدحه لـهُ، وأخيراً أود القول سامحني يا أبا الطيب فأنت حبيب القلب وهذه أول تجربة شعرية لي ناجحة من حيث الوزن ولحسن الحظ ولسوئه أنهاً معك...

> عاش ما قالهُ الأديبُ المجيدُ لا تُقُلُ مات هلْ يموتُ المُفيدُ ؟ لم يَمُتُ من لهُ كتابٌ وَليدُ عَبِقِرِيَ أَنَا غُواصٌ أُمِيدُ تائه بين أصدقائي شريد لن ترى شاعراً شغوفاً سَعيدُ سَاهَدُ مَن لَهُ طَمُوحٌ فَرِيدُ حَاضَرٌ عَائبٌ قَريبٌ بعيد (كُلْ يَوم لكُ احْتمالُ جديدُ * * ومسيرٌ للمَجد فيه مُقامُ)

وإذا بي نَضجْتُ عَنكَ خياراً فَشَغُوفَ أَنا أَجُوضَ قرارا وجَسُورٌ أنا أزيل ستاراً فبنات العُقول تشعل ناراً وكذا عزة لنا ووقارا شغفى نظم أشطر وسفارا شغفي زادني أرق ودُماراً كَبُرَ الشوْقَ لا أنامُ مراراً (وإذا كانت النَّفوسُ كبارا * * تُعبتُ في مُرادِها الأجسامُ)

أسفار من غيار

إلى العراق، عراق السياب، عبد الوهاب البياتي، نازك الملائكة، سركون بولص، حسب الشيخ جعفر إلى أرض الشعر والشرائع.. أهدى هذا النص.

■ سعيد العساسي

بغداد فتنة الأسماء نقبل بين يديك رؤوس الشعراء نحفظ في صدورنا كل الوصايا وكل ما أوحى به الرافدين لنا ي الليل في الخيل وفيالبيداء

بغداد ذاكرة بابلية تلهم بأسفار من غيار تاريخا للاسفلت كأسا من القوافي الشامخات حلما لرعب أندلسي أو أضغاث حلم ترتجف لها عين الحالم

لسعف النخل حكايا ليلية

كلام يروي صهد المفازات الأنهار تجري فينا تتشكل عبردمنا الصلد لا شئ أهون على مدينة صارت جدارا لعقود باليات لغة لكتابة مسمارية

لا شئ أروع من هذه الحروف الزائغات

دال

ألف

دال

<u>حین نشرب من مائها بضع مسافات</u> شيئا من المقدس ومنازل ننزوي إليها في زخم الطيف..



أموت كي أرى زهرة تفسق على الرصيف

أعطابنا أحلامنا النائمة بين دفات الرفوف اليد إلى العنق مغلولة والكلمات منا هواء فهل يصلح الشاعر ما أفسده الخواء

بين عروة الأمس وشاعر المنابر كمن بين الموقف واللاموقف فكيف تصلح القصيد ما أفسده الحلم الكسيح

أموت وأرى عروة بين شوارعي
يطعم طفلي الهارب
من لسعة الحر والقر...
وأقول القصيدة
تصلح إعطاب الذات
فقط سأغني
فقط أشكل من الرياح ما يعصف
بأحلامي الكسيحة..
بأحلامي الكسيحة..
التي غيبها جرحي النازف

من دموع من لعلعة الرصاص من قصف إلى قصف والزمان أشلاء والقصيدة غبار

بين تلابيب معطفي ذلك الذي باع العمر بسيجارة بقطعة خبز مالحة يمشي وقلبه مساحة حزن فكيف ترمم القصيد العطب...؟

> الشعراء أحلام النوارس وموج البحر صفعة القارب

> يسقط الكتاب من يدي وأهمس للأرض أنت سيدة الوجود لكن القصيدة لن ترمم الجروح فقط تعري الأحلام الكسيحة وترمي بنا إلى قعر الجحيم

> > علی جرح نازف

> > > نازف

هی ملح

رياح لا تهب حين اشتهي ولا تشتهي غير العبث بأوهامي رغبة هي والقلب فراغ

يا قطط الحي الجميلة هذا المواء منك يتعبنى

ذكرى على حائط انهياري ألملم الجروح وأكتب بعد الحرف البياض وذلك السطر المتد من عمق الصفحة إلى هوامش الهامش

> أعود من منفاي إلى منفاي والقصيدة دالية من عنب

متى تبتسم الزيتونة للشجرة التين متى تبتسم الشمس الغروب

كل حروف العالم سقطت حين سقط الطفل بين كل هذا الدمار

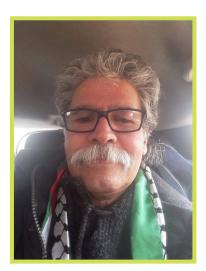
شاشة على الحائط تلخص الأرض في لطخة من دماء

التعراد أحلام انبوارس



برحمة نورالدين

■ عبد الناصر لقاح



ريالة اعتدار الرغزة

وجينين، يافا وع<mark>كا وغ</mark>زة في يتمها والجُليلَ ليس لي بابة للرحيل إن أنا جاع قلبي لجرعة حب على رابيات فلسطين في

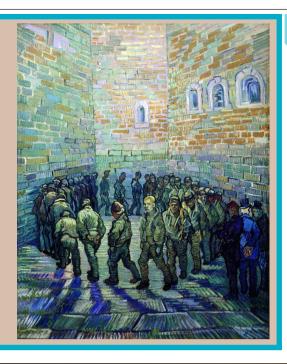
كبرها الباذخ المستحيل ليس لي خوفه ليس لي ضعفه ليس لي مجده المستحيلْ ليس لي -ضمن أعداء أرضي-عدوْ أصاحبْ ليس لي كذبة سألفقها كي أسالمُ ليس لي كذبة سألفقها كي أسالمُ سيدي أيها الوطن المشتهى في الدمارْ أيها الألق المختفي في الحصارْ إنني لم أعد أفهم اليوم ما كنت أفهمه من صباحاتك الواضحه من شعاراتك الواضحة

سيدي الدم اليوم لم يختلف عن دم البارحه غير أن الخيانة جارحة جارحه هل أسمي خداعك في زهوه وردة أو حمامه؟ وماذا أسمي سكوني البليد هوى حكمة؟؟

هوى حكمة؟؟ وجنوحا لسلم أنا مرغم فيه وفق قواعدنا في السلامه وماذا أسمي الكنيسة في مهدها هل أعمدها بالقيامه ؟ وهل إن أنا رغبت شهوتى في الدماء على نزق أستشير

مش الساء

فان غوغ - 1890



لوحة فناء السحن أو ممشى السحناء، رسمها فان غوغ سنة 1890، تتواجد اللوحة الزبتية الأصلية حاليا يمتحف يوشكين بروسيا، وهي بمقاس 64سم×80سم. وتحسد لحظة انفلات لتلقي جرعة هواء في فسحة السحناء، والتي تسيجها الأسوار والجدران العالية للسجن.. إن الحرية في مكان آخر.



كما عالج علم الأجنة ظاهرة التوائم، وطريقة تشكلها في نسيج الأم، فقد انتقل هذا الاصطلاح أيضا إلى دمغرافية المدن وتقارب تدبيرها بين من يسيرها، حيث لجأت المدن إلى إبرام اتفاقيات توأمة بينها لتبادل الخبرات والعمل التشاركي والتكامل في سبيل تطورها الحضاري، فما المانع إذن أن تتم توأمة حركات وانتفاضات الشعوب المتقاربة، والطامحة للحرية والحالمة بالدمقراطية والكرامة الإنسانية..؟ في هذا السياق تظهر ملحاحية توأمة حراكي المغرب والجزائر، خصوصا وأن صدف التاريخ جعلت انطلاقه في نفس الشهر وعلى مسافة يومين من بعضهما، فأى أمكانية لبعث الروح في توأمة حراكي 20 فبراير بالمغرب و 22 فبراير بالجزائر؟

في مقاربة مطالب الحراكين فلكل منهما سياقه وتكتيكاته ومنسوب آماله وحجمها، فإذا كان نشطاء 20 فبراير بالمغرب، حملوا عنوانا رئيسيا لنزولهم إلى الشارع يتمحور حول التغيير من أجل دستور ديمقراطي وتحويل شكل الدولة إلى ملكية برلمانية تسود فيها الحقوق والحريات والحسم مع الفساد والاستبداد، والنهوض بالقطاعات الحيوية والاجتماعية بشكل يضمن التوزيع العادل للثروة... فإن مطالب نشطاء 22 فبراير بالجزائر، كانت بصياغة أخرى، حيث ركز

حراك الجزائر على إسقاط طغمة العسكر المتحكمة في دواليب الدولة (من ضمنها إسقاط العهدة 5)، وإرساء حكم مدني على قاعدة دستور جديد ديمقراطي يمكن الشعب الجزائرى من التوزيع العادل للثروة النفطية بدل تمركزها في أيدى الجنرالات، مع إطلاق الحقوق والحريات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاسبة من تورط في الفساد والسلطوية... إنهما ليسا نسخة من بعضهما، لكنهما منفتحان على التكامل والبناء المشترك وصنع مستقبل التنمية والازدهار والديمقراطية

إن الوحدة المغاربية لا يمكن أن يصنعها إلا جيل جديد بتصور تشاركي وذكاء جماعي، يكون قادرا على توأمة نضال الشعوب، ويكون أكثر جرأة في تسطير مخططات عملية للنهوض الاقتصادى التكاملي وإقرار الديمقراطية الحقة، ابتداء بفتح الحدود بين المغرب والجزائر وبدعم الحراكين لبعضها، حتى الحسم مع الفساد والسلطوية

فحركة 20 فبراير بالمغرب كما حركة 22 فبراير بالجزائر، هما ملك لوجدان الشعبين المغربي والجزائري، حيث دخلت الحركتان إلى قلب البيوت وأفئدة كل الشرائح العمرية المهمشة والطامحة للحرية، حيث كانت النساء

والشباب في صفوفها الأمامية، والأكيد أنه واهم من يظن أن الحراكين انتهيا، لأن قوة تأثيرهما ليست كمية، بل في القدرة على الامتداد الزمني وفي التأثير النوعي، وأخذ أشكال متعددة مجالية وقطاعية ووطنية، فرغم مظاهر ضحالة المشهد السياسي المتحكم، إلا أن الرهان على وحدة الحراكين ونضالهما المشترك، مكن أن يكون مدخلا لفك كل الإشكالات الموروثة عن الخريطة الكولونيالية، لا أدل على ذلك من رفع نشطاء حراك 22 فبراير بالجزائر لشعارات واضحة ورافضة للأطروحات الانفصالية، حيث كانت التظاهرات ضد استنزاف عسكر الجزائر المتحكم في السلطة للعائدات البترولية الجزائرية في تمويل مخططات تفتيت وحدة المغرب.

على نشطاء حركتي 20 فبراير و 22 فبراير الفعليين، أن يرفعوا هاماتهم عاليا، فقد أنجزوا المهم بوضع قطار مجتمع جديد على السكة، وعلى من تأخر عن الركب، أفرادا وجماعات ومنظمات، أن يبرمج مهامه المجتمعية المستقبلية للتغيير الديمقراطي والتنمية التقدمية في البلدين على هذا الأساس، فروح 20 و 22 فبراير عصية على الهضم، و تتجاوز الأشخاص هنا وهناك.. هذه الروح النضالية هي ملاذنا للإقلاع الحضاري ولإرساء الحقوق والحريات.



عدد الطبعة الأولى <mark>مزدوج</mark>

منشورات جريدة الطريق





الطبعة الأولى <mark>مزدوج</mark>

منشورات جريدة الطريق



